





مكتبة  
مصر

هذا كتاب المختار للمسهر  
برياض القفا سمين  
تأليف الفاضل  
ابراهيم افندي  
حمدا لله  
تعالى



مسائل القسمة فيما يقيم وما لا يقيم ١١ فيما يدخل وما لا يدخل ١٢ في قسم الاستحقاق والوجوب ١٥

كيفية القسمة بطريقين هما عند العول في السهام والرقعة في الحائط حاصل في المداينة في العول والعول ٢٢ ٢٣ ٢٤

في الحائط في الحائط حاصل في وضع الجوز في الميزان والميزان في اشراف الجاه وبناء الطلبة ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٥٠

في فتح الباب الى الطريق في دفعه والى فيما يتعلق بتسليم وضياء الشجر في حق حرم والطريق الحائز ٥٤ ٥٨ ٦٢ ٦٤

في ما يجرى في الطرق الباقية والحائز في اشراف الاعظم والطريق في حفرة الابار احكام العمان في العول ٦٧ ٧١ ٧٢ ٧٥

التفريق في الاموال المشتركة في حرم العمان وحرمة فيما يفرقه بجزائه في قسمة العمار والقلع ٧٨ ٨٤ ٨٥ ٩٠

فيما يتعلق بالقسمة الطوع في دعوى العمار في التنازع باليدى في دعوى القسمة والحادث ٩٤ ٩٥ ١٠٢ ١٠٦

مسائل الشروع مسائل الشفعة في غصب العمار في تحديد العمار في عيوب العمار ١٠٩ ١١١ ١١٦ ١٢١ ١٢٤

في الصلح على دعوى العمار في ما يدخل في بيع العمار وما لا يدخل في التناقص في العمار ١٢٦ ١٣١ ١٤٧

في استحقاق العمار في الكفالة بالبرك والضمان في العمار في نفى الملك والاقرار بالعمار ١٤١ ١٤٦ ١٤٩

في كيفية وقف العمار والمنقول والمكتبة مسائل الاستبدال فيما يتعلق بايجار الوقف ١٥٢ ١٥٩ ١٧٠

احكام العمار في الاوقاف في ايجار العمار في فسخ الاجارة واغذرها فيما يتعلق بالمسجد ١٧٧ ١٨٢ ١٨٥ ١٨٨

فيما يتعلق بالارض فيما يتعلق بالنفا والحريم فيما يتعلق بالمقابر في ارض ميناء دالي ١٩٢ ١٩٩ ٢٠١ ٢٠٥ بعضه من ارض

فيما يتعلق بالشجار مسائل الانهار فضل في كرى الانهار مسائل من اشرب ٢٠٦ ٢١٠ ٢١٢ ٢١٥

في فزارعة في مساكن مسائل هبة العمار مسائل النار احكام المحتجب ٢١٨ ٢٢٤ ٢٢٦ ٢٣٠ ٢٣٤

فيما يتعلق بالكسب فيما يمنع الذوق في التفرغ في ضماه البجار وغيره مسائل المقام ٢٤٤ ٢٤٩ ٢٥١ ٢٥٤

حساب الوصايا مسائل الوفاة في الحساب في موقعة التملك والداخل والنوافذ والبنائين ٢٥٦ ٢٥٠ ٢٥٠ ٢٥٤

كتاب من مسائل فصل في الاصل الثاني في الاشكال وما يترتب منه مساحة الارض والاشكال ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩



سنة ١٢٠٥

اسم صاحب المكتبة  
سید محمد باقر  
عبدالله



Süleymaniye Kütüphanesi  
Hasan Hüsnî Paşa  
Eski yazma no 405

منه

كتبه

في الح  
١٤

في فتح

في ما

التف

فيما

س

في ال





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**الحمد لله** حق حمده والصلاة على خير خلقه ابي القاسم محمد  
واله اجمعين **اما بعد** فمسائل حيطان جمعت من  
الكتب المعتبرة لتكون تحفة لمن ابتلى بنبأ الكشف ونزاع  
الجيران **وسميتها** بعد الجمع والتدوين برياض القاسم  
واسمه الهادي وعليه اعتمادى في مبادى ومقادى

### **ادب القاسم**

وينبغي للقاضي ان يتخذ قسما من اهل الفقه والامانة حتى  
لا يميل باخذ الرشوة الى البعض من ادب القاضي المختص

### **2 باب القسمة**

ويجب ان يكون القاسم عدلا امينا عالما بالقسمة من لطيف

### **الاشارات من كتاب القسمة**

ويجب ان يكون القاسم عدلا مامونا عالما بالقسمة لانه من  
جس عمل القضا ولا يلد من القدوة والعلم ومن الاعتماد  
على قوله وهو بالامانة هداية من كتاب القسمة  
ولا يعين واحد لها اذ لو تعين حكم بالزيادة على اجر مثله  
ولا يشترك القسام لئلا يتواضعوا على مغالات الاجر فيؤدي  
الى الاضرار بالناس وصحة القسمة برضا الشراكا ولا يتم  
على انفسهم ولو اهر الا عند صغر احدى فحينئذ لا يصح

بل يحتاج الى امر القاضى لقصور ولا يتم عنه دور من كتاب

### **القسمة**

ذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان عبد الله بن يحيى  
كان يقسم لعلى الدور والارضين وياخذ على ذلك اجرا  
الحديث دليل على جواز اخذ الاجر على القسمة وهذا لان  
عمل القسمة غير مستحق عليه فيجوز اخذ الاجر عليه كما في  
سائر الاعمال ثم قوله وياخذ على ذلك اجرا محتمل بحتم  
انه كان يياخذ من على رضي الله عنه ومحتمل انه كان يياخذ  
من الناس فان كان المراد منه الاول كان دليلا على جواز  
اعطاء الاجر للقاسم من بيت المال وهذا لان القسمة من عمل  
من عمل القضا الا ترى ان القوم اذا طلبوا من القاضى القسمة  
تجب عليه القسمة كما طلبوا من القاضى القضا واجر القضا  
من مال بيت المال فكذا اجرا عوانه فصار القاسم بمنزلة  
القاضى واجره من مال بيت المال وكذا اجر القاسم وان  
كان المراد منه الثاني كان دليلا على جواز اخذ الاجر من الناس  
للقاسم فرق بينه وبين القاضى ان القضا قرينة وطاعة  
لله تعالى كتعليم القرآن وتعليم الفقه ولا يجوز اخذ الاجر على  
هذه الاعمال واما القسمة ليست كذلك فجاز اخذ الاجر  
عليه كسائر الاعمال من شرح ادب القاضى للمصدر الشهيد

### **من كتاب القسمة**

قال وينبغي للقاضى ان ينصب قاسما برزقه من بيت المال  
ليقسم بين الناس بغير اجر لان القسمة من جس عمل القضا  
من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبه رزق القاضى ولا  
منفعة نصب القاسم ثم العامة فيكون كفايته في مالهم

غرم بالغنم هداية من كتاب القسمة



اجرة القسمة على عدد الروس الصغير والبالغ فيه سواء  
**اسخ** اختلف العلماء المتأخرون في تقديره قال ابو الحسن  
 الكرخي وشيخ الائمة محمد بن سهل والفقهاء ابو الليث للقاضي  
 ربع العشر وذهب اليه الامام المعروف نحو اهرزاده فعليه  
 الفتوى وفي المنتخب مثله حاوي القنية من فصل اجرة  
 القسام من كتاب الاجارة  
 امر القاضي انسانا بالقسمة من الرستاق يصح لانها ليست  
 من اعمال القضا بترارية من كتاب ادب القاضي  
 وفي الخزانة اذا كان القاضي ما ذونا بالاستخلاف فاستخلف  
 وقضى جاز ولا يحتاج الى امضاء القاضي من محل الزور  
 ولا ينبغي للقاضي ان يجبر الناس على ان يستأجروا قاسمه لانه  
 لو فعل ذلك عكس القاسم على الناس فان اصطالحوا يعني  
 الشراكا على قسمة غيره ولم يرجعوا الى القاضي فذلك جائز  
 عليهم لان في القسمة معنى المعاوضة وتميز الملك فيثبت  
 بالتراضي كسائر المعاوضات فان كان فيهم صغير وغائب  
 لم تجز القسمة على الاصطلاح بينهم الا ان يكون القاضي  
 يامر بقسمتها لان سبب ثبوت ولاية القسمة هنا امر القاضي  
 ولل القاضي ولاية الحفظ من مال الصغير والغائب من شرح  
 ادب القاضي للصدر الشهيد من باب القسمة  
 وتقبل شهادة القاسمين ان اختلفوا يعني اذا قسمت  
 الدار والارض بين الورثة او المشتريين فان انكر بعضهم  
 استيفاء نصيبه فشهد القاسمان انه استوفى نصيبه تقبل  
 شهادتهما خلافا لمحمد والشافعي رحمهما الله تعالى لانها  
 شهد ا على فعل القسمة وقلنا انما شهد ا على فعل غيرها  
 وهو الاستيفاء فتقبل شهادتهما فيه وانما فعلها التميز وهو

منهم

لا يحتاج الى الشهادة زيلعي من كشف الدقائق من كتاب  
 القسمة  
 وعلى رضي الله عنه نصب عبد الله بن يحيى ليقسم الدور  
 والارضين وياخذ عليه الاجر وعليه اجماع المسلمين اختيار  
 شرح مختار في القسمة  
 وفي المحيط واما اجر كاتب القاضي واجر قسامه فان رأى  
 القاضي ان يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وان رأى  
 ان يجعل ذلك من مال بيت المال وفيه سعة فلا بأس به  
 تاتار خانية في ادب القاضي  
 وهي على عدد الروس يعني اجرة القسام يجب على المتقاسمين  
 على عدد روسهم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ا على  
 الانصبا اي على قدر دروس الانصبا حتى لو كان المتقاسمين  
 ثلاثة لاحد دروسه وللآخر ثلثه وللثالث نصفه  
 فالاجرة تكون اثلاثا عنده على قدر دروسهم وعندهما  
 اسداسا على قدر انصبايهم شرح المجمع لابن الملك مرثا القسمة  
 ويصور القاسم اي ينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على القسمة  
 ليكنه حفظه ويعتدله اي يسويه على سهام القسمة ويذكر  
 ليعرف قدره ويقوم بناءه اذ يحتاج اليه بالآخرة  
 ويفرز كل قسم اي يميزه عن الباقيين بطريقة وشربة لئلا  
 يكون لنصيب بعضهم تعلق بنصيب الآخر فيتحقق معنى  
 التميز والافراز على الكتاب في كتاب القسمة من الدرر  
 وانما يقوم البناء لان القسمة لتعديل الانصبا ولا يحصل التعديل  
 الا بتقويم البناء لان قيمته اكثر من قيمة الساحة ويقوم  
 البناء او لانه يحتاج الى ذلك حالة القسمة لانه يقسم  
 الساحة بالذرع والبناء بالقيمة ويفرز كل نصيب عن الآخر

قال الشيخ العيني قول ابي حنيفة رحمه الله  
 وعليه من النسخة والمجوز وغيره  
 نصيب القسمة

طاس



مسألة زير عمر ايله بر خصوصه متعلقه دهو اسنده بكر قاضي به مرافعه اولوب بعده زير بكر دن صحت طلب  
اشتكاه بكر اجرت قولن زير به صحت ياز دقه زير رضا سيد بكره صحتك اجر في اولق اوزره اجر مثلندن  
زائد شوقه اقمه ويروب بعده بكر معزول اوله قده ساكه وير ديك اقمه اجر مثلندن زياده اولقل  
به مقدار بني بانه ضامن اول ديوجبره قادر اولور مي الجواب اولماز بهاجته القياوي في سائل شتى  
منه القضاة ٢٠٦

حتى تنقطع النازعة على التمام فيقول هذا لك وهذا

وهذا للاخر غاية البيان في فصل كيفية القسمة

القاسم قسم دارابين رجلين واعطى احدهما اكثر من

الاخر غلطا وبني احدهما في نصيبه يستقبلون القسمة من

وقع بناوه في قسم غيره رفع بناوم ولا يرجعان على القاسم

بقية البناء ولكنهما يرجعان عليه بالاجر الذي اخذه خزانة

المفتين في كتاب القسمة

**ط** اذا اراد القاضى كسبة السجلات والمخاض بنفسه وان

ياخذ على ذلك اجرا فله ذلك وانما ياخذ بقدر ما يجوز

اخذة لغيره قلت ولم يرد في اجر الصكاكين مقدار

معين سوى ما روى عن علي السفدي عن بعض المتقدمين

مع انه غير مفهوم المعنى وهو ان الوثيقة بمال اذا كان يبلغ

الف فيها خمسة دراهم وفي الفين عشرة الى عشرة آلاف

ففيها خسون درهما ثم زاد ففي كل الف درهم درهم

وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان يالحقه من المشقة

مثل ما يالحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة دراهم وان كانت

ضعفها فعشرة وان كانت نصفها فدرهمان ونصف وفي

الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت وكل هذه

التقديرات غير مفهوم المراد لان مشقة الكتابة لا تختلف

بقلة المال وكثرته ولا شك بان مشقة كتابة الف الف

درهم دون مشقة كتابة ثمانية وعشرين درهما لان

يريد به كتابة الاجناس والعروض المختلفة بصفاتها وقيمتها

فنية من كتاب الاجارات

قال شيخ الاسلام شمس الائمة السرخسي وكثير من مشايخنا

اخذوا برواية النوادر ان المصلي ليس بشرط باعتبار الحاجة

فانه

فانه عسى ان يقع الحاجة الى ان يخرج القاضى الى محدود

ويسمع الدعوى ثمة ويقضى هناك واذا امر القاضى

انسانا بالقسمة في الرستاق فقسم صحت قسمته بالتقاضي

الروايات تاتارخانية قبيل فصل في الجرح من باب ادب القاضى

والاصل في ذلك ان ينظر الى اقل الانصبا حتى اذا كان الاقل

ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سديسا جعلها اسديسا

ليتمكن القسمة هداية في كيفية القسمة

قال القسمة جمع النصيب الشايع في مكان معين فانها

من الحقوق اللازمة في حال المشترك اذا التمسها احد

الشريكين والدليل على جواز القسمة ان النبي صلى الله عليه

وسلم قسم خيبر بين الغزاة ونصب عليا قاسما يقسم

الناس بالاجر وقد اتفق عليه المسلمون من لدن رسول

الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من قسمة القناوى

القاعدية

وينبغي ان يتخذ كاتبا عالما عفيفا صالحا ويجالس به حيث

يرى في مجلسه مكانة ويرى ما يكسبه وما يضع ولا يتخذ

كاتباً عبدا او مكاتباً او مديراً ولا ذمياً ولا محدوداً في

قدف ولا فاسقامى لا تجوز شهادته من ادب القاضى

في الحاوى القدسي

وذكر عن يحيى بن حوران عبد الله بن يحيى كان لعلى

رضي الله عنه قاسم الدور والارضين وياخذ على ذلك

الاجر وجواز الاستيجار لعل القسمة بخلاف عمل القضاة

وعن عامر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عليا

الى اليمن فاتى ببركار فاخذ منه الخمس من قسمة المبسوط

للسرخسي



قال ابو حنيفة رحمه الله اجرة القسام اذا استأجره الشركاء  
للقسمة بينهم على عدد الروس لا على مقدار الانصبا وقال  
ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله على مقدار الانصبا  
وليستوى في ذلك قاسم القاضى وغيره وهو رواية ابي  
حنيفة رحمه الله وج قولهم ان هذه مؤنة تالحق  
الشركاء بسبب الملك فيكون بينهم على قدر الملك كالنفقة  
واجرة الكيال والوزان اذا اختاره ليفعل ذلك فيما هو  
مشترك بينهم وهذا لان المقصود بالقسمة ان يتوصل  
كل واحد منهم الى الانتفاع بنصيبه ومنفعة نصيب صاحب  
الكثير اكثر من منفعة صاحب القليل اولان الغرم بمقابلة  
الغرم ثم الغنم بين الشركاء على قدر الملك يعنى الثمار  
والاولاد فلكذلك الغرم عليهم بقدر الملك ولا في حنيفة  
رحمه الله ان عمله لهم سواء وانما يستحق الاجر بذلك  
فيكون الاجر عليهم بالسوية كما اذا استوت الانصبا وبيانا  
الوصف ان القسام لا يستحق بالساحة ومعد الاطناب  
والمشى على الحدود فانه لو استعان في ذلك بارياب الملك  
استوجب كمال الاجر اذا قسم بنفسه فعرفنا انه يستوجب  
الاجر بالقسمة وفي تمييز نصيب كل واحد منهم ولا تفاوت  
بينهم في ذلك فكما تميز نصيب صاحب الكثير بعمله  
عن صاحب القليل يميز نصيب صاحب القليل من صاحب  
نصيب صاحب الكثير ويما يكون عمله في نصيب صاحب  
القليل اكثر من قسمة المبسوط للسرخسي  
والكاتب ياخذ اجر الكتابة من يكتب له الكتاب اجرة  
كتابة المحاضر والسجلات على قدر العمل فان ذلك عمل  
وسعى فيه دقة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر المثل الذي  
ياخذه

ياخذه الناس بمثل ذلك العمل والله اعلم تاتار خانية  
من ادب القاضى  
وانما يجب بطلب بعض الشركاء لان كل واحد من الشريكين  
قبل القسمة منتفع بنصيب صاحبه فالطالب للقسمة  
يسأل القاضى ان يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير  
من الانتفاع بملكه فيجب على القاضى اجابته الى ذلك من  
كتاب قسمة المبسوط للسرخسي  
وعن اسمعيل بن ابراهيم قال خاصت اخي الى الشعبي  
في دار صغيرة اريد قسمتها ويا الى اخي ذلك فقال  
الشعبي لو كانت مثل هذه فخطييدة آجر قسمتها بينكم  
فقال وحطها على اربع قطع وفيه دليل على ان القاضى  
يقسم المشترك عند طلب بعض الشركاء وان ابي ذلك  
بعضهم لان الذي طلب القسمة يتظلم من صاحبه وانه  
ينتفع بملكه ولا ينصفه في الانتفاع والذي يابى تمتعت  
وانما يبني القاضى قضاءه على التماس المتظلم الطالب  
للاينصاف دون المتعنت ولهذا لا يجب الى القسمة  
فيما لا يحتلها عند طلب بعض الشركاء لان الطالب  
فيها تمتعت فانه قبل القسمة ينتفع بنصيبه وبالقسمة  
تقطع عنه المنفعة من كتاب قسمة المبسوط للسرخسي  
ثم ذكر ان الاولى ان يجعل القاضى لقاسم الارضين رزقا  
من بيت المال حتى لا ياخذ من الناس شيئا وان لم يجعل  
له رزقا يقسم بالاجر فهو جائز لان القسمة ليست بعمل  
القضا والقضا فرض وهو عبادة والقاضى في ذلك  
نايب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقسمة  
ليست من ذلك في شئ ولكنها تنصل بالقضالان تمام



انقطاع المنازعة تكون بالقسمة فمن هذا الوجه القسام  
نايب عن القاضي ومن حيث ان عمله ليس من القضاء  
في شئ يجوز له اخذ الاجر على ذلك والقسام بمنزلة الطاب  
للقاضي في ذلك من قسمة الملبسوط للسرخسي  
وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويذرعه  
ويقوم البناء ويقرر كل نصيب عن الباقي بطريقه  
وشريه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر  
تعلق بتركيب اسمهم ويجعلها قرعة ويلقب نصيبا  
بالاول والذي يليه بالثاني وكذا الثالث وعلى هذا  
نخرج القرعة فمن خرج اسمه او اقله السهم الاول  
ومن خرج اسمه ثانيا فله السهم الثاني وكذا الى آخر  
الاسم من قسمة الحادوي القدسي  
ولو امر انسانا بالقسمة في القرى جاز وفاقا اذا القسمة  
ليست من اعمال القضاء وكذا الوصية فيما في القرى  
في امور صغيرة في الوقت او في نكاح الايتام كذا **اظ**  
لانه ليس بقضا ولا من اعمال القضاء جامع الفصولين  
في الفصل الاول  
قال هل صلاح ان محلت تركت قسمت كردند ودرور  
نارسيد همت فانه لا يفيد لكن لو بلغ فاجاز بفيد  
قيل هل لا قلت انها تتوقف على اجازة القاضي قلنا لا  
نعلم انها لا تجوز باجازه القاضي لان القاضي في زماننا  
لا يجيز بغير الرشوة قيل فهل لا قلت يتوقف على اجازة  
الصفير اذا بلغ قلت لان العقد لا يتوقف على اجازة  
من لا يكون اهلا للاجازه في الحال وانما يتوقف على  
اجازة القاضي في الحال الى ان يبلغ الصغير ويصير اهلا

للاجازة

جازم

نصف الاقامه الصريح  
على اجازة القاضي

للاجازة الذي بيناه في قسمة القاعدة  
جاز للقاضي ان يأخذ الاجر على القسمة وان كان لا يجوز  
على القضا الا يرى انه لا يفترض عليه ان يقسم بينهم  
بالمباشرة وبمباشرة القضا فرض عليه زيلعي من  
القسمة  
قال واذا اصطالحوا على قسمة غيره ولم يرتفعوا الى  
القاضي فذلك جائز عليهم كما يجوز ساير المصالحات  
لان هذا انما يكون على وجه القضاء اذا ارتفعوا  
الى القاضي فامتنع بعض الشركاء من القسمة فاجبره  
القاضي عليه واما اذا لم يرتفعوا اليه فهو صلح فيما  
بينهم فجاز على ما تراضوا عليه بشرح القاضي للرازي  
من باب القسمة  
قال وينبغي للطالب اذا كتب محضرا ان يكتب اسم  
المدعي واسم ابيه واسم جده وكنيته وصنفته وقبيلته  
وما يعرف به ادب القاضي للرازي في باب  
المسجد  
في زكاة الغيات ذكر في فخر الاسلام على اليزدي من قسم  
المؤمن والحيات بين الناس على السوية يكون ما جوا  
وان كان بغير حق مثله في كراهة القنية مجمع الفتاوى  
في كتاب القسمة  
**مسائل القسمة**  
القسمة لغة اسم للاقتسام كالاسوة للاستواء وشرعا  
هي جمع النصيب السابغ في مكان معين شرح المنظومة  
لابن وهبان  
وجوازها بالكتاب قال الله تعالى وبنهم ان الماء

ادبم

نسخة  
وضاعته

بلغ



قصة بينهم وقال الله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم  
والسنة قد باشرها النبي صلى الله عليه وسلم في الغنائم والمواثيق  
كأن من كتاب القصة

ومشروعيها بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول أما  
الكتاب فقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة  
والرسول الآية ولا يعلم الخمس من أربعة أخماس إلا بالقصة  
الخ وأما السنة فلأنه صلى الله عليه وسلم قسم غنائم خيبر  
وغنائم أوطاس وغنائم بني المصطلق بمياهم الخ وأما  
الاجماع فلتواتر الأمة بالقصة من غير تكثير وأما المعقول  
فهو أن الملك إذا تعلق بمحل شايح لا يمكن الانتفاع به دائما  
بل في وقت دون وقت وقد يتعذر على المالك بعض  
التصرفات فيه فإذا قسم زال ذلك من شرح الوقاية  
للشمسي في كتاب القصة

وركنها فعل يحصل به التميز وسيبها طلب الشراكا واحدهم  
الانتفاع حصته وشروطها عدم فوت المنفعة وحكمها  
تعيين نصيب كل على حدة غرض في كتاب القصة  
وقد ذكرنا أن القصة تكون أفرزا أو تكون مبادلة فنقول  
معنى الأفرز فيما لا يتفاوت أظهر كالمكيل والموزون وسائر  
المثليات حتى كان لكل واحد أن يأخذ نصيبه بغير رضا  
صاحبه مع غيبته ويبيعه مراحه وتولية على نصف الثمن  
ولا تخلو عن معنى المبادلة أيضا لأن ما حصل له كان له  
بعضه وبعضه لشريكه لأنه جعل وصول مثل حقه  
إليه كوصول غيره لعدم التفاوت ومعنى المبادلة أظهر فيما  
يتفاوت كالحیوان والعقار وكل ما ليس بمثل حتى لا يكون  
لأحدهما أخذ نصيبه مع غيبة الآخر ولو اقتسما فليس له

بيعه

بيعه مراحه لأن ما أخذه ليس بمثل ما ترك على صاحبه  
الأنه يجبر الممتنع منها على القصة إذا اتخذ الجلس كالأبل  
والبقرة والغنم تنميها للنفعة وتكبيلا لثمرة الملك فان  
الطالب سأل القاضى أن يحصه بنصيبه ويمتنع غيره  
من الانتفاع به فيجيبه القاضى إلى ذلك لأنه نصب للصالح  
ودفع المظالم والاجبار على المبادلة جائز إذا تعلق بها حق  
الغير كالمشتري مع الشفع والمديون يجبر على بيع ملكه  
لا يفاء الدين ولا يجبره عند اختلاف الجلس كالحیوان مع  
العقار والبقرة مع الخيل ونحو ذلك لتعذر المعادلة فيه  
للتفاوت الفاحش بينهما في المقصود وكذلك الثياب أن  
اختلفت اجناسها والثوبان إذا اختلفت قيمتهما ولو اقتسما  
باقتسام جاز لأنه بيع ولها ذلك اختيار شرح المختار في  
كتاب القصة

قسم تقليا ادعوا ارثه وعقار ادعوا شراؤه أو ملكه مطلقا  
ولو ادعوا ارثه عن زيد لا حتى يرهنوا على موته وعدد  
ورثته لا خلاف في الأولين وفي هذا خلاف للإمامين رحمهما  
الله درر غرض في كتاب القصة

قال وإذا حضر الشركاء عند القاضى وفي أيديهم دار أو ضيعة  
وادعوا انهم ورثوها عن فلان لم يقسم القاضى عند أبي  
حنيفة حتى يقيموا البيعة على موته وعدد ورثته وقال  
صاحبه يقسمها باعترافهم وذكر في كتاب القصة أنه قسمها  
بقولهم وإن كان المال المشترك ما سوى العقار وادعوا  
أنه ميراث قسمه في قوتهم ولو ادعوا العقار انهم اشتروه  
قسمه بينهم لها أن اليد دليل الملك والاقترار امانة الصدق  
ولا متازع لهم فيقسمه بينهم كما في المنقول للوروث والعقار



المشترى وهذا لأنه لا منكر ولا بينة الا على المنكر فلا تقيد الا  
انه يذكر في كتاب القسمة انها قسمها باقرارهم ليقصر عليهم  
ولا يتعدا صمد وله ان القسمة قضا على الميت اذا التركة مبقاة  
على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت الزيادة تنفذ وصاياه  
منها وتقضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمة واذا كان  
قضا على الميت فالأقرار ليس بحجة عليه فلا بد من البينة وهو  
مفيد لان بعض الورثة ينتصب خصما عن المورث ولا يمنع  
ذلك باقراره كما في الوارث او الوصي المقرب بالدين فانه تقبل  
البينة عليه مع اقراره بخلاف المنقول لان في القسمة نظرا  
للمحاجة الى الحفظ اما العقار محصن بنفسه ولان المنقول  
مضمون على من وقع في يده ولا كذلك العقار عنده وبخلاف  
المشترى لان المبيع لا يبقى على ملك البائع وان لم يقسم فلم  
تكن القسمة قضا على الغير هداية في كتاب القسمة  
ولا يقسم الميراثا انه اى العقار معها حتى يرثها انه لها  
يعنى ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكر كيف انتقل اليهم  
لم يقسمها حتى يقيموا البينة انه لها لاحتمال ان يكون لغيرهما  
ثم قيل هذا قول في حنيفة رحمه الله خاصة وقيل موقوف  
الكل وهو الاصح لان القسمة ضربان لحق الملك تكميلا للتمتع  
ولحق اليد تكميلا للحفظ واستنع الاول ههنا لعدم الملك وكذا  
الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في الكافي درر  
في كتاب القسمة

واذا حضر وارثان واقاما البينة على الموت وعدد الورثة  
والدار في ايديها ومعها وارث غائب او صغير قسم القاضي بطلب  
الحاضرين ونصب وكيل بقبض نصيب الغائب او وصيا  
بقبض نصيب الصبي لان في هذا القبض نظر للغائب

والصغير

والصغير ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه  
الصورة عنده ايضا بل اولى كافي في كتاب القسمة  
ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم وان اقاموا البينة  
على الشراء حتى يحضر الغائب من المحل المزبور  
ولا يقسم البنان جبر او بالرضى يجوز وري الارض ليس يحضر  
مسئلة البيت من المبسوط بنا بين رجلين قد بنياه في  
ارض رجل باذنه ثم اراد قسمة البناء وصاحب الارض غائب  
فلها ذلك بالتراضي وان امتنع احدها لم يجبر عليه انتهى  
شرح المنظومة لابن الشحنة  
ثلاثة اشيا يؤخذ فيه قول الشرا وكيفية قسمها فيما بينهم  
مال متقوم مشترك بين جماعة ادعوا انه ميراث لهم ورثوه  
قسمه بينهم وعقار بين جماعة ادعوا انهم اشتروه وقسمها  
بينهم وادعوا الملك في عقار ولم يذكر وكيف انتقل اليهم قسمها  
بينهم ولو كان عقارا ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسم بينهم  
حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته في قول ابو حنيفة  
رحمه الله تعالى خزانة الفقه لانه اللبث في القسمة  
ويثبت في القسمة خيار الروية والرد بالعيب ولا يثبت فيه  
الشفعة رجلا لا اقتسما دارا فلما وقعت الحدود بينهما لم  
يكن لاحد طريق فان كان له حليط يمكن فتح الباب فيه  
وامرور عنه جازت القسمة وان لم يمكن لم يحجز القسمة من المحل  
المزبور

وان كان دار في يدي رجلين فطلبوا القسمة جميعا وتراضيا  
بذلك وليس نصيب كل واحد منهما مما يستغني به فان القاضي  
يقسم ذلك بينهما لان الملك لها وقد تراضيا بهذا الضرر  
وان طلب احدهما القسمة والى الاخر لم يقسم القاضي لان الطالب

فان كان كل واحد منهما مستغنيا لغيره لم  
الابتراضيهما هداية



متعنت وان كان الضرر يدخل على احد ما بان كان نصيبه  
قليلا لا يتقاسم بعد القسمة ونصيب الآخر كثير يبقى متعنتا  
بعد القسمة فطلب احد ما القسمة فهذا على وجهين اما  
ان طلب صاحب الكثير الذي يبقى نصيبه متعنتا واني  
الاخر او طلب صاحبه القليل الذي لا يتقاسم نصيبه متعنتا به  
واي صاحب الكثير ففي الوجه الاول القاضى يقسم والثاني  
لا يقسم كذا ذكر الخصاص وذكر الخصا من على عكس هذا  
وما ذكر الخصاص اصح لان في الوجه الاول الطالب غير متعنت  
بل متظلم لانه سئل القاضى لمنع شريكه عن الانتفاع فالتا  
يجيبه الى ذلك وفي الوجه الثاني الطالب متعنت فالقاضى  
لا يجيبه من شرح ادب القاضى للخصا في الصدر والشهيد  
والمقبوض في القسمة الفاسدة يثبت الملك فيه  
كالمقبوض بالشراء فينفذ التصرف حاوي القنية في كتاب  
القسمة قبيل فصل فيمن يل القسمة  
صنيعة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان غايبا  
واثنان حاضرا فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين  
فطالب الشريك الحاضر بالقسمة من القاضى واخبراه  
بالقصة فان القاضى يامر شريكه بالقسمة ويجعله  
وكيلا عن الغائب والصغير لان المشتري قام مقام البايع  
وكان للبايع ان يطالب الصغير بالقسمة فيثبت ذلك  
للمشتري قاضى خان في كتاب القسمة  
ولو كان دورين قوم واراد احد ههما ان يجمع نصيبه منها  
في دار واحدة واني البعض ليس له ان يجمع الا ان يصطلحا  
من لطائف الاشارات في فصل كيفية القسمة  
دارين جماعة فارادوا قسمة في واحد الجانين فضل بناء

فاراد

فاراد احد الشركا ان يكون عوض البناء راهم واراد الآخر  
ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء الارض  
ولا يكلف الذي وقع البناء نصيبه ان يرد بارة البناء  
الدرهم الا اذا تعذر فحينئذ للقاضى ذلك لان القسمة  
من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدرا  
فلا يجوز قسمة ما ليس مشترك در في كتاب القسمة  
واذا مات الرجل وترك ارضين او دارين وطلب ورثته  
القسمة على ان ياخذ كل واحد منهم نصيبه من الارضين  
والدارين جازت القسمة وان قالوا اخذهم للقاضى اجمع  
نصيب في الدارين والارضين في دار واحدة في ارض  
واحدة واني صاحبه قال ابو حنيفة رحمه الله يقسم  
القاضى كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احد هما  
في دار واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحبه الراي  
الى القاضى ان راى الجمع يجمع والا فلا وان كان الدار في مصر  
لم يذكر هذا في الكتاب قالوا على قياس قولنا في حنيفة  
رحمه الله لا يجمع نصيب احد هما في دار واحدة سواء كانا في مصر او  
في مصر واحد متصلين كانا في مصر او منفصلين وروي  
عنه عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجمع في المصريتين  
والدور المختلفة بمنزلة اجناس مختلفة وان كانت بين  
رجلين بيتان له ان يجمع نصيب احد هما في بيت واحد  
متصلين كانا او منفصلين وان كان بينهما منزلان ان  
كان منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيب احد هما في  
منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كانا  
متصلين فهما كالبيتين له ان يجمع نصيب احد هما في واحد  
وهذا كله قولنا في حنيفة وقال صاحبه الدار والبيت سواء

المنزل وق البيت من الدور  
كان



والرأى فيه للقاضي قاضي خان في كتاب القسمة  
والدور المشتركة في مصر يعني اذا كان للشركاء دور مشتركة  
في مصر واحد وطلبوا من القاضي قسمتها يقسم كل دار منها  
على حدة اي على افرادها ولا يقسمها قسمة واحدة عند  
ابن حنيفة رحمه الله كدار وضيفة اي كما يقسم دار وضيفة  
مشتركة على حدة او دار وحافوت واجاز اقسمة بعضها  
في بعض ان كان اصله يعني ان رأى القاضي ان الاصل لم  
قسمة بعضها في بعض قسما فقيده بقوله من مصر لان  
الدور لو كانت في مصر من لا يقسم اتفاقا وصنع في الدار  
لان البيوت في محلة يقسم قسمة واحدة اتفاقا لان  
التفاوت فيها يسير لها ان الدور جنس واحد اسما وصورة  
نظر الى اصل السكنى واجتناس نظرا الى وجه السكنى من  
قرب الماء والمسجد وصلاح الجيران وغيرها فيكون  
الترجيح مفوضا الى رأى القاضي وله ان العبرة للمعاينة  
فالدوران جنسان يفحش تقاوتها نظرا الى وجوه  
السكنى فامتنع التعديل في القسمة ويقسم البيوت  
قسمة واحدة لقلّة التفاوت والمنازل المتلازمة كالبيوت  
والمتباينة كالدور وشرح الجمع لابن الملك في كتاب  
القسمة

قوله وعلى هذا الاقربة المتفرقة المشتركة القراح الارض  
البارزة التي لم يختلط بها شيء وقد جمع على اقربة اذ  
كانت اقربة متفرقة بين الرجلين قسم كل قراح على  
حدة كالدور في قول ابن حنيفة رحمه الله لان الاغراض  
قد تختلف في كل واحد منها فصارت كالاجناس المختلفة  
وعندهما الرأي الى القاضي فان شاء قسم قسمة واحدة

وان

وان شاء قسم كل واحد على حدة لانها من حيث الاشتراك  
في المقصود الاصل وهو الزراعة كالشيء الواحد من حيث  
التفاوت في الجودة كالاشياء المختلفة فيفوض امرها الى  
القاضي يرجح احد الطرفين على الاخر غاية البيان في كتاب  
القسمة

دارين اثنين وهي ثلاثون ذراعا قيمة عشرة اذرع منها  
من الجانب مثل قيمة العشرين من الجانب الاخر لاجل  
البناء والمعنى من المعاني قاسمتها على ان يكون لهما  
هذه العشرة وللآخر العشرين فهذه القسمة جائزة  
خزانة المفتين في كتاب القسمة

والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه ونفي  
التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد والله اعلم فتية في  
القسمة

فان قال احد الشريكين انا ابني حايطا حاجزا بيننا لا يجب  
على الآخر اجابته لان المقصود من القسمة التمييز وهذا  
يحصل بخيط او وتد من الجانبين وان كان احدهما  
يؤدي صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز الاطلاع فيها  
كان للقاضي ان يامرهما ببناء حايط بينهما ويخرج كل  
واحد منهما من النفقة بحصته يفعله القاضي على وجه

المصلحة من ابواب الحيطان للصدر الشهيد  
سئل عن شريك في دار اهدمت وسقطت نقضها فطلب  
احدهما قسمة النقص وابى الآخر اجاب الانقاض ان لم يكن  
قسمة بان لم يمتح الى كسر وشق قسم بطلب احدهما  
وكبحر الممنوع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا بالتراضي والجدار  
القائم لا يهدم الا بالتراضي فتاوى قارى الهداية



سئل على بن احمد عن قوم اقتسموا ارضا موقوفة عليهم بشر  
بعد سنين اراد احدهم ان يبطل القسمة هل له ذلك  
فقال نعم له ذلك بتيمة الدهر في القسمة  
قال واذا كان كل واحد من الشركاء يتنفع بنصيبه قسم  
بطلب احدهم لان القسمة حق لازم فيما يحتملها عند طلب  
احدهم هداية في فصلها يقسم وما لا يقسم من كتاب القسمة  
رجل في يده مال لرجل غائب مات الغائب وجار رجل وادعى  
انه ابنه فصدقه ذواليد فان القاضي يتلوه ولا يدفع  
المال الى المدعى سواء قال للميت وارث اخر او لم يقل فان  
ظهر له وارث اخر والادفع المال اليه وتقدير مدة التلوم  
مفوض الى القاضي وقد راجع الطحاوي رحمه الله مدة التلوم  
بالحول قيل ما ذكره الطحاوي قولنا يوسف ومحمد فاما  
ابو حنيفة رحمه الله لا يرى التقدير قاضي خان في اوائل  
فصل دعوى الملك لسبب من كتاب الدعوى والتمسك  
والرجال والنساء والحر والمملوك واهل الاسلام واهل الذمة  
في القسمة سواء لانها من حقوق الملك والمقصود التوصل  
بها الى منفعة الملك وهم في ذلك سواء من قسمة المبسوط  
للسرخسي

اقتسم الورثة لا بامر الحاكم وفيهم صغير او غائب لا يصح  
الا باجازة الغائب او ولي الصغير او بحيز الصغير بعد  
البلوغ او باجازة الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير او  
الغائب فاجازت ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله  
من اواخر قسمة الجزلية  
سواء كانت التركة عقارا او غيره الا انه اذا كانت من المكيلات  
او الموزونات فافرز الحاضر نصيبه تنفذ القسمة بشرط

السلامة

### السلامة كذا في قسمة البرازية

سئل عن رجل بينه وبين زيد دار اقتسماها لكن لم يعين  
لا حدهما طريق فهل تصح هذه القسمة من غير بيان الطريق  
ام لا اجاب هذا على وجهين ان قد ران يفتح له في حيزه  
طريقا جازت القسمة وان لم يقدر فعلى قسمين ان علم وقت  
القسمة انه لا طريق له جازت والا فلا كقوله ولو لم يكن  
من قسمة الفتاوى للتمتاشي مثله في قسمة القاعدة  
اذا كانت الدارين مبرراتا نصفين اقتسماها فاذا احدهما  
طائفة من الدارين يكون قدر النصف ورفعا طريقا بينهما  
يكون مقدار السدس فهو جاز لانها باقيا الشركة في الطريق  
وقسما فيما عدا الطريق اقسام او قسما الكل اقسام  
جاز فكذا اذا قسما فيما عدا الطريق من قسمة القاعدة  
قال اذا اقتسم الشركاء فيما بينهم واصطاحوا على قسمة غيرهم  
ولم يرفعوا الى القاضي فله ذلك جاز عليهم لان في القسمة  
معنى المعاوضة وتميز الملك فيثبت بالتراضي كسائر  
المعاوضات فان كان فيهم صغير او غائب لم يحجز القسمة  
في حقهم الا اذا امر القاضي بتقسيمها لان القسمة اصطلاح  
القوم فيما بينهم وتراضيرهم ورضا هم لا يكون حجة على  
الصغير والغائب فلم يحجز فاذا امر القاضي بتقسيمها  
فيجوز على الصغير والغائب من قسمة القاعدة  
اقتسما دارا لطريق في نصيب احدهما ان امكنه ان  
يفتح بابا اخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت  
القسمة فله جازت وان لم يعلم بذلك لا تجوز القسمة  
في حيطان الفتاوى البرازية  
واذا كانت الدارين لرجلين فاقتسماها على ان تزيد



احدنا على الآخر دراهم مساة فهو جائز لان الشريكين  
عند القسمة يحتاجان الى ذلك عادة الا ان القاضي  
لا يفعله الا عند الضرورة فاما اذا تراضيا على القسمة  
فذلك مستقيم منهما ثم كل ما يصلح ان يكون عوضا  
مستحقا بالبيع يجوز اشتراطه في هذه القسمة عند  
تراضيهما عليه فالنقود حالا كانت او موجلة والمكيل  
والموزون معين او موصوف او موجلا او حالا يجوز اشتراطه  
عوضا في البيع فكذلك في القسمة من المبسوط للسرخسي  
في القسمة

وفي قسمة الارض الموروثة جبر ابقضا القاضي يكتب هذا  
ما شهد عليه الشهود المسلمون في اخر هذا الكتاب شهدوا  
جميعا ان جميع الضيعة المشتملة على الكرم والاراضي  
والاشجار المثمرة وغير المثمرة التي في موضع كذا حدودها  
كذا الحدود ودها كلها وحقوقها الخ او كانت مشتركة  
بين فلان وفلان بشركة مبررات من مورثها المسمى بفلان  
ابن فلان بن فلان وطلب احدهما من صاحبه فستبها  
بينهما وفي كانت محملة للقسمة وامتنع صاحبه عنها  
فرافعه الى قاضي عدل جائز احكم من حكام المسلمين  
فلان بن فلان فحكم بها بحضرة صاحبه واجبره على  
القسمة بينهما على هذه السهام ونصب قاسما عدلا عالما  
بوجوه القسمة والمساحة والتقويم في قسامته او يكتب  
فنصب فلانا قاسما يقسمها بينهما بامره بمسما وتقورها  
بالحق والعدل وان يجعلها قسامين وان يصورها في  
شي على وجهها ويرفعها اليه في قرطاس حتى يتولى  
الاقرار بينهما ففعل هذا القاسم المبعوث ذلك كله

عليه

عليه فينظر فيه القاضي وعرفه ورضيه واجاز ما صنع  
القاسم واقرا بينهما فاصاب فلانا كذا وفلانا كذا  
ولو امر القاضي القاسم بالاقرار بنفسه والقسمة يذكر  
ذلك ويكتب ولما رفع امر هذه القسمة المسترفية  
الى هذا القاضي ووضعها له على هذا الوجه بحضرة  
هذين الوارثين امضاها هذا القاضي وانفذها على  
ما سمي فيه في مجلس قضائه قال في المحيط والاحوط  
في قسمة القاضي ان يذكر انهما تركا الساحة والذهبي  
مشتركين بينهما امر اليهما لان قسمة القاضي لا يجوز  
الا بالحق والعدل فعسى يطعن طاعن غلط فيه ولم يترك  
طريقا فيطلبه بشرطه شرح الجلال في قسمة الارض الموروثة

### فيما يقسم وما لا يقسم

قال ولا يقسم حمام وبيرو ولا رحي الا بتراضى الشركاء وكذا  
الحايط بين الدارين لانه يشتمل على الضرر في الطرفين  
اذ لا يبقى كل نصيب منتفعا انتفاعا مقصودا فلا يقسم  
القاضي بخلاف التراضي لما بيننا هداية فيما يقسم وما  
لا يقسم في كتاب القسمة

وقال ابو حنيفة لا يقسم اللؤلؤ ولا الياقوت ولا الجواهر  
علل في الكتاب وقال لان التفاوت في ذلك كثير قال  
الخصاص وهذا التعليل اشارة الى الكبار من اللؤلؤ والياقوت  
والجواهر اما اذا كان صغيرا يقسم شرح ادب القاضي  
للخصاص للصدر الشهيد في كتاب القسمة

ولا الجنسين بالتد اخل يعني لا يقسم الجنسين با دخال  
بعضه في بعض بان اعطى احد المتقاسمين بغير الاخر  
شاتين مثلا جاعلا بعض هذا في مقابلة ذلك اذ لا اختلا



بين الجفسين فلا يقع القسمة تميزا بل تقع معاوضة فيقسمه بالتراضي دون الجبر ولا ولاية الاجبار للقاضي ثبت معنى التميز لا المعاوضة درر في كتاب القسمة

ولو كان بين رجلين ثوب مخيط لا يقسم القاضي بينهما ولو كان غير مخيط فاقسماه طولا وعرضا جازت القسمة والرقيق اذا كان بين اثنين فهو على وجهه ان كان مع الرقيق دواب او عروض او شئ اخر قسم القاضي الكل فيما بينهم في قولهم وان لم يكن مع الرقيق شئ اخر فان كانوا ذكورا واناثا لا يقسم في قولهم الا برضاهم وان كان الكل ذكورا واناثا وليس مع الرقيق شئ اخر وطلب بعض الورثة قسمة اب او ابن البعض او ابني احد الورثة لا يقسم القاضي بينهم في قولنا حنيفة رحمه الله ولا يجبرهم على ذلك وقال صاحباه يقسم ويجبرهم على القسمة والعبد الواحد والداية الواحدة يباع ويقسم ثمنها لانهما لا تحتل القسمة وكذلك كل ما يكون في تبعيته ضرر قاضي خان في كتاب القسمة

والخوض لا يقسم عشرة عشر او اقل قوصرة او دين خل بينهما لا يقسم والباب والرحى والداية الا بالرضى وكذا ما يحتاج الى كسره وشقه كالغصن لو فيه ضرر وكذا الخشبة الواحدة لو في قطعها ضرر ولا يقسم بيرو ونرو وقناة الا اذا كانت مع ارض فيقسم ويترك البيرو والقناة على الشركة وما يجري فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع نصيبه بزازية

من كتاب القسمة

**علك شد** قسمة التبن بوضع علامة بين الجانبين لا يجوز الا ان يصنع كل واحد منهما زرع ملكه شيئا مع جانب واحد لانه مجازفة يحتمل ان يكون احد الجانبين اكثر حاوى لفتية فصل

فيما

ولو كانت اثارا لا تقسم  
او عيونا او اثارا تقسم القسمة  
والآثار صح

فيما يجوز من القسمة من كتاب القسمة

ولو كان في يد رجلين جناح او سباط فطلب احدهما القسمة لا يقسم القاضي فذلك الحايط لا يقسم طولا ولا عرضا الا ان يتراضيا على ذلك وكذلك البيرو والعين والرحاين رجلين او قناة او نهر لارض مع ذلك بينهما اراد احدهما قسمة واني الاخر فانه لا يقسم بينهما لانه لا يحتمل القسمة قاضي خان

من كتاب القسمة

وفي الاصل قال لا يقسم الحمام والحايط والبيت الصغير والدكان الصغير وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لخل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحال يبقى يقسم

خلاصة من كتاب القسمة

ووجه ذلك ان القصد من القسمة تحصيل المنفعة المقصودة الا يرى ان الحمام اذا قسمت يحصل لكل واحد منهما بيت ينتفع به في حفظ متاعه لكن لما لم يحصل لكل واحد منهما المنفعة المقصودة بالحمام لم يقسم وكذلك الدكان اذا قسمت يحصل لكل واحد منهما موضع ينتفع به لكن لما لم يحصل المنفعة المقصودة بالدكان لم يقسم من ابواب الحيطان

للمصدر الشهيد

قوله قال وان كانت دار وضيفة او دار وجانوت قسم كل واحد منهما على حدة اي قال القدوري في مختصره يعني لا يقسم الكل قسمة واحدة بل يقسم كل واحد على حدة لان الدار مع الضيفة جنسان وكذلك الدار مع الجانوت فيكون قسمة البعض في البعض معاوضة فلا يجوز ذلك الا بالتراضي

غاية البيان في كتاب القسمة

واذا كان زرع بين رجلين فاراد قسمة الزرع فيما بينهما دون



الارض فالقاضي لا يقسم وان طلبا منه القسمة ولو اقتسما الزرع  
بانفسهما فان كان الزرع قد تسبيل لا يجوز وان كان الزرع بقللا  
ان اقتسما بشرط الترك لا يجوز وان اقتسما بشرط القلع جاز  
وقسمة الطلع بدون الخيل كقسمة الزرع قبل الادراك بدون  
الارض خزانة المفتين في كتاب القسمة

واذا كانت الدارين رجلين فاقسما على ان ياخذ احدهما  
الارض كله وياخذ الاخر الباقي كله ولا شيء له من الارض فمذا  
على ثلاثة اوجه الاول اذا شرط في القسمة على المشروط له  
البناء قلع البناء في هذا الوجه القسمة جائزة وان سكنا عن القلع  
ولم بشرطاه جازت القسمة ايضا وان شرط ترك البناء فالقسمة  
فاسدة خزانة المفتين في كتاب القسمة

مسألة اسرى بعض الشركاء الى دار الحرب واراد الباقيون افراز  
نصيبه من الضيعة المشتركة فللقاضي افرازه اذا لم يعلم حياة  
المأسور ولا موته فتية في كتاب القسمة

دارين رجلين ولا حدهما نصيب قليل بحيث لا ينتفع به بعد  
القسمة لا يقسم بسؤال صاحب القليل ويقسم بسؤال  
الاخر من قسمة تجنيس الملتقط للاستروشن  
حايط بين رجلين سقط احدهما افسه بينهما والآخر لا يقسم  
من قسمة تجنيس الملتقط للاستروشن

دارين اثنين لا حدهما كثير ولا اخر قليل لا ينتفع بنصيبه  
بعد القسمة ان كان طالب القسمة صاحب الكثير والآخر  
صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعلى القليل لا يقسم ذكره الامام  
السرخسي في نسخة من الاصل وهكذا في شرح الطحاوي  
وذكر الامام خواهرزاده يقسم قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى  
من قسمة الخلاصة

وذكر

قال

وذكر في كتاب القسمة اجمعوا على ان في المنقول الموروث وفي  
العقار والمنقول المشترك بسبب الشراء والهبة والصدقة  
وغيرها يقسمها بين الشركاء باعترافهم ولا يكلفهم اقامة البينة  
على اصل السبب فصول عمادي في الفصل الرابع

والبيوت في محلة او محال تقسم قسمة واحدة لان التفاوت  
فيما بينها يسير والمنازل المتلازمة كالبيوت والمتباعدة كالدور  
لانه بين الدار والبيت فاخذ شيئا من كل واحد هداية في باب  
ما يقسم وما لا يقسم

قال وان ادعوا الملك ولم يذكر وكيف انتقل قسمة بينهم لانه  
ليس في القسمة قضاء على الغير فانهم ما اقرروا بالملك لغيرهم  
هداية في القسمة

علو بلا سفلا وعلى قلب كحسب في القسمة ذراع سفلا بذراع  
علو وفي التجريد العلو بدون السفلا يقسم من قسمة البزارية  
ولو ان بيتا في دارين رجلين اراد احدهما قسمته وامتنع  
الاخر وهو صغير لا ينتفع واحد منهما بنصيبه اذا قسم لم يقسم  
القاضي بينهما لان الطالب للقسمة منها امتنع فان قيل لا  
القسمة يتمكن كل واحد منهما من الانتفاع بنصيبه وبالقسم  
تفوت ذلك فالطالب منها انما يقصد التعنت والاضرار  
لشريكه ولا يجيبه القاضي الى ذلك من قسمة المبسوط

للسرخسي

واذا اقتسم نفرينهم ارضا على ان لا يطبق لهم ولا شرب  
ورضوا بذلك فهو جائز لوجود التراضي منهم على التزام الضرر  
الا انهم قالوا القاضي لا يشتغل بهذه القسمة وان تراضوا عليهم  
لان القاضي لا يشتغل بما لا يفيد ولكن ان فعلوا ذلك لا يمنعهم  
من ذلك كما لو طلبوا من القاضي قسمة الحمام بينهم لا يفعل ذلك



وان فعلوا بتراضيه لا يمنعهم من ذلك من قسمة المبسوط للشرطي  
وما لا يجوز فيه القسمة لا يجبروا احدهما على بيع خلاصه في  
القسمة

### فيما يدخل في القسمة وما لا يدخل

قوم اقتسموا ضيعة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت  
وكتبوا في القسمة بكل حق هو له او لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر  
والبنا ولا يدخل فيه الزرع والثروة ان كتبوا بكل قليل وكثير هو  
فيها او منها من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والثروة قاضي خان  
في فصل فيما يدخل في القسمة من كتاب القسمة

وفي الشرب متى جهل قدر الانصبا يقسم على قدر الاملاك اذا  
لم يعلم قدر الانصبا نص عليه شيخ الاسلام في مقدمة القسمة

### شرح المنظومة لابن السحنة

دار بين رجلين فيها صفة وفيها بيت وباب البيت في الصفة  
ومسيل ماء في ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسما واصاب  
الصفة احدهما وقطعة من الساحة واصاب البيت احدهما  
وقطعة من الساحة ولم يذكروا طريقا ولا مسيل ماء وصاحب  
البيت يقدر ان يفتح بابه فيما اصابه من الساحة ومسيل ماء  
في ذلك فاواد ان يكر في الصفة على حاله والمسيل على ما كان  
فليس له ذلك سوا شرط كل واحد منهما ان له ما اصابه بكل  
حق له او لم يشترط ذلك بخلاف البيع فانه لو باع البيت وذكر  
في البيع الحقوق والمرافق دخل الطريق ومسيل الماء وان لم  
يذكر لم يدخل والفرق ان المقصود بالبيع ايجاب الملك وقصد  
المشتري ان يتمكن من الانتفاع واما ما يتم بالطريق والمسيل  
الا ان ذلك خارج عن المحدث فلا يدخل في البيع الا بذكر الحقوق  
 والمرافق فالمقصود بالقسمة تمييز احد المالكين من الاخر وان

يختص

يختص كل واحد من الانتفاع بنصيبه على وجه لا يشاركه الاخر  
واما يتم هذا المقصود اذا لم يدخل الطريق والمسيل لاحدهما  
في نصيب الاخر لتمييز نصيب احدهما من الاخر من كل وجه  
كافي في القسمة

قال ولا يدخل الدراهم في القسمة الا بتراضيه لان القسمة  
للمشترك ولا شركة في الدراهم فاذا رضيا جاز لما بينا اختيار  
شرح المختار في القسمة

ولو شرطوا ان يكون الطريق بينهم اثلاثا جاز وان كان اصل  
الدار بينهم نصفين لجواز القسمة بينهم بالتراضي على التفاضل  
كا في شرح الوافي في القسمة

وان اقتسموا ضيعة فجعلوا الاحد هم غلا ولم يذكر باصلها  
فله التخل باصلها وكذا لو اقر لاسنان بنخلة كان المقر له  
التخل باصلها ولو باع نخلة ذكر في النوادر ان على قول في  
يوسف يسحق التخل باصلها وعند محمد رحمه الله تعالى  
لا يسحق الاصل الا بالذكر وقيل الجواب في الاقرار عند ابي  
يوسف رحمه الله كالجواب في البيع يدخل اصل النخلة في الاقرار  
والبيع جميعا وعند محمد رحمه الله في القسمة يدخل اصل  
النخلة وفي البيع لا يدخل ثم في كل موضع من النخلة باصلها فان  
قلعها كان له ان يغير مكانها اخرى قاضي خان في فصل فيما  
يدخل في القسمة

اذا قسمت الدارين اهلها واصاب بعضهم موصفا بغير طريق  
ان ذكروا الطريق ثم حق كل واحد في الطريق وان لم يذكروا  
ان كان لذلك الرجل مفتوح ما اصابه يفتح سوا ذكروا بكل  
حق هو له او لم يذكروا وان لم يكن له مفتوح فيما اصابه ان ذكروا  
بكل حق هو له فالقسمة جائزة وتم حقه في الطريق وان لم



يذكروا فالقسمة باطلة شرح المنظومة لابن وهب لابن الشحنة  
في كتاب القسمة

داريين قوم اقسموها في نصيب احد هه بيت فيه حمامات  
ان لم يذكروا الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكروها  
فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة مردودة وان كانت تؤخذ  
بغير صيد فالقسمة جائزة وهذا الواقع قسموها بالليل فان  
اقسموها بالنهار بعد ما خرجن من البيوت فالقسمة فاسدة  
قاضي خان من كتاب القسمة

وقال الامام الاسيحي في شرح الطحاوي وهذا لا يخلو الماء  
ان يذكروا في القسمة الطريق ولا يذكروا فان ذكروا فالقسمة  
جائزة ويمر في الطريق وان لم يذكروا فانه ينظر ان كان له  
مفتح فيما اصابه فانه يفتح الطريق فيه سواء ذكره وبكل حقوله  
اولم يذكروا وان لم يكن له مفتح فيما اصابه ان ذكره وبكل حق  
هوله فانه يمر في نصيب صاحبه وان لم يذكروا وبكل حق هوله  
فالقسمة باطلة غاية البيان في كيفية القسمة من كتاب  
القسمة

شريكان اقسما كرما نصفيين وفيه اعناب وثمار فان قالوا  
على هذا النصف لفلان بكل قليل وكثير او قالوا بما فيه من الاعناب  
يصير الاعناب والثمار مقسومة وان لم يقولوا ذلك تبقى مشتركة  
لان قسمة العقار بيع وبيع الكرم لا يكون بيعا للاعناب والثمار  
الا بالتصيص او بذكر القليل والكثير خزانة المفتين في  
كتاب القسمة

وفي القسمة والاقرار بالشجرة وهبة الشجرة والوصية بالشجرة  
يدخل من الارض مقدار ما يستقر عليه الشجرة ولا يدخل  
مقدار ما يتناهي اليه العروق والاغصان وفي الموضع الذي

يدخل

ان م

يدخل الارض انما يدخل مقدار غلط الشجرة بعد ها كان لصا  
الارض ان يامر به بنحت الزيادة خزانة المفتين في فصل فيما يدخل  
في كتاب البيع

قال الخفاف لو ان رجلا اقر بحايط لغيره ولم يزد على ذلك كان  
الحايط للمقر له بارضه في قولهم جميعا الى اخره وان كان المقر  
على الحايط خشب امر بترعه عن الحايط لانه قد اقر له بذلك  
وهو الصحيح في ابواب الحيطان للصدر الشهيد

واذا اقسمت دارا وفيها باب غير معلق فهو بينهما ولم يدخل  
في القسمة من قسمة تجنيس الملتقط

وان لم يذكر الحقوق والمرافق في القسمة فهي فاسدة بخلاف  
البيع فانه يكون صحيحا وان لم يذكر الحقوق والمرافق لان  
المقصود بالبيع ملك العين وهذا المقصود يتم للشترى  
الحق فاما في القسمة المقصود اتصال كل واحد منهما الى الانتفاع  
بنصيبه فاذا لم يكن له مفتح الى الطريق ولا مسيل ما فهذه  
قسمة وقعت على ضرر فلا يجوز الا ان يذكر الحقوق والمرافق

من قسمة المبسوط للسرخسي

ولا يدخل في القسمة الدراهم الا بتراضيهم لانه لا شركة في  
الدراهم والقسمة من حقوق الاشتراك واذا كان ارض وبناء  
فعن ابن يوسف رحمه الله انه يقسم ذلك على اعتبار القيمة  
لانه لا يمكنه اعتبار المعادلة الا بالتقويم وعن ابن حنيفة رحمه  
الله انه يقسم الارض بالمساحة لانها الاصل ثم يرد من وقع  
البناء في نصيبه او كان نصيبه اجود دراهم فيدخل الدراهم  
في القسمة ضرورة وعن محمد رحمه الله انه يرد على شريكه  
بمقابلة البناءا يساويه من العرصه واذا بقى فضل لا يمكن  
تحقيق القسمة بان لا تبقى العرصه بقيمة البناءين يرد



بالفضل دراهم في قسمة الجبتي شرح القدوري  
دارين شريكين رفعا بابا من الدار ووضعاه في الدار ثم اقتسما  
الدار فان الباب الموضوع في الدار يكون بينهما ولا يكون  
داخل في القسمة بمنزلة متاع في الدار ولو اقتسما كروما وفي  
الكروم اعناب فوقع العنب في النصف الذي اصاب احدهما  
ان ذكر العنب في القسمة يكون العنب لمن اخذ النصف الذي  
فيه العنب والا فلا من قسمة قاضي خان

وان قسم ولا حد هم مسيل او طريق في ملك الاخر لم يشترط  
في القسمة صرف عنه ان امكن ولا فسخت القسمة لان المقصود  
من القسمة تكيل المنفعة باختصاص كل واحد منهم بنصيبه  
وقطع اسباب تعلق حق واحد منهم بنصيب غيره الخ ولو  
اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بان قال بعضهم لا يقسم  
الطريق بل يبقى مشتركا مثل ما كان قبل القسمة نظريه  
الحاكم فان كان يستقيم ان يفتح كل في نصيبه قسم الحاكم من غير  
طريق تكيل للمنفعة وتحقيقا للاقرار من كل وجه وان كان  
لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم ليستحق تكيل المنفعة  
فيما وراء الطريق فيلحق من كتاب القسمة

في قسمة القسمة والاستحقاق والغبن  
من ارض مورثة قسمت على زعم بعضهم انها هي الموروثة  
فحسب ثم ظهرت ارض اخرى فان امكن قسمتها خاصة  
يقسم ولا فسخت القسمة ويقسم الكل جملة واحدة الخاوي  
للزاهد في كتاب القسمة في فصل في قسمة القسمة  
اذا جرت القسمة في دارين وارضين واخذ كل واحد منهما  
دارا ثم استحق الدارين بعد ما بنى فيها صاحبها كان  
للمستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء هذا  
قول

قول الى حنيفة رحمه الله لان عنده قسمة الجبر لا تجري في الدارين  
فكانت القسمة في معنى البيع والاصح ان هذا قول الكل لا عند  
صاحبيه انما تجري قسمة الجبر في الدارين اذا اراد القاضي  
ذلك قاضي خان فيما يدخل القسمة من كتاب القسمة  
ادعى احدهم الغلط فيها لا تعاد القسمة بمجرد الدعوى وكذا  
الذرع والمساحة والكيل والوزن لا يعاد بمجرد الدعوى بل لا  
حجة لان الظاهر المعادلة ولو ادعى الغلط في القسمة بان ادعى  
غبا يسيرا بحيث يدخل تحت تقويم مقوم لا يسع وان قال  
ان قسم بالقضا لا بالتراضي سيع اتفاقا قال في الثاني لا يصح  
قال البلخي لا يسع له وجه وقيل يسع فله وجه ايضا  
وهو الصحيح ذكر بكر الوجهين ولم يرجح بزازية في الثاني  
من دعوى الغلط من كتاب القسمة

والامام خواهرزاده ذكر هذا في نسخته ولم يرجح احد الوجهين  
على الاخر وهذا كله في القسمة بالتراضي فان كانت القسمة  
بقضا القاضي فله الفسخ والله اعلم خلاصة في دعوى الغلط  
في القسمة

وان استحق بعض نصيب احدهما بعينه لم تنسخ القسمة عند  
الى حنيفة رحمه الله ورجع بحصة ذلك في نصيب شريكه  
وقال ابو يوسف رحمه الله تنسخ القسمة قال رحمه الله تعالى  
ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه وكذا ذكر في الاسرار  
والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شايع من نصيب  
احدهما قاتما في استحقاق بعض معين لا تنسخ القسمة  
بالاجماع ولو استحق بعض شايع في الكل يفسخ بالاتفاق فهذا  
ثلاثة اوجه ولم يذكر قول محمد رحمه الله وذكر ابو سليمان  
مع ابن يوسف وابو حفص مع ابن حنيفة رحمه الله تعالى

ربيل

بها فتى المحرم على انقضاء



وهو الأصح هداية في فصل وان استحق من كتاب

### القسمة

وفي الأصل دار بين رجلين أخذ أحدهما الثلث من مقدمها  
وقيمة ستاية وأخذ الآخر الثلثين من مخرجها وقيمتها  
ستاية أيضاً ثم استحق نصف ما في يده صاحب المقدم  
هذا على ثلاثة أوجه في وجه تبطل القسمة وأما الوجه  
الذي لا تبطل <sup>القسمة</sup> ويخير المستحق عليه فهو ان يستحق نصف  
ما في يد أحدهما مقسوماً فيخير وله ان يبطل القسمة ان شاء  
وان شاء رجع بربع ما في يده وأما الوجه الذي اختلفوا  
فيه فهو ان يستحق نصف نصيبه شايعاً فعندهما لا تبطل  
القسمة ويخير المستحق عليه كما في الوجه الثاني وعندنا  
يوسف رحمه الله تبطل القسمة خلاصة في دعوى

### الاستحقاق من كتاب القسمة

ولو ظهر غبن فاحش في القسمة ان كان القسمة بقضاء  
القاضي تبطل عند الظل لان تصرفه مقيد بالعدل  
وان كان بالتراضي له ان يبطل القسمة كما لو كانت القسمة  
بقضاء القاضي في الصحيح كافي شرح الواح في باب دعوى

### الغلط في كتاب القسمة

واذا وقعت القسمة ثم ظهر في التركة دين محيط ردت  
القسمة لانه يمنع وقوع الملك للوارث وكذا اذا كان غير  
محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة الا اذا بقي من التركة  
ما يفي بالدين ورأى ما قسم لانه لا حاجة الى نقض القسمة  
في ايفاء حقهم او ابراء الغرماء بعد القسمة لان المانع  
قد زال هداية قبيل المسايات من كتاب

### القسمة

أو أداه الورثة من مالهم الدين  
محيط أو غير محيط جازة  
القسمة صح

قسموا الاراضي واخذوا حصصهم ثم تراضوا على ان يكون  
الاراضي مشتركة بينهم كما كانت عادة الشركة لان قسمة  
الاراضي مبادلة ويصح فسحها واقتالها بالتراضي بترضية  
في نوع نقض القسمة من كتاب القسمة

اسبغ قسمة التركة بين الورثة بعد ما ادعى أحدهم  
بعضاً معيناً من ان الميث اعطاني ذلك في حالة الصحة  
وانكر غيره ولا بيينة على ذلك فاخذ به عند القسمة  
بالاثر ثم اقام بيينة على ذلك لا تقسغ القسمة ولا يرجع  
بحصته من نصيب صاحبه بخلاف ما اذا ادعى ذلك  
ليتم وارث معه فاقامها بعد ذلك يفسخ ويعطى له  
ذلك مجاناً ثم يقسم الباقي بينهم ولكن انما تسع شهادة  
الشاهد على ذلك ان لم يكن في مجلس القسمة او لم يؤخر  
بعد ما سمع تلك القسمة والا لا تسع شهادته ولا ي  
تفسخ القسمة لانه بالتأخير يكون فاسقاً حاوياً للزاهد

### قبيل كتاب الأجارة

ودعوى الغلط انما تسع اذا لم يقرب بالاستيفاء اما اذا  
اقر بالاستيفاء لا يسع دعوى الغلط والغبن الا اذا ادعى  
الغصب فحينئذ تسع دعواه قاضي خان في فصل  
فيما يدخل القسمة من كتاب القسمة

قوله قال والذي لا يتغابن الناس فيه ما لا يدخل  
تحت تقويم المقومين قال القدوري في مختصره  
قال الشيخ ابو جعفر الطحاوي في مختصره والمقدار  
الذي يتغابن الناس فيه نصف العشر او اقل منه وهذا  
غير منصوص عنهم ولكن مذاهم تدل عليه الى هنا  
لفظ الطحاوي وقال الامام الاسيحاوي في شرح الطحاوي

قسموا



وروى عن نصير بن يحيى انه قال قد رايته غابا عن الناس فيه  
 في العروضة نيم وفي الحيوان ديه يارده وفي العقار ديه  
 دوازده وقال الشيخ ابو المعين النسفي في شرح الجامع الكبير  
 في الباب الثاني من كتاب الزكاة القليل من المحاباة في باب  
 البياعات ملحق بالعدم لتعذر الصيانة عنه لدخول  
 ذلك تحت تقويم المقومين والكثير منها غير ملحق  
 بالعدم لدخول الامتناع عنه تحت الامكان ثم قال  
 اختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل منهم من قال  
 ما يتغابن الناس فيه قليل وما لا يتغابن الناس فيه كثير  
 ومنهم من قال ما يدخل تحت تقويم المقومين فهو  
 قليل وما لا يدخل فهو كثير والمعنى في ذلك هو امكن  
 التحرز وعدم الامكان ومنهم من قال ذلك مفوض الى  
 راي القاضي ومحمد قدّر في هذا الكتاب بده نيم يعني  
 في الجامع الكبير ومشايخ بلخ فصلوا ذلك على ما قاله القاضي  
 ابو القاسم بن شعيب بن ادريس حكى عنهم انهم قدّروا  
 اليسير في العقار بده دوازده وفي الحيوان بده يارده  
 وفي العروضة بده نيم الى هنا لفظ الشيخ ابي المعين غاية  
 البيان في كتاب البيوع

وقيل الغبن اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين والكثير  
 ما لا يدخل وروى عن محمد في الدرر اهمده دانك وفي  
 العروضة ديه نيم وفي الدواب يارده وفي العقار ديه دوازده  
 في فتاوى الوجيز في الوكالة

القسمة اذا وقعت بين الشركاء في دار او ارض ثم استحق  
 شيء منها فالمسئلة على ثلاثة اوجه الاول ان يستحق جزء  
 شايع من الكل بان يستحق نصف الدار مثلا والقسمة  
 فاسدة

فاسدة الثاني ان يستحق جزء بعينه فما اصاب واحدا منهم  
 فالقسمة صحيحة فباقي بعد الاستحقاق وكان للمستحق  
 عليه الخيار ان شاء نقض القسمة وعاد الامر الى ما كان قبل  
 القسمة فيستأنفان القسمة فيما وراء المستحق وان شاء  
 امضى القسمة ورجع على صاحبه بعرض المستحق وذلك ربيع  
 ما في يد صاحبه مثلا ان كان المستحق نصف نصيب المستحق  
 عليه الوجه الثالث ان يستحق جزء شايع مما اصاب  
 واحدا منهم وفي هذا الوجه القسمة لا تقسود والمستحق  
 عليه بالخيار ولو كان باع احدهما نصف ما اصابه بالقسمة  
 ثم استحق ما بقي له فانه يرجع على صاحبه بربيع ما في يده  
 ولا يخير بخلاف ما قيل البيع حيث يخير خزنة المقتنين  
 في كتاب القسمة

رجل اشترى ارضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض  
 قال محمد رحمه الله يخير المشتري ان شاء اخذ الارض بجميع  
 الثمن وان شاء ترك وكذا المسيل وان استحق الشرب بعد  
 ما قبض المشتري الارض واحدث فيها بنا او غرسا او زرع  
 فان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل جعل محمد  
 رحمه الله لهذا اصلا فقال كل شيء اذا بعته وحده لا يجوز  
 بيعه واذا بعته مع غيره جاز فان استحق ذلك الشيء  
 قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع  
 الثمن وان شاء ترك وكل شيء اذا بعته وحده يجوز بيعه  
 فان بعته مع غيره فاستحق كان له حصته من الثمن قاضي  
 خان في فصل في الاستحقاق من كتاب البيوع

**قب** ارض قسمت فلم يرز احد الشركاء بنصيبه ثم ذرعه  
 بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة تزد بالرد فتيه في كتاب



## القصة

ثلاث اخوة ورثوا دارا ثلثا اخذ كل واحد منهم دارا ثم استحق نصف دارا احدهم فالاستحق عليه بالخيار ان شاء نقض القصة كلها واستأنفوها من بعده وان شاء امسك النصف ورجع عليها بتدريما استحق عن يده خزائنة المفتين في كتاب القصة

اذا اشترى دارا وبني فيها ثم استحق او اشترى ارضا وزرع فيها او غرس ثم استحق يرجع المشتري بالثمن على البايع ويسلم البناء والزرع والشجر اليه ويرجع عليه ايضا بقيمة البناء والزرع والغرس مبنيا قايما يوم يسلم ذلك اليه فان اشترى بني في الدار عشرة الاف مثلا وسكن فيها زمانا حتى خلق البناء وتغيروا وهدم بعضه ثم استحق يرجع على البايع بقيمة البناء يوم يسلم البناء الى البايع وكذا لو زادت قيمة ما انفق في الدار يوم الاستحقاق فانه يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم الى البايع ولا تنظر الى ما كان انفق فيه وانما يرجع على البايع بقيمة ما يمكن ان ينقصه ويسلمه الى البايع حتى لا يرجع على البايع بقيمة الجص والطين وفي كفاية شرح الطحاوي رحمه الله تعالى المستحق اذا نقض البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالثمن وبقيمة بنايه مبنيا على البايع اذا سلم النقض اليه وان لم يسلم لا يرجع عليه الا بالثمن فصول

## عمادي في الفصل الخامس عشر

قوله واذا استحق بعض شريكه وقال ابو يوسف رحمه الله يفسخ القصة قال في الهداية والزاهد في ذكر المصم الاختلاف في استحقاق بعض معينه وكذا ذكر في الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شايخ في نصيب احدهما فاما في استحقاق

بعض

بعض معين لا تفسخ القصة بالاجماع ولو استحق بعض الشايخ في الكل تفسخ بالاتفاق فمذه ثلاثة اوجه ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع ابن يوسف رحمه الله وابو حفص مع ابن حنيفة رحمه الله وهو الاصح وهكذا ذكره الاسيماي وقال في الصحيح قولها وعليه مثلي الامام المحمدي والسنفي وغيرهما يصح القدوري في كتاب القصة

ومسئلة القصة وصورتها دار بين اثنين اقتسما ما بقضاء القاضي او بغير قضاء فبني احدهما في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه ونقص عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فيشاركه فيما حصل له بالقصة ولا يرجع عليه بقيمة ما نقض من بنايه لان كل واحد منها مجبور على القصة ومثله لو كانت داران فاقسما واخذ كل واحد منهما دارا بغير قضاء والمسئلة محالها يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء مبنيا والنقص بينهما نصفان عند ابن حنيفة رحمه الله ولو كان القاضي هو الذي قسم لا يرجع عليه بقيمة بنايه بالاجماع لكن يشاركه في الدار خلاصة في جنس الضياع من كتاب الدعوى

ولو وجد المشتري نصيب احدهما معينا بعد بنايه فيه يعني اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار بعد اقتسامها فبني فيه المشتري ثم وجد به عيبا فلم يتمكن من الرد بسبب هذه الزيادة فيرجع بنقصانه اي بنقصان العيب فرجوعه على شريكه بما ضمن للمشتري منتف عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا يرجع عليه قيدنا بقولنا بعد اقتسامها لانه لو باعه قبل اقتسامها فصان نقصان العيب عليها اتفاقا وقيد بقوله بعد بنايه لان المشتري لا يرجع بالنقصان قبل بنايه بل مخير بين الاخذ بجميع الثمن والترك شرح المجمع لا الملك



## في كتاب القسمة

والأصل في هذا الباب ان الاختلاف متى وقع في نفس القسمة  
تخالفوا وانتقضت القسمة ومتى وقع الاختلاف في امر بعد  
القسمة لا يتخالفان لان القسمة فيها معنى المعاوضة من الطرفين  
لان كل واحد منهما باخذ ما ياخذ به مجتهد بعينه بحجة  
انه اصل حقه وبعضه بحجة انه بدل حقه فاشبه الاختلاف  
في القسمة الاختلاف في البيع فيتخالفان اما اذا وقع الاتفاق على  
صحة القسمة ثم ادعى احد هما على الآخر امرا عارضا كدعوى  
الغضب منه ابتداء فيكون الحق البينة على المدعي واليمين على  
من انكر غاية البيان في دعوى الغلط من كتاب القسمة  
ثم الغلط في القسمة على وجوه احدها ان يقول حق في النصف  
وقد اخذت الربع او الثلث وقال الآخر لا بل حقت الثلث  
وقد اخذته ففي هذا يتخالفان ويترادان القسمة ومنها  
ان يكون الخصومة في القبض فقال احدهما لم اقبض حتى وقال  
الآخر قبضته فانما يتخالفان ويترادان القسمة ايضا لان  
القبض له شبهة بالعقد ولو اختلفا في العقد يتخالفان ومنها  
ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول احدهما اخذت  
انت يا فلان اكثر من حقتك او غصبت الزيادة غضبا بعد  
ما قبضته ويقول الآخر قبضت حتى وما اخذت الزيادة  
كان القول للاخذ والبيينة بينة صاحبه ولا يتخالفان  
ولا يترادان القسمة ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعد  
ما اشهد كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة  
التمام ثم يقول احدهما حتى الذي في يدك وحقت الذي في  
يدي او يقول قد قسمنا ولكن اخذت انا بعض حتى دون  
بعض لا يسمع دعواه ولا خصوصته بعد ما اشهد على القبض

ولا استيفا

والاستيفا ومنها ان يقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول  
احدهما قيمتها اكثر مما قومته ويتكرر الاخر في هذا الوجه لا  
يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكره في الاصل قاضي خان  
من كتاب القسمة

مريض له بنون وبنات قال اقتسموا تركتي بينكم بالسوية  
ومات فقسم كذلك واخذ كل حصته لا يملك احدهم النقص  
لان هذا وصية لبناته ببعض ماله وقسمة البنين اجازة  
منهم فتغذت بناتيه في الثالث من كتاب القسمة

ولو هدم المشتري البناء القديم وبناها جديدا ثم استحققت  
اخذ المستحق الدار وقية البناء القديم من المشتري ودفع  
البناء الجديد ورجع المشتري بحصة الارض من الثمن وبقيمة  
البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم من فتاوى الوجيز  
للسرخسي في كتاب الاستحقاق

والغبين الفاحش هو الذي لا يدخل تحت تقويم القوميين  
وهذا اذا لم يقرب بالاستيفا لا تسمع دعوى الغلط والغبن  
الفاحش كما في بعض شروح الهداية وفتاوى قاضي خان  
وغيرهما من المعتبرات من قسمة الفتاوى  
للقرياشي

سئل في اراضي القسمة التي زرعتها الناس بالحصة هل  
لقسامها ان يضربوا عليها شيئا معلوما في مقابلة حصتهم  
يسمونه فصلا وذلك على وجه المحصر والتحسين ولا يطابق  
ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص اخرى ام ليس لهم  
ذلك خصوصا على وجه الجبر اجاب ما يفعله بعض القسام  
مع المزارعين ويسمونه فصلا امر خارج عن الشرع الشريف  
بعيد عن الدين المنهف ويزداد بعدا بفعله جبرا وقهرا

اما اذا اراد الاستيفا



به الى الجود والظلم باخذ الزايد عن حقهم من المزارعين كما هو  
مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمساكين  
ومجاوزة الحق المبين من العشر والخراج في الفتاوى الخيرية  
واذا اقتسما الرجلان دارا على ان احدهما له الثلث من مؤخرها  
بجميع حقه وياخذ الثلثين من مقدمها بحقه فهو جائز  
وان كان فيه غبن لانها تراصيا عليه والقسمه نظير البيع  
فلا يمنع جوازها بسبب الغبن عند تمام التراضي من  
المتعاقدين عليه والله اعلم من قصة المبسوط

للسرخسي

وذكر القاضي الامام الاسيحي في شرح ادب القاضي دعوى  
الغلط بعد القسمة غير صحيحة اذا كانت القسمة بالتراضي  
وبعض المشايخ قالوا تسمع كما لو كانت القسمة يقضا القاضي  
وذكر في شرح الاسيحي في دقيقه في هذا الفصل فقال  
وهذا كله اذا لم يقر كل واحد منهما بالاستيفاء اما اذا اقر  
بذلك فلا يسمع دعوى الغلط والغبن من كل واحد منهما  
بعد ذلك دخيرة في الفصل الثاني من القسمة

قال واذا ادعى احدهما الغلط وزعم انه اصابه شيء هو في  
يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على  
ذلك الابينة لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها فلا يصدق  
الاحجة فان لم يقر له بينة استخلف الشركاء من نكل منهم  
جمع بين نصيب الناكل والمدعى فيقسم منها على قدر  
انصباهم لان النكول حجة في حقه خاصة من قسمة المجبى

شرح القدوري

وينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لتناقضه من قسمة

المجبى

وان

وان لم يعلم القاضي بالدين سألهم هل عليه دين ام لا فان  
قالوا لا فالتوا قولا لهم ويقسم المال بينهم لتسكينهم وهو  
فراغ ذمة الميت عن الدين ولا مال له في يدهم فقد زعموا  
انه خالص حقهم فيقبل فيه قولا لهم ما لم يحضر خصم يناديهم  
فان ظهر دين بعد ذلك نقض القسمة بينهم لانه لو كان  
الدين معلوما استغفل بالقسمة فكذلك اذا ظهر بعد  
القسمة لانه تبين ان القسمة كانت قبل او انها فان اوان  
القسمة ما بعد قضا الدين وكذلك لو قسم قبل ان يسألهم  
عن الدين الا ان يقضوا الدين الذي ظهر قبل ان ينقض  
القسمة فخ لا ينقضها لارتفاع الموجب لنقضها من قسمة  
المبسوط للسرخسي

سئل في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء احد الشريكين  
هل تسمع ام لا لوجود البناء اجاب تسمع لما في التاتارخية  
تقلا عن الذخيرة قسام قسم ارضا بين اثنين واعطى  
احدهما اكثر من حقه غلطا وبني احدهما في نصيبه قال  
يستقبل فمن وقع بناؤه على قسمة غيره رفع نقضه ولا حجة  
يرجعون على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالآ  
اخذ منهم انتهى من قصة فتاوى الخيرية

ارض ميراث بين قوم اقتسموها وتعايضوا ثم اشترى  
احدهم من الاخر قسمة ونصيبه ثم اقام البينة بدين على  
الاب كانت القسمة والشرابا طلة وكذا اذا اشتراه غير  
الوارث لان القسمة والشرابا طلة تصرف من الوارث في  
التركة ولا ينفذ مع قيام الدين من قسمة قاضي

خان

واذا ادعى رجل منهم غلطا في القسمة فقال لشريكه اصابك



الف ذراع واصابني الف ذراع فصارت يدك الف ذراع وماية  
وصار في يدي تسعماية وقال الاخر هذا حق لم يصدق  
المدعي على ذلك ولا تقاد القسمة قال الشيخ رحمه الله هذا  
على ان المدعي اقرب قبض نصيبه وانه جعل بعد ذلك ماية  
ذراع من نصيبه في يد صاحبه فلا يصدق على هذا لانه  
لا يدعي فسخ القسمة بعد صحتها فاما اذا لم يقرب هذا وادعي انه  
لم يقبض الا تسعماية ذراع واقرب الاخران في يده الف ذراع  
فانهما يتخالفان ويتوآدان القسمة شرح ادب القاضي

### للرازي في باب القسمة

ظهر عليه دين او وصية بالثلث او بالف مرسله او بوارث  
اخر بعد القسمة ترد بزازية في كتاب القسمة

ثلاثة نفر ورثوا دارا من ابيهم واقتسموها اثلاثا وتقاضوا  
ثمان رجلا غريبا اشترى من احدهم قسمة وقبضه ثم  
جا احد الباقيين وقال انا لا تقسم فاشترى هذا المشتري  
منه الثلث شايعة من جميع الدار ثم جا الابن الثالث وقال  
قد قسمناها واقام البينة على ذلك وصدقه البايع الاول  
وكذبه البايع الثاني وقال المشتري لا ادري اقسام ام لا  
فالقسمة جائزة لان القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم  
والقسمة بعد تمامها لا تبطل بحجود بعض الشركاء فظهر ان  
الاول باع نصيب نفسه خاصة فجاز وما الثاني انما باع  
ثلث الدار شايعة لثالث ذلك من قسمة وثلاثا ذلك من نصيب  
غيره فنفي بيعه في نصيب نفسه خاصة ويتخير المشتري  
فيه ان شاء اخذ ثلث قسمة بنصف الثمن وان شاء تركه  
لتفريق الصفة عليه من قسمة قاضي خان

واذا اقتسم ارضا ميراثا بينهم او شرا وتقاضوا ثم ادعى

القوم

احد

احدهم غلطا في القسمة لا يشتغل باعادة القسمة بمجرد  
دعواه لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فدعي الغلط يدعي  
لنفسه حق الفسخ بعدما ظهر لزوم العقد وقوله في ذلك  
غير مقبول كالمشتري اذا ادعى لنفسه خيارا بسبب العيب  
او الشرط ولكن اذا اقام البينة على ذلك فقد اثبت له الحجة  
فتعاد القسمة بينهم حتى يستوي كل ذي حقه لان الاعتبار  
في القسمة المعادلة وقد ثبت بالحجة ان المعادلة بينهم  
لم توجد فهو كما لو اثبت المشتري العيب بالبينة وان لم  
يكن له بينة واراد ان يستخلفهم على الغلط فله ذلك لانهم  
لواقروا بذلك لزمهم واذا انكروا استخلفوا عليه لرجاء  
النكول فمن حلف منهم لم يكن له عليه سبيل ومن نكل عن  
اليمين جمع نصيبه الى نصيبه ثم قسم ذلك بينهم  
على قدر نصيبهم من دعوى الغلط في قسمة المبسو

### للسرخسي

سئل عن امرأتين اقتسمتا دارا قسمة صحيحة بالتراضي  
واقرت كل منهما باستيفاء نصيبها ثم ان كلاهما  
باع حصتها للآخرى بثمن معلوم ثم ان احدهما  
تريد فسخ القسمة بالغبن الفاحش بعد اقرارها  
المتقدم بالاستيفاء كما ذكر قبلها ذلك اجاب متى  
اقرت باستيفاء نصيبها ثم ادعت الغبن الفاحش  
او الغلط لا تسع دعواها في ذلك قال القاضي خان  
في فتاواه ودعوى الغلط انما تسع اذا لم يقرب بالاستيفاء  
اما اذا اقرب بالاستيفاء لا تسع دعوى الغلط والغبن الفاحش  
الا اذا ادعى الغصب فينبذ تسع انتهى كذا في البرازية  
من قسمة الفتاوى للقرتاشي



ولو ادعى ابن الميت لنفسه ديناً على ابيه واقام البينة على هذا  
الدين بعد القسمة كان له ان تبطل القسمة لما بينا ان ساعدتهم  
على القسمة لا يكون اقراً بائنه لادين على ابنه وانما ساعدتهم  
على القسمة ليبين نصيب الاب فيستوفى دينه منه الا  
تري ان الدين لو كان لغيره فاجاز الغريم القسمة  
كان ذلك باطلاً وكان له ان يبطل القسمة وكذلك الوارث  
اذا كان هو الغريم ومعنى هذا انه لا معتبر باجازة  
الغريم في القسمة لان المانع من نفوذها قيام دينه  
وذلك لا يختلف باجازته وعدم اجازته فلا يكون  
هو في دعوى الدين ساعياً في نقض ما تم به خلاف  
ما اذا ادعى الشركة في العين بالوصية بالثلث والقسمة  
هناك يتم برضاه كما لو كان الموصى له اجنبياً اخر فيكون  
هو في دعوى الوصية ساعياً في نقض ما قد تم به والله  
اعلم من قسمة المبسوط للسرخسي

وانما قال صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الا  
بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف فيه اشعار بالضعف  
ولذا قال في المضمرات انه مشكل لان البينة تترتب  
على صحة ولم توجد لتناقضه وقال صاحب الهداية  
والطائفة ينبغي ان لا يقبل دعواه للتناقض وفيه اشارة  
الى انه لم توجد رواية وقد صرح به الطحاوي والمحيط  
والذخيرة وغيره ويجوز ان يراد بالغلط الغضب  
فيصدق بالبينة والا فالقول قول المدعى عليه كما في  
هذه الكتب والاوجه ان يراد بالحجة اقرار صاحبه  
في قسمة قهستان

ولو اقتسما داراً واصاب كل واحد طائفة فادعى احدهما بيت

في يد الاخوانه من نصيبه وانكر الاخر فعله البينة لانه  
يدعى عليه حقاً وهو منكروا ان اقامها قال لغيره لبينة  
المدعى لانه خارج ان استحق بعض معين من نصيبه  
لا تنسخ القسمة اتفاقاً وفي استحقاق بعض شايع في الكل  
تنسخ اي القسمة اتفاقاً وفي استحقاق بعض شايع من  
نصيبه لا تنسخ عند اي حنيفة رحمه الله لكن له ولاية  
الفسخ بل يرجع في نصيب شريكه خلافاً لانه يوسف  
فانه يقول انتقض القسمة وما بقي في ايديهما يكون  
بينهما نصيبين وقول محمد رحمه الله مضطرب والاصح  
انه مع اي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الطائي درر  
في القسمة

ولو ظهر غيب فاحش في القسمة ان كانت القسمة بقضاً  
القاضي تبطل عند الكل لان تصرفه مقيد بالعدل وان  
كانت بالتراضي له ان تبطل القسمة بقضاً القاضي في  
الصحيح كذا ذكره قاضي خان وذكر الاسيحاوي في شرحه  
دقيقة لطيفة قال وهذا كله اذ لم يقرب الخصم بالانفصال  
والا لا يصح دعواه كذا في قسمة البرهان من قسمة  
الفتاوى لمؤ من اباري

### كيفية القسمة بطريق المنازعة والقول

ولو ادعى احد ثلاثة في يدهم دار كلها والاخر ثلثها والاخر  
نصفها وبرهناوا اي اقام كل واحد منهم برهانا على ما ادعا  
فليقرض اسم مدعى الكل كاملاً ومدعى الثلثين لثلاثاً ومدعى  
النصف نصراً في مقسومة عند اي حنيفة رحمه الله  
تعالى بالمنازعة اربعة وعشرين للاولى للكل خمسة  
عشر وفي خمسة اثمان الدار بئانه انا نجعل الدار ستة



لاحتياجنا الى النصف والثلاثين واقل مخرجه ستة في يد كل  
 منهم سهران ومعلوم ان بينة كل منهم على ما في يده غير مقبولة  
 لكونه ذا اليد وان بينة الخارج اول في الملك المطلق فاجتمع  
 الكامل والليث على ما في يد النصر فالكمال يدعى كله  
 والليث نصفه لانه يقول حق في الثلاثين ثلث في يد  
 وبقي ثلث اخر نصفه في يد الكامل ونصفه في يد النصر  
 وسلم للكمال نصف ما في يده بلا نزاع والنصف الاخر  
 وهو سهم بين نصفان فيضرب مخرج النصف وهو اثنان  
 في ستة فصارت اثني عشر ثم الكامل والنصر اجتمعا على  
 ما في يد الليث وهي اربعة فالكمال يدعى كله والنصر  
 يدعى ربعة لانه يقول حق في النصف ستة وقد اخذت  
 الثلث اربعة وبقي سدس من الدار وهي سهران سهم  
 في يد الليث وسهم في يد الكامل وثلاثة من الاربعة سلمت  
 للكمال وتنازعا في سهم فيضرب مخرج النصف في اثني  
 عشر فصارت الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية  
 ثم اجتمع الكامل والليث على الثمانية التي في يد النصر  
 فاربعة سلمت للكمال بلا نزاع لان الليث يدعى الثلاثين  
 وهو ستة عشر ثمانية في يد النصر واربعة في يد الكامل  
 والاربعة بين الكامل والليث نصفان لاستوائهما في المنازعة  
 فحصل للكمال ستة والليث سهران ثم اجتمع الكامل والنصر  
 فيما في يد الليث فالنصر يدعى ربع ما في يده وهو سهران  
 فسلمت ستة للكمال واستوت منازعتهما في سهمين فصار  
 لكل واحد منهما سهم فحصل للكمال سبعة وللنصر سهم  
 ثم اجتمع الليث والنصر على ما في يد الكامل فالليث يدعى  
 نصف ما في يده اربعة والنصر يدعى ربع ما في يده سهمين

فياخذ

فياخذ الليث اربعة والنصر سهمين فبقي في يد الكامل سهران  
 فحصل للكمال ما في يد النصر ستة وما في يد الليث سبعة  
 وما في يده سهران فجميعه خمسة عشر وللثاني ستة وهي  
 ربع الدار يعني حصل الليث ما في يد النصر سهران وما  
 في يد الكامل اربعة وذا ستة وللثالث ثلاثة وهي  
 ثمن الدار يعني حصل ما في يد الليث سهم وما في يده  
 الكامل سهران وذا ثلاثة وبلا اختصار يكون من ثمانية  
 خمسة اثمانا للكمال وربعة سهران لليث وثمانه سهم  
 للنصر لان بين الانصبا موافقة بالثلث فياخذ كل  
 واحد ثلث ما حصل له لان الكامل كان له خمسة عشر  
 فثلثه خمسة والليث كان له ستة فثلثه اثنين والنصر  
 كان له ثلاثة فثلثه واحد وقال بالقول مائة وثمانين  
 ببيان ان الدار بينهم اثلاثا فالكمال والليث اجتمعا على  
 ما في يد النصر فالكمال يدعى كله والليث نصفه فياخذ  
 اقل عدد له نصف وذا اثنان فيضرب الكامل بكل  
 سهمين والليث بنصف سهم فعالت ما في يد النصر  
 الى ثلاثة ثم الكامل والنصر اجتمعا على ما في يد الليث  
 فالكمال يدعى كله والنصر يدعى ربعة ومخرج الربع  
 اربعة فيضرب هذا بربعة سهم وذا يطله اربعة  
 فعالت ما في يد الليث الى خمسة ثم الليث والنصر  
 اجتمعا على ما في يد الكامل فالليث يدعى نصف ما في  
 يده والنصر يدعى ربعة والنصف والربع يخرجان من  
 اربعة فيجعل ما في يده اربعة وفي المال سبعة فنصفه  
 سهران لليث وربعة سهم للنصر وبقي الربع الاخر للكمال  
 فحصل هنا ثلاثة وخمسة واربعة فانكسر حساب



الدار على هذا فوجدناها متباينة فضرربنا الثلاثة في الاربعة  
فصار اثني عشر ثم ضرربنا اثني عشر من خمسة فصار ستين  
ثم ضرربنا ما من اصل المسألة وهي ثلاثة فصار مائة  
وثمانين في يد كل واحد منهم ستون فللأول اى للکامل  
مائة وثلاثة لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلم  
له واخذ من النصر ثلث ما في يده وهو اربعون ومن  
الليث اربعة اخماسه وهي ثمانية واربعون فصار  
المجموع مائة وثلاثة وللثاني خمسون لان الليث اخذ  
نصف ما في يد الکامل وهو ثلاثون وثلث ما في يد النصر  
وهو عشرون وللثالث سبعة وعشرون لان النصر  
اخذ خمس ما في يد الليث وهو اثني عشر وربع ما في يد  
الکامل وهو خمسة عشر انتهى لهما ان الصحابة اجعوا  
على القسمة بطريق العول في الميراث وقضاه بن علي  
الميت اذا لم يف تركته ومسئلتنا تشبيهة بذلك في  
كون الحقوق متعلقة بالمال المتضايق عنها وله ان  
القسمة بطريق المنازعة وفي الاصل فلا يعدل عنها  
الا فيما انعقد الاجماع عليه ومسئلتنا ليست تشبيهة  
بحقوق الغرماء لانها ثابتة في الذمة ولا تضايق فيها  
وحقوق اصحاب الغروض لما كانت ثابتة على الشيوع  
ولم يوجد دعوى واحد منهم على شيء معين صارت  
في معنى الثابت في الذمة وفي مسئلتنا يدعي احد  
كل الدار وهي شيء معين فمع ثبوت حقه فيها مستحيل  
ان يثبت حق الاخر فيقسم بالمنازعة شرح الجمع لابن  
الملك في كتاب الدعوى

ولو كانت الدار في يد رجلين ادعى احدهما انها له وادعى  
الاخر

الاخر ان نصفها له واقاما البينة عند الحنفية رحمه الله  
تقسم بينهما ارباعا بطريق المنازعة وعندهما اثلاثا بطريق  
العول والمضاربة واختار البرهاني والشافعي وغيرهما  
قول الحنفية رحمه الله في تصحيح القدوري لقاسم  
ابن قطلوبغا خلاصة في الفصل الثالث عشر من كتاب  
الدعوى

ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها يعني اذا كانت  
دار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما كلها والاخر نصفها  
وبرهنا فالربع للأول والباقي وهو ثلاثة ارباع للثاني  
عند الحنفية رحمه الله فان صاحب النصف لا ينازع  
الاخر في النصف فسلم وصارت منازعتهم في النصف الاخر  
فيتنصف بينهما وعندهما هي بينهما اثلاثا فدعى الجميع ياخذ  
سهمين ومدعى النصف ياخذ سهما واحدا فيقسم بينهما  
اثلاثا درر في كتاب الدعوى

دار في يد رجل اقام اخو البينة انها كانت دار ابيه مات  
وتركها ميراثا له ولاخيه ذي اليد لا وارث له غيرها واقام  
رجل اجنبي البينة انها داره والذي في يده الدار يحجج  
دعواهما ويقول الدار لي لم ارثها من ابي فان القاضي  
يقضي ثلث ارباع الدار للاجنبي وبالربع لابن المدعى ولا  
شيء لذي اليد قاضي خان في فصل في دعوى الملك من  
كتاب الدعوى

قوله قال واذا كانت الدار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما  
جميعها والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة  
ارباع ولصاحب النصف ربعها عند الحنفية رحمه الله  
تعالى اى قال القدوري في مختصره وقال يوسف ومحمد رحمهما



الله في بينهما اثلا ثا قال شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه  
اذا كانت الدار في يد رجل ثالث ان لم يقرر لها بينة فانه يحلف  
ذواليد فان حلف ترك الدار في يده لانه لما حلف انقطع  
دعواهما فكانها لم يدعيا وان اقاما البينة فبينه كل واحد  
منهما مسموعة على ما ادعى لان كل واحد منهما فيما ادعى لنفسه  
خارج وبينه الخارج مسموعة على ذي اليد واذا سعت  
بينه كل واحد منهما قسمت الدار بينهما عند ابي حنيفة رحمه  
الله على طريق المنازعة ارباعا اصله من سهمين لاحتك  
الى النصف فمدعى الجميع يدعى الجميع ومدعى النصف لا يدعى  
الاسهم او قد تفرد مدعى الجميع بدعوى سهم فيكون له بلا  
منازعة فبقيت سهم استوت منازعتها فيه فيكون بينهما  
فيتركس فيضعف فيصير اربعة واذا شئت قلت انا نحتاج  
الى حساب له نصف والنصف نصف صحيح واقل ذلك اربعة  
اسهم فاصل الدار على اربعة اسهم تقول لا منازعة لمدعى  
النصف فهو سهمان ويدعيه صاحب الجميع فيكون له نصف  
الدار فبقي النصف وذلك سهمان استوت منازعتها فيه  
فيصير بينهما نصفان لكل واحد منهما سهم وقد حصل  
لمدعى الجميع مرة سهمان بلا منازعة وسهم مع المنازعة  
وذلك ثلاثة ارباع الدار فكان له ثلاثة اسهم ولمدعى  
النصف سهم على قولهما يقسم على طريق العول والمنازعة  
فيضرب مدعى الجميع بالكل والاخر بالنصف فاجعل الدار على  
سهمين لاحتك الى النصف فضرب مدعى الجميع بالكل وذلك  
سهمان ومدعى النصف بالنصف وذلك سهم فيصير الدار  
بينهما على ثلاثة اسهم ثلثا الدار لمدعى الجميع والثلث لمدعى  
النصف غاية البيان في باب ما يدعيه الرجلان من كتاب

الدعوى

### الدعوى

ولو اقام احدهما بينة ان له خمسة اسداسه فادعى الآخر  
ثلثيه واقام على ذلك بينة فانه يكون لصاحب الخمسة الاسداس  
ثلثا ذلك ولصاحب الثلثين ثلث ذلك لان مدعى الثلثين  
يدعى الثلثين وفي يده النصف فقد بقي الى تمام الثلثين السدس  
فيكون مدعى السدس ذلك الشئ مما في يد الاخر وهو ثلث  
ما في يد الاخر ومدعى الخمسة الاسداس يكون مدعى ثلث  
ذلك الشئ مما في يد الاخر وقد ثبت كل واحد منهما ما يدعيه  
بالبينه فتنى اخذ مدعى الثلثين السدس من الاخر بقى في الاخر  
الثلث وقد اخذ مدعى خمسة الاسداس من مدعى الثلثين  
الثلث فصار ذلك ثلثين في يد مدعى الخمسة الاسداس  
ومدعى الثلثين بقى مما كان يده السدس وقد اخذ من  
مدعى الخمسة الاسداس سدسا اخر فاستقام التخرج شرح  
ادب القاضى للصدر الشهيد في الباب الرابع والخمسين  
مسئلة في قسمة الدين بين الغرماء بالخصص رجل مات  
ولرجل عليه مائة درهم وعليه لآخر ثلاثون ولاخر  
عشرون ولاخر عشرة فحلف اربعين درهما فتقول  
مجموع الديون مائة وستون فيضرب لصاحب المائة مائة  
في اربعين ويقسمه على مائة وستين يحصل خمسة وعشرون  
وهو الذي يخصه من التركة لان الاصل فيه ان تقول كل من  
له شئ من الدين مضروب في التركة مقسوم على مجموع الديون  
فما خرج فهو نصيبه وتضرب لصاحب الثلثين ثلاثون  
في اربعين وتقسمه على مائة وستين تخرج القسم سبعة  
ونصف ولصاحب العشرين خمسة ولصاحب العشرة  
اثنان ونصف فذلك كله اربعون وان شئت فانسب



المائة في مجموع الديون تجدها خمسة اثمانها فيعطى لصاحب  
المائة خمسة اثمان الاربعين وذلك خمسة وعشرون وينسب  
الثلاثون ايضا من مجموع الديون تجده ثمنا ونصفا فيعطى  
لصاحب الثلاثين ثمن الاربعين ونصف ثمنها وهي سبعة ونصف  
ونسبة العشرين من الديون ثمنه فيعطى صاحب ثمن الاربعين  
وهي خمسة ونسبة العشرة نصف ثمن فيعطى نصف ثمن  
الاربعين وهو اثنان ونصف فقس على هذا جوهره شرح  
القدرى قبيل كتاب الاقرار

وان اقتسما دارا على ان يشتري احدهما من الآخر دارا له  
بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة لان فيها معنى  
البيع واشتراط هذا في البيع مبطل له لانه النبي عليه الصلاة  
والسلام عن صفقتين في صفقة وكذلك كل قسمة على  
شرط هبة او صدقة فهي فاسدة كالبيع وكذلك كل شرا  
على شرط قسمة فهو باطل لان اشتراط القسمة في الشراء  
كاشتراط الشراء في القسمة واذا كانت القسمة على ان يزيد  
شيئا معروفا فهو جائز لانه لم يشرط في البيع زيادة في  
الثلث مقدار امسسى او زيادة في البيع شيئا بعينه جاز ذلك  
في القسمة من المبسوط للشرحى

### في استعمال القرعة

وللقاسم ان يستعمل القرعة قاسم القاضى وقاسم غيره فيه  
سواء كان القاضى هو القاسم او ناييه فليس لبعض  
الشركاء ان يرد ذلك بعد خروج السهام كما لا يلتفت الى  
اباء البعض قبل خروج القرعة وان كان القاسم يقسم  
بينهم بالتراضى فرجع البعض بعد خروج بعض السهام  
كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا واحدا لان خروج

بعض

بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع البائع قبل  
قبول المشتري فاما اذا خرج السهام الا واحد تحت القسمة فلا  
يملك الرجوع وذكر الناطق ان القرعة انواع ثلاثة الاول لاثبات  
حق البعض وانها باطلة كن اعتقاد عبد به بغير عينه ثم  
يقرع والاخرى لطيفة النفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء  
للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسم والثالث لاثبات  
حق واحد وفي مقابله مثله فيقرر حق كل واحد منهما وهو  
جائز قاضى خان قبيل قسمة الرضى من كتاب

### القسمة

وشرح ذلك ارض بين جماعة مشتركة لاحد عشر اسم  
ولاخر خمسة ولاخر سهم فارادوا قسمتها على قدر سهامهم  
عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك ان يجعل الارض على  
عدد سهامهم بعد ان سميت وعدلت ثم يجعل ينادى سهامهم  
ويقرع بينهم فاوّل بندقية يخرج توضع على طرف من اطراف  
السهام وهو اول السهام ثم ينظر الى البندقية لمن هي فان  
كانت لصاحب العشرة اعطاه ذلك السهم وتسعة اسهم  
متصلة بالسهم التي وقعت البندقية عليه ليكون سهم  
صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين البقية كذلك فاوّل  
بندقية يخرج توضع على طرف من اطراف الستة الباقية  
ثم ينظر الى البندقية لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة  
اعطاه القاضى ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك  
السهم فبقى السهم الواحد لصاحبه وان كانت البندقية  
لصاحب الواحد كان له الطرف الذى وضعت عليه البندقية  
ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتفسير البندقية  
ان يكتب القاضى اسم الشركاء بطاقات ثم يطوى كل بطاقة



بعضها ويجعلها قطعة من الطين ويد لكها بين كفيه ثم نصير  
مستديرة فيكون شبهة البندقة كذا في الذخيرة البرهانية  
والفتاوى الظهيرية كما في شرح الوافي في فصل كيفية القسمة  
من كتاب القسمة

**فصل** ينبغي للقاسم ان يفرع بينهم فمن خرج اسمه  
على سهم اخذه وذلك بعد ما يصور ما يقسمه ويعدله  
على سهام القسمة ويذرع الساحة ويقوم البناء حاجته الى  
معرفة ذلك ويفرز كل نصيب بحقوقه عن بقية الانصبا  
لتحقيق معنى القسمة وتلقب الانصبا بالاول والثاني  
والثالث ثم يخرج القرعة كما تقدم ويقسم على اقل الانصبا  
فان كان سدا جعلها اسداسا وثمانيا فاما لانه اذا  
خرج اقل الانصبا خرج الاكثر ولا كذلك بالعكس اختيارا  
من شرح المختار في كتاب القسمة

واذا تنازعنا في يد ثالث وبرهنا قضى بها بيننا  
ولا نفرع قال الشافعي يفرع القاضي بيننا لان القرعة  
لتعيين المستحق اصل في الشرع كما في القسمة ولنا ان العين  
قابلة للاشتراك ولم تجز ترجيح احد البينتين فيقضى بينهما  
والقرعة لتعيين الاستحقاق يكون قمارا وهو حرام واما  
يقرع في القسمة لنفي التهمة للاستحقاق ولهذا جاز للقاضي  
التعيين بغير قرعة شرح المجمع لابن الملك في كتاب  
القسمة

فان اقرع بغير الافراز كان احسن نفيا للتهمة الميل وتطيبيا  
للقلوب واستعمال القرعة عند الاستواء سبب الاستحقاق  
احترارا عن تهمة الميل الى البعض جاز ما اثبات الاستحقاق  
بالقرعة ابتداء فليس بجائز وقال الكرخي قال ابو حنيفة

رحمه

رحمه الله القرعة في القياس لا يستقيم ولكنها تركنا القياس انه  
تمليك بخطر فيكون في معنى القمار الا ترى ان ما يخرج لكل واحد  
منهم بالقرعة يملكه وينقطع عنه حق الباقيين والقرعة لا تصح  
في اسقاط الحقوق واجاب الملك وجه الاستحسان ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يفرع بين بني نسيه اذا اراد السفر  
تطيبيا للقلوب ولان السلف رضي الله عنهم استعملوا القرعة  
في القسمة من غير تكبير ثم نقول القرعة ليست في معنى  
القمار لان ثمة اصل الاستحقاق يتعلق بما يستعمل فيه وهنا  
لا يكون الاستحقاق ثابتا لكل واحد قبل خروج القرعة الا  
ترى ان القاضي لو قال بدون استعمال القرعة عدلت  
من القسمة فخذ انت هذا الجانب وصاحبك ذاك الجانب  
جاز وكفى واما استعمالها ازالة للتهمة وتطيبيا للقلوب  
يجوز مثل هذا كما يستعمل القرعة للبداية في القسمة بين  
النساء كما يستعمل في الخروج لواحدة منهن تطيبيا للقلوب  
واما يجوز استعمال القرعة لاثبات حق واحد وباطال  
حق الاخر فمن اعتق احد عبدي بغير عينة لا يجوز استعمال  
القرعة في ذلك حتى يعتق من هرجت قرعته ويرق الاخر  
غاية البيان في كيفية القسمة من كتاب

### القسمة

قوله والذراع هي المكسرة وهي ذراع العامة وهي ذراع  
الكرياس قصر من ذراع المساحة التي هي ذراع الملك لان  
ذراع المساحة سبع قبضات مع ارتفاع الابهام في كل مرة  
وهذا هو اختيار خواهر زاده وبعضهم اختار ذراع المساحة  
لانها البقية بالمسوحات هكذا ذكر اصحابنا ذراع المساحة  
ولكن فيه نظر لان اصحاب المساحة ذكروا في كتبهم ان الذراع



هو الهاشمية وثمان قبضات والقبضة اربعة اصابع والاصبع  
ست شعرات من شعر البرذون غاية البيان في كتاب

### احياء الوات

ذكر عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان رسول الله  
الله عليه وسلم اختصر اليه قومه في امر فاستوت بيئاتهم  
في العدد والعدالة فاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم  
وقال اللهم انت تقضي بينهم ثم قضى لمن خرج سهمه فهدى  
الحديث حجة للشافعي في استعمال القرعة والجواب  
عنه ان هذا كان في ابتداء الاسلام حين كان القمار مشروعا  
فان القمار لم يكن حراما في شريعتهم قبلنا وصار حراما في  
شريعتنا ذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان  
يقضي في الشهادة اذا كانوا سوا انه يقرع بينهم ايهم يحلف  
وكان هذا مذهبنا لعلي رضي الله عنه انه كان يحلف  
الشاهد والمدعى اذا اقام المدعى البيعة ولسنا نأخذ  
بهذا وقوله يقضي انه يقضي بينهم ايهم يحلف معناه اذا  
تشاحا على الحلف اي اذا تحالفا في البداية باليمين ويقرع  
بينهما شرح ادب القاضي للمصدر الشهيد في الباب  
الثالث والخمسين

ذكر الناطق ان القرعة انواع ثلاثة الاولى لاثبات حق  
البعض وابطال حق البعض وانها باطلة من اعتقاد احد  
عبيده بغير عينه ثم يقرع والاخرى لتطبيب نفسه  
وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين  
النساء في البداية للتقسم والثالثة لاثبات حق واحد في  
مقابلة مثله فيغير كل واحد منهما وهو جائز كذا في فتاوى  
قاضي خان واذا اقر بينهم في القسمة ينبغي ان يقول

كل

كل من خرجت قرعته او لا اعطيته جزا من هذا الجانب  
والذي يليه في الخروج بحجب نصيب الاول كذا في شرح  
الطحاوي في كتاب القسمة من فتاوى الهندية  
قال في الاصل ويقدم الخصوم على منازلهم في المحي اليه  
الاول فالاول ولا يبتدى باحدى الناس جاقبله غيره  
يعني في سماع الخصومة فقد اعتبر محمد رحمه الله تعالى  
الاسبق فاسبق والمتقدمون من المشايخ قبل الخضاف  
كانوا يعتبرون ايضا والخضاف اعتمد على الرقاع وصورة  
الرقاع ان يامر القاضي كل مدعى حتى يكتب اسمه واسم خصمه  
في رقعة ثم يقرع بينهم فمن خرجت قرعته او لا سيع الخصومة  
وصورة القرعة ان يجعل القاضي الرقاع في جراب او في  
كمه ثم يدخل يده ويخرج رقعة منها فمن خرجت رفعته  
او لا يسع خصومته ثم يدخل يده ويخرج رقعة ويفصل  
تلك الخصومة هكذا يفعل حتى ياتي على الكل قال الشيخ  
شمس الائمة السرخسي ما قاله الخضاف حسن وما قاله  
محمد رحمه الله احسن وبه يغنى فان اشتهى على القاضي  
من سبقه اقرع بينهم تا تارخانيه في فصل في افعال القاضي  
من باب ادب القاضي

يجوز القسمة على سبيل المعادلة او على سبيل المفاضلة  
لكن اذا وقعت على سبيل المعادلة كانت قسمة فيجوز  
استعمال القرعة فيها واذا وقعت على سبيل المفاضلة  
كانت بينا فلا يجوز استعمال القرعة فيها من قسمة  
القاعدية

ثم يكتب القسمة نسختين يكون مع المقاسمين ونسخة يكون  
في ذیوان القاضي ويكتب في السجل انه قسمها بينهم ان كانت



قائمة عنده او باقرار ان كانوا اقروا عنده بذلك شرح

### الهداية للعيني

يستعمل القرعة لتطبيب قلوب الشركاء ونفوسهم الميلى عن نفسه وذلك جاز كما فعل يونس عليه السلام في مثل هذا مع اصحاب السفينة لما علم انه هو المقصود ولكن لو اتى نفسه في البادية انتسب الى ملايلىق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام فاستعملها لذلك وكذلك ذكرىا عليه السلام استعمال القرعة في ضم مريم عليها السلام مع انه كان احق بها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرع بين نسائه اذا اراد سفر اشرح الهداية للعيني في كيفية القسمة

قال ابو حنيفة رحمه الله القرعة في القياس لا يستقيم لان القرعة تمليك متعلق بخطر الا يرى ان ما يخرج سهم لكل واحد منهم بالقرعة يملكه وينقطع عنه حق الباقيين والقرعة في اسقاط الحقوق واجاب الملك لا يصح لكننا تركنا القياس في ذلك واخذنا بالاثار والسنة من

### الفتاوى القاعدية

ثم القاسم لو قال عدلت انا في القسمة فخذ انت هذا الجانب وانت هذا الجانب كان مستقيما الا انه ربما يتم في ذلك فيستعمل في القرعة لتطبيب قلوب الشركاء ونفوسهم الميلى عن نفسه وذلك جاز الا ترى ان يونس عليه السلام قال في مثل هذا استعمال القرعة مع اصحاب السفينة كما قال الله تعالى فسا هم فكان من المدحفين وهذا الا انه عليه الصلاة والسلام علم انه هو المقصود ولكنه لو اتى نفسه في المار بما ينسب الى ملايلىق بالانبياء

عليهم

عليهم الصلاة والسلام فاستعمل القرعة لذلك والله اعلم

### من قسمة المبسوط

قال ابو حنيفة رحمه الله القرعة في القياس لا يستقيم لان القرعة تمليك متعلق بخطر الا يرى ان ما يخرج سهم لكل واحد منهم بالقرعة تملكه وينقطع عنه حق الباقيين فالقرعة في اسقاط الحقوق واجاب الملك لا يصح لكننا تركنا القياس في ذلك واخذنا بالاثار والسنة وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قسم خيبر جعلها سهايا وضرب لكل فريق بسهم من قسمة الفتاوى القاعدية

### في المهايية

وهي مفاعلة بابدال الهزة القام من الهية او من التنبؤ كان احدهما تولى الدار مثلا لا تنقصا صاحبه او تنبأ للانتفاع بها وهي جازية لما روى عليه الصلاة والسلام في غزوة بدر كل بعير بين ثلاثة ابقار وكانوا يتناوبون في الركوب لان الاعيان خلقت للانتفاع بها وهو مستحق بملكها فتي كان الملك مشتركاً وقد يكون المحل بحال لا يحتمل القسمة عينا ولا يحتمل الانتفاع به على الاشتراك في زمان واحد فيحتاج الى التناوب وهو قسمة المنافع فيجوز كالقسمة في الاعيان ولهذا جرى فيه خبر القاضي كما يجري في القسمة الا ان القسمة اقوى منه في استعمال المنفعة لانها جمع للمنافع في زمان واحد وهذا جمع للمنافع على التعاقب ولهذا لو طلب احد الشريكين القسمة والاخر المهايية يقسم القاضي ولو وقعت المهايية فيما يحتمل القسمة كالدار والارض ثم طلب احدهما القسمة يقسم وتبطل المهايية واذا صحت المهايية لا تبطل بموت احد



ولا موتها شئ شرح الوقاية في كتاب القسمة

ولو تمها ياه في دار واحد على ان يسكن هذا طائفة وهذا طائفة وهذا علوها وهذا سفليها جاز لان القسمة على هذا الوجه جائزة فكذا المهايية والنهايو في هذا الوجه افراز جميع الانصبا لامبادلة ولهذا لا يشترط فيه التافيت ولكل واحد ان يشغل ما اصابه بالمهايية شرط ذلك في العقد ولم يشترط حدوث المنافع على ملكه هداية في فصل المهايية من كتاب القسمة

وهو على وجه قد يكون في الدار الواحدة وفي الدارين وفي العبد او في العبدتين او في الدابة الواحدة او الدابتين من حيث المنفعة او من حيث الاشتغال فلو تمها ياه في غلة دار او دارين او خدمة عبد او عبدتين او سكنى دار او دارين يصح اتفاقا ولو تمها ياه في غلة عبد او غلة بغلة لا يصح اتفاقا ولو تمها ياه في غلة عبدتين او غلة بغليين او ركوب بغل او بغليتين لا يصح عند ابو حنيفة خلافا لما في هذه ثلثا عشرة مسألة في ثنتين لا يصح اتفاقا وفي سنة يصح اتفاقا وفي اربعة خلافا لما كان في شرح الوائ في فصل المهايية من كتاب القسمة

داريين رجلين فيها منازل تمها ياه على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او علوا او سفلا ويواجه فهو جائز وان تمها ياه في الدار من حيث الزمان بان تمها ياه على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذا سنة ويواجه هذا سنة وهذا سنة فالتمها ياه في السكنى جائز اذا فعل بتراضيهما اما اذا تمها ياه على ان يواجهها هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف نحو اخر زاده الظاهر انه يجوز ان استوت الغلتان فيها

فان

فان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه القوي قاضي خان في فصل المهايية في كتاب الصلح ولا يجوز في ثمة الشجرة ولا في لبن الغنم واولادها لان المهايية قسمة المنافع وفي هذا يستحق الاعيان وما يحصل من ذلك متفاوت اختيار شرح المختار

قوله ولو اختلفا في النهايو من حيث الزمان والمكان في محل يحتلها يامرهم القاضي ان يتفقا يعني اراد احدهما في محل يحتل النهايو من حيث الزمان والمكان النهايو من حيث الزمان واراد الاخر من حيث المكان فيا ممرهما القاضي بالاتفاق على احدهما لان النهايو في المكان اعدل لانه اذا سكن احدهما في مقدم الدار والاخر في موخرها يعتد كل منهما بنفسه قسمة المحل والنهايو بالزمان الحمل لان كل واحد منهما ينتفع بجميع المحل في مدته فاذا اختلفا في البداية في النهايو في الزمان اقرع بينهما تقيا للتمة الميل غاية البيا في فصل المهايية من كتاب القسمة

وتجبر المتع اذا لم يكن الطالب متعنتا وليست كالاجارة ولهذا لا يشترط فيها المدة ولا تبطل بموتها ولا بموت احدهما خزانة الفنين في القسمة

احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله يغلبته بدون اذن الاخر فعليه اجرة حصته الشريك سوا كانت وقفا على سكناها او موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معدا للاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول لا خرانا استعمله لان المهايية انما يكون بعد الخصومة فنية في عام سكنى الوقف



سئل عن شويطين اذا تمها ياء في السكنى وشرط احدها على شريكه  
ان يسكنها بنفسه ولا يسكنها احدا ولا يوجرها هل يصح هذا  
الشرط اجاب ان اتفقا على المهايأة فله ان يسكن بنفسه وان  
يسكن غيره ولا يصح ما شرطه عليه اذا لم يكن بالسكن ضرر  
يوهن البناءا لحداد والقضار واذا اراد احدهما الرجوع  
عن المهايأة الى قسمة الدار تجاب لذلك في فتاوى

#### قارى الهداية

المهايأة عقد غير لازم حتى لو طلب احدهما قسمة العين بعد  
المهايأة قسم الحاكم بينهما وفسخ المهايأة والله اعلم من قسمة

#### البدائع

وان طلب احدهما المهايأة من حيث الزمان واولاخر فان  
القاضي يجبر وان طلب المهايأة من حيث المكان روى  
الكروخي عن ابي حنيفة رحمه الله ان القاضي لا يجبر قاضي  
خان في كتاب الصلح في فصل المهايأة

سئل في مراتبين بينهما دار مشتركة على ثلاث بيوت متساوية  
سكنها احدها سكنت في بيتين واخرى في بيت وتطالبها  
بحقها في البيت الثالث الذي بيدها هل لها ذلك بحيث  
لورفعت امرها الى القاضي وطلبت التهايب هل يجيبها  
القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهايأة لهذه  
مدة ولهذه مدة ام لا اجاب نعم يجيبها القاضي الى  
ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة ولهذه  
مدة معلومة ويقع بينهما تطييبا لقلوبهما من قسمة

#### الخيرية

المهايأة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقا عينها  
مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا يبطل بموت

احدها

احدها وينفرد احدها بنقضها بعد روي غير عذر في ظاهر  
الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله انه لا ينفرد  
احدها بنقضها الا بعد راول طلب قسمة عينها هذا اذا  
كانت المهايأة بغير امر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد  
احدها بنقضها مالم يصطلحا قاضي خان في فصل المهايأة  
في كتاب الصلح

اذا اوصى بسكنى داره لرجل وليس له مال غيرها قال  
ابو حنيفة رحمه الله الوصية جائزة ويسكن الموصى له  
بالسكنى ثلث الدار ويسكن الورثة بثلثين حتى يموت الموصى  
له فاذا مات الموصى له بطلت الوصية وعاد الى ورثة  
الموصى ووجه ذلك انه لو عقد الوصية على رقبة الدار  
يجوز في ثلثها فلذا اذا عقد على منافعها يجوز في الثلث  
واذا نفذت الوصية في الثلث وجب ان يقع المهايأة بين الورثة  
وبين الموصى له فيسكن كل واحد منهم بقدر حقه في

#### وصايا القاعدية

وذكر في الاصل ان التهايب في الدار الواحدة على السكنى  
والغلة جائز من من قال المذكور في الاصل ليس بمهايأة  
حقيقة لوجهين احدهما انه اضاف التهايب الى الغلة  
دون الاستغلال والغلة لا تحتل التهايب حقيقة اذ هي  
عين والتهايب قسمة المنافع دون الاعيان والثاني  
انه ذكر فيه ان غلة الدار اذا فضلت في يد احدها  
شاركه فيه صاحبه وليس ذلك حكم جواز المهايأة كما  
في المهايأة بالمكان في الدارين اذا تمها ياء ان ياخذ كل  
واحد من دار واحدة يستغلها فاستغلها ففضل شي  
من الغلة في يد احدهما ان الفاضل يكون له خاصة



ويكون المذكور في الأصل محمولا على ما اذا اصطالحا على ان ياخذ  
هذه غلة شهر وذلك غلة شهر وسمى ذلك مهابة مجازا  
وان لم يكن ذلك مهابة حقيقة في هذه الصورة يكون  
فضل الغلة مشتركا بينهما بدافع في المهابة في اخر

### كتاب القسمة

وليس لاحدهما ان يحدث في المنزل بنا ولا ينقصه ولا يقع  
بابا في جايطة ولا كوة الا برضا صاحبه لان العين تبقى  
مشتركا بينهما كما كان قبل المهابة واحدا الشريكين لا يستبد  
بشي من هذه التصرفات في الملك المشترك ما لم يرض  
صاحبه بالمهابة انما يثبت القسمة بالمنفعة فقيما  
ليس من المنفعة حالها بعد المهابة كما قبلها وكذلك لو تبايا  
على ان يكون السفلى في يد احدهما والعلو في يد الاخر لان  
كل واحد منهما مسكن بمنزلة المنزلتين وكذلك التباين  
في الدارين على السكنى والغلة جازية وكان الكرخي يقول  
المهر اذا تراضيا عليه واما عند طلب بعض الشركاء القسمة  
لا يجبر على ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله بمنزلة قسمة  
العين لان قسمة الجيرة لا تجوز في الدار وعند ابي حنيفة  
بهذه الصفة فذلك التباين والاضطرار القاضى بجبر عليه  
عند طلب بعض الشركاء لان القسمة في المهابة تلاقى في  
المنفعة دون العين ومنفعة السكنى لا تتفاوت الا  
يسير بخلاف منفعة العين فالمعادلة في الدالية هناك  
معتبرة والدور يختلف بالدالية باختلاف المكان والجيران  
ولهذا كان لكل واحد منهما ان يواجر ما في يده وبكل غلة  
لان المنفعة سالمة بهذه القسمة باعتبار قديم ملكه  
الا ان في الدارين اذا اعلنت ما في يد احدهما اكثر مما اعلنت

في يد الاخر فليس لواحد منهما ان يرجع على صاحبه بشي  
بخلاف الدار الواحدة فهناك الفضل بينهما لان في الدار  
الواحدة كل واحد منهما بمنزلة الوكيل من صاحبه في  
اجارة نصيبه في نوبته من باب المهابة في كتاب  
صلح المبسوط للسرخسي

ولو ادعى رجل في دار رجل حقا فنهايا على ان يترك بيتا  
منها من غير صلح واجب على ان يكف عن الخصومة حتى  
تبدوا له الخصومة على ان لا يستحق بسكنى هذا البيت شيئا  
ولا يلزمه بخروجه منه حق فذلك جاز ولو تكلما في المهابة  
وتراضيا عليها ثم نقضها لم يلزمه واحد منهما بشي  
في صلح الكافي للحاكم الشهيد

وعلى هذا السكنى في المنزل فانه لو ائتم من سكنى  
احدهما واحترق من نار او قد فيه لم يضمن لانه بمنزلة  
المستعير والمستاجر ولو تراضيا فيها فترق رجل بوضوئه او وضع  
فيها شيئا او جلس فيه او ربط فيه دابة فعضر انسان من اهل  
الدار او غيرهم لم يضمن لان هذا كله من نواحي السكنى  
في صلح المبسوط للسرخسي

سئل عن دار وحانوت بين رجلين لم يمكن قسمة فقال  
احدهما لا اكري ولا اباع فاراد الاخر يبيعه هل يجبران  
على المهابة اجاب يجبران على المهابة من فتاوى

### ابن النخيم في القسمة

وصحت المهابة في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها  
في بقاء عينها في سكن هذا بعضا من دار وهذا بعضا واما  
قدم المهابة المطانية لان الزمانية روايتين بطريق  
الاولى في قسمة القملستانى ملخصا



ولو نهيا اثنتان في ارض على ان يزرع كل واحد منهما ناحية منها معلومة وبواجرها جازولها ان يبطل المهايية ويتقسما اذا بدالها او لاحدهما شئ وورثتها في ذلك بمنزلة ما وكذلك المهايية في دار او ارض على ان يسكن في هذه الدار ويزرع هذه الارض وكذلك في دار وحمام في المهايية في كتاب صلح الكافي

#### الحاكم الشهيد

ولو كانت المهايية في منزل واحد على ان يسكن احدهما سفله والاخر علوه فانهدم العلو كان لصاحبه ان يسكن مع صاحب السفل لانه انما ضرر لسقوط حقه عن سكنى السفل بشرط سلامة العلوه ولمن يسلم له حين انهدم من كان هو على حقه في سكنى السفل باعتبار ملك نصيبه وورثته في ذلك والله اعلم في صلح المبسوط للسرخسي

سئل فيما اذا استاجر نصفا موقوفا من دار استيجار شرعيا ثم ثمرها يامع مالك النصف الاخر لدى القاضى في سكنى جميع الدار مسانئة وراى القاضى ان يبيد المستاجر بسكنه سنة وان يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستاجر السنة ثم استاجر النصف الموقوف على السنة الثانية وبقي ساكنا في جميع الدار السنة الثانية التي كانت حق سكنها لصاحب النصف المالك بالمهايية المذكورة ثم سكن المستاجر بعد ذلك سنة ونصف سنة بعد ان وقعت منه مهايية بينه وبين مالك النصف مشاهرة على ان يسكن ستة اشهر ومالك النصف بعدها ستة اشهر وسكن المذكور الاشهر الستة ولم يسكنه مالك النصف الى الآن فما الحكم الشرعى فيما يخص صاحب النصف المالك من السكنى بالمهايية المذكورة في هذه الصورة اجاب المهايية المذكورة في هذه الصورة غير صحيحة اذا استاجر

المذكور

المذكور لا يملك المهايية على الوجه المشروح لان التولى على الوقف يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا مع فساد اجارته بالشيوخ عند ابن حنيفة رحمه الله ولان الاجازة لازمة من الجانبين والمهايية غير لازمة منهما والمهايية لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به وانما جوزت استحسانا للضرورة لضرورة الانتفاع بالملك المشترك وقد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير وما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها من قسمة الخيرية

#### في العلو والسفل

قال ويقسم سهمين من العلو بسهم من السفل عند ابن حنيفة رحمه الله وعند ابى يوسف سهم بسهم وعند محمد رحمه الله تعالى بالقيمة وعليه الفتوى لانها اجناس بالنظر الى اختلاف المنافع فان السفلى يصلح اصطبلًا وحفر البيرو والسرداب وكذلك العلو وكذلك يختلف قيمتهما باختلاف البلدان فلا يمكن التعديل الا بالقيمة ولها ان الاصل في المذروع ان يقسم بالذرع والمقصود الاصل هو السكنى وهما يستويان فيها ولكل واحد منهما ان يفعل في نصيبه ما لا يضر والمنفعتان متماثلتان فكما ان لصاحب السفلى حفر البيرو والسرداب ولصاحب العلوان يبني فوق علوه ما لا يضر بالسفل على اصله ولا يجر ان منفعة السفلى ضعف مسئلة العلو لانها تبقى بعد فوات العلو وفي السفلى منفعة البناء والسكنى وفي العلو السكنى لا غير وليس له التعدي الا بما رصاحبه على اصله فتعين ذراع بذراعين نظر الى اختلاف المنفعة ثم قيل ابو حنيفة رحمه الله بنى على اصله انه ليس لصاحب العلوان يبني على علوه الا برضا صاحبه وعندهما يجوز وقيل اجاب عن عادة اهل



الكوفة في اختيارهما السفلى على العلوى اختيار شرح المختار  
في كتاب القسمة

سفل لرجل علوه لاخر وعلو العلوى الثالث فسقط الكل فاصلاح  
السفل على صاحب السفلى واصلاح العلوى على صاحب العلوى  
الى ان ينتهى الى الموضع الذى لصاحب العلوى الا على ان يسقطه  
كما ان صاحب السفلى يبنى الحائط الى الموضع الذى لصاحب  
العلوى ان يسقطه اذا الحيطان والجدران لصاحب ذلك البيت  
ولصاحب العلوى ان يبنى عليه فيجب على كل صاحب بيت ان  
يبنى ما هو حقه من الجدران ثم على صاحب العلوى ان يبنى  
ان شأوا هر الفتاوى في الصلح

علو لرجل وسفل لاخر قال ابو حنيفة ليس لصاحب العلوى ان  
يبنى في العلوى بناء او يتد وتد الأبرضا صاحب السفلى وقال  
صاحبه له ذلك اذا لم يضرب السفلى والمختار في الفتوى انه  
ان اضرب السفلى يمنع وان لم يضرب لا يمنع وان الاشتباه والاشكال  
يمنع قاضى خان في اخرباب الحيطان

**ظط** شرى علو بيت ليس له سفل يحد السفلى لا العلوى في  
السفل مبيع من وجه من حيث ان اقرار العلوى عليه فلا يحد  
من تحديده وتحديد يحد عن تحديد العلوى اذا العلوى عرف  
بتحديد السفلى فلان السفلى اصل والعلوى تبع فتحديد يد الاصل

اولى جامع الفصولين في الفصل السابع

سفل لرجل وعلوه لاخر غير انه يحد لا يجبر صاحب السفلى على  
البناء ويقال لصاحب العلوى ان شئت فابن السفلى والعلوى من  
مالك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع حتى يرد عليك قيمة  
البناء خلاصة في الفصل الثانى من كتاب الحيطان مثله في  
جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين

وفي

وفي النوازل جدار بينهما وبين احداهما اسفل وبين الاخر على  
قدر ذراع او ذراعين فانهدم بيت صاحب الاعلى قال صاحب  
الاعلى لصاحب الاسفل ان يحد بيتي ثم يبنى جميعا ليس له  
ذلك بل يبنياه جميعا من اعلا الى اسفله وقال الفقيه رحمه  
الله ان بيت احداهما اسفل يارب ذراع او نحوه قدما يتمكن  
ان يبنى بيتا فاصلا حده على صاحب السفلى حتى ينتهى الى موضع  
البيت الاخر لانه كالحائطين علو وسفل وقد بينا ان الكل وهو  
قول ابو القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد  
ذلك يشتركان وقيل ان ملكه الى ملك غيره ذراع على ملكه  
وان تخلافه فعليه ما يزارية في عمارة الحيطان من كتاب  
الحيطان

دار في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفي الدار  
درج معقود يارح سفل الدرج في يد احدهم وعلى ظهر الدرج  
طريق للاخر الى منزله فانه يقضى بالدرج لصاحب السفلى ولصاحب  
العلوى طريقه على الدرج على حاله ولو كان على راس الدرج  
روشن هو على منزل صاحب السفلى وهو طريق لصاحب  
العلوى اختصاصا في الروشن فالروشن كله لصاحب السفلى  
لان الروشن بمنزلة سقف السفلى لكن صاحب العلوى عليه  
الممر على حاله كما في المسائل المتقدمة قاضى خان في باب

دعوى الحائط

قال في شرح الطحاوى ولو كان العلوى في يد احدهما والسفل  
في يد الاخر والساحة في ايديهما ولم يكن لها بينة وحلفا  
وكل واحد منهما يدعى الجميع ترك السفلى في يد صاحب السفلى  
والعلوى في يد صاحب العلوى والساحة لصاحب السفلى ولصاحب  
العلوى قد راى في روية اخرى الساحة بينهما نصفان وان

في روية



اقاما البينة يقضى بالسفل لصاحب العلو وبالعلو لصاحب  
السفل والساحة للذي قضى له بالسفل على الرواية التي قال  
الساحة لصاحب السفل وعلى الرواية التي قال يكون بينهما  
يقضى بما في يد هذا والاخر ويملك يد الاخر لهذا غاية البيان

#### فصل التنازع باليد من كتاب الدعوى

وقال الشيخ الامام ابو الفضل محمد بن احمد الاسيمايني في شرح  
الطحاوي اذا كان سفليين رجلين وعلو من بيت اخري بينهما  
واراد ان يقسم القاضي فانه يقسم البناء على سبيل القيمة  
بالاتفاق واما الساحة فيقسم كل ذراع من السفلي بذراعين  
من العلوي فذراع ساحة العلو طولاً وعرضاً فيضرب الطول  
في العرض فيعلم مبلغه وكذلك ساحة السفلي يذرع طولاً  
وعرضاً يضرب طولاً في عرضه فيعلم مبلغه فيدفع كل  
ذراع من السفلي بذراعين من العلو ويكون بينهما تعديل  
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله  
يدفع كل ذراع من السفلي بذراع من العلو غاية البيان في  
كيفية القسمة من كتاب القسمة

ويقسم سهمين من العلو بسهم من السفلي وعند محمد رحمه الله  
بالقيمة وعليه الفتوى والمشايخ اختاروا قول محمد لما ذكر من  
انه لا يمكن التعديل قال في التحفة والبدائع والعمل في هذه  
المسئلة على قول محمد رحمه الله وقال في الزايع والهداية  
وشرح الزاهد في المحيط وعليه الفتوى اليوم تصحيح  
القدوري وخزانة المفتين في كتاب القسمة

واصل آخر في العلو والسفل ان تصرف صاحب العلوان كان  
يضر بالسفل يتيقن او اشكل انه يضر او لا يملك صاحب العلو  
ذلك بغير اذن صاحب السفلي لا خلاف واما اذا علم بيقين انه

لا يضر اختلفوا واختار انه يملك نصاب الاحتساب في الباب  
الحادي والعشرين

رجل يكون له البيت العلوي فيهدم فيقول له رجل يعني علوك  
لم تجزئان كان العلو باقياً جاز لان في الوجه الاول باع الهوى  
وفي الوجه الثاني باع ما بقى من العلو وان قل ويدخل الهوى  
في البيع تبعاً من ابواب المحيطان للصدر الشهيد

ان صاحب السفلي لو اراد ان يهدم السفلي ليس له ذلك والسفل  
خالص ملكه حتى باع السفلي جاز وكان الثمن كله له لان لصاحب  
العلو حق القرار وقد يمنع صاحب الملك عن التصرف في  
ملكه اذا كان لغيره فيه حق كالرهن يمنع عن التصرف في  
الرهن وان كان خالص ملكه لان المرتهن فيه حق فصول

#### عمادي في الفصل الخامس والثلاثين

وفي كتاب الصلح اذا كان السفلي لرجل وعلوه لآخر فان سقف  
السفل وجذوعه وهراديه وبواريه وطيبه لصاحب السفلي  
غير ان لصاحب العلو حق السكنى والمقام عليه هكذا ذكر  
الخصافي في احكام الشروط وانما يجعل السقف لصاحب  
السفل لانها تنازعاً في متاع محمول على ملك احدها فوجب ان  
يكون صاحب الملك اولى من المحل المزبور

ولو تنازعاً في جذوع السفلي والمهر اوى والبوارى والاربع فالكل  
لصاحب السفلي وان تنازعاً في السقف وفي الحائط الذي فوق  
السقف فالأصح انه لا يكون لصاحب السفلي وعليه الفتوى

#### من فتاوى الوجيز للسرحد في كتاب الدعوى

لو اهدم السفلي بلا هدمه لا يجبر على البناء فيقال لذي العلو  
ليس لك طريق الى حقتك سوى ان تبني السفلي لو شئت فلو  
بناه فله ان يمنع ذا السفلي حتى يودي قيمة البناء الى ذي العلو



جامع الفصولين في الفصل السادس والثلاثين  
 إذا أراد صاحب السفلى أن يتصرف في السفلى تصرفاً نحو من يفتح  
 باباً أو ينقب فيه كوة أو يدخل فيه جذعاً لم يكن قبل ذلك  
 فليس له ذلك إلا برضا صاحب العلو سواء كان يضر ذلك  
 لصاحب العلو أو لا يضر عند أبي حنيفة خلافاً لما في الأثر  
 به فصول عمادي في الفصل الخامس والثلاثين  
 علو لرجل وسفل لأخر فالسقف لصاحب السفلى من قسمة  
 السراجية

علو بين رجلين نصيب كل واحد منهما ما ينتفع به والسفل  
 لغيرهما أو السفلى بينهما والعلو لغيرهما يقسم إذا طلب  
 بعض الشركاء أن العلو والسفل كل واحد منهما مسكين وفي  
 القسمة توفر المنفعة على كل واحد منهما من قسمة المسوط  
 ولا يجوز بيع العلو بعد سقوطه بان كان علو لرجل وسفل  
 لأخر فيسقط أو يسقط العلو وبقي السفلى فباع صاحب العلو  
 بعد الانددام موضع العلو لأن هذا البيع لم يصادف المحل  
 لأن محل البيع المال والثابت لصاحب العلو بعد الانددام  
 حق التعلي وحق التعلي ليس بمال لأنه يتعلق بهو الساحة  
 وليس بمال قيد بعد السقوط لأن بيع العلو قبل السقوط  
 جائز باعتبار البناء القائم حتى لو سقط العلو بعد البيع  
 قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع قبل التسليم شئني  
 في البيوع

وفي شراييت علو ليس له سفل يكتب اشترى منه جميع الغرفة  
 التي على البيت الصغير وعلى البيت الشوك من جميع الدار  
 المشتملة على البيوت ومحدد الدار شرعيين موضع البيت الذي  
 عليه العلومنها وتحدد ذلك البيت لأنه مبيع من وجه لأن

قرار

قرار العلو عليه فلا بد من تحديده ولا يجد العلو لخصول  
 الاستغناء عنه بتحديد البيت فاشترى جميع هذه الغرفة  
 التي على هذا البيع المحدود وفيه من هذه الدار المحدودة  
 فيه بناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فإن سفلها لم  
 يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني  
 أو الخشب الرومي وهو على يمين الداخل في ساحة هذه الدار  
 ويكتب في دهليز هذه الدار يكون على باب هذه الدار  
 الأعظم في داخل ذلك وخارجه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
 في شروطه ولا الطحاوي قد ذكر ذرعان البيت الذي عليه  
 الغرفة وشروط ذكره الخضاف طولاً وعرضاً وسكاً وهكذا  
 حكى عن نجم الدين النسفي حتى لا يقع بينهما منازعة في  
 مقدار حقه متى انهدم السفلى وقال بعض مشايخنا لا بد  
 من ذكر ذرعان العلو لهذه العلة المذكورة وبعض أهل  
 الشروط استحبوا على قول محمد رحمه الله حيث قال في  
 الأصل ثم يكتب محدوده كلها وقالوا لا معنى لمحدوده  
 إذ ليس للعلو وحد ولكن هذا ليس بشئ فالعلو وحد كما  
 للسفل لأن الحد هو النهاية والعلو نهاية كما للسفل إلا أن  
 تحديده يصير العلو معلوماً فيقع الاستغناء على تحديده  
 وبصير تحديده بتحديد هـ لأن لا يكون للعلو حد في  
 شروط الجلال في شراييت علو ليس له سفل

**في الحايطات**

حايطة بين دارين كل دار لرجل ادعى الحايطة صاحب كل دار  
 فمذه المسيلة على وجوه أن كان لأحد المدعين جذوع  
 على الحايطة المتنازع فيه وليس للأخر عليه شئ فهو لصاحب  
 الجذوع عندنا وكذا لو كان لأحد هـا عليه جذوع وللآخر



عليه هراوى او بوارى فهو لصاحب الجذوع وان كان  
 لاحد مما عليه جذوع وللآخر عليه سترة او حايط فالحايط  
 المتنازع فيه وهو الاسفل لصاحب السترة بمنزلة سفلى لرجل  
 عليه علولا خرولا لا يامر صاحب السترة بمنزلة سفلى لرجل عليه  
 علولا خرولا لا يامر صاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت  
 مدعى الحايط استحقاق الحايط بالبينة فيمن يذ يومر صاحب  
 السترة برفعها وان كان لاحدهما على الحايط المتنازع فيه  
 جذوع وللآخر اتصال بهذا الحايط من جانب واحد  
 عندنا صاحب الجذوع اولى والمراد بهذا الاتصال  
 مداخلته بعض انصاف لبن هذا في بعض ذلك من احد  
 جانبي الحايط المتنازع فيه لا من الجانبين وذكر المحامد  
 رحمه الله ان صاحب هذا الاتصال اولى بالحايط المتنازع  
 فيه وبه اخذ بعض المشايخ رحمهم الله وان كان لاحد  
 المدعين على الحايط المتنازع فيه جذوع وللآخر اتصال  
 تربيع بهذا الحايط فصاحب اتصال التربيع اولى بالحايط  
 المتنازع فيه ولا يومر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا  
 في السترة واختلفوا في تفسير اتصال التربيع كما قاله الكرخي  
 رحمه الله تفسيره مداخلته انصاف اللبن من جانبي الحايط  
 المتنازع فيه يحايطين لاحدهما والحايطان متصلان بحايط  
 له بمقابلة الحايط المتنازع فيه حتى يصير مربعا شبه القبة  
 فيكون الكل في حكم بنا واحد وبه اخذ بعض المشايخ رحمهم الله  
 وعن ابى يوسف رحمه الله تفسير اتصال التربيع الذي  
 يترجح به صاحب الاتصال على صاحب الجذوع اتصال جانبي  
 الحايط المتنازع فيه بمداخلته انصاف اللبن يحايطين لاحدهما  
 فاما اتصال الحايطين بحايط اخر في مقابلة الحايط المتنازع

فيه

فيه غير معتبر وعليه اكثر المشايخ رحمهم الله منهم شمس الامية  
 السرخسي رحمه الله فهو اولى من صاحب الجذوع ولا يومر صاحب  
 الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال استحقاق الحايط  
 المتنازع فيه بنوع ظاهر فلا يستحق برفع الجذوع قاضى  
 خان في باب دعوى الحايط من كتاب القضا

وفي النوازل حايط بين اثنين سقط لاحدهما بنات وعولة  
 فطلب من جاره ان يبني والجاره لا يجبر وان بنى احدهما  
 في ملك نفسه فعل قال الفقيه ابو الليث هذا قول  
 علمائنا وقال بعضهم لا بد ان يكون ستر بينهما قال الفقيه  
 وبه نأخذ لان ذلك كان في ضمان الصلاح خلاصة في  
 الثاني من كتاب الحيطان

تنازعا في خصر او حايط بين داريهما ولا بينة والقط والوجه  
 او الطاقات او انصاف اللبن الى احدهما قال ابو حنيفة رحمه  
 الله هو بينهما اذا كان الانسان كما يجعل المذكور الى جانبه  
 في ملك الخاص يجعله الى جانبه في المشترك اذا تولى العمل  
 فلا يصح حجة وقالاهو من المذكور الى جانبه اذا ظهر  
 بشهادة له لان الانسان يزين وجه جداره الى نفسه  
 لا الى جاره وكذا القط لانه وقت العقد يقوم على سطحه  
 فيجعل القط اليه جامع الفصولين في الفصل السادس

والثلاثين  
 وفي النوازل حايط بينهما انهدم وجانبه وظهر انه ذو طاق  
 متلاصقين فاراد احدهما ان يرفع جداره فقط وزعم انه  
 يكفيه للستر وقال الآخرون لو فعلت ذلك يضعف حايط  
 وينهدم فان كان سبق منهما اقراران الجدار كله بينهما  
 قبل انكشاف انهما جداران فهو بينهما لا يملك احدهما احداث



شئ فيه بلا اذن شريكه وان لم يسبق اقرار كذلك فلكل منهما  
احداث ما شافيه بلا اذن الاخر لانها جدران ظاهرة وباطنة  
فصار كالمواقران كل حايط لصاحبه بزانية في كتاب

### الحيطان

رجل له حايط ووجهه في دار رجل فاراد ان يطيق حايطه  
ولا سبيل الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه  
من الدخول او انهدم الحايط ووقع الطين في دار جاره  
فاراد ان يدخل ويسبل الطين فمنعه صاحب الدار اوله  
مجرى مائه في دار جاره فاراد حفرة واصلاحه ولا يمكنه  
ذلك الا بدخول داره وهو يمنعه يقال لصاحب الدار  
اما ان تتركه حتى يدخل ويصلح او يصلح صاحب الدار  
بماله كذا روى عن محمد رحمه الله وبه اخذ الفقيه ابو  
الليث رحمه الله تعالى في صلح النوازل خلاصة في كتاب

### الحيطان

وفي الاقضية حايط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض  
الحايط وابى الشريك ان كان بحال لا يخاف السقوط لا يجبر  
وان كان بحيث يخاف عن الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمهم الله انه يجبر فان هدموا اراد احدهما ان يبني وابى  
الاخر ان كان اثر الحايط عريضا يمكنه ان يبني حايطا  
في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن  
يجبر كذا حكى عن الامام ابو بكر محمد بن الفضل وعليه

### الفتوى خلاصة في الثاني من كتاب الحيطان

وكذلك اذا كان الحايط من الخشب فيكون الخشبة التي في  
هذا الحايط مركبة بالخشبة التي في ذلك الحايط لان  
اتصال التربيع اذ لم يسبق اليد من وضع الخشب على

الجدار

الجدار لانه انما يوضع عليه بعد تمامه وصيرورته حايطا  
فتى عرفنا سبق يد احدهما قضينا له به لانه لا يورث صاحب  
الجذوع برفع جذوعه لانا قضينا لصاحب الاتصال  
والتربيع بالجدار بناء على الظاهر والظاهر يصلح حجة للدفع  
دون ابطال الثابت فيكون لصاحب الجذوع حق وضع  
الجذوع لانا لا نتيقن بكونه مبطلا في الوضع لانه قد يستحق  
الوضع مع كون الحايط مملوكا لغيره فلم يكن هذا من ضروراته  
فان لم يكن متصلا بين احدهما ولم يكن عليه جذوع فهو  
بينهما نصفين لان كل واحد منهما يدعيه وليس احدهما باول  
من الاخر فيقضي بينهما غاية البيان في التنافع بالايدي  
من كتاب الدعوى

ولو اراد ان يلزق جداره بجدار غيره فان كان لا يضره لم  
يمنعه والصبر ان يسد عليه بحيث لو ازيل سقط خزنة  
الفتين في القسمة من الفتية

**علك** له ان يبني على حايط نفسه ازيد ما كان وليس لجاره  
منعه وان بلغ عنان السما خزنة الروايات في فصل ما يبيع  
من كتاب الاستحسان

**نجه** جدار مشترك بين ما هدمه احدهما حتى وجب عليه  
بناؤه فبناه فهو مشترك بينهما ان بناه كما كان فتية في

### باب الحيطان من كتاب الدعوى

واذا اقتسم الرجلان دارا واخذ كل واحد حيزا فوقه لاحد  
بالقسمة حايط الظاهر منه اجرتين واساسه على اربعة  
اجرات ودخل في نصيب صاحبه من ذلك اجرة فقال صاحب  
الحايط انا اريد ان اخذ من نصيبك ما دخل فيه من اساس  
حايطي فليس له ذلك انما له ما ظهر من الحايط على وجه



الارض لان الرضا بالقسمة وقع على استحقاق الظاهر فيملك  
ما يوازي الظاهر من تحته الى اسفل السافلين وعلوه من  
الهوى الى السما وليس لصاحب الساحة التي تحجب الحايط  
ان يطالبه بقطع ما لا يوازي ظاهر الحايط من الاجر  
لان البناء متصل بفضله ببعض فقطع ذلك يضر بحايطة  
فان انهدم الحايط اخذ كل واحد من الارض ما هو بازا  
ملكه في ابواب الحيطان للصدر الشهيد  
وفي فتاوى رشيد الدين اذا هدم جدار غيره ثم بنى ان  
كان المهدوم من التراب ثم بناه من التراب كما هو يرى من  
الضمان وان كان المهدوم من الخشب فبناه من الخشب  
ان بناه بما كان من الخشب فيه كان الجواب كذلك وان  
بناه بخشب اخر لا يبرأ من الضمان لانه لا يكون الخشب مثل  
الخشب فلا يكون اعادة للاولى فصول عمادى في الفصل

### الثاني والثلاثين

**الفصل** فيما اذا كان الحايط طويلا وكل واحد منهما  
منفرد ببعض الحايط في الاتصال ووضع الجذوع فانه  
يقضى لكل واحد منهما بما يوازي ساحته لان تصرف كل  
واحد منهما منفرد بالتصرف ثبت اليد فيقضى لكل  
واحد منهما بما في يده ولا ينظر الى عدد الجذوع لانه  
لا حاجة الى اعتبار عدد الجذوع وهنا وبه كان يفتى  
القاضي ابو عبد الله الصيرى واما ما بينهما من الفضل  
فانه يقضى به بينهما نصفين لانه لا يد لاحدهما فيه  
فلا يكون احدهما ولى به من الاخر وهذا كله اذا لم يقسم  
لاحدهما بينة فان قامت فهذا على وجهين اما ان قامت  
لها او لاحدهما بينة فان قامت فهذا على وجهين اما ان  
قامت

قامت لها او لاحدهما بينة ففي الوجه الاول يقضى به  
بينهما نصفين وفي الوجه الثاني يقضى به كله لصاحب  
البينة هكذا ذكر صاحب الكتاب وهو شيخ المرحوم الشافعي  
رحمه الله وهذا خطأ وما قول اما خطأ فلان بينة من  
صاحب اليد لا تقبل وانما هذا الجواب جواب مسألة  
اخرى وهو ان الحايط الذي ليس عليه تسقيف وانما  
هو حاجر بين الدارين انهما اقام البينة قضى به كله  
لان الحايط ليس في يد احدهما فصارا كالحاجر بين اما اذا  
كان عليه تسقيف كان نصفه في يده وبينة ذي اليد  
لا تقبل فكيف يقضى بينة كله له واما ما قول وتاويله  
انه يقضى بنصفه له بالبينة قضا استحقاق وبنصفه  
له قضا ترك فيكون في صورة القضا كما لو تنازع اثنان  
في دار في ايديهما فاقام احدهما البينة قضى له بالدار  
النصف بالبينة قضا استحقاق والنصف باليد قضا  
ترك من كتاب الحيطان للصدر الشهيد

واذا ادعى رجل على رجل انه تقض حايط له واراد استخلافه  
فتقول من هدم جدار غيره لا يجبر على بنائه ويكون لصاحب  
الحايط الخيار ان شاء منه قيمة الحايط والنقص للضامن وان  
شا اخذ النقص وضمنه النقصان فان اراد ان يحلفه حلفه  
على الحاصل تاتارخانية في فصل البيمين من باب ادب القاضي  
حايطين رجلين انهدم فبنى احدهما بغير اذن صاحبه كان  
متطوعا اذا لم يكن لصاحبه عليها جذوع دلالة وان كان  
لها عليه جذوع يمنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى ياخذ  
نصف ما انفق في الجدار تحنيس الملتقط من كتاب الصلح  
جدار بين رجلين لاحدهما عليه عشرة جذوع والاخر واحدة



٤١  
فالخاص لصاحب العشرة وللآخر موضع جذوعه وهو الاستحسان  
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله واليه يرجع أبو يوسف رحمه الله  
من الحمل المزبور

رجل ادعى على رجل انه تقطر حايطة له وشهد الشهود بذلك فان  
بينوا طول الحايطة وعرضه جازت شهادتهم وان لم يذكر  
قيمتها ولا يشترط ذكر القيمة من دعوى قاضي كان  
مسئلة ان قيل اي رجل هدم دار انسان بغير اذنه او جداره  
وهو مستقيم غير مخوف الهدم ولا ضمان عليه فالجواب  
انها دار او جدار في محلة وقع فيها حريق فهدم الرجل  
دار انسان او جداره لينقطع الحريق عن السكة باذن  
السلطان من الذخاير الاشرفية لابن الفتح

خ شهد انه تقطر حايطة فلان فلو بينا حده وطوله وعرضه  
جازت شهادتهما وان لم يذكر قيمته لانه بعد بيان حده  
وطوله وعرضه يعرف القاضي قيمته بسواله اهله قال  
وعندي انه لا بد وان يذكر انه من مدر او خشب اختلاف  
فاحش من السادس جامع الفصولين

ثم فرع أبو يوسف رحمه الله على ما روي عنه من تفسير التبريع  
انه اذا اشترى دارا او لرجل اخذ ارجنبت تلك الدار وبينهما  
حايطة فاقام الرجل البيعة انه له فاراد المشتري ان يرجع على  
البائع ان كان متصلا بينا به لم يتناول البيع فلم يكن مبيعا  
فلا يكون للمشتري حق الرجوع وان لم يكن متصلا بينا المدعى  
وهو متصل بينا الدار المبيعة فللمشتري ان يرجع على البائع  
بخصه الحايطة من الثمن لانه اذا كان متصلا بحايطة الدار في  
المبيعة تناوله البيع فكان مبيعا فيثبت الرجوع عند الاستحسان  
وان كان متصلا بحايطة الدار المبيعة وللآخر عليه جذوع

فليس

فليس له ان يرجع وهذا يوجب رواية الكرخي ان صاحب الجذوع  
اولى من صاحب الاتصال اذا كان من جانب واحد ولو كان  
اتصال تبريع واستحق المشتري الرجوع على البائع لا ينزع  
الجذوع بل يترك على حالها في تعارض الدعوتين من كتاب  
الدعوى في كتاب البدائع

وفي النور لجدارينها وبين احداهما اسفل وبين الآخر  
اعلى قدر ذراع او ذراعين فانهدم بيت صاحب الاعلى قال  
صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابر لي حذا بيتي ثم تبني جميعا  
ليس له ذلك بل يبنياه جميعا من اعلاه الى اسفله وقال  
الفتية ان بيت احدهما اسفل يا ربعة اذرع او نحوه قدر ما يتك  
ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب السفلى حتى يترى الى موضع  
البيت الاخر لانه كالحايطين علو وسفل وقيل يبنيان الكل  
وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه  
ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان ملكه الى ملك غيره مقدار  
ذراع على ملكه وان بخلافه فعليهما بنزانية في عمارة الحايطة  
المشتركة من كتاب الحيطان

ادعى على رجل اخر واقام بيعة على انه خرب خمسة اذرع من  
حايطة عرض ذراع وارفعاه اربعة اذرع وقيمتها عشرة  
دراهم فطلب قيمته هل يكفي هذا القدر ذكر الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل في الفتاوى انه ان ذكر واحد ودالحايطة  
وبينوا طوله وعرضه قبلت شهادتهم والا فلا وذكر القيمة  
ليس بشرط من دعوى القاعدية

الحايطة المتنازع فيه لا يخلو اما ان يتصله بينا بهما او بينا  
احدهما او لا يتصل اصلا ولكنه بين دارهما والاتصال اتصال  
تبريع واتصال مجاورة وملازمة ولا يخلو اما ان يكون لهما عليه



لانه متصل بملكه وان كان من جملة الحايط ولا كذلك الارض  
وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في شرح كتاب القسمة ان ما  
تحت الحايط من الارض يدخل في الاقرار بالحايط والقسمة  
والبيع ولم ينسب هذا القول الى احد ورايت في المتن اذا باع  
حايطا من دار وهذا بارضه قال ثمة لان الحايط بغير الارض  
لا يسمى حايطا وفيه قال ابو حنيفة في الاقرار بالحايط هل  
هو باصله فصول عمادي في شرائ الحايط في الفصل الخامس  
والثلاثين

### في الحايط المائل

قال واذا مال الحايط الى طريق المسلمين فطوب صاحب  
بنقصه واشهد عليه فلم ينقصه في مدة بقدر على نقصه  
حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال والقياس ان لا  
يضمن وجه الاستحسان ان الحايط المائل لما مال الى  
الطريق اشتغل هو المسلمين بملكه ورفع في يده فاذا  
تقدم اليه طوب بتفريقه يجب عليه فاذا امتنع صار متعديا  
هداية في الفصل الحايط المائل من كتاب الديارات  
حايط في طريق نافذ او دار رجل فلا تخلو اما ان بناء ما يلا  
او غير ما يلا ثم مال فان بناء ما يلا الى الطريق وملك غيره  
فهو ضامن لما عطب بسقوطه وان لم يطالب بنقصه لانه  
متعد بالبناء في هو غيره وهو الطريق المسلمين وايضا فايول  
منه يكون مضمونا عليه وان بناء في ملكه غير ما يلا ثم مال  
الى الطريق او ملك غيره فان لم يطالب بنقصه حتى سقط  
لم يضمن ما اقلنه لانه محق بالبناء وشغل هو غيره بالميلان  
حصل في يده بغير صنعته فيكون في يده امانة من المحيط  
الرضوي في باب الحايط المائل من كتاب الجنائيات

جذوع اولاهما جذوع ولا خير هراذي اوليسر له شي اولها  
عليه هراذي اولاهما فقط اولايكون لهما عليه شي من  
جذوع وغيرهما يقتضي به بينهما كذا اصل اذا استويا في  
الدعوى ولم يباذعهما احد وليس لاحدهما اول من اخر يقتضي  
بينهما ومعنى قوله يقتضي بينهما انه لو عرف كونه بيدهما ولا  
يجعل يدهما لانه يقتضي بينهما به كذا هنا وكذا اولاهما  
هراذي عليه وبواري عليه ولا شيء للاخر عليه يقتضي بينهما  
اذ بوضع الهراذي لا يثبت على الحايط يد استعمال اذ الحايط  
انما يبنى للتسقيف وذلك بوضع الجذوع عليه لا بوضع الهراذي  
والبواري اذ التسقيف عليهما بلا جذوع لا يمكن وهما يوضعان  
للاستظلال جامع الفصولين في الفصل السادس والثلاثين  
قال ابو القاسم في حايط لهما لاحدهما عليه جذوع واراد الاخر  
ان ينصب عليه ايضا جذوعا والجدار لا يجتمعا فان كانا  
مقرين بان الحايط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت  
فخط حملك ليستوي مع صاحبك وان شئت فخط عنه قدر  
ما يتمكن شريكك من الحمل لان البناء الذي عليه ان يناه بلا  
اذن صاحبه فهو ظالم وان ياذنه فعارية بزازية في عمارة  
الحايط المشتركة من كتاب الحيطان وذكره الخصاصر  
في شروطه

واذا اشترى الرجل حايطا ولم يقل بارضه يقع الشرا على  
البناء ون الارض ويقال للمشتري اقلع بناك وهذا مذهب  
ابي يوسف رحمه الله ووجه ذلك ان الحايط اسم لما حوط  
به المكان وهذا لا يتناول ما تحت البناء كذا في المحيط  
ثم قال واما الاساس هل يدخل قال القاضي الامام ابو عبد الله  
الدامغانى الظاهر من مذهب ابي يوسف رحمه الله انه يدخل



وانما يصح الاشهاد على مالك الحايط وعلى من له ولاية التقض  
كالاب والوصي في هدم الحايط للصغير ويلزمها التقض  
ويصح عن من ليس له ولاية التقض كالمترين والمستاجر  
والمستعير ولو تقدم الى بعض الشركاء دون البعض ضمن حصته  
دون اصحابه لانه يقدر على تقضه بحكم الملك وله حق  
مطالبته الباقيين بالتقض بان يرفع الامر الى القاضي  
ان كانوا حضورا وان كانوا غيبا ياذن له بالتقض فيكون  
قادرا على تقض نصيبه بهذا الطريق فيلزمه فاذا لم  
يفعل صار مفرطا كما اذا تقدم الى الراهن بالتقض يصح وان  
كان لا يقدر على تقضه الانتقضا الدين واقتاك الرهن

#### من المحل المزبور

وتفسير التقدم والاشهاد ان يقول صاحب الحق لصاحب  
الحايط المايل ان حايطك مخوف او يقول مايل فانقضه  
حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا فاذا قال ذلك ثم لم ينقضه  
حتى انهدم وتلف به انسان او دابة او مال اخر فيضمنه  
مالك الجدار وقال محمد رحمه الله ان يقول الرجل اشهدوا  
اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حايطه فاذا شهد  
عليه لم ينقضه حتى انهدم وتلف به شيء فان كان في طلب  
من ينقضه من العمارة لا يضمن لانه لم يقصر وان ترك اصلا

#### ضمن فصول عمادي في الفصل الخامس والثلاثين

حايط مايل بين خمسة فاشهد على احد ثم فسقط على انسان  
فقتله ضمن المتقدم اليه خمس الدية من فتاوى الوجيز في

#### كتاب الجنابة

وان مال الى دار جاره طلبه هو اي ذلك الجار وان لم يكن مالكا  
لتلك الدار لان الحق له على الخصوص شرح الجمع لابن الملك

22  
في فصل فيما يحدث في الطريق في كتاب الدييات  
وفي فتاوى الفصل حايط بين اثنين وهن ولا يوم من ضرر  
سقوطه فاراد احدهما التقض وامتنع الاخر يجبر على تقضه  
من فصول العمادي في الفصل الخامس والثلاثين

حايط مشترك بين اثنين وهن وبخاف ضرر سقوطه فاراد  
احدهما التقض وامتنع الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل يجبر على تقضه وعنه اذا اراد احدهما تقض  
جدار مشترك فابى الاخر فقال له صاحبه انا اخم لك كل  
ما ينهدم من بيتك وضمن ثم تقض ذلك الجدار باذن الشريك  
فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك  
وهو معتزلة ما لو قال رجل لاخر ضمننت لك ما هلك من  
مالك لا يلزمه شيء قاضي خان في باب الحيطان من كتاب  
الصلح

قال فان مال الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة  
لان الحق له على الخصوص فان فيها سكان فلم المطالبة  
لان لهم المطالبة بازالة ما شغل الدار فكذا بازالة ما  
يشغل هواها فله اجله صاحب الدار وابعاده او فعل ذلك  
ساكنوها جاز ولا ضمان عليه فيما تلف بالحايط لان الحق  
لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فاجله القاضي او من اشهد  
عليه حيث لا يصح لان الحق للجماعة الناس فلا يمكن ابطال  
حقهم ولو باع الدار بعد ما اشهد عليه برى من ضمانه  
لعدم تمكنه من الهدم بخلاف اشترع الجناح والكنيف  
والميزاب لانه كان جانبا بالوضع ولم يفسد البيع فلا  
يبى ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو اشهد  
عليه يضمن مجتبى شرح القدوري في كتاب الدييات



حايط مايل في الطريق فاشهد على صاحبه وانهدمت فتفترت  
منه دابة فقتلت رجلا لا ضمان عليه كما اذا وضع شيئا على الطريق  
وتفترت منه الدابة وقتلت من جنائات عمدة القتاوى  
ولو مال حايط فطوب مالكة ينقضه واشهد عليه فلم ينقض في  
مدة الامكان فسقط ضمن ما تلف به قيده بالطلب اذ لو سقط  
قبله لا يضمن لان ميلان الحايط ليس من صنعه فلم يكن متعديا  
فيه وبعد الطلب صار بامتناعه متعديا وقيد بمدة الامكان  
لانه لو كان سقط بعد ما شرع في هدمه من وقت الطلب لم  
يضمن هذا اذا عرض الميل على الحايط وان كان اصيلا بان ينى  
ما يلا فسقط يضمن ما تلف به من غير اشهاد لانه متعد في بناءه  
في فصل فيما يحدث في الطريق من شرح الجمع لابن الملك من كتاب  
الجنائات

ذكر في الزيادات وان مال حايط الصبي فاشهد على ابيه او وصيه  
فلم ينقض حتى سقط واتلف شيئا فالضمان على الصبي ولا يجب  
شئ من ذلك على الاب والوصى سوا فطرط في النقص او لم يفرط  
في جنائات احكام الصغار للاستروتنى  
مسجد مال حايطه فالاشهاد على من بناه فان وقع وتلف به  
انسان قدمه على عاقلة من بناه في جنائة عمدة القتاوى  
ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقص مثل ان يقول ان  
حايطك هذا مخوف او مايل فاهدمه حتى لا يسقط فتلف  
شيئا او اهدمه فانه مايل صح الطلب وصار اشهادا اذا كان  
محضرة الشهود وكذا لو قال اشهد وانى تقدمت الى هذا  
الرجل في هدم حايطه هذا صح ايضا ولو قال له ينبغي لك ان  
تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل مشورة زيلعي في فصل  
الحايط المايل من كتاب الجنائات

وان

وان اشهد على من كان ساكنا لا يصح سوا كان ساكنا باجرا وبغير  
اجر ولو كانت الدار للصغير فاشهاد على الاب والوصى لا يمايل  
الاصلاح فان سقط واتلف شيئا كان الضمان على الصغير فان مات  
الاب او الوصى بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط  
بعد ذلك واتلف شيئا كان هدم اضمائات غائم من الجنائات  
حايط مايل الى دار قوم فاشهد عليه القوم او احدهم ثم سقط  
الحايط واتلف شيئا من اموال القوم او من غيرهم كان ضمانا وكذا  
العلو اذا وهن وانصدع فاشهد اهل السفلى على اهل العلو وكذا  
الحايط اعلاه لرجل واسفله لآخر بخلاف الحايط اذا كان مايلا  
الى الطريق في الحكمين احدهما ان الاشهاد على الحايط المايل الى  
ملك انسان يكون من المالك لامن غيره وفي الطريق يصح من كل  
احد والثاني ان من الحايط المايل الى ملك انسان لو اخره صاحب  
الملك بعد الاشهاد او ابراه يصح وفي المايل الى الطريق لا يصح  
التاخير ولا ابراه من الذى شهد في جنائة الحايط من جنابه

الخائبة

### في وضع الجذوع

جمع ولو جذوع احدها اسفل وجذوع الاخر اعلى بطبقة وتنازع  
في الحايط فهو لرب الاسفل يسبق يده ولا يرفع جذوع الاعلى  
ولو اراد رب الاعلى ان يسفل جذوعه فلو لا يضرب الحايط فله  
ذلك والا فلا ولو هدماه ثم بنياه فله ذلك اجماعا **ح** حايط  
بينهما ليس لاحدهما عليه شئ ولا خرج جذوع في اعلاه فاراد ان  
يسفلها فله ذلك لانه اقل ضررا ولو اراد ان يرفعها من الاسفل  
الى الاعلى ليس له ذلك فلو لكل واحد جذوع فلذى السفلى رفعها  
بحدارب الاعلى فلو يضرب الحايط ولو اراد احدهما ترع جذوعه  
من الحايط فله ذلك لولم يضرب الحايط جامع الفصولين في الفصل



## السادس والثلاثين

وفي فتاوى ابنه الليث رحمه الله رجل اذن جاره في وضع الجذوع على حايطة او حفر سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشترى رفع الجذوع والسرداب الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك حاوي الفتية في فصل في الحيطان في آخر كتاب لدعوى كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان

فان كان جذوع احدهما اكثر فلا خسران يزيد في جذوعه حتى يكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله عنه وهذا اذا كان الحايط يحتمل الزيادة فاذا كان لا يحتمل ليس له ان يزيد قاضي خان في باب دعوى الحايط من كتاب الدعوى جدار بين اثنين ولها عليه حولة اراد احدهما ان يزيد عليه فلا وليس له ذلك بغير اذن صاحبه خلاصة في الثاني من كتاب

## الحيطان

جدار بين رجلين لاحدهما عليه بنا فاذا اراد ان يحول جذوعه الى موضع اخر قال ان كان يحول من اليمين الى اليسر او من اليسر الى اليمين ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون اكثر ضررا عما كان فان أس الحايط يحتمل ما لا يحتمله رأس الحايط قاضي خان في باب الحيطان من كتاب

## الصلح

واذا وقع الحايط في احد القسمة وعليه جذوع للاخر فاذا اصاب الحايط ان يرفع الجذوع عن الحايط ليس له ذلك الا ان يكونا شرطا في القسمة رفع الجذوع وانه مشكل لان القسمة في معنى البيع وبيع الجذوع بهذا الشرط لا يجوز فكذا في القسمة خزانة المفتين في كتاب القسمة

اذا كان الحايط بينهما وكل واحد منهما اولاحدهما عليه جذوع

فأراد

فأراد ازالها فهذا على وجهين اما ان اراد القطع او الاخراج ففي الوجه الاول له ذلك لانه ليس فيه ضرر بالحايط وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان دخلت في ثقب لها في الحايط او لا ففي الوجه الاول له ذلك لانه ليس في ازالتها ضرر بالحايط وفي الوجه الثاني ليس له ذلك لان اخراجها من الحايط ادخال الوهن على الحايط في ابواب الحيطان للمصدر الشهيد

## رحمه الله

الفصل الاول في بيت كبير مسقف باجذاع بين رجلين فاقسما هذا البيت وحاز كل واحد منهما حصته فالتحق الحايط بوط الاجذاع وتمكنت الاجذاع عليه فاراد احدهما ان ينقص احد حايطي التربيعة الذي عليه روس الجذوع ليس له ذلك لانها شريكان في الحايطين اللذين عليهما روس الاجذاع محولة الاجذاع فكان لاحد الشريكين ان يمنع صاحبه من نقصه الا ترى ان لكل واحد منهما ان يواخذ صاحبه ويخاصمه عند القاضي في عمارة هذا الحايط فان قال الشريك الذي بني الحايط الحاجز انا اريك ان اهدم احد حايطي التربيعة حتى يتسع بيني اذا صارت الجذوع معتمدة على الحاجز لم يكن له ذلك لان الحايط مشترك بينهما والدليل عليه ان له ان ينقص الحاجز وليس لشريكه ان يمنع فلو جوزنا هدم الحايط الذي لها البقية جذوعه غير محمولة على شيء وان قال احدهما انا اريد ان انقص حايطي التربيعة وادخل تحت الجذوع جرسنا في ظاهر الرواية ليس له ذلك وروى عن محمد رواية شاذة ان اهل هذه الصناعة لو زعموا ان الجرس تحمل هذه الاجذاع كان له ذلك والصحيح جواب ظاهر الرواية لان الحايط ملكها فلا يجوز لاحدهما ان يبذل ملك شريكه بغيره من ابواب الحيطان للمصدر



الشهيد رحمه الله

ولو كان صاحب الخشبة هو المدعى فقدم صاحب الحايط الى  
القاضي وقال كان لي على هذا الحايط خشبة فوق اوقاف  
قلعتها لا عمل غيرها وقد منعني صاحب الحايط وهو حولى  
في هذا الحايط وانكر صاحب دعواه فطلب صاحب الخشبة  
من القاضي ان يحلف المدعى عليه فان القاضي يا مرامدعى  
بتصحيح دعواه وذلك ان يبين له ان له حق وضع خشبة  
او خشبتين او ما اشبه ذلك ويبين موضع الخشبة ويبين  
غلظ الخشبة ثم اذا بين هذه الاشياء حتى صح دعواه وطلب  
من القاضي ان يحلفه بالله ما لهذا المدعى في هذا الحايط حق  
وضع خشبة كذا وكذا ولا يحلفه بالله ما كان له عليه خشبة  
او بالله ما طرح الخشبة لجوازانه كان الا انه لم يكن بحق  
ولجوازانه طرح الخشبة لانه لم يكن له حق وضع الخشبة فلا  
يمكنه ان يحلفه على ذلك ولكن يحلف على نحو ما بينا فان  
حلف انقطعت الخصومة وان نكل صار مقرا بما ادعى فيلزم  
دعواه تاتارخانية في فصل في اليمين من ادب القاضي  
الحايط اذا كان لرجل فيه جذوع اطرافها شاخصة الى  
دار رجل فاراد صاحب الاجذاع ان يجعل على اطراف جذوعه  
في داره كنيفا كان لصاحب الدار ان يمنع عن ذلك  
لان الدار وهو اهل ملك لصاحب الدار فلو اراد صاحب الدار  
ان يقطع الجذوع الشاخصة اليه فهذا على وجهين اما ان  
امكن التسقيف على طرفها الخارج الى دار ذلك الرجل ولا يمكن  
فان امكن فليس لصاحب الدار ان يقطع لانه يجوز ان يستحق  
التسقيف عليها يوما وان لم يكن فهذا على وجهين اما ان كان  
قطع اطرافها يضر ببقية الجذوع ويضعفها او لا فان كان

الحايط

يضر

يضرها فانه لا يملك القطع ولا ان يطالب بالقطع وان لم  
يكن لا بأس بان يطالب بالقطع في قول ابن حنيفة رحمه الله  
لانه ليس في قطعها ضرر عليها ثم فرق بين الجذوع وبين الشجرة  
اذا كانت في دار انسان واغصانها في دار اخرى حيث طوبى  
بقطعها والفرق ان كون الاغصان في دار الغير لا يجوز ان يستحق  
باصل القسمة ابتداء فلم يستحق ببقية الاغصان ولذلك  
الجذوع فلو اراد صاحب الدار ان يعلق على اطراف هذه الجذوع  
شيا ليس له ذلك لانها ملك غيره فلا يجوز له ان ينتفع بها  
بغير اذنه والله اعلم من كتاب الحيطان للصدر والشهيد  
رحمه الله

سئل عن شخص حمل على جدار جاره اختبا با او بنى عليه و نصب  
على ذلك سنين ثم طال به بالرفع مدعي انه لم ياذن له في ذلك  
ولا رضى به وليس للباني بيعة اجاب لما لك الحايط ان يجبر  
من بنى على حايطة على قطع ما بناه فان لم يقر عليه بيعة  
انه اعاره مدة معلومة ويرجع لا يلزمه شئ مما نقص من  
قيمة البناء لهدم وان وقته وقتا كعشرين مثلا فله ايضا  
ان يرجع قبل معيها لكن في هذه الصورة يضمن له ما نقص  
من قيمة البناء لهدم والله اعلم من فتاوى قارى الهداية

رحمه الله

ولو كان الجذوع موضوعة على جدار فباع الدار فله المشتري  
ان يفعل ما يفعله البائع الا ان يشترط وقت المبيع تركه  
من بيعه تجنيس الملتقط

جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهن الجدار  
فرفعه احدهما وبناه بماله نفسه ومنع الاخر عن وضع  
الحمولات على ما كان عليه من اقدم ثم قال ابو بكر الاسكاف



يُنظر ان كان موضع الجدار بحال لو قسم منها اصاب كل واحد  
منها موضع يمكن ان يبنى عليه حائطاً يحتمل حولا على ما كان  
في الاصل كان الباقي متبرعا في البناء ليس له ان يمنع صاحبه عن  
وضع الحمولات عليه وان كان بحال لو قسم لا يصيبه  
ذلك لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه عن وضع الحمولات  
عن هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما اتفق في البناء قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل يرجع عليه بنصف ما اتفق ان يثناه  
بامر القاضي وبنصف قيمته ان يثناه بغير امر القاضي وقال  
الفقيه ابو الليث انما يرجع عليه بنصف قيمة البناء اذ يثناه  
بامر القاضي اما اذ يثناه بغير امر القاضي لا يرجع عليه بشي  
وهو بمنزلة العلو والسفل الخ من باب الحيطان في قاضي

### في الميزاب والمسيل

داران لرجل مسيل ما سطح احدهما على الاخرى فباع التي عليه  
المسيل بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من رجل اخر فاراد  
المشتري ان يمنع المشتري الثاني عن اسالة الماء على سطحه  
ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البايع وقت البيع  
الاول ان مسيل ما التي لم تقع يكون له في الدار التي باعها  
قاضي خان في كتاب الشرب

اذا كان لرجل ميزاب ما في دار رجل فاختلفا في تسهيل الماء  
فلصاحب الدار ان يمنعه عن التسهيل ثم يقيم البينة ان  
له في هذه الدار مسيل ما ولا يستحق صاحب الميزاب بنفس  
الميزاب شيئا وذكر القاضي الفقيه ابو الليث ان الميزاب  
اذا كان قد يما فله حق التسهيل والله اعلم في تنازع دعوى  
المبدايع

لو كان مسيل سطح رجل الى دار رجل اخر وله فيها ميزاب قد تم  
ليس

ليس لصاحب الدار منعه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان  
وعليه الفتوى من المحل المزبور  
ولو ادعى مسيل ما في دار الاخر لا بد ان يبين انه مسيل ما لطر  
او ماء الوضوء وينبغي ان يبين موضع المسيل انه في مقدم  
البيت او في اخر البيت جامع الفصولين في الفصل  
السادس

وفي التخرید في كتاب الدعوى لو شهدوا انهم راوا يسيل الماء  
فليست هذه الشهادة بشي ولو شهدوا انه يسيل ما لطر  
فهو ما لطر ولو شهدوا انه يسيل ما دايم للغسل والوضوء  
والطهوه جاز وان لم يبينوا فالقول قول رب الدار وان لم  
يكن له بينة يستحلف صاحب الدار ويقضي فيه بالنكول  
وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جاره فخرّب سطح الجار  
فاصلحه ذلك على صاحب سطح بمنزلة السفلى مع العلو  
ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراضع ناودان  
في موضع المجرى على سطح الجار لتنفيذ الماء الى مصبه خلاصة

### في الفصل الثاني من كتاب الشرب

له مسيل في قناة اراد صاحب القناة ان يجعله ميزابا او كان  
ميزابا فاراد ان يجعله قناة ليس له ذلك هذا اذا تفاوتوا  
في الضرر وكذا اراد احدهما ان يجعل ميزابه اطولا واعرض  
واراد ان يسيل ما سطح ليس له ذلك وكذا اذا اراد اصل  
الدار ان يبينوا حائطاً وبشدة والميزاب والمسيل وارادوا  
نقل الميزاب والمسيل عن مكانه لم يملكوا ولو بنى اهل الدار  
بنا ليسيلوا على ظهر ميزابا لهم بزازية في نوع في مسيل الماء  
من كتاب الحيطان

ان قال شداد المشاعب التي في الطرق ليس لاحد رفعها لانها



شئ فعله الناس ولهم منفعة جامع الفصولين في الفصل  
الخامس والثلاثين

له دار لرجلين سطح أحدهما أعلى والآخر أسفل ومسيل الماء  
على الأسفل أراد مالك السفلى أعلاها وأن يبني عليها له ذلك  
ولا يملكه الأعلى منعه بل يطالبه حتى يسيل مأوأة إلى طرف  
الميزاب وإن أتهدم السفلى أو هدمه المالك لم يملك الأعلى  
تخليفه بالعارة وأسالة المايل بعمره بماله وبمنعه من الانتفاع  
حتى يعطيه ما اتفق بزازية في كتاب الحيطان

رجل باع دارا وأدخل فيها مسيل ما فرضي صاحب المسيل ببيع  
الدار قالوا إن كان له رقبعة المسيل كان لصاحب المسيل حصّة  
من الثمن وإن كان له حق جري الماء فقط فلا حصّة لصاحب  
المسيل من الثمن وبطل حقه إذا رضى ببيعه قاضي خان في باب

ما يدخل في البيع من كتاب البيوع

من له حق تسبيل الماسطح على سطح جاره لا يلزمه عمارة  
ذلك الموضع باعتبار تسبيل الماء فيه زيلعي في أحيا الموات  
وعن الثاني من له مجرى ما إلى أرضه أو كرمه فقال هذا  
حق ولم يزل مجرى ما إلى قبره من على ما قال قبلها وقال  
الامام رضي الله عنه لا حتى يشهد وأله بالملك ميزاب على  
دار رجل فنعه مالك الدار عن التسبيل له المنع لكن ليس له  
قلع الميزاب بزازية في نوع في اثبات اليد من كتاب  
الدعوى

ولو كان مسيل ما في قنائه في دار رجل فأراد أن يسيل فيه  
ما سطح آخر وأراد أن يجعل الميزاب أطول أو أقصر أو أضيق  
أو أوسع أو أراد أن يسفله أو يرفعه ليس له ذلك وجماعة  
السطح الذي عليه مسيل ما غيره على صاحب السطح لا على صاحب  
المسيل

المسيل والله أعلم خزنة المفتين في كتاب القسمة  
أما المسيل فإنه ليس بمعلوم من طريق الشرع فإذا بينوا مو  
معلوما فإن شهدوا أن له مسيل ما المطر من هذا الميزاب  
فهو لما المطر وليس له أن يسيل فيه ماء الاغتسال والوضوء  
وإن شهدوا أن له مسيل ما الاغتسال والوضوء يكون طول  
السنة فإن الإنسان ربما يغتسل كل يوم مرة وكذا الوضوء  
لكن لا يكون في الكثير مثل ماء المطر وما المطر يلون في وقت خاص  
من السنة لكن في الكثرة أكثر من ما الاغتسال والوضوء فكانا  
مختلفين فلا يستحق الا بقدر ما شهدوا به ويخلفه على الآخر  
وإن شهدوا أنه له مسيل ما فيه كل ما كان له جميع ذلك وإن  
الطقوه ولم ينسبوه إلى شئ مما سمينا فالقول قول رب الدار  
الذي جحد مع يمينه وإن قال هو لما المطر فهو كما قال وإن  
قال هو لما الوضوء فهو كما قال بعد أن يخلف على ذلك لأن  
بالشهادة ينبت له حق المسيل أما كيفيته لا يخلف لأن  
هذا امر مجرى فيه البدل والأقرار فيجوز فيه اليمين والله

اعلم في باب الحيطان للصد الشريد

وإذا ادعى مسيل ما في دار رجل وأدعى طريقا في دار رجل وشهد  
الشهود أن له مسيل ما في هذه الدار وأن له طريقا في هذه  
الدار وقع في بعض النسخ أنه تقبل البيعة وإن لم يبينوا وقوع  
في بعض النسخ أنه لا تقبل البيعة ما لم يبينوا قال شمس الأئمة  
الخلواني تاويل ما وقع في بعض النسخ أنه تقبل البيعة إذا شهدوا  
على أقرار صاحب الدار لأن جهالة المقربة لا يمنع صحة الأقرار  
وتاويل ما وقع في بعض النسخ أنه لا تقبل البيعة إذا شهدوا  
على نفس المسيل وعلى نفس الطريق لا على أقرار المدعى عليه  
تأنا ركانية في فصل اليمين من ادب القاضي



رجل له مجرى ماء على سطح انسان فاصلاح المجرى على صاحب  
السطح الذي جرى الماء على سطحه من تجنيس الملتقط للاستروشن  
في كتاب الشرب

من كان له مجرد حق في ملك غيره لمجرد حق اجرا للماء وحق  
الاسالة فابطله بطل عنه وان كان في ملك نفسه لا يبطل لانه  
تبع لملك العين وانما يبطل بابطال ملك العين وملك العين  
لا يبطل بابطاله قصدا وعلى هذا مسيله ذكرها في اخر شرب  
الواقعات اذا كان لرجل مسيل في دار رجل فباع الرجل داره مع  
المسيل ورضى به صاحب المسيل ان كان له حق الاسالة دون  
رقبة المسيل بطل حقه في المسيل وصار ملكا للمشتري ولا يقابله  
شي من الثمن وان كان له رغبة المسيل فله ان يضرب بذلك في  
الثن كرجل اوصى بسكنى داره لرجل فباع الوارث الدار ورضى به  
الموصى له جاز وبطل سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار ولكن قال  
صاحب المسيل ابطلت حقي في المسيل فان كان له حق الرقبة لا  
يبطل بالابطال وان كان له حق الاجر فحسب يبطل حق السكنى  
وانه تعالى اعلم من شرب القاعدة

قال بام أندودن وناودان نهادن خانه بر غله باش بوديا  
بر خضم خانه اجاب بر هيچ كسر قال في الكتاب ولو ان الاجر  
اصلاح البالوعة والميزاب لم يجبر لانه ملكه من نفسه  
القاعدة

سيل في ميزاب يصب في دار اخر اختلف صاحب الدار مع صاحب  
الميزاب في كونه حادشا وقديما ويريد صاحب الدار رفعه  
فما الحكم اجاب لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة تركت  
والقول قول صاحبه بيمينه انه ما هو محدث وان لم يكن سايلا  
وقتها فعليه البينة انه مسيلة قديما او مسيل ابيه او مسيل بايعه

اشتراه

اشتراه بذلك المسيل وان جمل حاله ولم يعرف قدمه ولا حدوته  
ان لم يحفظ جيرانه واقاربه ورا هذا الوقت كيف كان يجعل قدما  
والحال هذه كما صرح به غالب علما ونا والله اعلم من دعوى  
الخيرية

سيل في رجل له ابوان سفل هدمه وعدد عمارته ووضع عليه  
علية ونصب عليها ميازيب نصب ما في صد ورزقاق غير نافذ  
فيضربا هله هل اذا طلب اهل الزقاق او بعضهم رفع الميازيب  
يجبر على رفعها ام لا وان ادعى انه وضع الميازيب باذن من اهله  
لا باحتهم له هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه برفعها  
ام لا اجاب لهم ان يطلبوه برفعها لان الزقاق الغير النافذ ملك  
لا هله فلم ذلك سوا اضرام لا وان رضوا بوضعها لهم ان يرفعوها  
لانا اباحة وللمبيع الرجوع عنها لمن اباح ركوب دابة له او مشتركة  
بينه وبين المباح له ان يمنعه متى شامن ابواب ما يحدث  
في الطريق من الخيرية

وفي النوازل له داران متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خراب  
فباع الخراب فكان مصب الدار العامرة ومطرح تلج لدار الخربة  
فاراد المشتري المنع قال الفقيه ابو بكر ان استثنى البايع لنفسه  
مسيل الماء في الخراب جاز وان طرح الثلج لاعداء العرف وقال  
الفقيه ابو الليث ان كان له ميزاب ومسيل سطوحه الى هذا  
الجانب وعرف قدمه ومسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان  
مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب  
الدار منعه في الاستحسان وبه ناخذ واما اصحابنا فاخذوا  
بالقياس وقالوا اليس له ذلك الا ان يبرهن ان له حق المسيل والله  
اعلم من شرب الميزابية

دار مشترك بين ورثة مشاعا فيها حوض واشجار قسمت الدار فوق



الموض والاشجار في حصة واحد ومسيل الماء حصة واحد اخر  
ومجرى الماء قد ينفذ في وقع من الماء نصيبه لا يترك من اجر  
الماء ان لم يذكر في القسمة شرط جريان الماء له ان يمنع من قسمة  
جواهر الفتاوى

واذا كان مسيل بين الرجلين اراد احدهما قسمة ذلك والآخر  
فان كان في فيه موضع يسيل منه ما وه سوى هذا قسمة وان  
لم يكن له موضع الا بضر لم يقسمه وهذا الطريق سواء القصور  
هنا الانتفاع بمسيل الماء هناك بالنظر ولا فرق في حق كل واحد  
منها بين ان يسيل ما وه من هذا الجانب او من جانب اخر اذا  
كان يتيسر له ذلك من غير ضرر من قسمة المبسوط  
للسرخسي

قال مردى اندر زهسانه حق اب راعه دعوى كرد وطول  
وعرض ومعرض وى از ريد يد كرد وكفت از دير سال از دين  
جاي اب اورده همسايه كفت اري از بين حاي برده ولكن بناحق  
فان هذا اقرار منه للمدعى باليد وادعى عليه بالغضب فيطالب  
بالبيينة ان المدعى غاصب فان اقام فيها والاغول يا قراره  
وكذا على هذا المهر من شرب القاعدية

لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او اراد ان  
يسيل ما به بسطح اخر في ذلك الميزاب لم يكن له ذلك لان صاحب  
الحق لا يملك التصرف زيادة على حقه وكذلك لو اراد اهل الدار  
ان يبنيوا حايطا ليسدوا مسيله وارادوا ان ينقلوا الميزاب  
عن موضعه او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك لان ذلك  
تصرف في حق الغير بالابطال والتغيير فلا يجوز من غير رضائهم  
ولو بنوا اهل الدار ليسيل ميزابهم على ظهره فلم يملك ذلك لان مقصود  
صاحب الميزاب حاصل في الحالين من تنازع دعوى

البدايع

البدايع

### في اشراء الجناح وبنا الظلة

اذا اراد الرجل احداث الظلة في طريق العامة لا يضر العامة  
فالصحيح من مذهب ابى حنيفة رحمه الله ان لكل واحد من احاد  
المسلمين حق المنع وحق الطرح وعند محمد رج له حق الخصومة  
في المنع دون حق الدفع وقال ابو يوسف رج ليس له حق المنع ولا  
حق الدفع اما اذا كان يضر بالمسلمين فلكل واحد من المسلمين  
حق المنع والدفع جميعا يجمع الفتاوى في فصل في مسائل ما يتعلق  
بالطريق من كتاب القسمة

وفي المحيط اراد احداث الظلة في الطريق العامة هل يباح له  
احداث عليه ذكر الفقيه ابو جعفر الطحاوى انه يباح ولا يباح  
به قبل محاصرة احد فيه اما فيما بعده فلا يباح له الاحداث  
ولا الانتفاع بها ولا يباح بالترك عند الامام رحمه الله وقال  
يباح له الانتفاع بها اذا لم يضر بالمارة فيما اعتبر الضرر وهو  
اعتبر الخصومة وان اضر بهم كان لكل واحد من احاد المسلمين  
حق المنع والدفع جميعا اجماعا ضمانات فضيل من ضمانات  
البنا والجدار

وفي الاجناس قال هشام قلت لمحمد رحمه الله ما تنتول في رجل له  
داران احدهما يمنة والاخرى يسرة وبينهما طريق للمسلمين  
فبني ظلة فوق الطريق عليهما قال في قول ان كان البنا لا يضر  
بالطريق لا بأس به وان خاصر بعد البنا احدا لا يهدمها وان

خاصه قبل البنا فله منعه خلاصة في كتاب الحيطان  
وقال محمد رحمه الله تعالى له ظلة في غير النافذة ليس لاهلها  
هدمها لو لم يعلم كيف كان امرها ولو علم انه بناها على السكة  
هدمت ولو نافذت هدمت في الوجهين قال ابو يوسف رحمه الله



## هدم ولو الا لجامع الفصولين في الفصل الخامس

والثلثين

**ند** عن محمد رحمه الله شري دار الهاظلة على طريق العامة على حايط الدار وحايط الجار فانهدمت الظلة ليس له اعادةها او شرعها على ان الحق هدمها ولو في غير النافذة فله اعادةها ولو علم انه محدثه فليس له اعادةها كناية النافذة ولا خيار له في الدار وشرعها على ان الحق مأمور من المحل المزبور

لو اشترى جناحا الى الطريق ثم باع الدار مع الجناح لم يبرأ عن الضمان لان نفس الوضع جناية بعد البيع قائمة المحيط الرضوخ في باب الحايط المايل من كتاب الجنايات

قوله وكذا لا يجوز الصلح عما اشترعه الى طريق العامة وهذا ايضا اصح لقوله فلا يجوز الاعتياض عن حق غيره وتام البيان فيه ما ذكره شيخ الاسلام علا الدين الاسيحي في شرح الكافي في باب الصلح في العقار قال ولو كان لرجل ظلة او كنيف شارع على طريق نافذ فخاصمه وجعل فيه واراد طرحه فصالحه من ذلك على دراهم مسماة ليتزكه كان باطلا غاية البيان في كتاب الصلح

ولو استاجر رب الدار لعمله لاخراج الجناح او الظلة فوقه فقتل انسانا قبل ان يفرغوا من العمل فالضمان عليهم لان التلف بفعلهم ولم يفرغوا لم يكن العمل مسلما الى رب الدار لانه انقلب فعلهم قتل حتى وجبت عليهم الكفارة وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار خزانة المفتين في فصل ما يحدث

في الطريق من كتاب الجنايات

فلو اراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر بل يعتبر فيه الاذن من الشركا خزانة الروايات

في باب

## في باب ما يمنع الانسان من كتاب الاستحسان

وسيل يوسف بن محمد عن له دار في سكة نافذة في جانب المر اذا اراد ان يخرج منها جناحا مثل ساباط بغير اذن القاضي هل له ذلك فقال لا قيل له اذا رضى اهل المحلة بذلك فقال لا يعتبر رضاهم في السكة النافذة بتيمة الدهور في كتاب الديات

والجنايات

واذا شرع جناحا الى طريق نافذة وفيه مضرة بالمارة لا عمل ويومر بالرفع وان لم يكن فيه مضرة جاز الانتفاع به وان ساله واحد من الناس رفعه لا يحل له الانتفاع بعد ذلك عند ابي

حنيفة رحمه الله تعالى من تجنيس الملتقط

وفي نوادر ابن ساعة عن محمد رجل اشترى دارا ولها ظلة على طريق العامة على حايط الدار وحايط الجار فانهدمت الظلة بعد ما قبض الدار والظلة فاراد ان يعيدها ليس له ذلك وهذا لانه انما اشترى دارا على ان الحق فيه ان يهدم ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة فله ان يعيدها الظلة وليس لاحد ان يهدمها وان علم ان الظلة محدثة فهذا وما كانت الظلة على طريق نافذ سوا فليس له ان يعيدها فصول عمادي

في الفصل الرابع والثلاثين

رجل استاجر انسانا ليشترى له جناحا في فناء داره او حائطه ففعل وهلك بالجناح شئ ان كان المستاجر اخبر الاجير ان له حق اشترع الجناح يضمن الاجير سوا سقط الجناح قبل الفراغ من العمل او بعده ثم الاجير يرجع على المستاجر بما ضمن وان اخبره المستاجر او الامرانه ليس له حق الاشترع في القدر اولم يخبره بذلك الا ان الاجير علم بذلك ان سقط الجناح قبل الفراغ من العمل ضمن الاجير لما عطب به ثم هو لا يرجع على المستاجر



قياسا واستحسانا وان سقط الجناح بعد ما فرغ الاجير من  
البناء ضمن الاجير بما عطب به ثم لا يرجع هو على المستاجر قياسا  
وفي الاستحسان يرجع كما لو امر رجلا بذبح شاة ففعل ثم ظهر  
ان الشاة كانت لغيره يضمن الذابح وهي كسئلة الجناح من  
جناية قاضي خان

وعلى الثاني في الظلة يكون على الطريق على حايطين احدهما  
في ملك صاحب الظلة والاخر في فناءه عليه حشيب الظلة  
فاختصم صاحب الظلة وصاحب الدار ان تنازعا في الحايط  
ذكر في الاقضية انه لصاحب الظلة واليه اشار محمد رح  
وقال بعض المشايخ يحكم به لصاحب الدار وان اتقا على ان  
الحايط ملك صاحب الدار لكن اختلفوا وقال صاحب الدار  
ارفع حشيبك ظاهر المذهب عن اصحابنا راجع ان القول  
لصاحب الدار خلافا لما قاله الخصاف في حيطان البرازية  
وليس لاحد من اهل درب وهي السكة الواسعة غير نافذة احدث  
ذلك اي الروشن وغيره الا بامرهم اي باذن ارباب السكة  
لان حق المرور لهم واذا سقط على انسان فملك فديته على  
عاقلته لانه صار سببا لقلته فيما يحدث في الطريق شرح  
الجمع لابن الملك

مسجد بابه على مرتب الريح وبطييب المطر المسجد لا بأس بانحاض  
الظلة من وقف العمدة لحسام الشريد  
اراد ان يحدث ظلة في طريق العامة وهي لا تنضرب العامة  
فالصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان لكل من المسلمين  
حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف رحمه الله ليس له كلاهما  
فلو ضرب لكل منهم حق المرور والطرح والرفع احدثها في سكة  
غير نافذة لم يجز بلا اذن اهلها ضرا ولا وذكر في ان احدثها  
على

على طريق العامة يباح قبل ان يخاصمه احدا بعده ولا الانتفاع  
ويا ثم يتركها قال ابو يوسف رحمه الله يباح له الانتفاع لو  
يضرهم **م** ان امنع عن بنا كنيف وظلة على طريق العامة  
فلو بني يقطع لوضروا الا وقال محمد رح لو اخرج كنيفا ولم  
يدخله في داره ولا يضر تركه ولو ادخله فيما يمنع عنه والبيت  
على من يدعي انه من الطريق جامع الفصولين في الفصل  
الخامس والثلاثين

وفي جامع قاضي خان الظلة الساباط الذي احد طرفيه  
على الدار المبيعة والطرف الاخر على دار اخرى او على الاسطوا  
في السكة ومقتضى في الدار وقول الفقهاء ظله الدار يريدون  
السدة التي فوق الباب وفي الكافي واما الظلة التي يكون  
على ظاهر الطرف وهي التي احد طرفي جذوعها على حايط  
الدار المبيعة وطرفها الاخر على حايط الجار المقابل  
او على الاساطين المنصوبة تجاه الدار ويقال لها  
الساباط فلا يدخل في البيع عند ابي حنيفة رحمه الله  
الا بذكر الحقوق فاخذ حكمه اي حكم الطريق معراج  
الدراية في البيع

ولو اراد رجل ان يشرع الى الطريق جناح فان كانت نافذة  
وتقدم اليه واحد في عرض الناس لا يحل له الانتفاع به  
بعد ذلك عند ابي حنيفة وعندهما يحل له الانتفاع به  
قبل التقدم وبعده وكذلك هذا الحكم في غرس الاشجار  
وبنا الدكان والجلوس للبيع والشرع على قارعة الطريق  
في فصل في حكم الملك في دعوى البدائع

**ندع** رحمه الله شري دارها ظلة على طريق العامة  
على حايط وحايط الجار فانهدمت الظلة ليس له اعادتها



او شراها على ان الحق يهدمها ولو في غير النافذة فله اعادتها  
ولو علم انها محدثة فليس له اعادتها كما في النافذة ولا خيار  
له في الدار جامع الفصولين في الفصل الخامس  
والثلاثين

هشام له داران بحنة وبسرة اراد ان يبنى على طريق بينهما  
ظلة ولا يضرب الطريق العام وقال محمد رحمه الله لا بأس به  
وان خاصه بعد البناء لا اهدمه وان قبل البناء اهدمه  
الفتاوى زقاق فيها دور غطي بعض اربابها بعضها بان  
نصب فيها اعمدة مثلا صفة وبنى على اعمدة غرفة ثم  
اشترى رجل في تلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء  
دار له المطالبة برفع الغرفة وعلى هذا الاستاذن رجل في  
وضع الجدوع على الحائط او حفر بيرا او سردابا تحت داره  
ففعّل ثم باع داره للمشتري المطالبة بالرفع الا اذا شرط  
وقت البيع اقراره بزانية في الحيطان

وليس لواحد من اهل الدرب الذي ليس نافذة ان يشترع  
كنيفا ولا ميزابا الا باذن اهل الدرب جميعهم لانها مملوكة لهم  
والطريق الاعظم حقهم لا ملكهم من جنانية الحائط من الجامع  
الصغير لحسام الشهيد

وسيل رجل اشترى دارا لها ظلة حادة على حائطها  
وحائط الدار في سكة غير نافذة اهدمت هل له اعادتها  
ام لا اجاب ليس له اعادتها كما صرح به في جامع الفصولين  
سوا كان بناها باذن الجار ام لا لانه ان كان باذنه فهو  
معبر والمعبر ان يرجع متى شاؤا وان كان بغير اذنه فهو  
غاصب من حيطان الفتاوى الخيرية

ومن اخرج الى الطريق الاعظم كنيفا او ميزابا او ظلة او بنى دكانا

فلله

52  
لكل واحد من الناس حق النقص كالملك المشتري لان لهم  
حق المرور ولو كان في سكة غير نافذة فحق النقص لهم  
خاصة ثم لو باع الدار بعد هذا لم يبرأ عن الضمان حتى  
لو تلف به شيء يضمن البائع لانه تلف بفعله في النوازل لا ي

الليت في فصل فيما يحدث في الطريق  
وفي الذخيرة اخرج الى الطريق الاعظم خرصنا او غيره او  
بنى دكانا لكل رفعه ان حديثه او قديمه ليس لاحد الرفع  
وان لم يعرف القدم والحديث ويجعل حادثا ويرفع وفي السكة  
الغير النافذة يجعل قديمة اذا اشكل ولا يرفع وقال الثاني  
اذا لم يضمن يمنع ولم يرفع بزانية في نوع في الطريق من  
كتاب الحيطان

فاما اذا كان غير نافذة فان كان له حق في القديم فليس  
لاهل السكة حق المنع من اخراج الجناح والظلة لانه  
متصرف في حق نفسه وان لم يكن له حق قديم فلم يمنع  
سوا كان لهم في ذلك مضرة او لا لما ذكرنا ان حرمة التفرغ  
في حق الغير لا يقف على المضرة في فصل في بيان حكم الملك  
في كتاب الدعوى في البدايع

### في فتح الباب الى الطريق

زايغة مستطيلة تنشعب عنها زايغة غير نافذة لا يفتح اهل  
الاولى من حائط دراهم بابا في الثانية لان فتحه للمرور  
وليس لهم حق المرور في الزايغة السفلى بل هو مختص باهلها  
لانها بجميع اجزاها ملك لاربابها حتى لو بيع فيها دار لا يكون  
لاهل الاولى حق الشفعة فيها فاذا اراد واحد ان يفتح بابا  
فقد اراد ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه  
حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك بخلاف الزايغة النافذة



لان حق المرور فيها للعامة بخلاف زايغة مستديرة لزق طرفها  
حيث يجوز له ان يفتح بابا من حايطة في اي جانب شاكر هذه  
سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار فيها كانت الشفعة  
للكل على السوا فيفتح الباب لا يحدث لنفسه حقا فلا يمنع  
درر في مسايل شتى

رجل له دار وعليها باب اراد ان يفتح بابا اخر اسفل من الباب  
والسكة غير نافذة له ذلك وان اهل السكة خلاصة  
في كتاب الحيطان

دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموا فاراد كل شريك  
ان يفتح بابا من حيزه له ذلك وليس لاهل السكة منعه بزازية  
في نوع في الطريق من كتاب الحيطان

**تفت** باع دارا بابها في سكة نافذة وكان بابها القديم  
في سكة لا تنفذ فاراد المشتري ان يفتح بابها القديم فلو اقر  
اهل السكة بذلك الباب فله فتحه كبايعه لقيامه مقامه  
ولو انكر اهل السكة حلفوا فلو حلفهم واحدا بعد واحد فيتحلف  
الاول سقط الايمان عن الباقيين اذ لا فائدة لانهم لو نكلوا  
ليس له فتحه اذ للحالف الاول منعه فلو نكل الاول فله  
ان يحلف غيره ثم وثم فلو نكلوا جملة الان له ان يفتح جامع

#### الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

اشترى دارا بابها في الشارع فظهر الدار الى سكة غير نافذة  
وللمشتري في هذه السكة دار اخرى ليس للمشتري ان يجعل  
لدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع  
اهل السكة الا واحد كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك  
وان رضى الكل كان ذلك عارة ويكون لهم ان يرجعوا وكذا  
لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك قاصي

خان

خان في باب ما يدخل في البيع من كتاب البيع  
دار في سكة غير نافذة لرجل واشترى بجنبها بيتا فظهر  
في هذه السكة وبابها في سكة اخرى واراد ان يفتح لهذا البيت  
بابا في هذه السكة ليس له ذلك فلا لاهل السكة ان يمنعه  
عن ذلك وقيل له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا لهذا البيت  
في داره ليدخل من البيت في داره ويتطرق من الدار الى  
السكة فانه لا يكون لاهل السكة ان يمنعه عن ذلك الا  
اذا اجر البيت من رجل وترك من الدار في البيت المستاجر  
فينع من ذلك وان اجر البيت والدار لا يمنع لان المستاجر  
يقوم مقام الاجر في المسئلة الثانية لان المار واحد وفي  
الاولى اثنان فيكون لهم حق المنع فصاب الاحتساب في الباب

#### الحادي والعشرين

يق  
اذا كان لواحد باب في حايطة الى دار غيره وادعى حق الطريق  
في داره وانكر صاحب الدار وكان له باب مفتوح في حايطة  
على رفاق وادعى حق الطريق فيه وانكر اهل الرقاق  
ذلك فهذا على وجهين اما ان لا يكون له بيعة او يكون  
له بيعة ففي الوجه الاول لم يكن له حق التطرق لانه يدعى  
حقا فلا يثبت الا ببيعة وفتح الباب تصرف في ملكه فلا  
يستحق به شيئا على غيره الا ترى ان كل واحد يمكنه فتح  
الباب في ملكه ايصير ذلك سببا لاستحقاق الطريق على  
الغير وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان له بيعة فاقامها  
ان له حق الطريق في هذه الدار وفي هذا الرقاق بامر  
حق واجب قبلت بيئته وهكذا ذكر في ظاهر الرواية  
واختلف المشايخ من اصحابنا رحمهم الله منهم من قال  
المذكور في الكتاب محمول على ان الشهود شهدوا على اقرار



الخصم بالطريق اما اذا شهدوا على الاقرار لم يقبل الا ان  
يبينوا موضع الطريق من الدار ومقداره لان المشهود به في  
الوجه الاول الاقرار بالمجهول وانه معلوم فيقبل ويكلف  
المقرب بالبيان وفي الوجه الثاني المشهود به الطريق وانه  
مجهول ومنهم من قال لا بل يقبل لان الجمالة في المشهود به  
انما يمنع القبول لانه تعذر القضاء بالمجهول وهنا لا يتعذر  
لان الجمالة مرفوعة شرعا لان موضع الطريق بين الناس  
معلوم ومقداره عرضا عرض الباب وارتفاعا السما وطوله  
مقدار طول الباب فيقضي القاضي بذلك التقدير فكان معلوما  
وان لم يبينوا في ابواب الحيطان للصدر الشهيد  
رحمه الله

وذكر الصدر الشهيد في مسئلة السكة ان صاحب الدار  
اذا اراد ان يفتح بابا اخر على الجدار على من الباب لقدم له ذلك  
قال لانه ليس له حق المرور ورا باب داره فصول عمادي  
في الفصل الرابع والثلاثين

والحاصل ان في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف  
المشايع واختيار شيخ الاسلام له ان يفتح بابا على جداره اسفل  
من الباب الاول واعلى منه وبه يفتي فصول عمادي  
قبيل في تصرفات المشتري في الاعيان المشتركة في الفصل  
الرابع والثلاثين

رجل له دار في سكة غير نافذة اشترى بجانب هذه الدار  
بيتا ظهره في هذه السكة واراد ان يفتح بابا في هذه السكة  
ليس له ذلك ولا اهل السكة ان يمنعه عن ذلك نص عليه  
في كتاب الشرب وكان الفقيه ابو بكر والفقيه ابو نصر  
يقولان له ذلك وكان الفقيه ابو القاسم الصغار رحمه الله

والفقيه

والفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث يقولون ليس له ذلك  
فوقين هذا وبين ما اذا اراد ان يفتح بابا للبيت في داره ليدخل  
من البيت في داره ويتطرق من داره الى السكة فانه لا يكون  
لاهل السكة ان يمنعه من ذلك نص عليه في كتاب القسمة  
والفرق انه اذا فتح للبيت بابا في هذه السكة يصير طريق السكة  
طريقا لهذا البيت لان الدخول في البيت يجعل من طريق السكة  
وفي ذلك ضرر على اهل السكة لان صاحب الدار متى باع هذا  
البيت يحق له ان يدخل هذا الطريق في البيع فيزداد شريك  
اخر في طريق هذه السكة وفي زيادة الشركة في الطريق ضرر  
على صاحب الطريق في الحال وفي المال اما في الحال فان الطريق  
يتضيق بطريق المارة واما في المال فلانه ربما يشتبه مقادير  
الانصبا في الطريق متى طال العهد اذا احتيج الى قسمة الطريق  
يقسم على عدد الروس فنصيب مشتري البيت شئ من الطريق  
فينقص بذلك القدر في حق اهل السكة فاما اذا فتح للبيت  
بابا في داره فان طريق السكة لا يصير طريقا للبيت لانه  
لا يدخل في البيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم  
الملك لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار طريق البيت فلا  
يدخل في بيع البيت لمحقوقه فلا يزداد الشريك في الطريق  
بييع البيت فصول عمادي في الفصل الرابع والثلاثين

واذا كانت الدار ميراثا بين قوم في سكة غير نافذة فاقسموها  
فيما بينهم على ان يفتح كل واحد منهم في نصيبه بابا كان  
لهم ذلك وان ابي اهل السكة لان الميت لو اراد حال حياته  
ان يفتح بابا الى السكة كان له ذلك لانه لا يصير اخذا اكثر  
من حقه لان مرور في طريق السكة من باب واحد ومن غيره  
اقرب على السوا فصول عمادي في الفصل الرابع والثلاثين



رجله داره السكة وبابها خارج السكة قال ان يكون حتى افتح  
باب دارى في السكة وافعل بكل الامور واعمر الحوض فتركوه  
فلم يفعل شيئا فلم ان يمنعه ولا يتركوه لانه ليس له حق المرور  
فيها وانه ليس من اهلها لان باب داره كان خارج السكة  
من قسمة جواهر الفتاوى

ومن اصابه في القسمة حجرة سفلا كان او علوا من داروله  
حجرة اخرى من دار اخرى فاراد ان يفتح في حايطها بابا ليتطرق  
من تلك الحجرة الى هذه لم يمنع ما يفعل في حايطه لكن ينظر ان  
كان ساكن المجرتين واحدا لم يمنع من التطرق ايضا وان كان  
غير منع من قسمة الحاوى القدسي

ولو كان المنزل بين اثنين فقسماه بينهما وفتح كل واحد منهما  
بابا الى الطريق كان لهما ذلك لان لهما حق التطرق الى منزلهما  
فلا فرق بين ان يتطرق فيه من باب او من بابين وان كان صاحب  
المنزل واحدا فاشترى دارا من وراء هذا المنزل وفتح بابا اليه  
واتخذ لها طريقا في هذا المنزل فان كان ساكن الدار والمنزل  
واحدا فله ان يمر من الدار الى المنزل وفي الطريق لان له حق  
في هذا الباب الى منزله وبعد ما دخل منزله فلا يمنعه احد  
من ان يدخل داره لانه ينتقل من ناحية ملكه الى ناحية اخرى  
ولانه لا ضرر على اهل الطريق اذا كان ساكن الدار والمنزل

واحدا من قسمة المبسوط للسرخسي

له دار في سكة لا تنفذ فشري بجانب داره بيتا ظهره في هذه  
السكة قيل له ان يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا فرق بينه  
وبينما اراد ان يفتح بابا للبيت في داره ليدخل منه في داره ويتطرق  
من داره الى السكة فانه له ذلك وافتح للبيت بابا في السكة يصير  
طريق السكة طريقا للبيت اذا الدخول في البيت يكون من طريق

لفرق انه لو لم

السكة

السكة وفيه ضرر لاهل السكة اذ رب الدار متى باع هذا البيت  
بحقوقه دخل هذا الطريق في البيع فيزداد شريك اخر في طريق  
السكة وفيه ضرر في الحال بان تضيق الطريق بكثرة الدارة وفي  
المال بانه ربما يشتبه مقادير الانصباء في الطريق بطول العهد  
فيحتاج الى قسمة الطريق فيقتسم على عدد الروس فيصيب  
مشتري البيت شي من الطريق فينتقص حق اهل السكة واما  
لو فتح للبيت بابا في داره فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت  
اذ لا يدخل في البيت من الطريق السكة انما يدخل من داره يحكم  
الملك جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

اذا ادعيا بابا مغلقا على حايط بين دارين والغلق الى احدهما  
فالباب لهما عند ان حنيفة رحمه الله وعندهما من اليه الغلق  
ولو كان للباب غلقان من الجانبين فهو لهما بالاجماع وعلى هذا  
الخلاص خصص بين دارين والغلق الى احدهما فالباب لهما عند  
الحنيفة رحمه الله وعندهما من اليه الغلق ولو كان للباب  
غلقان من الجانبين فهو لهما بالاجماع في باب التنازع من  
دعوى البدر

ولو فتح الباب للاستضاءة او للريح لا يمنع لانه لا يستدل بها  
على حق المرور ولا يضر ربه احد ولا خلاف فيه معراج الدراية  
في مسابيل شتى في القضا

ولو اقتسموا دارا في زقاق غير نافع ففتح كل واحد بابا في قسيمه  
جاز في قسمة القاعدية

رجل اشترى بيتا في منزل محدد وده وحقوقه وصاحب المنزل  
يمنعه من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة ان بين البايع  
له طريقا ليس له منعه من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة  
وان لم يبين اختلف المشايخ فيه والمختار انه ليس له المنع في حيط



### الخلاصة

قال رزقي قسمت كرده اند و قسم يك تن را امكان راه كنرسا  
يشت و حقوق ذكر نكرده اند و راه كذرد ر قسم ديكر تعيين  
نكرده اند اکنون اين يك تن قسم خویش فروخته است  
خرنده را راه كذرمي بايد شرکا را مي كويد كه راه كذرمي  
دهيد و اگرني قسمت براند ازم اگرند مهيد تواند براند  
از ديان جون فروخته است اجاب ني على تقدير ان القسمة  
فاسدة فاذا قبض نصيبه ثم باع انقطع عنه حق الفسخ كما  
في البيع الفاسد من قسمة القاعدية  
ولو كانت مقصورة بين ورثة باهرها في دار مشتركة ليس لاهل  
المقصورة فيها الا طريقهم فاقسموا المقصورة على ان يفتحوا كل  
واحد منهم بابا من نصيبه في الدار العظمى لم يكن لهم ذلك  
لان لهم طريقا واحدا في موضع معلوم من عرصه الدار فهم  
يريدون بهذه الزيادة في ذلك بان يجعلوا جميع صحن  
الدار مترا فيكون لاهل الدار منعم من ذلك لانهم اذا تمكنوا من  
ذلك فربما يدعى كل واحد منهم بعد تقادم الزمان له طريقا  
خاصا في صحن الدار والله اعلم من قسمة المبسوط للرخسي  
رحمه الله

سئل في دار مشتركة بين جماعة قسمت فاصاب امرأة منها بيت  
وجعل طريقه الطريق القديمة فارادت بالسلوك منها فقال  
شركاؤها ان لها طريقا مجددة اتفقنا مع وكيلك قبل القسمة  
على ان يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صك القسمة ان  
الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك  
في الطريق القديمة فالحكم الشرعي اجاب حيث جعل طريق البيت  
عند القسمة طريق القديمة لزم الاستطراق منه وبطل الاتفاق

السابق

السابق عليه مع الوكيل لان حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو  
لو وجد منه ذلك كان كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا  
يسوغ لهم المنع من السلوك في الطريق القديمة من قسمة  
الفتاوى الخيرية

رجل له دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة  
اراد ان يجعل لداره بابا في هذه السكة اختلفوا فيه والصحيح انه  
يمنع عن ذلك اذ لم يكن له طريق في هذه السكة قاضي خان

في آخر كتاب الصلح في باب الحيطان والطريق  
اذا اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور قال الشيخ  
الامام الزاهد المعروف بخواجه زاده له ذلك وقال الشيخ  
الامام شمس الائمة السرخسي لا وعليه الفتوى من الفتاوى  
السراجية قبيل كتاب الاجارة

سئل في دار باع مالها بيتا منها للمجار فسد بابها وفتح له  
بابا اخرى في داره ومات البايع عن ورثة فاشترى احدهم  
البيت المذكور وهو ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه  
من ساحتها ويريد فتح باب اخر للبيت المذكور هل له ذلك  
ام لا اجاب نعم له ذلك اذ له المرور من الساحة من اى جهة  
اراد ومن له المرور في محل له فتح فيه كما صرح به علماءنا  
قاطبة ولا يقدر احد على منعه منه كما ليس له قدرة على منعه  
له من المرور فيه من حيطان الخيرية

سئل عن رجل اشترى من شخص دارا ولها باب قبلي مجدد  
وللدار باب عتيق قديم في سكة غير نافذة وقد سده والد  
البايع فهل والحالة هذه اذا اراد المشتري فتح باب القديم  
والمرور منه ومنعه الجيران منه له ان يفتحه ولا عبرة بمنعهم  
ام لا اجاب ينظر ان اقراهل السكة بذلك الباب فله ان يفتحه



ويعرفه لانه قائم مقام البايع وكان للبائع ان يفتح ذلك الباب  
فكذلك المن قام مقامه وان جدد اهل السكة ذلك الباب فالتول  
قولهم مع اليقين اذا لم يكن للمشتري بيعة كماله فصول العادي  
من فتاوى التمر تاشي في كتاب القسمة

قال رزق مدي راهاك زرد زرد يكروست ولكن برين ديوار  
از زرد را كه راه سوى ديوار اوست بخريد باهمه حقوق وي  
الكون مي خواهد كه از بين رزق قد يمش در مي سازد سوى ان رز  
مشتري كه هم از بين راهك زرد زرد قد يمش اندرايد و از رز قد يمش  
بوز مشتري اندر مي شود يا مي خاهد كه بر ميان اين راهك  
ردي سازد سوى رز مشتري تواند بيان اجاب  
اول تواند و اين دوم في از بهر انكه اين حق راهك زرد حق  
اين رز قد يمش وي نتواند كه حق رز ديكر كند شالخ من

#### قسمة القاعدية

وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دارا غيران  
لا حدهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة  
وليست بمثال داره التي في هذه غيران حايطها في هذه  
السكة قال ابو نصر له فتح باب في هذه السكة لان اهل السكة  
شركا فيها من اعلاها الى اسفلها بدليل الشفعة فلو وقع كل  
الجدار له ذلك فخرقه اولي ان يجوز ولما لم يمنع من الخرق يوضع  
الباب لا يمنع من الدخول لانه يدخل في ملكه وقال ابو القاسم  
ليس له ذلك وليس له ان يمر من هذه السكة الى تلك  
الدار وبه اختي ابو جعفر وبه ناخذ بزازيه في كتاب

#### الحيطان

سبل في زقاق مشتمل على دارين احدهما في اسفله والاخرى في  
اعلاه هل لصاحب العلوان محول باب به الى جهة السفلى ام لا

اجاب

اجاب قال قاضي خان الصحيح انه ليس له ذلك وعبارته  
رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا  
اخر اسفل اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد  
ان يفتح بابا اخر اعلى من بابيه كان له ذلك انتهى ومثله كثير  
في كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين ان له ذلك مطلقا  
وعليه الفتوى ونقل في التاتارخانية عن الفتاوى العتائيه  
انه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل ان في هذه المسئلة  
اختلافا في الصحيح والفتوى ولكن المتون على النع وهو ظاهر  
الرواية كما صرح به جامع الفصولين فليكن المعول عليه  
في حيطان الخيرية

قال در مسابيل قسمت كه گفته است كه فان امكن مفتح اخر  
معنى ان بود كه همه كرى بر كرد بيوسته ملك كسان بود  
اذا كرى بيوسته راه بود يا بيوسته ملك ان صاحب قسم  
بود ان مكن المفتح بود من قسمة القاعدية

#### في دفع الخوالة

وفي التمهيد فاما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحة ونحوها  
لا يمنع والفتوى على انه ان كانت الكوة للنظر والساحة  
موضع يمنع في المتفرقات كراهية تاتارخانية

رجل اشترى حجرة سطحها ووسط جاره مستويان فاخذه جاره  
حتى يتخذ حايطا بينه وبين جاره ليس له ذلك لان الانشا  
لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد الجار ان يمنع من الصعود حتى  
يتخذ ستره قالوا ان كان في صعوده يقع بصره في  
دار جاره كان له ان يمنع من الصعود حتى يتخذ ستره  
وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع بصره عليهم اذا كان  
على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه في الضرر

قارن

بها

توبه

كلمة مخبر نافذة بين عشرة

كلمة اخرى



رجل له في داره شجرة فرصاد وقد باع باعصائها واذا  
ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا للجيران  
ان يرفعوا الامر للقاضي حتى يمنعهم عن ذلك والمختار للفتوى  
ان المشتري يخبر الجيران ان وقت الارتفاع في اليوم مرة  
او مرتين حتى يستروا ويكون جميعا بين الحقيق ومراعاة  
للمخمين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقا  
وحينئذ يرفعون الامر الى القاضي فان رأى القاضي ان  
يمنعه كان له ذلك قاضي خان في فصل فيما يتضرر به

الجيران من كتاب البيوع

وعلى قياس فتح الكوة ينبغي ان لا يكون للجار ولاية المراقبة  
ولا للقاضي ولاية النزع كذا قول قدموان امثاله على  
غير ظاهر الرواية والله اعلم جامع الفصولين في الفصل

الخامس والثلاثين

رجل له دار بجنب المسجد والمسجد منارة مصعرة خارج  
المسجد والناس يصعدون المنارة ويقفون على عوات  
صاحب البيت ولصاحب البيت ان يرفع مصعده ويدخل  
داخل المسجد وينصه حتى لا يصعد الا لوقت خاصة  
جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الوقف

**ك**ف اصابه بالقسمة بنا ولاخر ساحة لا بنا فيها فتعذر  
البناء في جدار علوه كوة ليس لذي الساحة منعه اذا تصرف  
في ملكه ولم يتلف ملك غيره ومنفعته ولان له رفع كل  
جداره فالكوة اولي جامع الفصولين في الفصل الخامس

والثلاثين

وفي النصاب حايط بين اثنين سقط ولا حدها بنات  
وعورات فطلب من جاره ان يبني لا يجبر قال الفقيه ولا بد

من

من بناء يكون ستر بينهما لان الزمان الاول زمان صلاح  
واما الان ففسد الزمان قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة  
غير ان القاضي يأمرها بانحاذ السترة حسنة خلاصة  
من كتاب الحيطان في جواهر الفتاوى

رجل تقب في جداره الى دار جاره كوة فاراد الجار ان يمنعه  
ليس له ذلك لانه لو رفع كل الجدار ليس له ان يمنعه فاذا  
رفع البعض ليس له ان يمنعه والطريق في رفعه ان يحرق  
التبن في داره حتى يصيبه دخانه فيضطر الى سد الكوة  
لانه بالاحراق متصرف في ملك نفسه وليس للآخر ان  
يمنعه في شرح المتفق

من فتح كوة في جداره وانكشف جاره والجار عاجز عن استئجار  
يومريا لسد بلا اختياره وهذا اختيار المتأخرين والفتوى  
عليه في هذا الزمان لغلبة الفساد خزانة الروايات  
في باب ما يمنع من كتاب الاستحسان

حايط بين رجلين سقط ولا حدهما بنا لا يجبر الاخر على بنا  
الحايط ولا الاعانة عليه قياسا واستحسن بعضهم انه  
لا بد من بناء يكون ستر او به اخذ من صلح التجنيس للثقة  
مثله في العبادية

اذا كان سطحه و سطح الجار سوا وفي صعود السطح يقع نظره  
في دار جاره فللجار ان يمنعه من الصعود ما لم يتخذ ستر  
وان كان نظره لا يقع في داره ولكن يقع عليهم اذا كانوا  
في السطح لا يمنع من ذلك قال العبد رضي الله عنه وهذا  
نوع استحسان ذهب اليه الفقيه والقياس ان لا يمنع عليه  
مسائل اصحابنا من بيع تجنيس للثقة

حايط بين رجلين سقط ولا حدهما بنات يطلب من جاره



ان يبني في ملك نفسه قال الفقيه ابو الليث رح هذا هو  
القياس وهو قول علمائنا رحمهم الله وقال بعضهم لا بد من  
بنا يكون ستر بينهما وبه نأخذ وانما قال اصحابنا انه لا يجبر  
لانهم كانوا في زمن الصلاح واما في زماننا فلا بد من حاجز  
بينهما فصول عمادي في الفصل الخامس والثلاثين  
سئل في رجل سطع بيته لصق بيوت اخر استاذن الثاني الاول  
ان يبني سائر اعلى بيته يمنعه اذا طلع عز الاطلاع على  
عورات الاخر فاذا ن له فمات رب البيت هل لورثته رفع بنا  
الثاني عنه ام لا اجاب نعم لورثته رفع بنا به عن ملكهم ولو  
اذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعير اذا مات  
لورثته استردادها من غاية الخيرية

قال في الكتاب لو فتح صاحب البناء علو بنايه بابا او كوة  
فتاذى في ذلك صاحب الساحة فليس له ان يمنعه من ذلك  
لان اتخاذا الباب والكوة رفع بعض الحايط ولورفع جميع البناء  
لم يكن للاخر ان يمنعه منه فهذا اولي ولكنه يبني في ملكه  
ما يستره ان شاؤ وليس لصاحب الكوة ان يمنعه من ذلك  
وكذلك الحكم في الجارين والدارين والله اعلم من قسمة  
المبسوط للسرخسي

**ك** اقتسما دار بينهما فقال احدهما نبني حاجزا بينهما لا يلزم  
الاخر اجابته ولو يوذى احدهما للاخر ويطلع عليه في حال  
لم تجز الاطلاع فللقاضي امرهما ببناء الحاجز وينفق كل منهما  
بمحنته يفعل القاضى على وجه المصلحة جامع  
الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين  
سئل عن الجار يريد يفتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاق على  
عوراته وحريمه او يبنى غرفة او حايطا على جدار مشترك

بينهما

بينهما هل يمنع في ذلك ام لا اجاب اما مسئلة فتح الكوة ففيها  
استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما  
نقله في التاتارخانية وشرح القدوري المسمى بالمضمرات  
عن التذويب وقال في التاتارخانية قبيل مسئلة الكوة  
بقليل والحاصل في هذه المسئلة واجناسها ان القياس  
كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وان كان يودي  
الى الحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى  
ضرر تصرفه الى غيره ضررا بيننا وقيل بالمنع مطلقا وبه  
اخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى في حيطان  
الفتاوى الخيرية

حايط بينهما ولا حدها بنات وعورة لا يجبر على العارية قال  
الفقيه لا بد من سترة بينهما في هذا الزمان لان هذا الزمان  
زمان فساد والزمان الاول زمان صلاح قال القاضي  
الامام فخر الدين لا يجبر الا على العارية غير ان الحاكم يأمره  
باتخاذ السترة وذكر في المنية قيل في زماننا يجبر والفتوى  
اليوم على الجبر لانه لا بد من ان يكون بينهما حاجزا والاول  
قول العلماء وهو القياس في قسمة جامع الفتاوى

ولو فتح صاحب البناء علو بنايه بابا او كوة لم يكن لصاحب  
الساحة منعه ولصاحب الساحة ان يبني في ملكه ما  
يسترجعته في حيطان الخلاصة

رجل نقب في جداره الى دار جاره كوة ليس للجار ان يمنعه  
لانه لو وقع كل الجدار ليس له ان يمنعه فاذا رفع بعض <sup>البنية</sup>  
ليس له ان يمنعه والطريق في رفعه ان يحرق التبن في داره  
حتى يصيبه دخانه فيضطر الى سد الكوة لانه بالاحراق  
متصرف في ملكه فليس للاخر ان يمنعه من قسمة جواهر



## الفتاوى

جدار بين جارين انهدم ولا حدها عورات يجبر على السترة  
جواهر الفتاوى في كتاب الصلح

سئل هل يمنع الجار ان يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله  
اجاب نعم يمنع من ذلك وابيه اعلم من فتاوى قارى  
الهداية

رجل اشترى حجرة سطحها وسط دار جاره مستويان فليس  
له ان يلزمه باخذ حائط بينه وبين دار جاره الا ان يقع به  
من سطح داره من بيوع العدة

**فصل** اصابه بالقسمة بنا ولا خرساحة لابناها ففتح ذوالبنا  
في جدار علوه كوة ليس لذى الساحة منعه ولم يتلف من ملك  
غيره ومنفعته ولا ان له رفع كل جدره فالكوة اولى شري بيتا  
سطح وسط جاره يستويان فاخذ جاره ليتخذ سترة من  
السطحين لا يجبر عليه اذ لا يجبر المالك على البناء في ملكه ولو اراد  
منعه عن الصعود فلو وقع بصره في دار جاره اذ اصعد فله  
منعه اذ فيه ضرر زائد ولو لا يقع بصره في دار جاره ولكن يقع  
بصره عليهم لو كانوا على السطح لا يمنع اذ استويا في الضرر لانه  
اين كان يقع بصره عليهم يقع بصره عليه ايضا في السطح في البا  
الثالث عشر من دعوى نقد الفتاوى

سئل عن رجل اراد ان يفتح كوة ينظر منها ساحة جاره هل الجاره  
ان يمنعه اجاب ان كانت الكوة للنظر والساحة موضع النساء  
يمنع من ذلك بعد الطلب من جاره من فتاوى ابن القيم  
سئل في رجل اخرج جرحصنا الى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة  
على عورات جاره هل يتزع ولا يمنع من تزعه الطريق الفاصل  
الفاصل ام لا اجاب نعم يمنع الجرحصن ولكل واحد من اهل الخصومة  
ان

ان يطالبه بنزعه ولا يختص بذلك الجار واتاسد الكوة به  
فالفتوى على انها حيث كانت للنظر والموضع موضع النساء  
لتسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الاولى  
في المضمرات وكثير من الكتب من فتاوى خير الدين من كتاب  
ما يحدث في الطريق

اتخذ حجة في دار مسئلة مستاجرة ووضع فيها كوى للنور  
والجار المقابل يقول ان تلامذته تطلع علينا اذ كنا في السطح  
او البرز او عند الباب فسد والكوى ليس له ذلك في من  
يتصرف في ملكه من كراهية القنية

سئل في رجل له دار ملك وجاره دار وقف وبينه وبين جاره  
شارع يمر فيه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة  
في ملكه حادثة هل جاره منعه من ذلك ام لصاحب الملك  
التصرف في ملكه كيف شا اجاب هذه مسئلة فتح الكوة  
وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه تصرف في ملكه  
ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدر  
ان الفتوى ان الكوة اذا كانت للنظر والساحة موضع النساء  
فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية  
القياس وما عليه الفتوى الاستحسان في حيطان الفتاوى  
الخيرية

## فيما يتعلق بسد النرج وضياء الشمس

رجل له دار اراد ان يرفع بناوه ويمنع الجار ينظر ان منعه لانه  
يسد الضو فله المنع لان الضو من الحوائج الاصلية وان منعه  
لانه يسد عليه النرج والشمس فليس له ذلك لانها من الحوائج  
الزايدة والاصل ان من تصرف في ملكه تصرفا يضر بجاره ضرا  
بينما يمنع عنه والا فلا وعليه الفتوى نصاب الاحتساب



دار في ساحة بين رجلين اقتسماها فصارت الساحة لاحد  
والبنا للآخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا  
ويسد بها الريح والشمس على صاحب البناء ظاهر الرواية  
له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير انه يمنع  
والفتوى على ظاهر الرواية قاضي خان في باب الحيطان  
من كتاب الصلح في نصاب الاحتساب في الباب الحادي  
والعشرون

رجل اراد ان يرفع بناوه ويمنعه الجار ينظر ان يمنعه لانه  
يسد عليه الضوء فله المنع لان الضوء من الحوائج الاصلية  
وان يمنعه لانه يسد عليه الريح والشمس فليس له ذلك لانه  
من الحوائج الزائدة الاصل فيه من تصرف في ملكه تصرفا  
يضر جاره ضررا يبيننا يمنع عنه والا فلا وعليه الفتوى خزانة  
الروايات في باب ما يمنع من كتاب الاستحسان

اصابه بالقسمة ساحة لابنا فيها واصاب الآخر البنا فاراد  
ذو الساحة ان يبني فيها ويرفع بناه فقال ذوالبنا انك  
تسد على الريح والشمس فلا ادعك برفع البنا فله منعه  
لان ظاهر الرواية لان ذو الساحة لا يمنع عن الانتفاع  
بملكه ولم يتلف عليه ملكا ولا منفعة فلا يمنع منه جامع

الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين  
جدار مشترك بين ثنتين ولا حدهما قوة على هذا الجدار  
فوق سطح صاحبه فاراد الآخر ان يجعل بان يرفع ويسد  
ضوء صاحبه فلصاحب الكوة ان يمنعه لاجل سد الضوء  
لكن لاجل ان ليس لمن جذوعه اسفل ان يضعها اعل  
مما كانت لانه يزيد في حمل الجدار قسمة القاعدة  
بيتان علو وسفل كل واحد لرجل اراد احدهما ان يبني على

السطح

السطح سقفا اخر ليصير ذاتسقفين ومنعه الآخر لانه يسد  
ضوءه ان في القدم ذاتسقف له المنع وان في القدم ذاتسقفين  
ليس له المنع من حيطان البنازية

سبل في رجل فتح في بيته كوى للهوا والفضا مظلة على ملكه  
مقابلة لكوى جاره وبينهما شارع ودور هل له منعه من ذلك  
ام لا اجاب ليس له ذلك اذ الملك مطلق التصرف للمالك  
ومسيلة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان  
ليست هذه التي للفضا والهوا وانما هي المعدة للنظر والموضع  
موضع النساء وايضا لو ثبت له مطالبة لثبت للآخر عليه  
مثله والمنع من اصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس  
له منعه والحال هذه والله اعلم من حيطان القناوي الخيرية

والفرق مسيلة البيتين الذي يريد البنا ومنع صاحبه عن  
الضوء والضوء من الحوائج الاصلية وفي مسيلة الاصل لا يمنع  
عن الشمس والريح وذامن الحوائج الزائدة في فصول العمارة  
في الفصل الخامس والثلاثين

سبل عن رجل له بيت يحوي طه الاربع بني عليها طبقة عالية  
فهل للجار منعه من تلك ام لا اجاب ان يود ذلك الى ضرر  
فاحش بالجار فليس له منعه واما اذا كان بحيث يحصل له  
ضرر بالجار بان كان البنا يسد الريح والشمس عليه فظاهر  
الروايات انه لا يمنع وبه يفتى وقال نصير والصفار له المنع  
كذا في الزاهد وفي شرح الوهبانية وكان الشيخ الامام  
الاجل برهان الائمة يفتي بانه ان كان الضرر يبيننا يمنع  
وبه يفتى وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع  
من قسمة القناوي للقرتاشي

وما قولهم ذراجه زيد هسانه عمرو ديوار خانه خود را



بلد من سائر دبر وهى كه افتاب و باد را از خانه عمر و مانع من ابد  
بشريت رسد عمر و را كه مانع ايد ز بهد را از بلند ساختن بنا در  
خود اجاب بلا سبب شرعى قد صحت الرواية في المبسوط  
ان صاحب الدار لو رفع بناءه فمنع جاره الشمس والريح لم يمنع  
عن ذلك والله اعلم تاتارخانية

وان يبني جاريها لنفسه از يد ما كان وليس له ان يمنعه  
وان بلغ عتبان السافيتية من فتاوى مو من ابادى

### كتاب الحيطان

سئل عن رجلين بينهما دار واساحة كبيرة اقتسموها فصارت  
الساحة لاحدهما والدار للآخر فاراد صاحب الساحة ان يبني  
بيتا في ساحته ويسد من ذلك الريح والشمس على صاحب  
الدار هل له البناء ام لصاحب الدار منعه اجاب له البناء  
في ملكه وليس لصاحب الدار منعه في قسمة الفتاوى

### لابن النجيم

وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فانسد الريح والشمس  
على جاره وانقب جاره او فتح ابوابا لا يمنع منه وان تضرر  
به الجار لانه متصرف في ملك نفسه والملك جهة في اطلاق  
التصرف وهو الاصل عندنا على ما روى عن ابي حنيفة  
رحمه الله ان رجلا اتاه فساله وقال ان جاري اتخذ  
في داره مجدة وان منزلي يتزبها فقال ابو حنيفة رحمه الله  
اتخذها انت مجنتها انوثا ولم يامر به بالمنع فدل ان المنع من  
التصرف في الملوكة ليس مذهبنا وما ذكره انفا  
قول مشايخنا المتأخرين اختاروا ذلك رفقا بالناس  
ظهيرية في الفصل الثاني من القسم الثاني في كتاب

### الغصب

والذي

والذي يظهر لي من تتبع كلامهم ان الضرر البين ما يضر البناء  
او يمنع من الضوء او يمنع السكنى بكثرة الدخان ونحو ذلك  
واما ما يمنع الهواء والشمس ففي ظاهر الرواية ليس له المنع  
وبه يفتى وقال النصير والصغار له المنع كذا في المجتبى من  
شرح الوهبانية لابن الشحنة في كتاب القسمة

بيتان كل واحد منهما سقف بسقف واحد واحد هو الرجل  
والآخر لرجل فاراد احدهما ان يجعل البينة سقفا اخر وبه  
يونسد دخول الضوء والشمس في بيت صاحبه قالوا ان  
كان في القديم كل بيت مسقف بسقف واحد كان لصاحبه  
ان يمنعه عن ذلك قاضي خان في باب الحيطان في كتاب

### الصلح

وقع لاحدهما في القسمة البناء والساحة مجتبه لآخر فاراد  
صاحب الساحة ان يبني بيتا في ساحته ويسد به الريح  
والشمس على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس  
له ان يمنعه وبه يفتى وقال نصير والصغار له المنع منية  
الفتى في كتاب القسمة

### في حق المرور والطريق الخاص

الطريق اذا كان بين جماعة وكان دار احدهم اوسع من  
دار الباقيين فانه لا يستحق بذلك الزيادة من الطريق  
لان الاستطراق الى دار الكبيرة نحو الاستطراق الى الدار  
الصغيرة فلا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب والله اعلم  
قاضي خان في كتاب الشرب

قال وكذلك ان ادعى طريقا في دار رجل يامر القاضي ولا  
ان يصح الدعوى لما قلنا وتصحيح الدعوى ان يبين مقدار  
عرضه وطوله وموضعه من الدار ثم يستخلفه على



الحاصل بانه ماله هذا الحق الذي دعاه من هذه الدار التي  
في يده فاحلف لا سبيل عليه الزمه القاضي حقه شرح ادب  
القاضي للصدر الشهيد في الباب ٢١

**خ** قوله غير النافذة تاويله ان يكون دار مشتركة بين  
قوم ارض مشتركة بينهم بنو فيها بنا مساكن وحجرات ورفعوا  
بينهم طريقا حتى يكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت  
السكة في الاصل اختطت بان بينوا دورا ويتركوا هذا  
الطريق للمرور فحكمه حكم الطريق العامة اذ هذا ملك العامة  
الا يرى ان لهم ان يدخلوا هذه عند الزحام وكذا هذا  
التاويل ياتي في جميع الاحكام التي تجي ذكرها في غير النافذة  
وحكى عن **م** السكة الخاصة ان يكون فيها قوم يحصون  
لؤلؤ يخص قومها فهي عامة فحكمها حكم طريق العامة  
في كل ما مر جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين  
**ج** مر في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضطر  
بها كالمزروعة والرطوبة والافلا اذا اذاه صاحب الارض  
يجب عليه الاستئذان لا يذايه ولو كان له حق المرور في ارض  
غيره فمر فيها مع فرسه او حماره قبل ان يثبت به بالحجة  
ليس له ذلك حاوي الفتية فيمن يتصرف في ملكه من

#### كتاب الكراهية والاستحسان

نوع اخر السكة الغير النافذة لو على الطريق الاعظم  
ليس لاصحابه ان يبيعوه ولا ان يقسموه لان للمار فيها  
حقا فاذا زحم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها  
حتى يمر الزحام وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يسدوا  
راس السكة بزازية في كتاب الحيطان

**عن** ليس لاهل السكة ان ينصبوا على راس سكتهم دربا

ويسدوا

ويسدوا راس السكة لان مثل هذه ولو كانت ملكا ظاهرا  
لكن للعامة فيها نوع حق وهو انه اذا ازدحم الناس في  
الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع  
الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

**ر** رجل له كرم وباب الكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها  
باب لغيره واراد الرجل ان يسد راس السكة ببابه هل  
له ذلك ام لا اجاب ان كان راس السكة متصلا بطريق  
العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذه الزقاق حق العامة  
فانه لو وقع الزحام في الطريق العام لهم ان يدخلوها  
من قسمة القاعدة

**ب** شري مشجرة وقطعها واستاجر بجنب المستاجر ارضا ولهذه  
الارض المستاجرة طريق في بستان رجل فلشري الاشجار  
ان يمر في هذه الطريق خشبته ودوابه للحاجة الى الطريق  
وهو هذا الا يرى ان رب الارض المستاجرة لو اتخذ ارضه  
هذه مشجرة كان له ذلك بلا شك فكذا هذا جامع

#### الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

**ب** وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل دارا وظهرها  
طريقا فاذا اراد هدمها وجعلها طريقا فاذا ليس له  
ذلك وان اراد ان يجعله مسجدا له ذلك ولمن شا ان  
يدخله ويصل فيه وليس لهم ان يتخذوه طريقا يمر

#### فيه بزازية في كتاب الحيطان

**ب** دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها فاذا كل  
شريك ان يفتح بابا في حيزه له ذلك وليس لاهل السكة  
منعه من المحل المزبور

**ب** ادعى حق المرور اوراقية الطريق على اخر فالقول لصاحب



الدار ولو برهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيء بزازية  
في نوع في اثبات اليد من كتاب الدعوى

رجل اراد ان يمر في ارض الغير ان كان له طريق اخر ليس له ان  
يمر ما يمنعه من ذلك لانه راض دلاله واذا منع ليس له ان يمر  
لان الدلالة بمقابلة الصريح لغو وهذا في حق الواحد اما في  
حق الجماعة فليس لهم ان يروا بغير رضاه خلاصة في غصب  
الضياع من كتاب الغصب

قوله ولو اختلفوا في مقداره جعل على عرض باب الدار وطوله  
ذكره تفريعا على مسئلة المختصر ولكن في هذا اللفظ ابهام  
لانه سبق الوهم الى ان طول الطريق بطوله مقدار باب  
الدار وليس كذلك بل طول الطريق من اعلاه على اقل ما  
يكفيه وبه صرح الحاكم الترمذي في الكافي والشيخ ابو الحسن  
الكرخي في مختصره قال الكرخي ولو اختلفوا في سعة الطريق  
وفي ضيقه جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار وطوله  
على ادنى ما يكفيهم وقال في قسمة المبسوط من الشامل وعرضه  
على ارض باب الدار ان اختلفوا وطوله ادنى ما يكفيهم لان  
حاصل الطريق يفضى الى الباب دخولا وخروجا فيقتدر به  
وذلك لان حق المرور يجتمع في عرض باب الدار عند الدخول  
فلا يزداد عليه وقال في الفتاوى في تفسير قوله وطوله على  
ادنى ما يكفيهم يعني جعل طوله من الاعلى بقدر طول  
الباب الى السماء وقاعدة قسمة ما ورا طول الباب من الاعلى  
ان احدا الشركاء اذا اراد اشراع جناح في نصيبه فوق الباب  
فله ذلك وان كان فيما دون طول الباب يمنع من ذلك  
غاية البيان في كيفية القسمة من كتاب القسمة

ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع طريقا وامتنع الاخر  
فان

فان كان يستقيم لكل واحد في نصيبه قسم بينهم بغير طريق وان  
كان لا يستقيم رفع بينهم طريق ولا يلتفت الى المتنع فيجعل الطريق  
على عرض باب الدار وطريق الارض قد راى يمر فيه البقر للحرث  
خزانة المفتين في كتاب القسمة

ولو شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل والاخر فيه حق المرور  
فهو جائز من المحل المزبور

في جواهر الفتاوى واحد الجيران يريد ان يبني في السكة سائبا  
في فضاء داره وجاره المقابل راض بذلك والباقيون لا يرضون  
فاهم ان يمنعه هكذا ذكر وهو الصحيح بل لكل من المسلمين ان  
يمنعه خزانة المفتين في باب ما يمنع الانسان من كتاب  
الاستحسان

في جواهر الفتاوى دار في سكة غير نافذة اراد صاحبها ان يحفر  
بئر بالوعة على بابها خارج الدار فلم ان يمنعه فان غطاراسها  
وكبسها وجعل طريق الوصول اليها من الداخل فلم ان يمنعه  
لان الحفر سبب الانبيار وهو سبب الوصول فلم منعه من  
ذلك من المحل المزبور

رجل احدث بناء او غرفة على سكة نافذة ورضي بها اهل  
السكة فجاء رجل من غير اهل السكة واشترى دارا من هذه  
السكة ليس للمشتري ان يامر صاحب الغرفة برفع الغرفة  
خزانة المفتين فيما يدخل في البيع من كتاب البيوع

الطريق المحدث يجوز المرور فيه ما لم يعلم انه غصب وليس له  
ان يمر في ارض الغير الا اذا لم يكن له طريق اخر وله ان يمر فيها  
ما لم يمنعه صاحبها من ادب تجنيس الملتقط

سئل عن رجلين بينهما دار اقتسماها وعينا الطريق على احد  
لما خصه بالقسمة فامقدار الطريق افتونا ما جود من اجاب



ان الطريق كما ذكره قاضي خان في كتاب القسمة وغيره عرضه  
عرض باب الدار الاعظم وطوله من باب الدار الى باب الدار  
التي في اخر الطريق من قسمة الفتاوى للتمرتاشي  
رحمته

قال من له حق المرور في ارض غيره في موضعين فبني صاحب  
الطريق على ذلك المربى باذن صاحبه هل له ان يخاصم فيه  
بعد ذلك اجاب لا لان الحق يبطل ويستقط بالرضا الحق الرد  
بالعيب بخلاف ما اذا كان له رتبة المرفى في صاحب الارض من

#### قسمة الفتاوى القاعدية

ولو ان سكة فيها دور لتقوم فرمى بعض اصحاب السكة تلجم فزلق  
بها انسان او دابة فهلك قال محمد رحمه الله ان لم تكن السكة  
نافذة لاضمان فيه وان كانت نافذة وجب الضمان قالوا وهذا  
جواب القياس وفي الاستحسان لا يضمن لعموم البلوى كانت  
السكة نافذة او لم تكن من غصب قاضي خان

والمرور في الطريق الحادث ان مالكة جعل طريقا يجوز ان لم  
يعلم او علم انه غصب فهذا بنا على ان المرور في ارض الغير بلا اذن  
هل يباع اختلفوا فيه قال الفقيه ان علم المالك احدثه حله  
وان علم انه غصب حرم وعن الامام الاعظم رضي الله عنه انه  
اذا كان له حايطة او حايطة لا يجمل المرور ولا النزول وان لم يكن  
لا باس به والله اعلم في غصب البزازية

خشب يدخل الخشبة في سكة غير نافذة ان اضربا هل السكة  
فلهم ان يمنعوه من غصب العدة لحسام الشهيد

واذا اقتسم الرجلان دارا ورعا بينهما طريقا فهو جائز لانهما  
اقتسما بعض المشترك وبقيت اخصها في البعض وهو موضع الطريق  
فيجوز ذلك اعتبارا للبعض بالكل ولان المقصود بالقسمة ان

يشتق

يشتق كل واحد منهما بنصيبه وانما يتم ذلك اذا رعا طريقا  
بينهما وما يرجع الى تميم المقصود بالقسمة لا يكون مانعا  
صحتها وان كان نصيب احدهما اكثر من نصيب الاخر ينبغي ان  
يبين ذلك في كتاب القسمة ويذكر فيه كان الطريق بينهما  
لانه بقي موضع الطريق ما كان لهما من الشركة في جميع الدار  
وقد كان شركتهما فيها على التفاوت فانما يحصل التوثق ان  
يبين ذلك في كتاب القسمة لانهما اذا لم يبين ذلك وربما يدعى  
صاحب الاقل المساواة بينهما في رتبة الطريق ويخرج على ذلك  
بانه مساواة استعماله بالتطرق فيه من قسمة المبسوط  
للسرخسي

**ن** اراد ان يتخذ طينا في سكة لا تنفذ فلو ترك من الطريق  
قدرا للمرو ويتخذ في الاحايين مرة ويرفعه سريعا فله ذلك  
قال ابن سلة له اتخاذ الارى فيها **فرض** لكل من اهلها  
امساك الدواب على باب داره لاتخاذ الارى على بابه يمك  
دابة هناك اذا السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة ولعل من  
الشركا ان يسكن في بعض الدار بقدر نصيبها الا ان يبنى  
فيها واتخاذ الارى من جملة البناء وامساك الدواب على  
الابواب ولو نافذة فلكل من اهلها امساك الدابة على باب  
داره بشرط السلامة جامع الفصولين في الفصل  
الخامس والثلاثين

اذا اختلفا في المرور في دار ولا حد لها باب من داره الى تلك  
الدار فلصاحب الدار ان يمنع صاحب الباب عن المرور فيها  
حتى يقيم البينة ان له في داره طريقا ولا يستحق صاحب الباب  
بالباب شيئا لان فتح الباب في دار غيره يكون بحق لازم وهو  
الاباحة فلا يصح دليلا على حق المرور في الدار مع الاحتمال



في باب التنازع في دعوى البديع

قال من له ممر في كرم جاره الى كرمه ورقبة الممر للجار وانما له حق الممر فقط فباع كرمه من عشرة رجال بحقوقه ومراقبه فقال له الجار لا اترك عشرة يعمرون هله ذلك اجاب لا لان الممر مستحق الممر من شرب القاعدية

له طريق في دار اخر اراد صاحب الدار ان يبدل بنا يتبع طريقه لا يملكه وان تركه قدر عرض البنا له وبني وراءه له ذلك

من حيطان النزازية

وكذلك ان شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل ويكون للاخر ممره فيه فهو جائز لان عين الطريق ملوك لها فقد جعل احدهما نصيبه من غير الطريق لصاحبه عوضا عن بعض ما اخذه من نصيب صاحبه بالقسمة ولكن بقى لنفسه حق الممر في ذلك فهو جائز بالشرط كمن باع طريقا ملوكا له من غيره على ان يكون له حق الممر في ذلك جائز من قسمة

المبسوط للسرخسي

سئل عن نسوة ائمن لشخص بان يمر الى كرم من كرومهن فمرمدة ثم ماتت احدهن ورجع الباقي منهن عن الاباحة المتقدمة قبل بعد ذلك له حق الممر ورام لا وهل اذا اشهد جماعة انه كان يمر في هذا الموضع يثبت له بذلك حق الممر ام لا اجاب اذا رجعن عن الاباحة صح فليس له بعد ذلك ان يمر في هذا الموضع لا يثبت بذلك حق الممر وبعد ذلك قال في الخلاصة ولو ادعى على اخر حق الممر ورقبة الطريق في داره القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعي البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا في كراهية فتاوى التمرتاشي

قال

قال زقاق غير نافذ والذي بيته اقصى هذا الزقاق وظهر البيت متصل بطريق العامة نقض بيته وجعله طريقا للناس ليمر فيه من شاهل يكون هذا الزقاق نافذا اجاب لا لان طريق الغير النافذ لا هله الزقاق خاصة وليس له ولاية ابطال حقهم والله اعلم في شفعة القاعدية

قال الميادني ممر لا يكون صاحب يد بعد ما خرج من الممر بل يكون صاحب اليد صاحب الرقبة فلو اقام المار بينة انه كان قبل هذا فيه زمانا طويلا لا يقضي له باليد لان هذه شهادة على اليد المنقضية وانها لا تقبل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولكن لو اقر صاحب اليد بان للدعي كان مرافيه ولكن بغير حق و اقام المدعي بينة على اقرار ذي اليد بذلك تقبل لان الاقرار باليد القنضية صحيح في دعوى القاعدية

دورين خمسة نفرباع احد هم نصيبه من الطريق فالبيع جائز وليس للمشتري ان يمر في هذا الطريق الا ان يشتري دار البايع الذي كان له الطريق منية الفتى في مسایل الطريق في كتاب القسمة

فيما يحدث في الطريق العام والخاص

زقاق غير نافذ اراد انسان ان يتخذ فيه طينا ان ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سريرا او بفعله احيانا لا يمنع وكذا لو اتخذ فيه اربا او دكانا بنزازية في كتاب

الحيطان

رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يتضرر الناس بفقوده لا بأس بالشراء منه وقال بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم



لا يشترط منه على كل حال لان القعود على الطريق بغير عذر  
مكروه قاضى خارج فصل فيما يخرج عن الضمان  
من كتاب البيع في الكنز

في الكنز من اخرج الى طريق العامة كنيفا او ميزابا او مبرزا او  
جوصنا او دكانا فلكل ترعه وله التصرف في النافذ الا ان  
ضرره في غيره لا يتصرف الا باذنه في الغياثية من كتاب  
الغصب

**ع** كنيف او ميزاب او ظلة اشترعت الى طريق نافذ فمن جأ وها  
ذلك فله قطعه على كل حال يضرب بالناس ولا يضرب في قول  
ابي حنيفة رحمه الله لانه تصرف في حق العامة ولكل واحد  
منهم حق تقضيه وكذا اذا كان قديما لان طريق العامة قديم  
ايضا فلا يتصور الحق لاحد منهم من طريق العامة وقال  
محمد رحمه الله ان لم يضرب على احد لم يردعه خزانة الروايات  
في باب ما يمنع الانسان من كتاب الاستحسان

في الفصول رجل بنى حايطا من حجارة على الفرات فاتخذ عليه  
رحى وبنى في طريق المسلمين بنا فخاصمه في ذلك احد من المسلمين  
او من اهل الذمة سوى العبيد والصبيان فانه يقضى عليه  
بهدمه سواء يضرب العامة او لا يضربهم هكذا ذكر محمد رح  
وذكر محمد بن سلمة البخاري رحمه الله لا يقضى عليه بالهدم اذا  
لم يضرب العامة لانه اذا لم يضربهم فالمخاصم منعته  
والفقيه ابو القاسم الصفار كان يقول انما يلتفت الى خصوص  
المخاصم في طريق العامة وفي الفرات ونحوها اذا لم يكن  
للمخاصم في طريق العامة وفي الفرات مثل الذي خاصمه  
معه اما اذا كان له مثل ذلك لا يلتفت الى خصوصته لانه  
منعته وقد نقل عنه ما هو جليش هذه السبيلة وصورتها

نهر

نهر في سكة غير نافذة غرس رجل على شطه في فناداره شجرة  
فاراد رجل من الشركا يقطعها وفي تلك السكة اشجار مثلها  
ولم يتعرض هو عما سوى هذه الشجرة ليس له ذلك لانه  
منعته وليس بمختص لانه لو كان مختصا لتعرض لجميع الاشجار  
التي في هذه السكة خزانة الروايات من باب ما يمنع الا  
من كتاب الاستحسان

**ن** سكة غير نافذة في وسطها مزبلة فاراد واحد منهم تقريغ  
مزبلة غير هو بيتته وتحويله الى هذا والجيران يتأذون به فلم  
ولكل واحد من بعض الناس منعه لانه من احدث في سكة  
نافذة ما يتضرر به العامة كان لكل واحد منهم حق المنع واهل  
السكة ان يتخصص بسكة غير نافذة خزانة الروايات من  
المحل المزبور

سيل عن ابن احمد عن اخرج كنيفا في سكة نافذة فشكت بعض  
القوم الذي من هذه السكة ولم يتعرضوا للكيف او الظلة  
الى ان اخرج لا يضرب بالناس هل ياثون بترك التعرض ام تاركون  
الاولى فقال لكل احد من احاد الناس التعرض لكن ياثم بترك  
التعرض ينمية الدهر من كتاب الديارات  
والجنايات

ولو كانت سكة غير نافذة احتاجوا الى اصلاحها متى انتهوا  
الى باب دار رجل يرفع عنه مونة الاصلاح بالاجماع من  
فتاوى الوجيز للسرخسي من كتاب الاشربة

رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم ان كان  
الطريق واسعا لا يتضرر الناس بقعوده لا باس بالشرا  
منه وقال بعضهم لا يكره الشرا منه على كل حال في فصل  
فيما يخرج عن الضمان في البيع الفاسد في اخر بيوع الخانية



قال زبارة عامة شايد خانه ساختن اجاب شايد چون  
بماره ضروري من سد ولكن نكر كسي واحق بعدم ان بودا  
اما الجواز اذا لم يضربهم فلما روى ابو هريرة وابن عباس  
رضي الله عنهما في خطبة الوداع عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من بني ميتا على ظهر الطريق يا وى اليه اهل  
السبيل وعابرهم ويقيم به البرد والحرب عنه الله تعالى  
على تخت من درة بيضا ووجهه يضي لا اهل الجمع نور احيى  
يزاخر خليل الله ابراهيم صلوات الله عليه في قبته فيدخل  
الجنة عليها ويدخل معه من شفاعته الف نفع واما حق  
الهدم فلان الطريق حقهم في قسمة القاعدية

**فس** رمى الثلج في الطريق فسقط عليه انسان ضمن وكذا  
لورماه في ممر الدواب باذن في الالتقا بشرط السلامة  
وهذا في سكة نافذة واما في غير النافذة فلوراه فيها  
اصحاب الدور فهلك انسان لا يضمن ذكر **قط** والصحيح  
انه لا يضمن في النافذة وغيرها **ح** صب ما في الميزاب  
ويعلم ان تحته متاعا فسد به ضمن لا لولم يعلم جامع  
الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين

سبل في اهل دار يصبون ما غسيلهم في الزقاق فيضرب الجيران  
هل لهم منهم ام لا اجاب لهم منهم لانهم متعددين في ذلك  
من فتاوى الخيرية في مسایل شتى

دار فيها حجرة لرجل واصطبل لا خرا اذ مالك الاصطبل  
ان يغلق باب الدار ليس لصاحب الحجرة ان يمنعه اذا اغلقه  
في الوقت الذي يغلق فيه الناس دورهم في تلك المحلة  
بنزازية في احيطان

ثم الكلام في هذه المسئلة في ثلاث مواضع احدها في انه

هل

هل يحل له احداثه في الطريق ام لا والثاني في الخصومة فيمنعه  
من الاحداث ورفع بعضه والثالث ما يتعلق بهذه الاشياء  
اما الاحداث فقال شمس الائمة ان كان الاحداث يضرب اهل  
الطريق فليس له ان يحدث ذلك فان كان لا يضرب احد  
لسعة الطريق جاز له احداثه فيه ما لم يمنع منه لان  
الانتفاع بالطريق بالمرور فيه من غير ان يضرب احد جائز  
فلذا ما هو مثله يلحق به اذا احتاج اليه واذا اضرب المارة  
لا يحل له لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في  
الاسلام وهذا نظير من عليه الدين فانه لا يسعه التاثير  
اذا طالبه صاحبه ولولم يطالبه جاز له تاثيره وعلى  
هذا القعود في الطريق للبيع والشرا يجوز ان لم يضرب احد  
وان اضرب لولم يجز لما قلنا واما الخصومة فيه فقال ابو حنيفة  
رحمه الله لكل واحد من عرض الناس ان يمنع من الوضع  
وان يكلنه الرفع بعد الوضوء سوا كان فيه ضرر او لم يكن  
اذا وضع بغير اذن الامام لان التدبير في اموال العامة الى  
الامام وعلى قول ابى يوسف رحمه الله لكل احد ان يمنع  
من الوضع قبل الوضع لا بعده لان الوضع في يده خاصة  
والذي بخصاصه بعده لك يريد ابطال يده الخاصة  
من غير دفع ضرر عن نفسه فيكون متعنتا ولا كذلك  
قبل الوضع لانه ليس فيه ابطال يده الخاصة من غير دفع  
ضرر عن نفسه ولكل احد يد فيه والذي يريد الاحداث  
فقد اراد ابطال ايديهم العامة وادخاله في يده الخاصة  
فكان لكل احد ان يمنع من ذلك وعلى قول محمد رحمه الله  
ليس لاحد ان يمنع قبل الوضع ولا بعده اذا لم يكن فيه  
ضرر للناس لانه ما ذون له في احداثه شرعا الا يرى انه



يجوز له ذلك ان لم يمنعه احد والمانع منه منعته فلا يمكن  
من ذلك فصار كما لو اذن له الامام بل اولى لان اذن الشارع  
اخرى وولايته اقوى فصار كما لو رخص حتى لا يجوز لاحد ان  
يمنعه منه وجوابه ان هذا انتفاع بما لم يوضع له الطريق  
فكان لهم منعه ان كان جائزا في نفسه بخلاف المرور لانه  
انتفاع بما وُضع له فلا يكون لاحد منعه والله اعلم زيلعي  
فيما يجزئه في الطريق

قال رحمه الله بن حايطة على الغزات واتخذ عليه ربح  
او بنى في طريق العامة فخاصمه احد ولو من اهل الذمة غير  
العبيد والصبيان يقضى عليه بهدمه ضربا للعامة او لا  
وقال **ص** لا يقضى بهدمه لو لم يضر اذا الخصم منعته  
حينئذ وجه ما في **ك** انه عسى يضرهم في الثاني  
وان لم يضر الا ان بان بكثر الزحمة في الطريق فلا يجزئ  
الناس سبيلا الى التطرق قال الصفاة هذا انما يلتفت  
الى خصوصته لتعنته اذ لو اراد دفع الضرر عن العامة  
بدا بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم انه منعته وقد نقل  
عنه **ج** وصورته زهر في سكة غير نافذة غرس رجل  
على شطه في فناء داره شجرة فاراد رجل من الشركان  
يقطعها وفي تلك السكة اشجار مثلها ولم يتعرض لغير  
هذه الشجرة ليس له ذلك لانه منعته لا يحسب اذ لو  
احسب لتعرض لجميعها هذا لو بنى في طريق العامة لنفسه  
اما لو بنى للعامة بان بنى في بعض الطريق مسجد لا يهدم  
لو لم يضر وعن محمد رحمه الله لا بأس بان يجعل بعض الطريق  
مسجدا وبعض المسجد طريقا اذا الحق في الكل للعامة جامع  
الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

قال

قال رحمه الله للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا  
من طريق الجادة ان لم يكن يصنعها بالمارة لان للامام ولاية  
التصرف في حق الكافة فيما فيه نظر للمسلمين واذا راي  
في ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا  
باحد الا يرى انه اذا راي ان يدخل بعض الطريق في المسجد  
او في العكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يفعل  
زيلعي في مسائل شتى بعد الوصية

دار لرجل وفيها طريق بينه وبين رجل فمات صاحب الدار  
فاقتسمت ورثته الدار بينهم وتركوا الطريق كان الطريق  
بينهم وبين الرجل نصفين لا عدد الروس حتى لو باعوا الدار  
يقتسم الثمن بين الورثة وبينه نصفين لا على عدد الروس  
لان الورثة قاموا مقام المورث وقد كان الطريق بينهما  
نصفين فكذا بينهم وبينه ولو لم يعرف ان الدار ميراث  
بينهم ومحمد واذلك فالطريق بينهم بالسوية على عدد  
الروس لا استوائهم في البلد على ما مر يد ابي في القسمة  
رجل مشى في الطريق ما فلم يجد مسلحا الا ارض انسان  
فلا بأس بان يمشي فيه لقيام الضرورة في كراهية الواقع  
الحسامية بعلامة النون

سئل في الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتيج الى  
الاصلاح فما الحكم الشرعي فيه اجاب **ق** قال في البرازية  
وغيرها اصلاح اوله عليهم جميعا فاذا بلغوا في اصلاح  
دار رجل منهم قيل انه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال  
ابو حنيفة رحمه الله اذا تجاوز احدهم رفع عنه مونة  
الاصلاح وكان على من بقي فكل من تجاوز داره رفع عنه  
ذلك الى ان ينتهوا وعندهما يكون اصلاحهم جميعا

وكان في  
الطريق



من اوله الى اخره وقيل يرفع اهما عالان صاحب الدار لا حاجة  
له الى ما وراد اده بوجه مالا انه لا يستعمله بخلاف النهرو هذا  
اذا اجتمعوا عليه اما اذا ابوا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية  
واذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر وذكر الخصاص في النفقات  
ان القاضي يامر الذين طلبوا ذلك فاذا فعلوا ذلك كان  
لهم منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم  
حصصهم والله اعلم في شرب الفتاوى

بحانم

#### الخيرية

واجارة طريق غير محدود للمرور فاسدة يعني اذا استأجر  
طريقا ليرفيه في ملك رجل سنة بكذا لا يجوز ذلك عند  
ابن حنيفة رحمه الله فعليه اجر المثل ان اجر سنة وقال  
لا يجوز فعليه المسمى وفي العيون المختار قولها قيد بقوله  
غير محدود لانه لو حدها وبين موضع المرور وقت العقد  
يجوز اتقاها وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في اجارة المشاع  
من اجارة شرح الجمع لابن الملك

والطريق لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم  
فيقسم على عدد الروس لا بقدر مساحة الاملاك اذ لم  
يعلم قدر الانصبا والخوض لا يقسم من قسمة خزانة  
الفتاوى

ولو شرط ان يكون الطريق بينهما على قدر مساحة ما في  
ايديهما فهو جائز لانها لو اقتسما الكل على هذه المساحة  
جاز فكذا اذا شرط ان يكون ما يتركانه مشروطا بينهما  
على قدر هذه المساحة وان شرط ان يكون الطريق  
لواحد ثلاثة جاز لانها لو اقتسما الكل على هذا الوجه  
اثنان جاز فكذا اذا اقتسما البعض وهو قدر الطريق

وان

وان شركا ان يكون الطريق لصاحب الاقل والاخر مرفيه  
فهو جائز فهذه المسئلة تدل على جواز بيع حق المرور على  
الافراد بدون رقبة الطريق لان الذي شرط له المرور  
صار مشتريا حق صاحبه من المرور بما تدل عليه من نصيبه  
من الدار وذكر في بعض المواضع ان يقع الحقوق على الافراد  
لا يجوز فصار في جواز حق المرور روايتان والله اعلم  
ولو الجية في القسمة

ومن اخرج الى الطريق العامة روثنا وهو ما يوطى من  
الحجر لصعود العلوا وميزابا او نحوه كالكنيف والدكان  
وفيه اضوار للمارين كان لكل منهم انتزاعه اي لكل من اهل  
الخصومة مطالبة بالتعويض كالمسلم البالغ العاقل الحر  
والذمي لان المرور فيه حق الكل فيكون الخصومة  
بتقصه كما في الملك المشترك بخلاف العبيد والصبيان  
المجور عليهم حيث لا يومر بالمخدم بمطالبة بالتعويض لان خصومة  
المجور عليه لا يعتبر في ماله فكذا لا يعتبر فيما يكون لغيره  
هذا اذا بنى لنفسه واما اذا بنى للمسلمين كالمسجد ونحوه  
فلا ينقض قال اسماعيل الصغار انما ينقض خصومة  
اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثله لا يلتفت الى  
خصومته لانه لو اراد ازالة الضرر عن الناس بدأ بنفسه  
وحيث لم يزل ما في قدرته علم انه متعنت كذا في التبيين  
في فصل ما يحدث في الطريق من كتاب الجنايات من شرح

#### الجمع لابن الملك

### في الشوارع الاعظم والطريق

واذا اشترى الرجل موقعا وجعله طريقا للمسلمين واشهد  
عليه فانه يصح ويشترط لتمامه مرور احد من المسلمين على



قول من يشترط التسليم في الاوقاف خزانة المفتين في الوقف  
سكة نافذة في وسطها منزلة اراد واحد منهم ان يفرغ منزلة  
بيته ويحولها الى هنا ويتأذى به الجيران كان لهم منعهم عن  
ذلك وكذلك لكل واحد منهم من عرض الناس ان يمنعه فلا يصل  
ان من احدث في الطريق النافذ كحد ثا يضر ذلك بالعامية  
ولكل واحد من احاد الناس ان يمنعه فصول عمادي في

### الفصل الرابع والثلاثين

سبل في ساحه متصلة بالطريق العام جارية في وقف ساجر  
رجل حصه منها معينة من ناظره ليبني فيها ما شافعه  
اهل الطريق مدعين انها من جملة الطريق فشهدت بينة  
بشرعية انها وقف على البر المذكور لدى الحاكم الشرعي وحكم  
بجريانها في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة  
هل ينفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر شرعا ام لا  
اجاب نعم ينفذ حكمه ويجعل وقفا ولو ان شهدوا بشهادة  
انها من الطريق وشهدا آخرون انها وقف فالشهادة  
القائمة على الوقف اولى لانه اخص قاله في الفتاوى العتائية  
ولو شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد انها منه وشهد  
آخرون انها من الطريق فالمسجد اولى لانه اخص والله اعلم  
في دعوى الجبورية

رجل يني في الطريق الاعظم بنا فان كان يضر ذلك بالطريق  
يكون اثما فيما صنع وان كان لا يضر لا يكون اثما الا انه لو  
عثر به انسان فعطبا او دابة فتلف كان ضامنا ويكون  
لكل واحد من احاد الناس حق المنع والمطالبة بالرفع قاضي  
خان في فصل في ضمان ما يتولد من المباح والمملوك في  
كتاب الشرب

رجل

رجل اشترى موصفا وزاده في طريق المسلمين وجعله طريقا  
لهم واشهد على ذلك صح ويشتري لذلك مرور واحد من الناس  
بأذنه على قول من اشترط الفحص في الاوقاف وسوى في ذلك  
بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف قاضي خان  
رحمه الله

وللامام الذي ولاه الخليفة ان يقع انسانا من طريق الجادة  
وهو الشارع الاعظم ان لم يضر بالماراة لعموم ولايته في حق  
الكافة بما فيه نظر لهم وهو بمنزلة الخليفة لانه نائبه شرح  
الملتقى للباقي في مسائل شتى في آخر الكتاب

### في حفر البئار

في المحيط حفر بئر في داره فانها تضر بحاره لا يمنع منه بئرانية  
في كتاب الحيطان

ويروى ان الامام شكى اليه رجل من بئر احدها جاره في داره  
فقال احفر في دارك فقال له بئر بالوعة ففعل وكان بئر الما  
بئر الما لوعة فطوى بئر الما ونجا من ضرره بئرانية من الحبل  
المزبور

والساق من البئر لا يملك بنفسه ملا الدلو حتى يخفيه من اس  
البير فتية في كتاب الشرب

في حفر بئر في ملكه فطها رجل يترابها قال اقومها محفورة وغير  
محفورة فيغرم فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا اجبر على  
اخراجها جامع الفصولين في الفصل الثالث  
والثلاثين

ولو كان البئر والعين او الخوض او النهر في ملك رجل له ان  
يمنع من يريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يحدها



يقرب من هذا الما في غير ملك احد وان كان لا يجد يقال  
لصاحب النهر اما ان تعطيه الشئ او تتركه ياخذ بنفسه  
بشروط ان لا ينكسر صفته وهذا عن الطحاوي هداية في فصل  
في مسایل الشرب من كتاب احيا الموات

وينبغي ان يكون بين بئر البالوعة وبين بئر الماء مقدار مالا  
يصل النجاسة الى بئر الماء وقدر في الكتاب خمسة اذرع او  
وذلك غير لازم انما المعبر عدم وصول النجاسة وذلك  
بمختلف بصلابة الارض ورخاوتها قاضي خان في فصل في البئر  
من كتاب الصلاة

بئر تنجس بفار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون  
ذلك بمنزلة النزع خزنة المفتين في مسایل البئر في باب  
الطهارة

وفي بعض الفتاوى ترجح ما بئر انسان حتى صارت يابسة لا  
شي عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ما انسان  
من الحب فقال له املا بالماء لانه ملكه والماء من ذوات  
الامثال فصول عمادي في الفصل الثاني والثلاثين  
استاجر حفار ليحفر له بئرا يجوز ان يبين مقدار طولها وعرضها  
باجر مسمى والا فلا وفي القبور يجوز ان لم يبين الطول  
والعرض استاجر رجل ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشر  
دراهم ويبين عرضه وعمقه فحفر خمسة في خمسة تجب له  
دراهمان ونصف من فتاوى الوجيز للسرخسي في كتاب

#### الاجارة

وللستا جران يسقى من البئر من غير اذن رب الدار من اجارة  
تجنيس الملتقط

بئر

بئر مطوى بالاجر في قرية انقرض اهلها فالاجر لها فيها وان لم  
يعرف فهي لقطه ولو تصدق به على فقير ثم صرف باذنه  
الى عمارة الحوض في قرية اخرى يجوز في وقف تجنيس  
الملتقط

واذا حفر بئرا للصيد فتكسرفيه الصيد فاخذه اخر يكون  
للحافر واذا حفر البئر للصيد يكون الصيد للاخر من ذباج  
تجنيس الملتقط

قال رحمه الله رجل استاجر حفارا بين له مكان الحفر وعمقها  
وتدويرها باجر معلوم جاز فان حفر بعض ما شرط عليه  
فاستقبله جبل ان كان يمكنه الحفر بعد ذلك الا انه يشترط  
عليه العمل بجبر على العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل ان  
يبلغ منتهى ما امره به فان كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه  
وان كان لا يستطيع يكون عذرا وان استاجر له ليحفر له  
قبرا ويبين موضعها فحفر في موضع اخر لا اجر له وان لم يبين له  
موضع الحفر صح العقد استحسانا فينصرف الى الحفر في مقبرة  
تلك المحلة وكذا لو لم يبين عمقه ولا عرضه جاز استحسانا  
وينصرف الى المتعارف وكذا ان لم له حدا ولا سقا ينصرف  
الى المعتاد في تلك البلدة وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر  
صخرة لا يزداد له في اجره كما لا تنقص له من اجره بسبب  
بين المكان وحشو التراب من القبر يكون على الحفار استحسانا  
وان اختلف المستاجر مع حافر البئر بعد ما حفر خمسة اذرع  
فقال المستاجر شرطت عليك عشرة اذرع وقال الحفار لا  
بل شرطت على خمسة اذرع كان القول قول المستاجر مع  
بمينه واعطاه من الاجر بحساب ذلك وتختلف الحفار على  
دعوى المستاجر وبئر كان الاجارة فيما بقي فان اختلفا على



هذا الوجه قبل الحفرة في العرثا لفا وترا دارجل استاجر حفارا  
ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم وبين عمقه حفرة  
خمس في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشرة في العشرة  
يكون مائة وخمسة وخمسة تكون خمسة وعشرين فيكون  
ربع الجملة فهذا يلزمه ربع الاجرة قاضي خان في كتاب  
الاجارة

ببشرط بئ بالاجر وخربت القرية جاز نقل الاجر الى مصلحة  
قرية اخرى بحنبها وبصرف الى الحوض والى البير وهذا  
اذا لم يكن له مال في العدة لحسام الشهيد  
ولو استاجر ليحفر له بيرا في داره فحفرها ثرا نارت قبل ان  
يفرغ منها فله من الاجر بحساب ما حفر لانه يقيم العمل في  
ملك المستاجر فيصير عمله مسلما اليه بقدر ما يفرغ منه  
ويتقرر حقه في الاجرة فلا يسقط حقه بالتلف بعد ما يخرج  
من ضمانه من اجارة المبسوط للسرخسي

**ضنف** نزع ما بئر رجل حتى يبست لم يضمن اذا ملك البير  
لا يملك المزار ولو صب ما من الجب يوم ياملايه لانه يملكه  
والما مثلي جامع الفصولين في الثالث والثلاثين  
وادي البعد المانع من البالوعة والبير من وصول النجاسة  
في رواية ابى سليمان خمسة اذرع وفي رواية ابى حنيفة كعبه  
قال الخلو ان المعتبر الطعم والريح فان لم يوجد فيه طعم  
ما البالوعة ولا ريحه فهو طاهر وان بينهما ذراع والافخس  
وان كان بينهما عشرة اذرع مجتبي شرح القندوري في الفصل  
الثالث من كتاب الطهارة

ورأيت في المختلفات القديمة الغاصب اذا حفر بيرا في الدار  
المفصولة ورضى به المالك واراد الغاصب ان يطهرها ليس

له ذلك عندنا وقال الشافعي له ذلك سواء ينتفع به المالك  
اولا ينتفع لئلا انه حفر بيرا في ملك الغير ورضى به المالك  
او يقول ليس للغاصب فيه مال قائم وانما احدث ما ينتفع  
به المالك وينبغي في قيمة ملكه فلا يملك طهرها واحتج الشافعي  
انه متعدد في الحفر بدليل انه لو وقع فيه انسان او دابة  
يضمن فله ان يطهرها لازالة التعدد كما لو حفر بيرا على طريق  
المسلمين فلما اذا رضى صاحبه سقط الضمان فصار كانه  
سامور من الابتداء فصول عمادي في الفصل الثاني  
والثلاثين

سئل في زقاق غير نافذ عن ثمنها دار يغرب بايها صريح في  
يدربها ادعت امرأة ان لها فيه حق الاستقامة بواسطة  
ان اسطحة دارها يسيل منها ما اليه وان له فاقديما في بيت  
من بيوت دارها اخبر رجلا نايب الحاكم بقدمه ويسيل  
اسطحتها واسطحة اليه فامر القاضي بفتح باب الذي يبيتها  
والاخذ من ما يها بمجر د اخبار الرجلين بعد دعواها المذكورة  
هل هذا حكم نافذ او غير نافذ اجاب هذا ليس حكم نافذ  
شرعا لانه حال عن الشروط الشرعية اذا اخبار الرجلين ليس  
شهادة للمرأة وكون ما اسطحتها يسيل اليه لا يوجب تملك  
المال لانها لم توضع لذلك والمرأة خارجة لا ذات يد نعم اليد  
مسدود في بيت لها من دارها والمدعى عليه ذو يد  
باختصاصه بالبقعة التي بها فم البير الذي ينزع منه حالا  
حيث تاخرت عنه ابواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور  
به والمالك بالصهاريج الطائفة بالبيوت والدار والاواني  
والكيزان لكن بحث الكمال ابن الرهام في البير المعينة لانه المنفعة  
عند الاطلاق انه ينبغي ان يملك حافرها الما يحفره وطيه



للتخصيل الما فاذا لم يحصل ذلك فهم ان فم البير الذي ينزع  
منه الماء ولا استطاع لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي  
هو واضع اليد عليه وفي ملكه فيكون غيره المدعى وهو المدعى  
عليه فلا يحكم لمجرد الاخبار كما كتب في السؤل وهو مما لا يخفى  
على من له في مسایل القضا ادنى مجال في مسایل الشرب  
من الخيرية

والبير والحوض يعني حكمها حكم النهر الخاص وليس لاحد  
ان ياخذ شيئا للشفة وغيرهما مما اخرج من ذلك الماء في  
جب ونحوه الا برضا صاحبه لانه كان مباحا سبقت اليه  
يده بالاحراز قصار ملكه كالحشيش ولهذا جاز بيعه الا انه  
لا يقطع في سرقة لشبهة الشركة فيه وفي الذخيرة اذا  
ملا عبدا وصبى الكوز من ما الحوض وارض بعضه في الحوض  
لا يحل لاحد ان يشرب من ذلك الحوض لانه خلط بملكه  
بالمياه المباح ولا يمكن تمييزه وكذا لو جاصبى بالكوز من ماء  
مباح لا يحل لا بويه ان يشربا منه اذا كانا غنيين لان  
المأصار مملوكا له ولا يحل لهما الاكل من ماله بغير حاجة

#### شرح المجمع لاسن الملك في فصل الشرب

سئل عن رجل يملك البير في صكه زرع انسان زرعاً في قوتها  
وصار يسقى زرعاً من ما بها بغير اذن مالكها مدة فهل للمالك  
البير ان يبيع صاحب الزرع المزبور من ان يسقى زرعاً منها  
ام لا وهل يضمن مثل ما سقى به من الماء قيمته ام لا اجاب  
نعم لما لك البير ان يبيع من يريد سقى ارضه وزرعاً من ما به  
واما اذا سقى ارضه او زرعاً كما ذكر من البير المذكور فليس  
خلاف في تضمنه قال بعضهم لا يضمن وقال بعضهم يضمن  
وبالاولى يغرم في الخانية حيث قال وليس لاحد ان يسقى

زرعه

دسجور  
ع حكم

زرعه او ارضه من نهر الخير او عينه او قناته اضطر لذلك  
اولم يضطر وان سقى زرعاً وارضه بغير اذن صاحب النهر فلا  
ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذه مرة بعد مرة يود  
به السلطان بالضرب والجس ان رأى ذلك انتهى وهذا  
هو الراجح كما في شرب المنظومة وغيره من فتاوى القمى

#### في كتاب الشرب

قال ولو سد الحافر اسر البير ففتحها اخر ثم وقع فيها النساء  
فالضمان على الحافر وان كان الحافر كبسها بالحجر والحصى  
وطمها فجا اخر فخرج منها الحجر والحصى فوقع فيها النساء  
فالضمان على الذي خرج الحصى ولو كبسها بطنطة او شعيرة  
فاخرجها اخر فوقع فيها النساء فالضمان على الاول لان  
حكم البير باق كحفر الاول لان البير لا تطم بذلك بخلاف  
الفصل الاول لان الكبس بالحجر والحصى اخرجها عن حكم  
الابار فيزول الجنابة من الفتاوى القاعدية قيل كتاب  
الديات

واذا اشترى رجل بيرا وهو بالخيار ثلاثة ايام وقبضها فذهب  
ماؤها ونقص نقصاً فاحشا لزمه البيع ولو كان الخيار  
للبايع فذهب ماؤها عند الشترى فان شا البايع امضى  
البيع واخذ الثمن وان شا يرد البيع واخذ النقصان كافي  
للمحكم الشهيد في كتاب الشرب من باب الخيار

ولو اشترى بيرا على انه بالخيار ثلاثة ايام فانت فيها قارة  
فطهرها او لم يطهرها لزمه البيع لانه معيب عند المشتري  
وبعد التطهير يبقى نوع عيب لانها لا تطهر عند بعض العلماء  
فتقل رغبات الناس فيها في شرب الملتقطات



رجل رهن بيرا وانا ج للمرتين الانتفاع بها فعر المرتين  
حتى زاد الحافان يرفع كذلك الى الراهن عند ادا الدين  
لان المرتين اذا عر المرهون بغير امر الراهن يكون  
متبرعا فقد الفتاوى في الثالث من المرتين

ولو اتى الواقع فيها اى لوجر الواقع البيرا انفسا نا اخر وهو  
اخر اى لوجر الثاني ثا لتاوماتوا و جهلت كيفية موتهم  
يلغى ثلث الدية الا دين واوجب ثلثها على الحافر وثلثها  
على الثاني يعنى عند اى يوسف دية الواقع الاول اثلاثا  
ثلثها هدر وثلثها على الحافر وثلثها على الاوسط ونصف  
دية الثاني لا غير على الاول يعنى عند دية الثاني نصفان  
نصفها على الاول ونصفها هدر واوجب محمد دية الاول  
على الحافر والثاني على الاول وتجب دية الثالث على الثاني  
اى تجب دية الثالث على الثاني اتفاقا شرح المجمع لابن  
الملك في فصل فيما يحدث في الطريق من كتاب الجنائيات

### احكام العمارة في ملك الغير

على كل من بنى دار غيره بامر له فالبنا لامره ولو بنى لنفسه  
بلا امره فهو له وله دفعه الا ان يضرب بالبنا فينع ولو بنى  
لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون متبرعا جامع الفصول  
في الفصل الرابع والثلاثين

ولو غصب ساحة وبنى عليها لا يتقطع حق المالك عندنا  
وقال الكرخي رحمه الله اذا كانت قيمة البنا اكثر منقطع قال  
رحمه الله وبعض المتأخرين افتوا فتوى يقول الكرخي وانه  
حسن ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا بشيوخنا فانهم  
لا يتركون جواب الكتاب خلاصة في الفصل الثاني من

كتاب

### كتاب الغصب

وان غصب ارضا وبنى هايطا فحاصبها واخذ الارض فاراد  
الغاصب التقض ان بنى الحايط من تراب هذه الارض ليس  
له التقض ويكون لصاحب الارض والا له التقض بزازية  
في جسر غضب الضياع من كتاب الغصب

اشترى دارا وارضنا وبنى اوزرع او غرس واستحق يرجع على  
البائع بالثمن وسلم البنا والزرع والشجر يوم سلم الى البائع  
بزازية في الفصل السادس في الاستحقاق

ولو كانت ارضا بيننا فبناها احدهما فحضر الاخر لا يامر  
يرفع كل لكن يرفع ما وقع في نصيبه بالقسمة وان تراضيا  
بالقيمة حتى يعطى الباني نصف قيمة الارض فيكون  
الكل له او ياخذ نصف قيمة البنا فيكون بينهما جاز خزانة  
المفتين في كتاب القسمة

استاجر دارا وبنى فيها من التراب لذي كان فيها بغير امر  
صاحب الدار ثم انقضت مدة الاجارة ففسخت الاجارة  
ان كان البنا من لبن اتخذ من ثرابه كان في هذه الدار  
فان المستاجر يرفع البنا ويغرم قيمة التراب لصاحبه وان  
كان البنا من طين لا ينقض البنا لانه لو تقض يعود التراب  
خزانة المفتين في احكام العمارة في اخر كتاب

### البيع

وفي باب المضاربة بالعرض من مضاربة الاصل اذا دفع  
الى رجل ارضا بيضا على ان بنى فيها كذا وكذا بيتا وسمى  
طوها وعرضها وكذا كذا حجر على ان ما بنى من ذلك  
بينهما وعلى ان اصل الدار بينهما نصفين فبناها كما شرط  
فهو فاسد وجميع ذلك لرب الارض وللبياني على رب



الارض قيمة ما بناه يوم بناه واجرم مثل فيما عمل فصول عمادى

### فصل الثالث والثلاثين

قوله واذا استعار ايضا لغرس فيها نخلا جاز المعيران يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس لان العارية توجب الاحتجاج

فيكلف تفريغها جوهره شرح القدورى في العارية

رحم الله

استعار ارضا لبني او لغرس فيها مطلقا او موقتا له ان يرجع متى شاؤ وينقض البناء ويقطع الشجر ولا يضمن المستعير قيمة البناء والغرس وان كانت العارية موقته فرجع قبل مضى الوقت يضمن قيمة البناء والاشجار قايمة على الارض غير مقلوعة منقوضة فان شا المستعير قلع غرسه وبنائه ولا يضمنه اذا لم يضر بالارض وان كان القلع يضر بالارض لا يقلع الا برضا صاحبها ويضمن له قيمته مقلوعا ولا يضمن المعير بعد مضى الوقت ولو استعار ارضا لبنيها فزرع واستخصد له الرجوع وان لم يبلغ الحصاد لا يرجع ويبقى باجرة الارض وذكر في الفتاوى لو بنى فيها حايطا من تراب صاحب الارض ثم استرد المعير الارض ليس للمستعير ان يرجع عما اتفق فيسلم له ان يهدم الحايط من

فتاوى الوجيز للسرخسي في كتاب الاستعارة

وان كان المشتري قد كرى في الارض نهرا او حفرا ساقية وقنطر على النهر قنطرة يرجع على البايع بالثمن وبقيمة ما احدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع من اتفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مساة جعلها من التراب وان جعل مساة من اجرا وقصب اولين او شي له قيمة فانه يرجع على بايعه بقيمة ذلك وهو قايم في الارض يوم

البايع

البايع بقلع ذلك والله اعلم فصول عمادى في الفصل الخامس

### عشر

سيل في ذمى ثبت عليه انه بنى في ساحة للغير مجاورة لذلك بغير اذن مالكها فماذا يلزمه شرعا اجاب يلزم رفع بنيانه حيث امكن بلا ضرر يضر بنا غيره بان لا يكون مركبا عليه فينقصه ويسلم الساحة لما لكها فارغة عن بنيانه

من غضب الخيرية

اعاد ارضه للبناء والغرس له الرجوع وقت اتم لا يهدم البناء ويقلع الاشجار ولا يضمن المعير في المطلق ويضمن في المقيد الوقت عند ناله غره ولو زرع يترك في يد المستعير باجر استخسانا في عارية البرازية

سيل في رجل بنا بناء في دار زوجته باذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها او يصير البناء لها ام لا اجاب نعم يسوغ فقد صرح علما ونا باق الاذن من المالك بالبناء يضر المالك يبيع البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بامرهم فالبناء للامر ولو بنى لنفسه بلامره فهو له وله دفعه قالوا لو عمرها لها بلا اذنها قال رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا ساير املاكها ولو اتفقت معه على انه يعمر ويسكن فعمر وسكن مدة تسقط ما اتفق قد راجرة المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع عما اتفق واتفقوا على انه اقرباؤه بنى متبرعا وانه ان اقرت بانه بنى ليسكن نظير بنيانه انه يلزم عليه اجرة المثل لما سكن لانها ما رضت متبرعة حيث جعلت ذلك شرطا لسكنه نظير عمارته وان انكرت الاذن فالقول قولها وان قال هو ما اذنت لي وقالت هي اذنت



فالمقول قوله لأن الأصل عدم الاذن واذا ثبت عدم  
الاذن يرفع بتاوه ويلزم به وان ثبت الاذن له وتصادف  
على انه له كان كالمستعير يرفع بطلها وان تصادف  
على انه بنى لها الرجوع بما اتفق وقد حصل الجواب في كل نوع  
وانه اعلم من فروع المسئلة بما قاله علماءنا  
في عارية الخيرية

وفي شرح الطحاوي في الاستحقاق اذا تملك بالبدل يرجع  
على بايعه بقيمة البناء والثمن كما اذا اشترى أرضا وغرس  
فيها اغراسا او دارا فبنى فيها بنا ثم جاسمحق فاستحقها  
فانه ياخذها ويقلع الاشجار وينقض البناء والمشتري  
يرجع على بايعه بالثمن وهو بالخيار ان شا سلم النقص  
الى البايع ورجع بقيمته مغروسا غير مقلوع وببنا غير  
منقوص وان شا حلس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في  
ظاهر الرواية الا اذا كان باتفاقها من دعوى الخلاصة

#### في جنس الضياع والعقار

قال شوي ورخانه زن حاي خانه ساخته بود بسيم خود  
ومرويكى خواهر نانده وزن اين عمارة ميراث بورباي  
اجاب اگر بدستورى زن ساخته بودى بلكه عمارت  
بان زن بود ونفقة عمارت وام بود بر زن لس حصه  
خواهر شوي از بن وام بدهد واكرنى دستورى زن  
كرده است بود وهذا لان الاصل والظاهر ان الانسا  
يبنى لنفسه ويعمل لنفسه وقال عليه الصلاة والسلام  
كل انسان احق بكسبه واذا عرف هذا الحكم على هذا  
التفصيل في العمارة فليعرف ذلك في الغرس ونحوه  
في ارض الزوجه في وصية القاعدية

ولو

ولو ادعى انه في ارضه بنا لا يسمع حتى يبين الارض ويصف البناء  
طوله وعرضه وانه من الخشب او المذر وكذا لو ادعى غرس شجرة  
في ارضه فهو على ما ذكر فلو يبين ذلك فان اقر المدعى عليه امر  
برفع البناء والشجر والا حلفه بالله ما بنيت ولا غرسه في ارضه  
فلو نكل امر برفعها في سادس جامع الفصولين  
رجل له حايط ووجهه في دار جاره ويمنعه الجاران يدخل داره  
للاصلاح يقال له اما ان ياذن للدخول واما ان تصلح كما في  
الحاء والكلاء كرم انسان من صلح عمدة  
الفتاوى

مردى خانه زن خود را عمارت كرد وجوبها بكارزد وتواند  
كه بها خواهد يان اجاب اگر بدان شرط فرموده است  
كه رجوع كند تواند عمر دار امراته فمات وتركها وابنا  
فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرم  
حصه الابن ولو عمرها لنفسه بلاذنها فالعمارة ميراث  
عنه وتغرم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو  
عمرها لها بلاذنها قال النسفي العمارة لها ولا شئ من النفقة  
فانه متبرع وعلى هذا التفسير عمارة كرم امراته وسائر املاها

#### جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين

غضب ساحة قال الكرخي وابو جعفر لا ينقض اذابنى على  
حوالى الساحة ولو بنى على نفس الساحة ينقض وجواب  
الكتاب ذلك وهو الاصح بزازية في الفصل الثالث

#### من الغصب

اذا نكح الجبل بما عليه من الحديقة على حديقة رجل في  
اسفل الجبل يرد باقل قيمتها صاحب الاكثر على صاحب الاقل  
ويملكها من مجموعة القروى افندى من كتاب الغصب

اي نصيب  
الابن



### نقله من غصب البزازية

وفي الفتاوى رجل زرع أرض نفسه فجاءه الآخر التي بذره في تلك الأرض وقلب الأرض قبل أن يثبت بذره صاحب الأرض ولم يقلب وسقى الأرض حتى يثبت البذران فالنابت يكون للثاني عند أبو حنيفة رحمه الله ويكون على الثاني قيمة بذره مبذورا في أرض نفسه فيقوم الأرض ولا يذر فيها ويقوم وفيها بذر فيرجع ما بينهما تاتارا خاضية في الحادي عشر

### من كتاب الغصب

ولو بني في المستعار حائطاً يقال له بأخشة فلو استرد من المستعير الدار وأراد أن يرجع بما اتفق على المعير ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط أن البناء من تراب صاحب

### الأرض بزازية في الرابع من كتاب الغصب

سئل عن شخص حمل على جدار جاره اختاباً وبني عليها ونصب على ذلك سنين ثم طال به بالرفع مدعي أنه لم ياذن له في ذلك ولا رضى به وليس للباني بينة أجاب مالك الحائط أن يجبر من بني على حائطه على قلع ما بناه فإن لم يقم عليه بينة أنه أعاره مدة معلومة ويرجع لا يلزمه شيء مما نقص من قيمة البناء بالهدم وإن وقته وقتاً لعشر سنين مثلاً فله أيضاً أن يرجع قبل مضيتها لكن في هذه الصورة يضمن له ما نقص من قيمة البناء بالهدم في فتاوى قاري الهداية

### التصرف في الأعيان المشتركة

بت المحتطب يملك الخطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج إلى أن يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك فتية في كتاب الشرب

أرض

أرض بين اثنين زرع أحدهما جميعه ولم يرض به صاحبه فظا ليه بالقلع فالقاضي لا يأمر بالقلع لكن يقسم بينهما فيما وقع في نصيبه صاحبه أمر بقلعة وما وقع في نصيبه يبقى كما كان وعن محمد رحمه الله في رجلين بينهما أرض غاب أحدهما فله شريكه أن يزرع نصف الأرض فإذا أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرعه والفتوى على أنه علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها وإذا حضر الغائب فله أن ينتفع بكل الأرض مثله تلك المدة لأن رضا الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وإن علم أن الزرع ينقصها أو التزك ينفعها أو يزيد ما قوة فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئاً أصلاً لأن الرضا غير ثابت فصول عمادي

### في الفصل الثاني والثلاثين

وقال أبو بكر في جدار بين رجلين أنهدم واحد ما غاب فبني الحاضر جداراً في ملكه من خشب وبقي موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب فأراد أن يبني موضع الحائط فيما يلي دار جاره ويجعل رأس الحائط إلى ملكه ليس له ذلك وإن أراد أن يبني حائطاً على الغلط الذي كالحائط الأول أو بني أدق من ذلك في وسط الأس وبديع الفضل من أسه نصفان مما يلي شريكه ونصفاً مما يلي ملكه فله ذلك فصول

### عمادي في الفصل الخامس والثلاثين

قال في الأصل غاب أحد شريكي الدار فأراد الحاضر أن يسكنها رجلاً أو أجرة لا ينبغي أن يفعل ذلك ديانة إذا التصرف في ملك الغير حرام حق الله تعالى وللالك ولا يمنع منه قضا إذا الإنسان لا يمنع عن التصرف فيما بيده لو لم ينازعه أحد ولو أجرة وأخذ الأجرة يورده على شريكه نصيبه لو قدر



والا يتصدق به لتكن الخبث فيه لمحق شريكه فكان كغاصب  
اجريت صدق بالاجرا ويرد على المالك وانما يطلب له اذلا  
حيث فيه هذا الوسكن غيره اما الوسكن بنفسه ليس له ذلك  
استحسانا ان له ان يسكنها باذن شريكه حال حضوره اذ  
يتعهد رعليه الاستيذان في كل مرة هذا امر الدور فيما بين  
الناس فكانه لو لم يسكن غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس  
له ذلك حال حضرته بلا اذنه فكذا حال غيبته معين الحكم  
في الباب الثاني والاربعين

والاصل ان كل من اخبره على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل احد  
فهو متطوع وكل من لا يجبره فليس بمطوع من صالح تجنيس  
الملتقط

داريين اثنين غير مقسومة فغاب احدهما قال محمد رحمه الله  
للحاضر ان يسكن بقدر حصته ولا يسكن الدار كلها وعن محمد  
رحمه الله في كتاب العارية للشريك في الدار ان يسكن جميع  
الدار عند غيبة الشريك لانه ان لم يسكنها خربت وهذا  
استحسانا او رد هذه الرواية في اجازات هذا الكتاب عن  
ابي حنيفة رحمه الله في ارض بين رجلين ليس لاحدهما  
ان يزرع قدر حصته وفي الدار ان يسكنها ذكرها في صالح

هذا الكتاب في اخر قصة تجنيس الملتقط  
قال كرماء به مشترك است ديوارهاش باخلل كشت يكي شريك  
منجوهده كه عمارت كند وان ديكر موافقت نميكند جبرش  
كند باني اجاب نعم جبر كند لكن لا بحق نفسه لان الانسان  
لا يجبر على عماره ملك نفسه ولكن بحق صاحبه الذي  
يتعلق حقه على وجه لا يتكهن التمييز وكل مشترك بين  
اثنين فينفق احدهما عليها ويأبى الاخر فانه يجبر على ذلك

حصته

حصته لهذا لانه طريق للانتفاع بالحصص لا بمومة الكل واصلا  
لانه مما لا يقسم وكان الا بى متعنتا والله اعلم من قصة  
القاعدية

في الارض المشتركة اذا كان بناها احدهما فقال صاحبه ارفع  
بناك فان القاضي يقسم الارض بينهما فما وقع في البناء في  
نصيب الذي لم يبن فله ان يرفع ذلك او ياخذ البناء  
بالقيمة اذا رضى صاحبه بذلك قاضي خان في قصة الو

والاب من كتاب القصة  
البيرو المشتركة والدولاب المشتركة والحمام المشتركة ونحو  
ذلك اذا حارب فامتنع احدهما عن العارية يجبر الاخر على  
العارية لان هناك ضرورة لانه يمكن الانتفاع به بواسطة  
القصة لانه لا يحتل القصة والترك كذلك تعطيل الملك  
وفيه ضررهما فان ابى العارية متعنتا محصنا في الاباء  
فيجبر في دفع تعنته بالجبر على العارية من البدائع في فصل  
واما بيان حكم الملك في كتاب الدعوى

حام مشترك اجتمع رماد في حواليه فرفع احدهما ثلاثة  
اذرع يجبر الاخر لرفع مثل ذلك قال هرد ورامر بايداشت  
جواهر الفتاوى في كتاب الشرب في الباب  
الثاني

جداريين رجلين لاحدهما بنا واحد عليه وللآخر بناين  
فاراد صاحب البناء الواحد ان يجعل على بنايه القديم  
بناء اخر فلم يرض صاحبه فله ان يفعل مثل عمل شريكه  
لان الجداريينهما على السوامن واقعات حسامية في كتاب  
الفصب بعلامة السنين

الدار المشتركة اذا غاب احدها وخاف الحاضر انه لو لم



يسكن بحرب الدار عن محدد رجه انه ان للحاضر ان يسكن  
في الحل لانه فيها صيانة مال الغايب وقيل له ان يسكن  
كل الدار وان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم  
ان السكنى لا ينقصها الا في السكنى بحصتين منفعة للغايب  
والحاضر واما منفعة الحاضر فظاهر وكذلك منفعة الغايب  
لان الحاضر اذا سكن فاذا خضر الغايب كان له ان يسكن بمقدار  
ما سكن الحاضر من شرب القاعدة

سئل رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين اخيه بغير اذنه  
منفقا على العادة من ماله فما الحكم اجاب ان بنى بانقاضها  
فالبناء مشترك ولا رجوع للباقي فيه بما لا قيمة له اذا هدم  
فيمتنع هدمه واذا طلب القسمة كلاهما او احدهما تقسم  
ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى بغير انقاضها  
ماله القيمة وطلب القسمة او احدهما قسمت ولكل ما وقع  
له من النصيب فان وقع في نصيب الباقي فيها والاهدم  
بناه واخذ انقاضه التي بناها لانها ملكه ولا يخرج عن ملكه  
من غير رضاه فبقي على ملكه ويكون غاصبا حال البناء  
نصيب اخيه وشا غلامه فيومر بالرفع ان طلب في

#### شركة الخيرية

قال ابو الليث انما يرجع اذا بنى بامر الحاكم اما بغير امره  
فلا يرجع بشئ بمنزلة العلو والسفل اذا اهدما فبناه صاحب  
العلو بغير امر صاحب السفل والقاضي فهو متطوع منية  
المنفي في عمارة الحايطة في كتاب القسمة

سئل فين مات وترك ورثة وخلف بنا عتار ووضع احد  
الورثة يده على طبقة ايلة الى السقوط من جملة البناء المذكور  
وارضها حكر فنقضها واستأجر ارضها وبنى مكانها طبقة  
غيرها

غيرها وبنى علوها مكانا وملك ما يعلو الطبقة لاحد اولاده  
ثم مات المالك ووقف المالك العلو المذكور وجميع ما يخصه  
ارثا من قبل والده من الطبقة المذكورة وغيرها فادعى  
احد ورثة الخلف الاول على الواقف وهو احد الورثة الخلف  
الثاني بان الطبقة المذكورة مخلقة عن الجد فذكر المدعى  
عليه ان والده اشتراها من جده وخرج على البناء فجز  
عنه وصدق بان الطبقة المذكورة مخلقة عن جده وهو  
لا يعلم ان الارض المذكورة حكر ولا انها في اجارة والده ولا  
ان والده وضع البناء المذكورة بحق فهل يصح التصديق  
المذكور في حصته بعد الوقف ام لا وهل يلزمه ان يهدم  
المكان الذي هو على الطبقة المذكورة ام لا اجاب ان  
صدق الورثة ان البناء المذكور بناه والده بطل حقهم في  
التصديق فاذا ثبت ان الارض حكره لا يسرى تصديقه  
على ملك الغير او وقف لغيره وانما يسرى في حقه فقط  
وحسينه يلزمه حصص الشركاء في قيمة النقص الذي هدمه  
والده ولا يلزمه هدم بنايه لانه على تقدير عدم تصديق  
الورثة يكون شريكاهم في الفعل فله في السفل حق  
فيلزمه اجرة حصصهم من حل بنايه العقد النفيس لابن

#### عبد العال

سئل عن الشريكين في بستان ولهما فيه دواب تعمل في البستا  
فغاب الشريك والبستان محتاج الى مصروف على الدواب  
والرجال والابتنان الزرع والدواب ولم يكن الشريك  
اذن لشريكه في التصرف على حصته ونصيبه اجاب  
يرفع الامر الى الحاكم لياذن له في الصرف ليرجع به على شريكه  
اذا حضر من فتاوى قارى الهداية



ويروى أن دود الطائر الزاهد رحمه الله كان له دار بينه وبين آخر غايب وكان فيها نخلة أو نخلات وكان يسكن في الدار ولا يأكل من الثمرة ويفتح باب الدار وكل من دخلها يأكل من الثمرة فله اكل الثمرة لأنها مشتركة والاكل استهلاك وسكنى الدار لانه غارة وقال محمد رحمه الله لو ان شريكه اخذ حصته من الثمرة واكلها جاز ويبيع نصيب الغايب ويحفظ ثمنها فان حضر واجاز فيها والارض قيمتها فان لم يحضر فكاللقة يتصدق وهذا استحسانا وبه ناخذ والله اعلم في حيطان البزازية

ولو منع الرم الشريك فحالم . يواجر في الحمام ثم يعقد وان شام من ذاشا يامونها . وقيل لمن لم يات بالرم يامر الرم الاصلاح يقال رمت الحائط ورمته بالتشديد اى اصلحته ومسيلة البيتين من قاضي خان حمام بين رجلين غاب قدره او حوضه او شئ منه واحتاج الى المرمة فاراد احدهما المرمة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاضي لها ويبرمها بالاجر باذن احدهما في الاجارة والمرمة من الاجرة قيل هذا قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما ونسب الحسام الشهيد هذا القول الى الامام ابو بكر الخوارزمي وقال بعضهم القاضي باذن لغير الامم بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول انتهى قلت وكذا اصرح بان الفتوى عليه الحسام الشهيد في قصة شرح المنظومة

سفل لرجل عليه علو لغيره انهدما لا يجبر صاحب السفل على

على البناء ويقال لصاحب العلوان شئت قابن السفلى والعلوان مالك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع حتى يرد عليك قيمة البناء خلاصة في الفصل الثاني من كتاب الحيطان سئل عن رجل شريك في دار اندمت وسقط نقصها فطلب احدهما قسمة النقص وابى الآخر اجاب الانتفاض ان امكن قسمتها بان لم يحتج الى كسر وشق قسم بطلب احدهما وجبر المتنوع وما يحتاج الى كسر لا يقسم بالتراضي والجدار القايم لا يهدم الا بالتراضي من فتاوى قارى الهداية

احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بغلبة بدون اذن الآخر فعليه اجر حصته الشريك سوا كانت وقفا على سكا او موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الآخر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معدلا لاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للآخر انا استعمل بقدر ما استعمله لان الهبا ياة انما يكون بعد الخصومة فنية في باب سكنى الوقف

سئل ابو القاسم عن امرأة لها ارض فاتخذ ابنها في الارض مجمة في حياتهم ثم ماتت الام وتركها الارض بين الابن والابنة واخذ الابن في كل عام ثمن الجمد ولم يعط الاخت منه شيئا فطلبت منه نصيبها قال ان كان الاخ تكلف اتخاذ الجمد بغير اذن شريكه فهو كله له وهو ظالم لها ولها ان تمنعه بعد ذلك عن اتخاذ الجمد في موضع مشترك من النوازل في فتاوى صدره لا سلام مجمع الفتاوى في كتاب القسم

وذكر القاضي ابو عبد الله الدامغانى في شرح هذا الكتاب انه ان بنى بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء بخلاف



وان بنى بامر القاضى ففيه روايتان في رواية يرجع بقيمة  
 البناء وجه تلك الرواية ان القاضى كما اذن له قام مقامه  
 اذن الشريك فصارت التوكيل بالاتفاق وجه هذه الرواية  
 ان القاضى لا يملك الحجر على الحر العاقل البالغ ليقوم اذنه  
 مقام اذنه وانما ينتقل الحايط اليه في الحال التى يريد ان  
 ينتفع به فينظر الى قيمته في تلك الحالة والصحيح ما ذكر  
 من المختار للفتوى في قسمة شرح المنظومة لابن  
 الشحنة

وقال الامام الاسكاف حايط بينهما طوله مائة ذراع خمسون  
 منها مستوية بارض الدارين وخمسون ذراعا سطح احد  
 الدارين مستويا بارض جاره الاخر فانهدم الجدار كيف  
 شانه قال النصف الذى ارض داريهما مستوية سواء  
 عليهما عمارة والنصف الاخر على صاحب البيت الاسفل  
 عمارته الى ان ينتهى طرف عوارضه ثم ما فوق ذلك  
 عليهما عمارته زبدة الفتاوى في نوع في العمارة المشتركة  
 في الحيطان

وفي البناء المشتركة لو احدهما غايبا وانهدم باذن الحاكم او  
 بدون اذنه لكن بنى باذن الحاكم فهو كالبناء باذن الشريك  
 لو حاضر فيرجع عليه بما اتفق اذا حضروا في النوازل  
 جدار بينهما لكل عليه حمل فانهدم واحدهما غايب فبناءه  
 الاخر ان ينقض الحايط فهو متطوع وليس له ان يمنع الاخر  
 من الحمل وان بناه بلبس او خشب من قبل نفسه لم يكن  
 للذى لم يبن ان يحمل عليه حتى يودى نصف قيمته بزارية  
 في الثاني من كتاب الحيطان

سئل عن شريكين في بستان اذا امتنع احدهما من الصرف  
 الى

الى هذا البستان بقصد الضرر لشريكه وخرب البستان  
 لموت الاشجار من عدم السقي وضعف الدواب من عدم العلف  
 وغير ذلك فهل يجبره القاضى على الصرف ام على بيع نصيبه  
 ام لا يلزمه شي اجاب اذا امتنع من الاتفاق على الدوا  
 يجبره القاضى على الاتفاق عليهما او البيع واما الاشجار  
 فان كانت الشركة شايعة تجبر على المقارعة من فتاوى  
 قارى الهداية

### في المأمور بالعمارة والمرقة

قال لاخر احفر لي بابا في هذا الحايط ففعل والحايط لغيره  
 ضمن الحافر ورجع به على الامروان قال احفر في هذا الحايط  
 بابا ولم يقل لي لم يرجع على الحافر بالضم ان على الامروان  
 كان الامر ساكنا في الدار واستاجر على الحفر ورجع الحافر  
 بالضم ان على الامروان الله اعلم خزائن العتقين في كتاب  
 الغصب

وذكر في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره  
 بامره يكون البناء للامروان بنى بدون امره يكون له  
 وله ان يرفعه الا ان يضرب بالبناء في يمنع يعنى اذا بنى  
 لنفسه بدون الامر اما اذا بنى لرب الارض بدون الامر  
 يكون البناء لرب الارض والباقي يكون متطوعا في ذلك

### فصول عمارة في الفصل الثالث والثلاثين

امر رب الدار بالبناء ليحسبه من الاجر فانفق على البناء  
 واختلفا في مقدار النفقة والقول قول رب الدار والمدينة  
 بينة المستاجر وفي الفتية برقم لنجم الاية البخارى ثم  
 قال المستاجر اذا عمر في الدار المستاجرة عمارات باذن  
 الاجر يرجع بما اتفق وان لم يشترط الرجوع صرحا



ولذلك القيم قلت ويحتل هذا على ما اذا لم يقع بينهما الخلاف  
ثم يرقم للقاضي وقال في التنوير والبالوعة لا يرجع  
بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العارة لا صلاح ملكه  
وصيانة داره عن الاختلال فيرضى بالاتفاق بخلاف  
التنوير والبالوعة شرح المنظومة لابن الشحنة  
سئل عن شخص اذن لشريكه او لاجنبى في صرف على عارة  
فهل القول قولها وهل لها الرجوع اجاب القول قولها  
في الصرف مع يمينها ان وافق الظاهر والشريك يرجع بها  
صرف ولا جنبى لا يرجع الا اذا قال اصرف على او اصرف  
لترجع على من فتاوى قارى الهداية

وان كان رب الدار امر المستاجر ان يبنى في الدار على ان يحب  
له ذلك من الاجر واختلفا وقال المستاجر امرتني بالبناء  
وقد بنيت وقال رب الدار لم تبني قال القول قول رب  
الدار مع يمينه وان اقربا لبنا الا انما اختلفا في مقدار  
ما اتفق ذكره ان القول قول رب الدار مع يمينه قالوا  
وهذا اذا كان مشكل الحال بان اختلف في ذلك اهل  
الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب  
في نفقة مثل البنا قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم  
هل يذهب قدر ما يقول المستاجر حتى تعذر معرفة قول  
احدهما من جهة الغير فاعتبر حينئذ الدعوى والانكار  
والمستاجر يدعي الغاويرب الدار ينكر فيكون القول قوله  
اما اذا جمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول قوله

تاتارخانيه في الخامس والعشرين من الاجارة

والاصل ان من بنى دار غيره فالبناء لرب الدار ويرجع عليه  
بما اتفق في المختلف المشايخ بعضهم قالوا البناء لرب الدار  
لو

لو بنى باذنه واستدلوا بما ذكر محمد رحمه الله ان من اخر اخر  
حما ما وقال له دم ما استرم ففعل فالعمارة لرب الهام وقال  
بعضهم البناء للباني ولو بنى باذن رب الدار واستدلوا  
بما ذكر محمد رحمه الله ان من استعار من اخر دارا فبنى فيها  
باذن ربها فالبناء للمستعير وهذا الاختلاف فيما امر ولم  
يشترط الرجوع فاما لو شرط الرجوع بما اتفق فالبناء لرب  
الدار وعليه ما اتفق الا يرى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان  
من استاجرهما ما وكله ربه ان يرمي ما استرم من الهام  
وللمستاجر على المور ما اتفق جامع الفصولين في الفصل  
الرابع والثلاثين

طاحونة مشتركة قال احدها لصاحبه اعمره فقال الاخر منه  
العمارة تكفيني لارض بعمارتك فعمرها لا يرجع على شريكه  
في جوابه الفتاوى في الشركة

سئل عن شخص دفع لآخر مبلغا واذن له في صرفه على عمارة  
وسافر الاذن فصرف الماذون ذلك واحتاج الى زيادة  
مصرف فاقترض وصرف فلما حضر الاذن فادعى ان  
هذا الذي صرفه الماذون للعمارة فوق اجرة المثل ولم  
له القرض اجاب ما صرفه في العمارة فيما ادعى انه  
اقرضه لا يلزم الاذن الامر وهو متبرع فيه لانه انما اذن  
له ان يصرف من مال الاذن وهو اجرة المثل والله تعالى  
اعلم من فتاوى قارى الهداية

ن طمان ركب في الطاحونة حجر من ماله او حديد او  
المدة فلو فعله بامر ربه على ان يرجع فهو لربه ويرجع  
بما اتفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير مركب في البناء فله  
دفعه ولو مركبا فله قيمته ولو للمالك بلا امره فمتبرع به



٨٥  
**فد** اسبابان سنك و سلكى كرده است تواند كه بحسب  
غلة فرو رود قال في سنك و سلكى اذان وى بود و بتر  
قيمة يكير و اگر سو كند هذ روانداشته في تواند اذ الاقرار  
والانكار فيه سوا و اگر اسبابان سلك خود در او رذم  
تواند كه بر دار بعد مضي المدة قال اگر سنك زيرين  
نهاده است تواند و اگر سنك زيرين بودنى تواند  
رضا خاوند اسبابا لانه مركب في ملكه جامع الفصولين  
في الفصل الرابع والثلاثين

و في تجريد البرهان و اذا جحصص المستاجر الدار و فرشا  
بالاجر و ركب فيها بابا او غلقا او جعل مسارا في بابها  
واقربه الاجر و اراد المستاجر قلعه و ذلك ما يبضر  
قلعه قلعه و ما يبضر قلعه بالدار ليس له قلعه ولكن  
يضمن لرب الدار قيمة ذلك و يعتبر قيمة يوم مختصمان  
مستاجر در خانه غلة دار عمارة كودت است يا ذن  
اجر لا شك ان العمارة يكون للاجر لانه عمل بامر و قد  
ذكرنا من قبل ان من بنى في دار غيره بامر و يكون  
البناء للامر و هل يرجع عليه بما انتق من غير شرط  
الرجوع فعلى قياس ما اجابه ظهير الدين ينبغي ان لا  
يرجع من غير شرط الرجوع و قد كتبنا عن ابى جعفر  
ان الزوج اذا عمر دارها باذنها يكون النفقة دينها  
عليها ولم يذكر انه شرط الرجوع و انه اعلم فصول

#### عماري في الفصل الثالث والثلاثين

و هذا الخلاف فيما اذا لم يقل رب الدار للباني ابن في  
علي ان اعطيك ما تنفق اما اذا قال له ذلك فالبناء  
لصاحب الدار و للباني ان يرجع عليه بما انتق انتهى و قد

اشار

اشار المم للخلاف بقوله فالاصح بناوه لذي الدار مع بيان  
الاصح و استظهر الرجوع على المال كتمسيلة ما لو قال اقض  
عني كفلان دينه ولم يقل و ارجع به علي فكذا مع هذا  
لا يحتاج ان يقول علي ان اعطيك ما تنفق قال و هذا بخلاف  
ما جرى عليه اصطلاح زماننا فيمن استاجر ارضا للبناء  
واذن رب الارض له في البناء فان البناء يكون للمستاجر  
فان العقد وقع مقصود البناء فيكون البناء للباني  
اتفاقا في تفسير شرح المنظومة لابن الشحنة

#### فيما يتضرر به الجيران

في النوازل اتخذ جاره في غير النافذة حظير غنم و يتأذى  
الجيران من نتن السرقين و لا يأمنون من الرعاية ليس  
لهم المنع في الحكم و عن الثاني اتخذ داره عماما و يتأذى  
الجيران من دخانه و هذا الدخان اكثر من دخانهم  
يمنع و هذا على خلاف الاصل الا ان في النوازل ايضا  
اراد ان يتخذ في داره حرسا و دونه يوهن جدار  
الجيران بمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن تعدى  
الى جاره و هذا على خلاف اصل الا ان عندنا لا يمنع  
من التصرف في ملكه وان اضرب بغير قال ابو القاسم  
يمنع و به اخذ مشايخ بلخ و بخارى بزارية في نوع فيما  
تحدث عمارة يبضر لصاحبه من كتاب

#### الحيطان

اراد ان يتخذ داره بستانا ليس لجاره ان يمنعه عن ذلك  
اذا كانت الارض صلبة لا يتأذى ضرر الما الى جاره وان  
كانت رخوة و يتأذى ضرره الى جداره له ان يمنعه شرح  
المنظومة لابن وهبان لابن الشحنة



والحاصل ان القياس في جسر هذه المسائل ان من تصرف  
في خالص ملكه لا يمنع منه ولو اضرب بغيره لكن ترك القياس  
في محل يضرب بغيره ضررا بينا وقيل بالمنع وبه اخذ كثير من  
مسا يخنار رحمهم الله وعليه الفتوى جامع الفصولين في  
الفصل الخامس والثلاثين

**شئ ط** له دار في محلة عامرة فاراد ان يخربها فله ذلك  
قياسا للاستحسان وبه يفتى **في** وقال **شئ** الفتوى اليوم  
على القياس لو هدم بيته ولم يبين وجيرانه يتضررون به  
فلم يجبره على البناء لو قادرا على البناء **كذا قد قال** **شئ**  
المختار انه لا يجبر اذا لم يجر على بناء ملكه والله اعلم من  
الحمل المزبور

وفيه ايضا داران متلاصقان جعل احدهما في داره اصطبل  
وكان في مقدم مسكنا وفيه ضرر لجاره الملازق قال القاسم  
ان كان وجود الدواب الى جدار الجار لا يمنع وان حرقوها  
الى جدار الجار يمنع وعلى قول الامام في مسئلة الدواب  
لا يمنع كيف ما كان ثم اذا خرب جدار الجار وعلم ان خرابها  
يسبب الاصطبل قال الامام ظهير الدين لا يضمن لان فعل  
الدابة لا يضاف اليه وانما يضمن بالتسبب والتسبب انما  
يضمن اذا كان متعديا وهو في ادخال الدابة في ملكه غير  
متعدي فاندفع ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه متعدي  
بالسوق بنزائية في نوع فيما يحدث من كتاب

**الحيطان**

رجل اراد ان يهدم داره ولاهل السكة ضرر لانه تخرب السكة  
المختار انه يمنع خلاصة في الحيطان  
رجل اشترى دارا او بيتا وكان ذلك للديعة فاراد المشتري

ان

ان يدبغ فيها قال ابو القاسم رحمه الله ان كان يجعل ما فيه اذا  
الجيران على الدوام فانه يمنع عن ذلك قال مولانا رحمه الله وهذا  
شئ استحسنته مشايخ بلخ اما عند ابي حنيفة رحمه الله لا يمنع  
عن ذلك قاضي خان في فصل فيما يتضرر به الجار من كتاب  
اليوسع

ومن هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك منزل جاره لا يضمن  
لانه غير متعدي فيه خزنة المفتين في الغصب  
في الغياثية في كتاب الاستحسان في باب الامر بالمعروف من  
الجامع الاصغر عن ابي القاسم عن ابي النصر انه يمنع الجيران ان  
يتخذوا حانوتا في سوق البزازين وكذا كل ضرر عام فاحش  
يثبت به حق المنع خزنة الروايات في باب ما يمنع الانسان  
من كتاب الاستحسان

الدار اذا كانت في محلة عامرة هل يجوز تخريبها القياس ان يكون  
له ذلك وكان الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله يفتي بان ليس  
له ذلك لان ذلك يودي الى خراب المحلة وهذا منه نوع من  
استحسان والذي عليه الفتوى اليوم في هذه المسئلة هو القياس  
في ابواب الحيطان للصدر الشريف رحمه الله

وفي الفضل جرد بينهما اراد احدهما نقضه فقال للآخر اذن  
لي وانا ضامن لك بما يهدم من بيتك الضمان ليس بشئ كما  
قالوا ضمنت لك ما يتلف او يهلك من مالك بنزائية في النكاح  
من كتاب الحيطان

جدار بين دارين في يد رجلين وفي وجه احدهما طاق في الحائط  
يريد ان يجعله خوارستان قال الشيخ الامام ابو القاسم ان كان  
الطاق مرتفعا على الاساس فليس له ان يحدث فيه بغير اذن  
شريكة وان كان فرجه تركه حين بنى الحائط فان كان الذي



في جانب الطاق مقربان ذلك الموضع بينهما لا يحدث فيه  
شيئا بغير إذن صاحبه ايضا وان كان هو يزعم ان ذلك له  
خاصة فله ان يفعل ما شاملا لم يتعرض شيء من البناء قاضيا  
في باب الحيطان من كتاب الصلح

الدار اذا كانت مجاورة لدور فاراد صاحبها ان يبني فيها تنورا  
للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين او رحا للطحين او مركات  
القصارين لم يجوز ان ذلك يضرب بجبرانه ضرا فاحشا لا يمكن  
التحرز عنه فان تنور الخباز ياتي منه الدخان الكثير الشديد  
ورحى الطحان ودق القصارين يوجب ضعف البناء وان اراد ان  
يعمل في داره حماما جاز لان ذلك لا يضرب الا بالنداوة والتحرز  
عن النداوة ممكن بان يبني بينه وبين جاره حايطا وان اراد  
ان يعمل في داره تنورا صغيرا على ما جرت به العادة جاز  
هكذا ذكر في كلام ابي سفيان الرازي الخ وكان الشيخ الامام الاجل  
برهان الائمة يفتي بانه كان ضررا بيننا يمنع وبه يفتي  
في كتاب الحيطان للصدر الشريف

سئل عن اراد ان يتخذ طاحونا بين حيوان بيوتهم عتيقة  
يخش عليها منها فهل لهم منعه ام لا اجاب اذا اخبر اهل الخبرة  
ان اتخاذ الطاحون يوهن بيوتهم فالفتوى على انه يمنع من  
التصرف على وجه يتضرر به الجار وان كان يتصرف في ملكه  
قارى الهداية

وسئل ابو العصة ايضا عن رجل يسقي ارضه فانهدم بيت جاره  
قال ان انهدم من النداوة من غير ان يتصل به المالا يضمن  
وان اتصل به الما فانهدم الحايط يضمن بيتية الدهر في  
كتاب الغصب

وسالت والدي ايضا عن رجل كان يطرق حديثا في داره  
فوثب

فوثب الحديد من ضربة فقعا عين رجل هل يضمن فقال  
يضمن لانه مباشر وانما يراعى التعدي في فعله اذا كان متسببا  
كما في جفر البيرو سالت ايضا عن القصار يدق الثياب في  
حانوته فانهدم حايط الجار هل يضمن فقال يضمن لانه مباشر  
قال وهكذا ذكر البقال في فتاويه في الغصب بيتية الدهر  
في كتاب الديات والجنابات

خانه ويران كوده است وما دانه و همسا يكا من اضرا است  
فانه يجبر على البناء ذكره في فتاوى اسفل سند من دعوى  
القاعدية

ولو كان في داره مجرى فحوله الى ناحية من داره فانهدم جدار  
جاره من ذلك فهو ضامن من تجنيس الملتقط للاستروا في  
في كتاب الصلح

واذا كان له ارض ودار جاره اسفل واراد صاحب الارض ان  
يزرع ارضا ولا شك في خراب دار الجار ليس له ان يزرع وان كان  
لا تحوب الا ان حجر في ارضه يخرج الماء منه ويؤدي النداوة  
الى دار جاره لا يمنع من الزراعة في صلح تجنيس الملتقط  
خباز اتخذ حانوتا في وسط البزازين يمنع من ذلك وكذلك  
كل ضرر عام وبه افتى ابو القاسم في ادب  
تجنيس الملتقط

وعن ابي فيمن اراد ان يتخذ بستانا ويغرس اشجارا في داره  
فمنعه جاره ليس له ذلك ان كان بينه وبين الحايط اربعة  
اذرع يعني اذا كان هذا القدر دافعا للضرر عن الجار والا  
قللا وخصي يتفاوت في الرخاوة والصلابة من بيع تجنيس الملتقط  
وعن ابي يوسف رحمه الله فيمن اتخذ حماما ويتأذى الجيران  
من دخانه فاراد ان يمنعه لهم ذلك الا ان يكون دخان



الحمام مثل دخان الجيران والله اعلم من قسمة الفتاوى  
القاعدية

قال ذكر في كتاب الحيطان ان للجيران في الدور ان يمنعوا من  
جارهم من الخبز الدائم والطحن الدائم والدق الدائم لان هذا  
يضر بالجيران ضررا فاحشا وانما لا يمكن رفعه لان بيوت  
الخباز ياتي منه دخان كثير والطحن والدق انداء يوجب  
وهن البنيان بخلاف غير الدائم حيث لا يمنعوه منه في  
قسمة القاعدية

ولو ان رجلا اراد ان يجعل بيته اصطبل ولم يكن في القديم  
كذلك قالوا ان كان وجوه الدواب الى حايط الجار ليس للجار  
ان يمنعها وان كان جواربها الى حايط الجار كان للجار ان يمنعها  
والله اعلم في بيع قاضي خان في باب ما يتضرر  
به الجار

رجل اتخذ في بيته حراسا لم يكن له في القديم ويتعدى ضرره  
ذلك الى دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم ان كان الضرر  
بيننا ظاهرا بان كان دورانه يوهن حايط الجار فانه  
يمنع ذلك في كراهية قاضي خان

سقي ارضه فتعدى الى اخوان اجري الما اجرا يستقر في ارضه  
بل يستقر في ارض جاره يضمن وان استقر في ارضه ثم يتعدى  
الى جاره ان تقدم عليه بالسد فلم يسد ضمن استحسانا ولا  
لا فان ارضه في مصعدة وارض جاره في مهبطة ويعلم  
انه لو سقي يتعدى يضمن ويومر برفع المسنات حتى يحول  
بينه وبين التعدى ويمنع عن السقي حتى يرفع المسنات  
وان لم يكن ارض جاره في مهبطة لا يمنع والمذكور في عامة الكتب  
انه ان سقي غير معتاد يضمن والا فلا في شرب البنازية

بيت

بيت بجنبه مطبخ لغير صاحب البيت وفي بيته كوة تلك المطبخ  
من القديم فلما التنور واراد نصب تنورا اخر اراد صاحب البيت  
ان يسد الكوة لدفع اذى الدخان فله ذلك وان كان الجدار  
الذي فيه الكوة مشتركا بينهما ليس له ذلك من قسمة  
جواهر الفتاوى

د عدم بيته والتي تزايا كثير الزيق الجدر الذي بينه وبين  
جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانددم الحايط فان كان اللب  
مسرجا على الحايط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحايط  
من فعله ضمن جامع الفصولين في الفصل الثالث  
والثلاثين

بت جعل في داره حماما ودخانه يرد على الجيران فلههم  
منعه وكذا عن ابن يوسف في الزيادة على التنور في قسمة  
المجتبى شرح القدوري

من اتخذ حانوتا ثم جارا اخر واتخذ حانوتا بجنب الاول لتلك  
التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم  
الثاني قاضي خان في فصل كرى الانهار

سيل عن ساكن بدار بين قوم صالحين وهو متركب للعاصي  
ومصر عليها هل للجيران وصاحب الدار ان يخرجها منها بسبب  
ذلك ويكون لهم ان يامروه بالمعروف في الخطر والاباحة  
من فتاوى ابن النجيم

ي والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف  
في خالص ملكه لا يمنع منه ولو اضر بغيره لكن ترك القياس  
في محل يضر بغيره ضررا بينا وقيل بالمنع وبه اخذ كثير من  
مشايخنا وعليه الفتوى داران متلازمان جعل رب احدهما  
في داره اصطبل او كان في القديم مسكنا وفيه ضرر برب

خراب م



الاخر قال صغار لو كان وجوه الدواب الى الجار لا يمنع ولو  
خوافرها اليه يمنع ثم لو خربت دواب في الاصطبل جدار  
جاره نحو افرها قليل لا يمنع اذا لم يباشر اذ لا ينتقل فعل الدوا  
اليه لانه جار فلو ضمن انما يضمن با دخال الدواب في الاصطبل  
من حيث السبب الى التخریب الا انه لم يتعد في هذا التسبب  
اذا دخلها في ملكه والتسبب انما يوجب الضمان عند التعدد  
جامع الفصولين في الخامس والثلاثين

سئل عن زبيد يملك نخلا كثيرا ووضع بكرمه بالقرب من  
كروم الناس فيخرج الى الكروم المجاورة في زمن الفاكهة ويأكل  
عند الناس ويفسد ثمارهم بحيث يصير غير منتفع به  
وجرت العادة ان اصحاب النخل ينقلونه من موضع الى  
موضع اخر ليرعى النور فهل اذا دعى شخص من ارباب الكروم  
على صاحب النخل وطلب من القاضى ان يأمره بنقل نخله  
من موضع الى موضع اخر بحيث يندفع الضرر عن فاكهة  
المدعى ولا ضرر فيه على صاحب النخل هل تسمع دعواه  
ويجاب الى مطلوبه شرعا اجاب نعم تسمع دعواه ويجاب  
الى مطلوبه شرعا اخذ من قاعدة الضرر يزال اصلها قوله  
صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في دعوى الفتاوى  
للتمتاشى

وفي اجارات النوازل رجل اراد ان يتخذ حراسا في بيته ويضر  
ذلك بدار جاره ضررا بينا بان كان يعلم دوران الرحى وزرع  
دورانه انه يوهن بناءه يمنع من ذلك كذا اجاب ابو القاسم  
لانه وان كان يتصرف في خالص ملكه ولكن يضر بجاره ضررا  
بيننا فصول عمادى في الفصل الخامس والثلاثين  
ولو ان رجلا زرع ارزا في ارضه وتضرر جاره بذلك فان كان  
يخرج

يخرج ماؤه الى ارض جاره ويفسد جاره بذلك كان الجار ان منعه  
عن ذلك قاضى خان في فصل فيما يتضرر به الجار من كتاب  
البيوع

ثم اذا خربت الدار وعلمت انها خربت بسبب الاصطبل قال  
ظاهر الدين لا يضمن لانه غير متعدي اذ خال الدواب  
بخلاف ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره افسدته لانه في السوق  
متعد اراد ان يغرس في داره اشجارا قليل ان كان قريبا من جائط  
جاره بحيث يصل ماؤها اليه يمنع وجواب الكتاب ان له  
الغرس مطلقا وليس للجار منعه في قسمة منية  
الفتى

التاجر اذا اتخذ في جانب تاجر اخرها نوتا بمثل تجاره الاولى  
فكسدت تجارة الاولى بالتخاذه ليس للاول المنع بزازية  
في نوع فيما يحدث عمارة يضر لصاحبه  
من كتاب المحيطات

وان اراد ان يجعل في دار تنورا صغيرا على ما جرت به العادت  
جاز قال المحسّم الشهيد وكان ابو عبد الله الضميرى رحمه الله  
تارة يفتى بان من اراد ان يبني في ملكه تنورا للبخير في وسط  
البنازين لم يلزم له ذلك وبجمله في هذه المسائل ان القياس  
له ذلك كله لانه يتصرف في ملكه لكن ترك القياس واخذ  
بالاستحسان لاجل المصلحة واختلف اصحابنا في ذلك فمنهم  
من فصل ومنهم من لم يفصل على حسب الحال قال رضي الله  
عنه وكان الشيخ الامام الاجل برهان الايمه يفتى بانه ان كان  
ضررا بينا يمنع وبه يفتى نقلت هذا من كتاب المحيطان للصدر  
الشهيد والظاهر برهان الايمه هو والده فقد نقل عنه ذلك  
البنازى وان ولده كان يفتى به وعليه الفتوى قال وهذا جواب



المشاخ وجواب الرواية عدم المنع من حيضان شرح النظمه

### لابن الشحنة

واقام بيان حكم ونحو الثابت في المحل فنقول وبالله التوفيق حكم الملك ولاية التصرف للمالك في الملوكة باختياره ليس لاحد ولاية الجبر عليه الاضرورة ولا لاحد ولاية المنع عنه وان كان يتضرر الا اذا تعلق حق الغير فيمنع عن التصرف من غير رضی صاحب الحق وغير المالك يملك التصرف في ملك الغير بغير اذنه ورضاه الا للضرورة وكذا حكم الحق الثابت في المحل الثابت اذا عرف هذا فنقول للمالك ان يتصرف في ملكه اى تصرف شا سوا كان تصرفا يتعدى ضرره الى غيره ولا يتعدى فله ان يبني في ملكه مخرجا او تنورا او حماما او رحي وله ان يعتقد في بناءه مدادا وقصارا وله ان يحفر في ملكه بيرا او بالوعة او ديماسا وان كان يمين من ذلك البناء او يتاذى به جاره وليس لجاره ان يمنعه ولو طلب جاره تحويل ذلك لم يجبر على التحويل لان الملك مطلق للتصرف في الاصل والمنع منه تعارض تعلق حق الغير فاذا لم يوجد التعليق لا يمنع الا ان الامتناع عما يوذى الجار ديانة واجب قال صلى الله عليه وسلم المؤمن من امن جاره ولو فعل شيئا من ذلك حتى وهن البناء وسقط حايط الجار لا يضمن لانه لا صنع منه في ملك الغير بدائع

في فصل بيان حكم الملك في كتاب الدعوى

وفي المحيط اذا كان لرجل دار في سكة عامة فاراد تخريبها له ذلك في القياس وكان الشيخ ابو بكر الكرخي يفتى بانه ليس له ذلك لانه لا يضر للسكة وهذا نوع استحسن ان مجمع الفتاوى في القسمة

رجل هدم داره والقي ترابا على جدار جاره فانهدم جدار رجل

لتنقل

لتنقل ترابه بضمن والله سبحانه اعلم من بيوع عمدة الفتاوى

خشب يدخل الحشبة في منزله في سكة غير نافذة فاراد اعمل السكة ان يمنعه عن ذلك فهذا على وجهين اما ان وضعه على ظهر الدواب او طرحه طرحا يضر بهنابهم ففي الوجه الاول ليس لهم منعه لانه لم يتصرف في الطريق الا باذخار الدابة وله ذلك وفي الوجه الثاني لهم ذلك حيث تصرف في ملكهم على وجه يضرهم في غصب الواقعات الحسامة بعلامة النون

سبل في دار مشتملة على بيتين وساحة مساوية معدة لوضع الامتعة وما هو من ضروريات السكنى باع المالك من البيت لرجل بيعا شرعيا صحيحا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومات البائع فباعته ورثته البيت الثاني لرجل اخر بيعا صحيحا شرعيا كما شرح في الاول ويريد الثاني ان يبني في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهوى ونقصا الاضاءة هل له ذلك ام لا ويمنع شرعا ام لا اجاب لا شبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بين مناصفة وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وان لم يكن البناء يضيق على الشريك ولا يمنع الهوى عنه والاضافة فانه يمنع من ذلك شرعا والحال هذه فاذا اطلب القسمة في الساحة او طلب احدهما تقسم انصافا وقد صرح علما ونايانه اذا كان في يد انسان عشرة بيوت من دار ومن يد اخر بيت واحد قال يمينهما نصفان من دعوى الخبرة



سئل في شخص اشترى دارا بها من النافع والموافق والمحقق  
ولها جدار القصبة في داخلها ووجد بعض الجيران له  
مرحاض موكب على تلك القصبة ويضرب جدار القصبة  
ضربا ينافل له من تسليط المرحاض على قصبه داره  
ام لا وهل اذا ادعى صاحب المرحاض ان البايع رضي بذلك  
وبسرى رضاه الى المشتري مع انه يشترط عليه حين  
الشرا وما الحكم **اجاب** له منعه من تسليط المرحاض  
على قصبه داره اذا كان يضربها ولو تقدم له رضا  
بذلك لانه وعد والوعد لا يلزم من فتاوى

#### عبد العال

وفي النوازل اراد اتخاذ بستان في داره فغرس اشجاره  
في داره وجارحه يمنعه فجواب الكتاب ان له الغرس  
في داره مطلقا وليس لجارحه المنع ولا خلاف ان عند وجو  
الفصل لا يمنع والفصل لا يقدر بالذرعان وانما  
يقدر به دفع الضرر زينة الفتاوى في الحيطان

#### في تقويم العقار القلعة

بني في ارض غيره او غرس قلعة اي البناء والغرس ورث  
لان الارض لا تقصص حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما  
كان والغاصب جعلها مشغولة فيومر بتفريغها كما  
لو شغل طرف غيره بطعام ولما لكها اي الارض ان يضمن  
له اي للبايع او الغارس قيمتها اي قيمة البناء والغرس  
ان نقصت اي الارض به اي البناء والغرس وبين طريق  
معرفة قيمتها بقوله فيقوم اي الارض بدونها اي  
بدون البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق  
القلع فيضمن الفضل فان قيمة الشجر والبناء المستحق  
القلع

القلع اقل من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها  
اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت  
قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة  
القلع درهم بقى تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر  
تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة

#### درر في كتاب الغصب

رجل قطع اشجار انسان في كرمه فيضمن القيمة ويعرف  
ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار  
التي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما وان شئت امسك  
الاشجار وضمنه قيمة النقصان قايما فاذا ساوى قيمتها  
مقلوعة وغير مقلوعة لاشي عليه بزيادة في غصب  
الغنياع من كتاب الغصب

كم عدم جدار غيره فيقوم داره مع جدارها ويقوم  
بدون هذا الجدار فيضمن فضل ما بينهما فتيبة في

#### كتاب الغصب

قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في النوازل في اول باب  
المزارعة قال ابو نصر في رجل زرع ارض غيره بغير اذنه  
فعليه نقصان الارض قال ابو نصر بن يحيى ينظرونكم  
يستاجر الارض قبل استعماها وبكم يستاجر بعد استعماها  
فيجب عليه نقصان ذلك وقال محمد رحمه الله ابن سلمة  
ينظرونكم تشتري قبل استعماها وبكم تشتري بعد  
استعماها فيجب عليه نقصان ذلك قال ابو نصر فذكرت  
قول نصير لمحمد بن سلمة فرجع الى قوله كذا في النوازل  
واعتمد في الواقعات الحسامية قول محمد بن سلمة ولم يذكر  
قول نصير رحمه الله تعالى غاية البيان في كتاب



الغصب

ثم رفع البناء كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وان كان يضر ليس له رفعه ثم ان رضى المستاجر ان يملكه القيم بقيته مبنيا او منزوعا ايها كان اقل ملكه بها والا فيترك الى ان يتخلص من وقف منية المفتي

والذى لا يتغابز الناس فيه قيل في العروض ده نيم وفي الحيوان ده يازده وفي العقار ده درازده وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو ما لا يتغابز الناس فيه من

العمادية في آخر الفصل السابع والعشرين

وقيل في العروض ده نيم وفي الحيوانات ده يازده وفي العقار ده وازده من وكالة الهدية

وان كان رب الارض امر المستاجر ان يبني في الدار على ان يحسب له ذلك من الاجر واختلفا فقال المستاجر امرتني بالبناء وقد بنيت وقال رب لدار لمتين فالقول قول رب الدار مع يمينه وان اقربا لبنا الا انها اختلفا في مقدار ما اتفق ذكوات القول قول رب الدار مع يمينه قالوا وهذا اذا كان مشكل الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بل يذهب قدر ما يقوله المستاجر حتى تعذر معرفة قول احدهما من جهة الغير فاعتبر حينئذ الدعوى والانتكار والمستاجر يدعي الفا ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا جمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول قوله فان اثاره في الخامسة عشر من الاجازات

المستاجر اذا بنى رهطا بغير امر رب البيت ثم خرج عنه

لا شيء

لا شيء له فيه وما بنى بلسن فاخذ البناء يرجع عنه قيمة التراب اذا كان التراب لرب البيت من اجارة تجنيس الملتقط للاستروا شئ

رجل اغتصب ارضا فبذر بها حنطة ثم اختصا قبل ان تبث قال محمد ان شا صاحب الارض تركها حتى تبث ثم يقول للعاصب اقلع زرعك وان شا اعطاه ما زاد الزرع فيه تقوم الارض ليس فيها زرع وتقوم وفيها البذر فاعطاه

في فضل ما بينهما من غصب قاضي خان

شجرة الجوز اخرجت جوزات صغار وانلقها انسان يضمن نقصان الشجرة فينظر بكم يشتري هذه الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل

في غصب البزازية

ادعى بعد القسمة الغلط في التقويم وهو غير مستوع منه وان اقام البيينة على ذلك لانه ساع في نقص ما قد تم به والقيمة تعرف بالاجتهاد وذلك يختلف باختلاف المقومين فيه واختلاف الاوقات والامكنة ولانه بهذه البيينة لا يثبت شيئا في ذمة غيره وانما يثبت ما تناوله فعل القسمة وفعل القسمة لان العين دون القيمة وذلك يختلف باختلاف مقدار القيم بخلاف الغصب فان بيينة المغصوب منه على مقدار قيمته تقبل لانه يثبت بذلك دين في الذمة العاصب فالمغصوب مضمون بالقيمة دينيا في الذمة العاصب فوضحه ان القيمة في معنى البيع ومع بقا عقد البيع لا تقبل البيينة على قيمة البيع من احد المتعاقدين على صاحبه فكذلك

في القسمة من قسمة المبسوط للسرخسي



فان نقصها الزراعة ينظر الى النقصان والى اجر المثل ايها  
الكثر يجب ذلك للوقف والصغير كذا في الفتاوى لقاضي  
خان رحمه الله

**نص** من حفر حفرة او بيرا في ارض غيره لا يومر بكس ولو  
قاله بعضهم **مي** حفر بيرا في ملكه فطهرها رجل بترائها  
قال اقومها محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينهما  
ولو طرح فيها ترابا اجبر على اخراجه جامع الفصولين  
في الفصل الثالث والثلاثين

قال الفاضل اذا استهلك المصوب وهو من ذوات  
القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء مما  
يباع في السوق بالدراهم يقوم بالدراهم وان كان  
بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان يباع بهما كان الرامى  
فيه الى القاضي فيقضى بما هو انظر للمصوب منه والله  
اعلم من غصب القاعدية

وفي غصب المنتقى رجل حفر بيرا في ملكه فطهرها رجل بترائها  
قال اقومها محفورة وغير محفورة ضمن فضل ما بينهما  
فصول عمادى في الفصل الثاني والثلاثين

رجل مات وترك صغيرا وله ارض فتقومت يوم الموت  
كل جريب بعشرة ثم اراد الوصى ان يبيع دين الميت ولا  
يشترى بتلك القيمة فباع باقل فالبيع صحيح لانه يرفع  
ويغلو وهذا اذا باع باقل مما يقوم وقت البيع لا يجوز  
جواهر الفتاوى في الباب الاول في الوصايا

رجل طلب من اخوان يبيع منه اشجارا للخطب فاتفقا  
على رجال من البصر لينظروا الى اشجار بعينها انها كم  
واتفقوا على ان هذه الاشجار خمس وعشرون وقرا من الخطب

فاشترها

فاشترها بثلث معلوم فلما قطعها كانت اكثر من خمس وعشرين  
وقرا فاراد البايع ان يمنع الزيادة ليس له ذلك لانه لا يرضى  
وصف للشجر فيطيب المشتري كالزيادة في الثوب  
اليسير واقعات حسامية في اخربيع الفاسد بعلامة  
العين

قيل في غبن اليسير والفاخر في العروض ده يم ليسير في  
العقار ده يازده وقيل ده وازده وما زاد فاحش وما يدخل  
تحت تقويم يسير وما لا يدخل فاحش قال خواهر زاده  
هذا التحديد فيما ليس له قيمة معلومة كالعبد وغيره  
اما ماله قيمة معلومة كالخبز واللحم ونحوها فزاده  
الوكيل بالشرا اقل او اكثر لا ينفذ على الموكل لانه لا يدخل  
تحت التقويم منية المفتى في تصرفات الفضولي  
من البيوع

قال رحمه الله ويذرعه ويقوم البنالان قدر المساحة  
يعرف بالذراع والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتها  
ليمكنه التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض  
وذراع البنالما ذكرنا من قسمة الزيلعي

قطع شجر كرم ضمن قيمته لانه مثلى وطريق معرفته  
ان يقوم الكرم مع الشجر النابت وبدونه فالفضل  
قيمته فالمالك مخير ضمنه تلك القيمة ورفع الشجر  
المقطوعة وامسكها وضمن نقصان تلك القيمة جامع  
الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين

**وعن** محمد بن مقاتل في رجل عديم حايط يقوم قيمة  
الحايط مبنيا ان كانت قيمة الحايط مائة درهم وقيمة  
ترابه عشرة يضمن الما دم تسعين درهما والترايب



صاحب الحايط ولو قال على صاحب الحايط لا اريد اخذ ثواب  
الحايط ورفعته الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم  
من غصب القاعدة

رجل هدم بنا انسان قيمته مائة بغير ارض وقيمة التراب  
المهدوم ثلاثون قرب الارض بالخيار ان شأضمنه مائة والترا  
للهادم وان شأضمنه سبعين وليس للهادم من التراب والمهدوم  
شي من غصب الوافعات الحسائية في باب الغصب  
بعلامة العين

استأجر ارضا خالية للبناء والغرس فانقضت المدة وجب تسليمها  
فارغة من البناء والغرس فان نقصت الارض بالقلع غرم الاجر  
قيمة ذلك البناء والغرس مقلوعا اي مامورا بقلعه ومعرفة  
قيمة ذلك ان يقوم الارض مع الشجر المامور وما لكة بقلعه ويقوم  
وليس فيها هذا الشجر ففضل ما بينهما هو قيمة الشجر وانما  
فسرناه بكذا لان قيمة المقلوع ازيد من قيمة المامور بقلعه  
لكن المونة مصروفة للقلع كذا في الكفاية ويملكه بغير رضا  
لان الغرس مستحق للقلع فصاحب الارض يتضرر به فيضمنه  
قيمة رعاية الجانبين في اجارة شجر الجمع لابن المالك  
وان نقصت الارض بالقلع ضمن له البناء والغرس مقلوعا ويكون  
له لان فيه رفع الضرر عنها فتعين فيه النظر لهما وانما يضمن  
له قيمته مقلوعا لانه مستحق القلع وليس له ان يستدع فيها  
فتعتبر قيمته في ذلك الوقت وكيفية معرفته ان يقوم الارض  
وبها بنا او شجر استحق قلعه اي امر بقلعه ويقوم وحدها  
وليس فيها بناء ولا غرس فيضمن فضل ما بينهما كذا قالوا وهذا  
ليس بضمان به منه مقلوعا بل هو ضمان بقيته قاوما مستحق  
القلع وانما يكون ضمانا بالقيمة مقلوعا لوقوم البناء والغرس مقلوعا

موضوع

موضوعا في الارض بان يقدر الغرس خطبا والبناء اجرا اوليا  
او حجارة مكومة على الارض يقوم وحده من غير ان يضم الى  
الارض فيضمن له قيمة الخطب والحجارة المكومة دون المبنية  
من غصب الزيلعي

تقبل من رجل بنا حايط بلبس او طين من عند الباني فسد فان  
بني ينظر الى قيمة اللبن والطين يوم الخصومة مثلا قيمتها  
ثلاثون ويقوم الحايط مبنيا مثلا يقوم باربعين علم ان قيمتها  
ثلاثون واجرا للبناء عشرون فيلزم قيمتها واجر مثل البناء لا يتجاوز  
عشرة بزازية في الفصل الخامس من الاجارة

### فيما يتعلق بالسقوف والسطوح

ولو اذن له بالجلوس على سطح فأنحسف به فوقع على سطح ملوك  
للاذن ضمن الجالس قال رضي الله تعالى عنه وهذه المسائل  
من مسائل الجنايات وانما ذكرنا هذا اهنا لانها سبب الضمان  
المال فكان بمنزلة الغصب والله اعلم من غصب قاصي  
خان رحمه الله

شهد ابدار فسا لها القاضي ابن داريكسني است يادوشنه  
فقال يكسنيه فاذا بعضه يكسنيه وبعضه دوشنيه قيل  
تقبل شهدا دهما الجواز كونه يكسنيه وقت تحمل الشهادة ثم صار  
بعضه دوشنيه في الفصل الرابع عشر من جامع الفصولين  
فشر شرابيتا ذاتقفين وقبضه فخر السقف الاعلى ثم  
استحق الاسفل لاختصه الاعلى وان لم يذكر البناء في الشران  
البناء وان كان تبعا لكن لما قبض صار مقصودا وصار له حصه  
من الثمن ولو استحق الاعلى والاسفل بعد التحريم فالمستحق بعضه  
قيمة المنقوص ويرجع المشترك على باعه بكل الثمن في سادس  
عشر جامع الفصولين



وفي الفضل بن السقف الاعلى في منزل امراته ثم اراد رفعه  
ان بناه بامرها ليس له الرفع والبناء وكذا كل من بني  
في دار غيره بامرهم يكون البناء ولو بغير امره للباقي  
ان يرفع الا ان يضره في يمنع وفي الوصايا ان بني لها يكون  
لها بزارية في الحيطان

دارين لجارين سطح احدهما اعلى ومسيل ما الاعلى على  
الاخرى فاراد الاسفل ان يرفع سطحه فله ذلك لكن يطالبه  
بوجه مسئلة من حيطان الفتاوى لمومن ابادى نقلا

من الجواهر

زقيقة لا تنفذ فيها دور خمسة موروهم في الزقيقة فرفع  
احدهم سقفها وادعى ان السقف له وادعى كل واحد منهم  
انه له فان كان طريق السقف الى ملك احدهم او هو مشغول  
بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم  
يكن طريق السقف الى ملك احدهم ولا كان بمتاعه فهو  
لهم جميعا ولكل واحد منهم ان يحلف الاخر على نصيبه  
عند عدم البينة وايمهم اقام البينة فهو له وان اقاموا  
جميعا يقضى لهم لكل واحد منهم بما في يده غيره قاضى

خان في باب دعوى الحايطة كتاب لدعوى

ما قولهم رضى الله عنهم در آنچه ديوار مشترکست میان  
زيد و عمرو و زيد برين ديوار يكخشتى بنا کرده است نى اذن  
عمرو و اين بر بام عمرو و قتاده و اين بام بدان سبب و بران  
شده بشريعة زيد و هذا من ان شده باشد اجابت بشريعة  
شد جدار مشترك بين اثنين بنى احدهما على الجدار يكخشتى  
بدون رضا الاخر و سقط على سطح شريكه و خرب سطحه  
فانه يضمن من جواهر الفتاوى من فتاوى مومن ابادى

في

كتاب الحيطان

عمر سقف منزل امراته بامرها فالسقف لها ولو بلا امرها  
فله رفعه ولو بوجوب ضرر في غيرها بنى جامع القصور  
في الفصل الرابع والثلاثين

وفي النوازل قال ابو القاسم حايط بينهما الاحد عليه غرفة  
والاخر عليه سقف بيته فهدما الحايط من اسفله ورفعا  
اعلاه من الاساطين فلما بلغ البناء موضع السقف انى صاحب  
السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبر ان يتفق بما جاوز ذلك  
وقال الامام الاسكاف حايط بينهما طوله مائة ذراع خمسون  
منها مستوية ارض الدارين وخمسون سطح احد الدارين  
مستويا بارض دار جاره الاخر فانهدم الجدار كيف شانه  
قال النصف الذى ارض دارهما سوا عليهما عمارته والنصف  
الاخر على صاحب البيت الاسفل عمارته الى اطراف عوارضه  
ثم ما فوق ذلك عليهما عمارته بزارية في حيطان المشترك

من الحيطان

وفي توجيه ابو القاسم ما يرشد الى فرع اخر وهو ما اذن  
احدهما صاحبه ان يسقف على حايطه ثم بداله وقال  
ازل سقفك عني فان ظاهركلامه ان له ذلك لانه جعل له  
وجود ذلك باذنه عارية فله الرجوع وقد ذكر الحسام  
الشهيد فيها في كتاب الحيطان اختلف المتأخرون وقال  
ان القاضي ابا عبد الله الضميرى كان يفتى بان له ذلك  
وكان الشيخ ابو بكر الخوارزمي يفتى بان ليس له ذلك  
ووجه الاول بان ملك الاذن فلو بقي التسقيف اذنى الى  
ابطال ملكه معنى لخروجه عن ان يكون منتقعا به لا يجوز  
المهاياة في تسقيف الحايط ولا يمكن قسمته ووجه الثاني



ادعى دارا واقام شاهدين ان الدار له ثم قال الشاهدان بعد ذلك قبل القضا ان البناء ليس للمدعى انما هو للمدعى عليه ان قال ذلك قبل ان يتفرق عن مجلس القضا قبلت شهادتهما ما لم يطل ذلك واذا قاما وطال ذلك بطلت شهادتهما

**خزانة المفتين في كتاب الدعوى**  
وان كانت الدعوى في عقار لم يسمع الدعوى حتى يذكر حده وموضعها وذكر انه في يد المدعى عليه وانه بطالبه خزانة المفتين في كتاب الدعوى

سيل في رجل وارض يده على عقار مدة تزيد على ستين سنة والان يدعى عليه رجلان من قاربه حصتها في ذلك والحال انهما مقيمان ببلدة الدعوى المدة المذكورة ولا مانع من الدعوى فهل تسمع دعواهما للورود الامر السلطا بعدم سماع كل دعوى مضي عليها خمسة عشر سنة ام لا اجاب لا تسمع دعواهما والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لا خلا الكون منهم ان القضا يتخصص بالزمان والمكان ولاشخاص والحوادث فالسلطان اذا منع عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة امتنع القضا سماعها ولو قضى فيها مع ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه من فتاوى خير الدين في كتاب الدعوى

وذكر انه في يد المدعى عليه لانه انما يصير خصما بكونه في يده فاذا لم يكن في يده فلا خصومة بينها ولا يثبت اليد في العقار بتصادق المدعى والمدعى عليه في يده بل يثبت بالبينه او علم القاضى في الصحيح فربما يكون العقار في يد غيرهما وقد تواضعوا على ذلك بخلاف لمنقول كافي

بان الوضع يملك مشترك فمن حيث انه ملكه شريكه كان لشريكه النقص ومن حيث انه يملكه لا يكون له النقص فلا يكون له حق النقص بالشك والاحتمال وظاهر كلامه ترجيح ما افتى به الضيوى وهو المرضي عنه من شرح المنظومة لابن الشحنة في كتاب القسمة

**درخانه است دو کس داهر یکی بکسینه لک خانه دار**  
وزنه نیست طافخهاست بر دی بام خانه دیکر خدا وندا  
بن خانه فی خواهد که خانه خود را دوسنبه کند خدا  
وند و طافخها با ذمی دارش می گوید له طافخهای من سنبه  
فی شور بنبی ان لا يكون له المنع اذ الملك يجعل بينه واستغنى  
ويمنع صاحب الطافحات عن الانتفاع به واملک نفسه جعلته  
في **د** وفي لو كانت البیتان فی القدم بستف واحد  
لصاحب الطافحات منه لا لو كانا فی القدم بستفین جامع  
الفصولین فی الخامس والثلاثین

**في دعوى العقار**  
ادعى محمد وداوین حدوده ولم يذكر انه ارض او كرم او عقار  
لا يصح وذكر شيخ الاسلام انه يصح اذا بين المصرو المحلة  
والموضع والحدود وقيل ذكر المحلة والسوق والسكة لا يلزم  
والمصرو القرية يلزم بزازية في دعوى الضياع من  
كتاب الدعوى

**ادعى ارضا فيها زرع وشهد الشهود وقالت الشهود**  
لا ندري لمن الزرع قال اذا لم يعلم من زرع فالزرع ينتبع الارض  
فاذا اقام ذو اليد بينة انه زرعه ولم يشهدوا على غير ذلك  
يجعل الزرع له **فصول العجادي في فصل الحادي**  
**عشر**

ادعى



## في الدعوى

**ظم** ادعى على زيد ضيعة ثم ادعى طر وافر عليه تلك الضيعة  
واقام بينة وقضى له القاضي فقبل الاول قد استحقها فلا  
فقال رضى بحكم الحاكم تسمع دعواه على المستحق حاوى  
الفتية في كتاب الدعوى

ولو برهن على ان هذه الدار في يد غيره ميراث له ولاخيه  
الغائب لا وارث له غيرها فالقاضي يحكم له حصته وترك  
حصته الغائب مع ذى اليد عند الحنفية رحمه الله اى  
في يد من في يده الدار وقال لا انكر ذواليد ما ادعاه و  
الخصم في يد عدل لانه بانكاره صار خائفا فلا يترك في يده  
نصيب الغائب نظر له وله ان ذاليد امين الميث  
فلا ينزع من هذه نصيب الغائب لاحتمال ان يكون راضيا  
به وجود الوديعة بغيبة المالك نوع صيانة فلا يكون  
خيانة ثم الغائب اذا حضر الاصح انه لا يكلف اقامة  
البينة لينزع النصف من يده من الحقايق شرح المجمع  
لابن الملك في كتاب الدعوى

وفي المنتقى لو ان رجلا ادعى على رجلين ان نصف هذه  
الدار مشاعا والدار في يد رجلين فاقتسماها بعد الدعوى  
او قبلها او غاب احدها فخاصم المدعى الحاضر منها وفي يده  
نصف مقسوم فشهد شهوده ان هذه النصف الذى  
في يده هذا الحاضر للمدعى وقد ادعى المدعى نصف الدار  
مشاعا فشهدا دهم باطلة لانهم شهدوا بالكثر ما ادعاه

## فصول عمادى في الفصل الرابع

دار في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البينة  
انها داره اجرها من الذى في يده شهر ابعشرة دراهم  
وانه

وانه سكنها شهرا والذى في يده منكر دعواهما ويقول الدار  
لي فانها ياخذان الدارينهما وياخذان منه عشرة دراهم  
تكون بينهما استحصانا وفي القياس ان كل واحد منهما عشر  
دراهم في دعوى قاضى خان

سيل عن رجل له بيت في دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث  
سنوات وله جار بجانبه والرجل المذكور يتصرف في البيت  
المزبور هدماء وعمارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة  
المذكورة فهل اذا ادعى البيت او بعضه بعد ما ذكر من تصرف  
الرجل المذكور في البيت هدماء وبنا في سنين في المدة المذكورة  
تسمع دعواه ام لا فتونا ما حورين اجاب لا تسمع دعواه  
على ما عليه الفتوى في دعوى الفتاوى للقرتاشى

تنازع في دار في يد احدها فسال الحاكم البينة عن كل منهما  
فكتا زمانا ثم قدما الى الحاكم فبرهن الخارج انه له وبرهن  
ذواليدانه وهما لفلان وتصدق بها عليه او باعها منه  
وسلمها واودعها بعد ما قاما من عند الحاكم فانه يقضى  
ببينة المدعى وبحكم له ولو اقر المدعى بذلك او برهن المدعى  
عليه على اقرار المدعى بذلك يندفع وفي الوجه الاول اذا حكم  
بها للمدعى ثم حضر المشتري وبرهن على الشر الا يلتفت اليه  
ولو قدم قبل الحاكم وبرهن على الشر ادفع اليه بزازية في  
المحنة من الدعوى

ادعى رجل دار في يد رجل انه داره واقام ذواليد بينة  
ان فلانا اسكنه اياها فهذا على اربعة اوجه ان شهد على  
اسكان فلان ونسليه او على اسكانه وكانت في يد الساكن  
يومئذ او الان في يد الساكن يندفع وان قالوا كانت يومئذ  
في يد ثالث لا تقبل اما الاول فلانها شهدا على اسكان صحيح



لان الاسكان الصحيح انما يكون في تسليم وتسليم وكذا الثاني لان  
القبض الموجود عقيب لعقد يضاف اليه وكذا الثالث لان  
تحكيم الحال لمعرفة الماضي اصل مقرر كما في شرح الوافي في كتاب  
الدعوى

ادعى كرم بسبب الارث وغيره فشهدوا ان هذا يملكه بهذا  
السبب ولم يقولوا انه في يد المدعي عليه بغير حق او قالوا انه  
انه بحق او بغير حق هل يصح ام لا اجاب الامام محمود نعم  
ولكن قاضي خان كواه ديكروا هذه كدردست وى بناحق

است من دعوى الفتاوى القاعدية

وان كانت الدعوى في محدودة ذكر حذوده فان اصاب  
وقال في تعريفه فيه اشجار وكان خاليا عن الاشجار لا يبطل  
الدعوى وكذلك لو كان مكان الاشجار حيطان لانه غير  
محتاج الى ذكر الشجر والحيطان ولو قال في تعريفه ليس فيه  
شجر ولا حائط فاذا فيه اشجار عظيم لا يتصور حذو شجر بعد  
الدعوى يبطل الدعوى في القسم الثالث

من معين الحكم

دار في يد رجل اشتراها فجاء رجل وادعى انها ملكه مطلقا وادعى  
انها اشتراها من ذي اليد منذ سنة او كان المدعي شفعيا  
ادعى فيها الشفعة فقال ذواليد كانت دارى اشتريتها لكن  
بعينها من فلان وقبضها منى واودعنيها وغاب ولست انا  
مخضم لك لا يقبل قوله لانه اقرب كونه خصما حيث اقر انها كانت  
في ملكه اشتريتها فبقوله بعينها يريد ابطال ما اقر فلا يقبل  
الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي ببيعته في تنفع  
عنه الخصومة في الدعوى من الزيادة للفتاوى

قوله فان اقام كل واحد منهما البينة على الشرا من الاخر ولا تارض

معها

معها تها تترت البينتان قال في الهداية وتترك الدار في يد ذي  
اليده وهذا عند ابر حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يقضى بالبينتين  
وتكون للخارج وعلى قولهما المصححون لما رجحوا دليلها في دعوى  
تصحيح القدوري

باع دار غيره وسلمها الى المشتري فادعاه المالك على البايع ان  
اراد اخذ الدار لا يصح دعواه لانه ليست في يد البايع وان اراد  
تقضيته بالغصب فعلى الخلاف المعروف ان غصب العقار  
هل يتحقق موجبا للضمان وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم  
روايتان وان اراد اجازة البيع واخذ الشئ يصح دعواه في  
الخامس من العبادية

وفي دعوى العقارين البلدة والمحلة ثم ذكر الحدود باسمها  
اصحابها لانه تعذر التعريف بالاشارة فقام التحديد مقام  
الا اذا كان دارا معروفة مشهورة في هذه البلدة لا يحتاج  
الى تحديده فان ذكر الحدود الثلاثة يكتفى عندنا خلافا  
لنفر رحمه الله بخلاف ما اذا غلط في الرابعة حيث لا تقبل لانه  
يختلف المدعي به وكذا التحديد شرط في اد الشهادة ثم ذكر  
انه في يد المدعي عليه وان يطالبه ولا يد من الطلب لانه يجوز  
ان يكون مرهونا او محبوسا بالثمن في دعوى النوازل  
لا في المبيت

واعلم ان مشايخ فرغانة ذكر وان الشرط في دعوى العقار  
في بلاد قدم بناوها بيان لا يسمع فيه دعوى الملك المطلق  
بوجه الاول ان دعوى الملك من الاصل بسبب الخطه معلوم  
ان صاحب الخطه في مثل تلك البلاد غير موجود فيكون كذا  
لا محالة فكيف يقضى به والثاني انه لما تعذر القضا  
بالمطلق لما قلنا فلا بد من ان يقضى بالملك بسبب وذلك



أما بسبب مجهول ومعدوم والمجهول لا يمكن القضاء به  
للمجهالة والمعلوم لعدم تعيين المدعى إياه والثالث أن الاستحسان  
لو فرض بسبب حادث يجوز أن يكون السبب سابقا على  
ملك ذي اليد فيمنع الرجوع ولا يجوز أن يكون لاحقا فلا يمنع  
الرجوع فيثبتته والله أعلم في دعوى البرازية  
ولو كانت الدار لهم في يد رجل فادعى رجل أنها له أجروها  
إياه فادعى آخر أنه له وأودعها إياه وأقاما البينة قضى بها  
بينهما نصفين في دعوى الكافي للحالم الشهيد

قاضي قضى بإبطال حق لرجل من دار أن لم يقم البينة اليوم  
أو نحوه على وجه الشرط بشرطه عليه أن لم يكن له بينة  
في ذلك اليوم فغضى باستقاطه حقه من الدار وهذا  
القضا باطل والثاني أن يفسخه لأن هذا خلاف السنة  
والاجماع قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على حقه  
لا يبطل حقه في شرح أبي بكر الرازي المختصر على أدب  
القاضي للمختصاف

ولو أن رجلا ادعى دار في يد رجل فان اراد أن يستخلفه  
فقال المدعى عليه هذه الدار ورثتها من أبي فقال المدعى  
ما ورثت هذه الدار لكنها وصلت إليك من غير ميراث  
فانه يقبل قول المدعى عليه ويحلف البينة على دعوى  
المدعى لأن سبب استحقاق اليمين على البينات قد تقدر  
وهو ظهور الدار في يده فيكون خصما لهذا المدعى فيقول  
وصلت إلى من جهة الميراث يريد اسقاط يمين البينات  
على نفسه فلا يقبل ذلك منه إلا بحجة من أدب القاضي  
للمصدر الشهيد في باب اليمين

ولو كان أرض في يد رجل أقام رجل البينة أن إياه مات

وهي ميراث في يده لا يعلمون له وارثا غيره فأقام آخر البينة  
أن إياه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره فغضى  
به بينهما نصفان لأن شهادة شهوده الأول أنه مات  
وهي في يده تقبل شهادتهم أنه مات وتركها ميراثا فانهم  
شهدوا بيد مجهولة عند الموت ولا يدعى المجهولة عند الموت  
تتقلب يد ملك ولهذا إذا مات المودع مجهلا للمودعة  
صار ممتلكا صامنا والملك إذا ثبت له عند الموت تنتقل  
إلى ورثته فكان هذا وشهادتهم بأنه تركها ميراثا له  
سواء والله أعلم في دعوى المبسوط للسرخسي

القضا يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان والنتيجة  
بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الوامر السلطان  
بعد سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسع ويجب  
عليه عدم سماعها في دعوى لأشياء

إذا ادعى أربعة دار في يد رجل أن هذه الدار كانت لأبيهم  
فلان تركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا  
البينة على هذا الوجه ثم ظهرت واحد منهم ما كان ابنا  
للميت وإنما كان ابنا للبنته وتصادقوا على ذلك ذكر في  
المنتقى أنه تبطل بينتهم ودعواهم فلوان البنين الثلاثة  
بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين غير الأولين وأدعوا أن له  
أو كانت لأبيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة  
لا وارث له سواهم صح دعواهم وقبيلت بينتهم من دعوى

قاضي خان

قال يشترط حضرة الراعي والمرتمن في دعوى عين رهن  
والعارية والأجارة كالرهن وأما حضرة المزارع هل هي  
شروط في دعوى الضياع أن كان اليد من المزارع فهو كالمتأجر



يشترط حضرته وان لم يكون البذر من المزارع ان نبت الزرع  
فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق  
اما اذا ادعى على اخر غصب ضيعة وانما في يد المزارع لا يشترط  
حضره المزارع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البايع  
بعد البيع وجا مستحق واستحقها لا يقضى بالدار له الا محض  
البايع والمشتري في الزيادات وكذلك يشترط حضرة  
البايع والمشتري عند التقضا بالشفعة وان كانت الدار  
في يد البايع في شرح الطحاوي وفي الاقضية اذا كان الدار  
في يد رجل شرافا سدا فهو خصم لمن يدعيها والله اعلم  
من دعوى الخلاصة في الفصل الاول

ادعى دارا بطريق الميراث عن ابيه واقام البينة واقام  
ذو اليد البينة على اقرار المدعى ان الدار ليست له  
او كانت له فهو دفع في دعوى الفتاوى السراجيه  
وان ادعى الشرا واقام البينة على تاريخين فالاول  
اولى لانه اثبت الملك في وقت لا منازع له فيه وقال  
واذا قام كل واحد منهما على الشرا من اخر وذكر تاريخها  
فهما سواء لا يثبتان الملك لما لهما فيصير كأنها حضرا  
ولم يورخا ثم يجبر كل واحد منهما على ما مر من قبل وان  
وقعت احدي لبنتين ولم توقت الاخرى قضى  
بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدرك على تقدم  
الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم من دعوى المجتبى  
شرح القدوري

سبل في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف  
براستها جرح حصه منها معينة من ناظره ليبنى  
فيها ما شا قنعه اهل الطريق مدعين انها من جملة الطريق  
فتشهدت

فتشهدت بينة شرعية انها وقف على البر المذكور لدعي الخاتم  
الشرعي وحكم بحريتها في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة  
مستقيمة هل تقدر حكمه حيث صدر على وجه معتبر شرعا  
ام لا اجاب نعم تقدر حكمه وتجعل وقفا ولو ان شهد  
شهدوا انها من الطريق وشهدا خرون انها وقف فالتها  
القائمة على الوقف ولا لانه اخضر قال في الفتاوى العتائية  
ولو شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد انها منه وشهد  
اخرى انها من الطريق فالمسجد اولى لانه اخضر يجعله  
مسجدا من دعوى الخيرية

شهدا على شرا الدار وبيننا موضعها وحدودها وقل  
لها هل ذهبتما الى ذلك الموضع هل يعرفانها بعينها  
فقال نعم هل تقبل شهادتهما فقال نعم لوقوع الاعلام بالثبوت  
ذكره في دعوى الخصايل ثم قال واذا قبلت وقضى  
بها فقال المدعى عليه هذه الدار التي في يدي ليست  
تلك الدار التي شهد بها احتج الى شهادتين اخريين  
يشهدان ان هذه تلك الدار التي شهدا فينتعين والله  
اعلم من دعوى القاعدية

وذكر في الذخيرة لو كانت الدعوى على طاحونة وحد  
وذكر ادواتها القائمة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر  
كيفيتها فقد قيل لا يصح الدعوى وقيل يصح اذا ذكر  
جميع ما فيها من الادوات القائمة والاول اصح معين

الحكام في فصل تصحيح الدعوى  
سبل في امارة اشترت من اخر دارا علوية بثمن معلوم  
وتفرقا عن تقابض وتراض فتراكم المطر الغزير عليها  
فتزلز الماعنها الى اسفل فتدخل بناوها وتريد ردها على



بأيها أهل لها ذلك أم لا وهل تسمع دعواها به أم لا وهل لها  
ردّها بمجرد دعواها للمجهل والغبن الفاحش مع عدم التغير  
أم لا أجاب لم يقل أحد من العلماء بأن لها الرد وحدود  
التدخل المذكور فهل تسمع هذه الدعوة وكيف يجبر على الرد  
وقد سلمها الدار غير متدخل بناؤها وترد عليه جبراً  
متدخل بناؤها لا تأيل بذلك من العلماء وأما مسيلة الغبن  
الفاحش فجواب ظاهر الرواية منع الرد به مطلقاً سواء غره  
الآخر أو لم يغره وأدركنا مشايخنا يفتون بالرد أن غره به  
والأفلا وهذا لا يكون في مسئلتنا بعد حدوث العيب  
بالتدخل لما اشتهرت في المتون والشروح والفتاوى  
في مسيلة حدوث عيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من  
الرد فلا تسمع منها دعوى الرد معه ودعوى الجمل باطله  
عند أهل العلم قاطبة والله أعلم في دعوى الفتاوى  
الخيرية

لو استغنى عن يدعى داراً في يد رجل وأقام البينة أن الدار  
له وأقام رجل آخر البينة أن البناء له فإن أجاب أن البينة  
بينة المدعى الدار والبينة بينة مدعى البناء وإن يؤخذ به  
بالبينتين جميعاً فقد أخطأ وينبغي أن يقول يسأل القاصي  
شهود الدار كيف يشهدون أن الدار والبناء كله لهذا  
فإن شهدوا أنه كذا فإن الأرض له والبناء لهما لأن البينتين  
تعارضتنا في حق البناء دون الدار فيعمل بقدر الامكان  
وإن قالوا الأرض له ولا ندري أمر البناء قضى له بالأرض  
والبناء للآخر لأنه لا تعارض بين البينتين أصلاً فيعمل بكل  
واحدة منهما من كل وجه مسایل الدعوى من القسم الثاني  
في التهذيب لا في العز

في

### في التنازع بالأيدي

وفي القدوري وإن غلب على ملك غيره وأحدث فيه يدا  
لا يجعل بالغلبة صاحب يد واليد لا تثبت على العقار إلا بالبينة  
وإن علم الحاكم بأحداث يده أمره بالرد إلى الأول وإن  
انكر التغلب الأحداث حلفه بطلب الخصم بزازية في نوع  
في اثبات اليد من كتاب الدعوى

أرض ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى أنها في يده إن كان  
أحدهما قد بنى أو حفر فيها بيرا فبني للذي حدث فيها  
هذه الأفعال ولو أقام أحدهما البينة يقضى بكونها في يده  
بناء على أن دعوى اليد بافترادهما سموعة ولو أقام البينة  
على اليد يقضى باليد لهما ولو أراد قسمتهما لم يقسمها  
القاضي بينهما حتى يقيم البينة أنها لهما والمسئلة معروفة  
خلاصة في اثبات اليد من كتاب الدعوى

قال وإذا ادعى الرجلان أيضاً يعني يدعى كل واحد منهما  
أنها في يده لم يقض أنها في يد واحد منهما حتى يقيم البينة  
أنها في أيديهما لأن اليد فيها غير مشاهدة لتعذر احضارها  
وما غاب عن علم القاضي فالبينة تثبته وإن أقام أحدهما  
البينة جعلت في يده لقيام الحجة لأن اليد حق مقصود  
وإن أقام البينة جعلت في أيديهما لما بيننا فلا تستحق  
أحدهما من غير حجة وإن كان أحدهما قد لبن في الأرض  
أو بنى وحفر فيها في يده لوجود التصرف والاستعمال  
فيها هداية قبيل باب دعوى النسب

وقال شيخ الإسلام علا الدين الأسيجاني في أول كتاب  
الدعوى من شرح الكافي للحاكم الشهيد وإن كانت الدار  
في يد رجلين كل واحد منهما يدعى أنها له فكل واحد



منها مدع لما في يد صاحبه وعليه البيعة ولكل منهما على  
صاحبه اليمين فايها حلف على دعوى صاحبه برى عنها  
وايهما نكل عن اليمين لزمته دعوى صاحبه لان يد كل واحد  
منها ثابتة على النصف مكانا خارجيا فيما في يد صاحبه  
فيكون البيعة بيعة على ما في يد الاخر واليمين يمين صاحبه  
وكذا الحيوان والعروض واذا تنازع رجلان في دار يدعى  
كل واحد منهما انها في يده لان اليد تنازع فيها كالمالك فوجب  
اثباتها بالبيعة فان اقام كل واحد منهما نصفها لانهما  
استويا في الحجة فيستويان في استحقاق اليد وقد تعذر  
القضا بنبوتها على الكل لكان النزاع فيقضى بنبوتها على  
النصف وان لم يقل لها بيعة فطلب كل واحد منهما يمين  
صاحبه على ما في يده فعلى كل واحد منهما ان يحلف على ما في  
في يد صاحبه فان حلف لم يجعلها في يد واحد منهما  
وايهما نكل عن اليمين لم يجعلها في يده لانه تعارضت  
الحجتان فتعذر القضا بهما فيكون في ايدهما بقضا ترك  
لا يقضا استحقاق غاية البيان في الدعوى

ولو نبت زرع او شجرة في ارض انسان من غير انبات فهي  
لصاحب الارض والسييل لو جابا بالتراب والطين ورو  
في ارض رجل او نهره فهو لصاحب الارض والنهر وكذا  
ما اجتمع من الطاهونة من دقاق الطين لصاحب الطاهونة  
اهل سكة يرمون الرماد والسرقين والتراب في ساحة  
هي ملك لرجل فذلك لمن سيقب يده اليها وكذا من بني  
حايطا وجعله موضعاً يجتمع فيه الدواب يكون سرقينها  
لمن سبقت يده اليها رجل له دار وبواجرها فجاء رجل بابل  
واناها في داره فاجتمع فيها بعرة كثيرة ان ترك صاحب

الدار

الدار ذلك لم يكن من دابه ان يجمع من اخذ فهو اولى وان  
كان من دابه ان يجمع فصاحب الدار اولى والله اعلم  
خزانة المفتين قبيل الاستحلاف في الدعوى

واذا كان حايط لرجل عليه جذوع او متصل بنايبه  
ولاخر عليه هرادي تنازعا في الحايط كل واحد يدعى ان  
الحايط له فالحايط لصاحب الجذوع والاتصال والهرادي  
ليس بشي لان صاحب الجذوع مستعمل للحايط بما وضع  
له الحايط وهو وضع الجذوع عليه لان اتخاذ الحايط  
للتسقيف وذا بال جذوع يكون ولصاحب الهرادي صاحب  
تعلق لا صاحب استعمال لان اتخاذ الحايط لم يبين بوضع  
الهرادي عليه الخ وقوله الهرادي ليس بشي يدل على انه  
لا اعتبار للهرادي اصلا وكذا البواري لما لم يكن استعمالا  
وضعا اذا الحايط لا يبين لها وانما يبين للتسقيف  
والتسقيف لا يمكن على الهرادي والبواري فصار معدود  
حكما حتى لو تنازعا في حايط ولاحدما عليه هرادي  
وليس للاخر عليه شي فهو بينهما كما في فصل الراكب  
من باب ما يدعيه الرجلان في كتاب الدعوى

اذا كان الحايط بين دارين يدعيه كل واحد منهما ولا  
عليه هرادي وبواري ولاخر عليه جذوع فانه يحكم  
به لصاحب الجذوع وليس لصاحب الهرادي والبواري  
شي لوجهين احدهما امر في الباب الاول من الكتاب والثاني  
ان الهرادي لا يترك على الحايط انما يترك عليه الجذوع  
والهرادي يترك على الجذوع فكان اعتبار الجذوع اولى  
عن الوجه الاول لانه يشهد له الجذوع ولا يشهد له الهراد  
وعلى الوجه الثاني لان الجذوع يدل على السبق ولو لم يكن



لا أحدهما عليه المذوع وكان لأحدهما عليه هراوى فانه لا يعتد  
بالحراوى لكن للوجه الاول للوجه الثانى من كتاب  
الحيطان للصدر الشهيد

الايدي في الحائط على ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال  
ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة بنا فاولا لم صا  
التربيع فان لم يوجد فصاحب اتصال الملازقة بمانه  
حائط بين دارين يدعيه صاحبها فان كان متصلا بينا  
أحدهما دون الآخر فصاحب الاتصال اولى وان كان  
متصلا بينهما اتصال تربيع او ملازقة فهو بينهما وان  
كان لأحدهما اتصال تربيع وللآخر عليه جذوع فالحائط  
لصاحب الاتصال ولصاحب الجذوع موضع جذوعه

من فتاوى الوجيز للسرخسي

سرداب مفتوح الى دار رجل وهو تحت دار آخر فتنازعاه  
لمن اليه الفتح من دعوى تجنيس الملتقط

دار فيها عشرة ابيات تشعة منها في يد رجل وبيت واحد  
في يد آخر فتنازع في ساحتها فالساحة بينهما نصفان  
لان الظاهر شاهد على نصف الساحة وذلك لان الساحة  
لحاجة الانتفاع وهما سوا في هذه الحاجة ولان لكل واحد  
منهما يد على الساحة بقدر ما في يده من الدار وقلة اليد  
وكثرته سوا في الاستحقاق بخلاف الشرب لان الشرب  
لحاجة الاراضى وهي متفاوتة والساحة لحاجتها وهما  
متساويان فيها من قسمة القاعدة

وفي الاقضية اليد على الاجمة والغيطه يثبت بقطع الشجر  
وبيعها بلا منازع ولو شهدوا في الاجمة والغيطه بانها  
في يده تقبل في تفسير كيفية اليد وان سألهم الحاكم عن كيفية

فهو

فهو احوط وان قال في الشهادة راينا غلمانا ودوابه يدخلون  
في هذه الدار لا يقضى باليد حتى يقولوا كان ساكن فيها في  
نوع اثبات اليد في دعوى الفتاوى البزازية

دار وحجرة لرجل وبينهما فضا وباب صفة الدار مفتوحة الى  
الفضا وكذا باب صفة الحجرة مفتوحة الى الفضا والكل لرجل  
فباع المالك الحجرة اولا وذكر الحد الى الدار وباع الدار من  
آخر وذكر الحد الى الحجرة ولم يسم الفضا في البيعين ان  
قلنا بان الفضا يكون لصاحب الاول فالوجه فيه ظاهر  
فيكون الفضا لمن انتقل اليه الحجرة اولا الا ان فيه ضرب  
اشكال وهو لم يسم الفضا باسم الموضوع له ولكن قد  
سمى الحجرة وحدها بالدار ثم ذكر الدار وحدها بالحجرة  
فجعل الفضا بعضه للحجرة وبعضه من الدار فيجعل  
بينهما بالدليلين على قدر الامكان وقد كان اجاب اولا  
لان الفضا للاول وواقفه في الجواب الاول القاضى الا ما  
ابو على الناصح والله اعلم من بيوع جواهر الفتاوى 2

الباب الخامس

رجل ادعى على آخر دار في يديه وقال ملكى وفي يدي فانكر  
المدعى عليه انها ملك المدعى لكنه مقر انها في يده واقام  
المدعى البينة فان القاضى بهذه البينة مالم يشهدوا  
انها في يد المدعى عليه قال بعض اصحابنا رحمهم الله اذا  
قال المدعى انها ملكى وفي يدي لا تسع هذه الدعوى  
فيقول له القاضى اذا كان ملكك وفي يدك اي شئ تطلب  
منى فالجواب ان يقول ان هذا لم يكن ثمة من ينازعه  
اما اذا كان ثمة من ينازعه فيها او في احداهما تقبل  
وتسع الدعوى في دعوى الخلاصة



واذا كان في يد رجل بيت من الدار وفي يد اخر بيتان وفي يد اخر منزل عظيم وكل واحد منهم يدعي جميع الدار فلكل واحد منهم ما في يده لان الظاهر يشهد له فيما في يده وساحة الدار بينهم اثلاثا لا استوائهم في اليد عليها فان كل واحد منهم مستعمل للساحة بكسر الخطب فيه وغير ذلك من وجوه الانتفاع بالساحات من قسمة المبسو

للسرخسي

**فشر** ادعى ان الدار التي بيد كما ملكي فبرهن على احدها فلو كان الدار بيد احدها بارت يكون الحكم على الغايب اذ الورثة ينتصب حصصا عن البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون هذا قضا على الغايب بل يكون قضا بما في يد الحاضر على الحاضر او بيد احدها بشر ان يكون الحكم على احدها حكما على الاخر جامع الفصولين 2

الفصل الرابع

ومن ان يذكر المدعي في دعوى العقار انه في يد المدعي عليه لان الدعوى لا بد وان يكون على خصم والمدعي انما يصير خصما بيده فلا بد وان يذكر انه في يده ليصير خصما فاذا ذكر وانكر المدعي عليه ولا بينة للمدعي فانه يحلف من غير الحاجة الى اقامة البينة من المدعي على انه في يد المدعي عليه بدائع في اول كتاب الدعوى

واذا تنازع في دار كل منها يدعي انها في يده فعلى كل واحد منها البينة فان اقام كل واحد منها البينة انها في يده جعلت في يد كل واحد منها نصفها فان اقام احدها بينة انها له قضيت به له وان لم تقم لها بينة فطلب كل واحد منها يمين صاحبه ما هي في يده فعلى كل واحد

منها

100  
منها ان يحلف البينة ما في يد صاحبه فان حلفا لم يجعلها القاضي في يد واحد منها وايها نكل عن اليمين لم يجعلها في يده من دعوى الكافي للحاكم الشهيد

جاران يتنازعان في الحد وصاحب اليد يقول انا اشتريت هذا الجريب الواحد منك والاخر يقول انا ايضا كنت بعث منك جريبا واحدا لكن ما كنت بعث هذا المستقيم فلو ذرع القسام الى المحل الذي بعينه صاحب اليد يكون جريبا واحدا هل يكون ذلك حجة لصاحب اليد ام لا اجاب لا الا ان يقر البائع ان الحدود الاخرى التي وضع عليها القسام العلامة من دعوى القاعدة بالفارسية وهذا ترجمة شيخ الاسلام ابو سعيد زاده

**خ** ادعى شيئا بيده اخرج وقال هو ملكي وهذا احدث بيده عليه فلاحق قالوا اليس هذا دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال هو ملكي كان بيدي وهذا احدث اقول على قياس ما مر في جملة **فشر** قبيل دعوى الاعيان مزانه لو ادعى انه ملكي وفي يدك بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غضبه ينبغي ان يصح هنا ايضا دعواه ولو قال هو ملكي وكان بيدي الى ان احدث هذا بيده عليه بلا حق يكون هذا دعوى غصب برهن انه كان بيدي وهذا اخذ مني هل يوم مر برده ذكر في العدة عقار بيده احدث اخر يده عليه لا يصير به ذايده ولو علم به القاضي بامر برده اليه لكن لا يصير المدعي عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعده انه ملكه تقبل ولو شهد واعلى اقرار المدعي عليه ان كان بيده امس يوم مر برده وكذا لو شهد وانه اخذ من المدعي من سائر جامع الفصولين



خص بين دارين او كرمين والقط الى احدهما فالخص بينهما  
عند ابو حنيفة رحمه الله ولا ينظر الى القط وعندهما الخص  
لمن اليه القط وجه قوتها في هذه المسائل اعتبار العرف  
والعادة فان الناس في العادات يجعلون وجه البناء  
وانصاف اللبن والطاقت والعلق والقط الى اصحاب  
الدار فدل على انه بناءه فكان في يده ولا يجر رحمه الله  
ان هذا دليل اليد في الماضي ولا يدل على اليد وقت الدعوى  
والحاجة الى اثبات اليد وقت الدعوى في التنازع في دعوى

البدايع

وفي الصغرى ادعى على اخر ضيعة انها له واقتر المدعى عليه  
انها في يده وبرهن المدعى انها ملكه فحكم الحاكم بالملك له لا يصح  
مالم يثبت اليد بالبيينة او يعلم الحاكم وفيه قال المدعى  
ليست العقارة يد لا يحلف حتى يقر فاذا اقربا ليد تحلفه  
ان الضيعة ليست ملكه حتى يقر بالملك للمدعى ولو اقربه  
له لا يامر به بترك التعرض لكن اذا اراد ان يبرهن على انها  
ملكه لا بد من تقديم البيينة على انها في يده لان المالك  
قد يبعد عن العقار عادة فامكن ان يتواضع اثنان ويقر  
احدهما باليد ويبرهن الاخر عليه بالملك وتسامح في الشهود  
ثم يدفع المالك معللا بحكم الحاكم وهذه التهمة منتف في

المنقول بزازية في نوع في اثبات اليد من الدعوى

شجرة تنازع فيها اثنان كل واحد يقول في فشهد لاحدهما  
شاهدان انا راينا تصوفه في هذه الشجرة لا يكون هذا شهادة  
على اليد الحالية فانها شهادة على يد المتقضية في دعوى

القاعدية

وفي شرح الطحاوي تنازع صاحب الارض وصاحب النهر في المساة  
فان

فان كان بين الارض والنهر حاييل كالحايط ونحوه فالمساة لصاحب  
النهر بالاجماع ولولم يكن قال ابو حنيفة رحمه الله لصاحب  
الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى كان له منع صاحب الارض  
من رفعها وهدمها وقال المساة لصاحب النهر في دعوى

شرح الجمع لابن الملك

مردى اندرز زهسايه حقاب راضه حقاب راضه دعوى  
كرد و طول وعرض وموضع وى از رز بيد كرد وكفت  
از دير سال درين حاي اب آورده ام هسايه كفت ارى  
ازين حاي برده ولكن بناحق فان هذا اقرار منه للمدعى  
باليد ودعوى منه عليه بالغصب فيطالبه بالبيينة ان  
المدعى غاصب فان اقام والاغومل باقراره وكذا على هذا

المهر من شرب القاعدية

فشي ادعى كل منهما انه في يده فلو برهن احدهما يقبل وكون  
الاخر خارجا ولو لا بيينة لهما لا يحلف واحد منهما اذا لم يثبت  
كون احدهما خصما للاخر اذ يصير خصما باليد ولم يثبت  
يد واحد منهما ولو برهن احدهما على اليد وحكم بيده ثم  
برهن على الملك لا يقبل اذ بيينه ذى اليد على الملك لا تقبل

ثامن جامع الفصولين

رجلان اختلفا في صاحبه باليد لمحدودة كل منهما يقول  
هي ملكي وفي يدي وعليك البيينة فاتي كل واحد منهما بشهود  
على اليد يقول شهود واحد منهما هي في يده في الحال وشهود  
الاخر كانت في يده قبل شهر فائيا منهما يجعله القاضي صاحب اليد  
اجاب صاحب اليد الحالية لان في هذا العمل عللا بالبينتين  
بقدر الامكان اذ ليس في هذا الغايبة الاخر من كل وجه  
ولو جعلنا صاحب اليد الاخر يكون في هذا الغايبة هذا



من كل وجه ذكر في ادب النقص ولو اقر احد محايها كانت في  
يد الآخر قبل ذلك وانما البينة الهداية في حال هل قبل اجا  
لا الا يلقى اليد من جهته والله اعلم من دعوى فتاوى له عند  
سيد القاضي محمود الاوزجندى رحمه الله عن ضياع في يدى  
رجل اثبت رجل اخريده عليه بطريق تغلب فاقام الذي  
كان الضياع في يده بينه على اسباب ان الضياع ملكه  
وانه اخذه من يده بطريق التغلب قال قبلت بينته وقضى  
بالضياع له وانتزع من يد التغلب وسلم اليه ولو لم يكن له  
بينته واراد تخليف التغلب بالله ما كان هذا ضياع في  
يد هذا المدعى وما احدث منه يده بطريق التغلب قال  
له ذلك وكذلك لو ادعى التغلب اقراره لانه كان في يده واراد  
ان يحلفه على ذلك تاتار خانيه في الفصل الحادى عشر  
من كتاب الدعوى

ولا يصح قضا القاضى في عقار وليس في ولايته انه لا ولاية له  
في ذلك المكان وقد اختلف المشايخ هل يعتبر المكان والاهل  
وان خرج القاضى مع الخليفة من المصر قضى وان خرج وحده  
لامسايل شتى في شرح المتقى للباقيات  
في دعوى القديم والحادث

مسيل في ميزاب الى دار اختلف صاحبه مع صاحب الدارفا  
الحكم الشرعى في ذلك اجاب بما في جامع الفصولين اختلف  
في حال جريان فالقول لصاحب الميزاب والا فلا بد من بينة  
وقال بعضهم يترك لو كان قديما وحده القديم ان لا يحفظ  
اقراره ورا هذا الوقت كيف كان فيجعل اقصى الوقت الذي  
يحفظ الناس حد القديم قال فسر هذا في غاية الحسن كذا  
في الفتاوى الصغرى فتاوى خيريه في الحيطان

لو اختصم اهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن له ان يتعرض  
لاصحابه الالهجة ويترك على حاله والاصل في جنس هذا ان ما كان  
قد يما يترك على حاله ولا يغير الالهجة قاضى خان في كتاب  
الشرب

ولو كانت القسمة وقعت في الكوى فاراد احدهم ان ينقسم  
بالايام ليس له ذلك لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق  
فيه هداية في كتاب الاحياء الموات في فضل  
في الدعوى والاختلاف

وحد القديم ان لا يحفظ اقراره ورا هذا الوقت كيف كان  
ويجعل اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم خلاصة  
في كتاب الحيطان

وذكر العتاي بالوعة قديمة يجري منها ماء في نهر في سكة  
غير نافذة يوم يرفعها ولا فرق بين القديم والحادث وفي  
الذخيرة اخرج الى الطريق الاعظم حرصنا او غيره اوبى  
دكانا لكل رفعه ان حديثه وان قديمة ليس لاحد الرفع  
وان لم يعرف القدم والحديث يجعل حادثا ويرفع في السكة  
الغير النافذة يجعل قديمة اذا اشكل ولا يرفع وقال الثاني اذا  
لم يضر لم يرفع بزازية في كتاب  
الحيطان

خ له كني في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم  
صاحبه انه قديم واقام البينة فالبينة بينة من يدعى انه  
محدث لانه تثبت ولاية النقص والامر العارض كم القول في  
هذا قول المدعى بالقديم لكونه متسكا بالاصل حاوى الفتية  
في فصل في البيتين من كتاب الشهادات  
ثم الاصل ان ما على طريق العامة لو لم يعرف حاله يجعل قديما



فلا يرفع من جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين  
بالوعة قديمة لرجل على نهر السفه قد دخل في سكة غير نافذة  
قال ابو بكر البلخي لا عبرة بالقديم والحديث في هذا وبومر  
يرفعه فان لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليامره  
بالرفع قاضي خان في كتاب الشرب

نوع عن الفقيه ابو جعفر في ناووس بحسب ارض لها قيمة له  
ان يجوزها الى ارضه وان كانت لها قيمة وهو من ناووس الجاهلية  
فهو بمنزلة الارض الموات وان كان ناووس بعد الاسلام فهو  
لقطة من اداب تجنيس الملتقط

سيل عن قنافة قديمة بذراستان يسيل بها ما جاره من  
قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدث ذلك احد من الاقران  
هل له منعه ام لا اجاب ليس له منعه عن ذلك حيث  
على انه كان يجري بها قبل ذلك ويبقى القديم على قدمه  
كما كان فيما مضى من الزمان كما في مسألة البير والميزاب

#### من شرب الخيرية

بيتان علو وسفل كل رجل اراد احدهما ان يبنى على السطح  
ستفا اخر ليصير ذاتسقفين ومنعه الاخر لانه يسد ضوؤه  
ان في القديم ذاتسقف له المنع وان في القديم ذاتسقفين  
ليس له المنع وحد القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك  
وان اختلفا وبرهن احدهما على القديم والاخر على الحديث  
فبيينة القديم اولى في حيطان البزارية

واذا اختلف اصحاب النهر في الشرب ولا يدري كيف كان  
فهم بينهم على اراضيهم بخلاف الطريق فان ذلك بينهم  
على السوية ولا يعتبر الدور لان الطريق يراد به الاستطراق  
وذلك لا يختلف باختلاف الدور اما الشرب فالمقصود منه

السقي

السقي وذلك مختلف باختلاف الاراضي من شرب  
القاعدية

سيل عن ارض سلطانيه يتوار عليها الزرع ابا عن جد اختلفوا  
فبعضهم يريد ان يقسمها وبعضهم يريد بقاها على ما كانت  
قدما هل يبقى القديم على قدمه ام لا اجاب يبترك  
القديم على قدمه نص على ذلك علماءنا من باب العشر  
والخراج من الخيرية

شهد وان هذا المحدود وقف على كذا ولم يذكر الواقف  
يقبل اذا كان قد بناه واذا ذكر الواقف لا المصروف يقبل ان  
كان قد بناه ويصرف الى الفقراء بوازية في نوع في التناقص  
بالوقف من كتاب الشهادة

لو اختصم اهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن له يتعوض  
لاصحابه الانجحة ويترك على حاله والاصل في حسن هذا  
ان ما كان قدما يترك على حاله ولا يغير الانجحة نهر في سكة  
غير نافذة واراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في داره  
من ذلك النهر ويسقي بستانه ويمنعه الجيران عن ذلك  
قال الفقيه ابو بكر البلخي ان كان حديثا كان لهم المنع وان  
كان قدما كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة نهر بين  
قوم غطي رجل مجرى الماء قال ابو القاسم اذ لم يكن ذلك قدما  
فلا ريب المجري ان ياخذوه بالكشف ورفع الغطاء قاضي  
خان في كتاب الشرب

سيل في محضر حاصله ادعى رجل على جاره حدوث مياز  
مركبة على طبقة حادته يرمى ماؤها في الرقاق المشترك  
وطلب رفعها فاجاب بانها كانت قدما على ايوان هدم  
وجد بناؤه واحدث على ظهره الطبقة المذكورة ونقلوا



الميازيب الذي كانوا قديما على الايوان ووضعوه على الطبقة  
وشهد جماعة بقدم الميازيب الذين كانوا على الايوان فنعى  
القاضي المدعي من التعرض له لكونها كانت قديما على الايوان  
وامر بابقائها فهل المنع والابقا كل منهما صادقا في محله الشرعي  
المنصوص عليه في كتب الحنفية وقد صرح في الخلاصة ومثله  
في النزائية في كتاب الحيطان لو اراد ان يجعل ميزابا اطول  
من ميزابه او اعرض ويسيل ما سطحه في ذلك الميزاب ليس له  
ذلك وكذلك لو اراد ان ينقله عن موضعه او يرفعه او يسفله  
لم يكن له ذلك وفي الخاتمة ما هو صريح في منعه من ذلك  
وذلك لانه تصرف في المشترك بغير اذن الشريك وهذا  
مع كون المالك كما كان شاهقا كان اشد واقعا وابعده رميا  
فيقتسع انتشاره ويكثر انتشاره ويحفر من الارض ما لا يحفر  
المسفل فيمنع منها شرعا وليس له ان يسيل ماء طبقة الحادثة  
في الرقاق المشترك باجماع علماءنا قهرا على شركاياه وارثت  
قدم ميازيب الايوان لانه سطح الايمان غير سطح الطبقة  
وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقا  
لم يصادف محله من الخلل في الحاضر والله اعلم في الفتاوى  
الخيرية

٧  
ام لا اجاب لم يصادف  
المنصوص عليه في  
كتب الحنفية ٢

بيينة القدم اولى من بيينة الحدوث خلاصة في الحيطان  
وكذا من النزائية

بم واحد الجارين للآخر هذا الساباط الذي اخرجته محدث  
وقال الاخر كان ذلك في القدم فالقول للمدعي لكونه متمسكا  
بالاصل الخ والبيينة بيينة من يدعي انه محدث له فتية في  
المحدثات من كتاب الكراهية

ويبتنى على هذا مسايل انه ينظر الى القدم ولا ينظر انه في

يد

يد بايعة هكذا والحد القديم ان يحفظ اقرانه وراء هذا  
الوقت كيف كان فيجعل اقصى الوقت حد للقدم ويبتنى عليه  
الامرواته في غاية الحسن وهو كما قال السرخسي فيما اذا وجد  
كثر في دار ولا يعرف صاحب الحطة يصرف الى اقصى مالك  
يعرف لها في الاسلام منية المفتي في كتاب  
الشركة

وما ذكر في حد القدم في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام احدهما  
البيينة على القدم والاخر على انه محدث فبيينة القدم اولى  
خلاصة في الحيطان

### مسائل الشيوع

ارض بين رجلين وقف احدهما نصيبه جاز في قول ابو  
رحمة الله وبه اخذ مشايخ بلخ ولا يجوز في قول محمد رحمه  
الله وبه اخذ مشايخ بخاري واقتوا به قاضي خان في وقف  
المشاع من كتاب الوقف

ومسايل الشيوع سبع منها الاجارة وقد ذكرنا وبيع المشاع  
جائز وهبة المشاع فيما لا يحتل القسمة ويجوز مطلقا وفيما  
لا يحتل القسمة لا يجوز عندنا وهبة من شريكه او من اجنبي  
والصدقة والهبة سوا في رواية الاصل وفي رواية الجامع  
الصغير يجوز الصدقة على اثنين واما وقف المشاع فعند  
محمد رحمه الله لا يجوز وعليه الفتوى ورهن المشاع لا يجوز  
عندنا مطلقا خلاصة في كتاب الاجارة

امهات مسايل الشيوع سبع بيع المشاع اجارة الشايح اعارة  
الشايح رهن الشايح هبة الشايح صدقة الشايح وقف الشايح  
والشايح ينقسم الى قسمين شايح يحتل القسمة كبعض الدار  
وتصف البيت الكبير وشايح لا يحتل القسمة كنصف العبد



ونصف الحمام او الرحي ونصف الثوب ونصف البيت الصغير  
والفاصل بين القسمين حرف واحد وهو ان ينظر ان كان  
هذا العين بعد اثنين فطلب احدهما القسمة واني الاخر  
ان اجبره القاضى على القسمة كان من القسم الاول وان لم  
يجبره القاضى على ذلك كان من القسم الثاني خزانه المقتين  
في مسابيل الشيوخ من كتاب البيع

اعلم ان الشايع ينقسم الى قسمين شايع يحتل القسمة كنصف  
الدار ونصف البيت الكبير وشايع لا يحتل القسمة كنصف  
العبد ونصف الرحي والحمام ونصف البيت الصغير فالفا  
صل بين القسمين حرف واحد وهو ان ينظر ان كان هذا العين  
بين اثنين وطلب احدهما القسمة واني الاخر ان اجبره  
القاضى على القسمة كان من القسم الاول وان لم يجبره على  
ذلك كان من القسم الثاني اذ الجبر على الفعل في محل ان  
قبول المحل ذلك الفعل فصول عمادى في فصل

ثلاثين

دار ثلاثة نفر مشاعا فغضب السلطان نصيب احدهما  
وقال لا اغضب الا نصبة قال هو بينهم جميعا كما في الشرع  
فصول عمادى في فصل الثلاثين

فوشجرة بين قوم باع احدهم حظه مشاعا وقد حل  
او ان قطع اشجارها حتى لا يضرها القطع جاز الشراء  
فللشاركي ان يقطع اذ لا ضرر في القسمة شجرة بين  
ثلاثة باع احدهم حظه من احد شريكه لم يجوز ولو باع  
منها جاز في الفصل الحادى والثلاثين من جامع  
الفصولين

واما اجارة الشاع فلا فرق عند ابي حنيفة رحمه الله بين

ما

ما يحتل القسمة وبين ما لا يحتل فجواب الكل عنده واحد  
ثم لو اجرا احد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بالاجماع  
في ظاهرها رواية عند ابي حنيفة رحمه الله واما اجارة  
الشاع فهو يجوز في الوجوه فلها **فقط** ايداع المشاع جاز  
**بعد** فرض المشاع جاز **عن** مضاربة المشاع لم يجوز هبة  
المشاع فيما لا يحتل القسمة يجوز من شريكه ومن غيره  
وفما يحتلها لم يجوز من شريكه ولا من اجنبى وطرو الشيوخ  
لا يفسد الهبة بالاتفاق **بعد** والتصدق بالشايع كونه  
في الكل الا انه لو ذهب من اثنين ما يقبل القسمة لم يجوز  
عند ابي حنيفة رحمه الله رواية واحدة وفي الصدقة  
اختلف المشايخ على قوله وقف للشايع جاز عند **مس** لا  
عند **م** رجهما الله فيما يحتل القسمة ولو وقف نصف  
الحمام جاز **قت** فلو حكم القاضى بجوازه جاز وفاقا كله  
في جامع الفصولين في الفصل الحادى والثلاثين

تخل بينهما وعليه ثمر ارض بينهما وفيه زرع فباع احدهما  
حظه من الكل ينبغي ان يجوز اذ المشتري لا يجبر على القطع  
لقيامه مقام البايع في انظر الوقعات **فرع** دارا  
بينهما باع احدهما بناها من اجنبى لم يجز اذ لا يتخلوا اما  
باعه بشرط الترك او بشرط القلع اما الاول فلان يجوز  
اذ فيه شرط منفعة للمشتري سواء البيع فصا بمنزلة  
اجارة بيع واما الثاني فلم يجوز لضرر فيه شريكه وكذا  
لو ادعى رجل على احدهما شيئا فصالحه على نصف هذا  
البناء او على نصف هذا الزرع المشترك لم يجوز **فرع**  
باع بنا بلا ارض على ان يترك المشتري البناء ففسد البيع  
ولو ان بينهما باع احدهما حظه من البير من غير



شريكه من غير ان يكون له طريق من الارض جازلا او باعه  
على ان يكون للمشتري طريق من الارض ذكره الفتاوى  
الصغرى معين الحاكم في باب في القضا  
واذا باع ثمر الكرم مشاعا لا يجوز ولو باع الكل ثم تقايلا  
في النصف يجوز فلو كان فضرليا في بيع النصف لا يجوز  
ايضا بزازية في بيع الزرع

واذا باع نصف البنادون الارض من الاجنبي او من شريكه  
لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء حق اما اذا كان بغير حق  
جاز بيع نصفه من اجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان  
بغير حق كان القلم مستحقا ومستحق القلع كالقلع ولو كان  
مقلوعا حقيقة جاز بيع النصف من الاجنبي ومن الشريك  
وكان بمنزلة لو باع الزرع بدون الاخر فصول عمادى

### في الفصل الثلاثين

باع نصيبه من شجرة مشتركة من الاجنبي لا يجوز ولا من  
احد شريكه اذا كانوا ثلاثة ومن شريكه جار منية الفتى  
في مسابيل الشيوخ من كتاب البيوع

ذكر ابو الفضل الكرمانى في اشارات الجامع ان غصب  
المشاع لا يتحقق وذكر في الاقضية انه يتحقق وعليه

### الفتوى بزازية في الغصب

مسيل يوسف بن محمد وحمير الوبرى عن الشيوخ هل يكون  
مانعا من الاباحة كما يكون مانعا من صحة الهبة فقال  
ليس بمانع بخلاف الهبة من هبة

### بتيمة الدهر

الشيوخ لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة من اباحة  
الفتية

واما

واما دعوى الشايخ ذكر في اول دعوى الذخيرة اذا ادعى  
على رجل ثلاثة اسهم من عشرة الاسهم من دار فقل هذه  
الثلاثة الاسهم من العشرة من الدار المحدودة ملكى وحقى  
في يد المدعى عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار  
في يده وكذلك يشهد شهوده ان جميع هذه الدار في يده  
فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة فصول عمادى  
في الفصل الثلاثين

### مسابيل الشفعة

دار فيها ثلاث بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثانى  
بحجب هذا البيت ثم البيت الثالث كل بيت لرجل واحد  
فباع واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار  
كانت الشفعة للباقيين بحكم المشتركة في الطريق وان  
كان ابواب البيوت في سكة نافذة لدار فان بيع  
البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل  
هما سو الا انها جاران متلازمان احدهما على اليمين  
والاخر على اليسار وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة  
لصاحب الاوسط لا غير لانه جار وان بيع البيت الاسفل  
كانت الشفعة لصاحب الاوسط لانه جار متلازمان

### حان في كتاب الشفعة

ولو ان رجلا باع دار رجل باعده وهو شفيعها لم يكن  
له ان ياخذها بالشفعة لانه باع وكل من باع او بيع  
له فلا شفعة له ولو امره بان يشتري له دار او هو  
شفيعها فامشترها للامر فله شفعتها لانه هو المشتري  
وكل من اشترى له فله الشفعة شرح ادب القاضى  
للصدر الشهيد في الفصل الخامس والسبعين



ولو مات الشفيع لا يكون لوارثه الشفعة ولو مات البائع  
او المشتري والشفيع حي كان له الشفعة قاضي هان في  
كتاب الشفعة

ولا شفعة في عشرة اشياء في عقار قسم وفي دار يتزوج عليها  
او يخالع بها او يستاجر بها دارا او يصالح بها من دم عدا  
او يعتق عليها عبدا او يصالح عليها بالانكار او يهب له دارا  
او يوهب اليه دارا وفي العروض والسفن خزائن الفقه  
في كتاب الشفعة

ولا يكون الرجل بالجدوع على الخابط شفيع شركة لانه  
شفيع جوار لان العلة على الشركة في العقار ولم توجد  
شرح الترغيب للصدر الشهيد في كتاب الشفعة

ولو حضر احد الشفيعين قضى له بكلها كذا في جنابات  
شرح المجمع انشاه في كتاب الشفعة

الشفعة اذا اجتمعوا فاولاهم الشريك في نفس البيع  
لانه اخبر بالضرر من الجار ومن الشريك في الحقوق  
فكان اولي بالشفعة ثم الخابط في الحقوق اخبر من الجار  
بالضرر فكان اولي ثم الجار بعد ذلك والمشهور من قولهم  
ان الشريك اذا سلم الشفعة وجبت للشريك في الحقوق  
وان سلم وجبت للجار لان السبب الذي يتعلق به هو  
الاستحقاق لكل واحد منهم موجود عند عقد البيع  
فانما قدم بعضهم ليناكد حقه فاذا سقط صار لهم  
يكن فكان لغيره ان يستوي في حقه والجار الذي يستحق  
الشفعة هو الملاصق لان الشفيع انما يستحق الشفعة  
لاتصال ملكه بالبيع وهذا لا يوجد في غير الملاصق  
اقطع شرح القدوري في كتاب الشفعة

ولو زاد

ولو زاد المشتري في الثمن زيادة بعد القبض فالشفيع  
ياخذ الدار بالثمن الاول ولا يظهر الزيادة في حق الشفيع  
وفرق بين الزيادة وبين الخط يظهر في حق الشفيع والفرق  
ان الزيادة تتضمن ابطال حق الشفيع فانه يثبت للشفيع  
حق الاخذ بالثمن الاول لو صحت الزيادة في حق الشفيع لا  
يمكن من الاخذ بالثمن الاول فلم تقع الزيادة في حقه  
صيانة لحقه اما الخط لا يتضمن ابطال حق الشفيع بل فيه  
منفعة للشفيع لان بالخط خرج بعض الثمن عند العقد  
فلمذا افترق ذخيرة في السابع عشر من كتاب

الشفعة  
اشترى دارا فصيفها بالوان كثيرة فالشفيع بالخيار ان  
شا اخذها واعطاه ما زاد الصيغ فيها وان شاترك  
لان نقص صيغته متعذر قال الصدر الشهيد وفيه  
نظر فان الشفيع يتمكن من نقص ثمن المشتري قال رحمه  
الله لكن الفرق بينهما بين لان نقص البناقية ولا قيمة  
لنقص الصيغ والله اعلم حاوي المنية للزاهد في كتاب  
الشفعة

قال وتقسم على عدد الروس وصورتها دار بين ثلاثة  
لاحد هم النصف والاخر الثلث والاخر السدس باع احد  
نصيبه فالشفعة للباقيين على السوا لا استوايها  
في السبب وهو الاتصال الا يرى انه لو انفرد احد  
اخذ الجميع فدل على استوايهم في السبب وهو الاتصال  
وكذا المعنى بينهم وهو حقوق الاذى فيستوون  
في الاستحقاق وكذا لو كان لها جاران احدهما ملاصق  
من ثلث جوانب والاخر من جانب واحد فيهما سوا



لاستوائها في حقوق الضرر والسبب اختيار شرح المختار  
في كتاب الشفعة

قال ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم للشفيع لانه هو  
العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجه عليه  
قال الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون  
الخصم هو الموكل وهذا لان الوكيل كالبايع من الموكل على ما  
عرف فتسليمه اليه كتسليم البايع الى المشتري فتتصور الخصومة  
معه لانه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكون محضوره في الخصومة  
قبل التسليم وكذلك اذا كان البايع وكيل الغائب فالشفيع ان  
ياخذها منه ان كان في يده لانه عاقد وكذلك اذا كان  
البايع وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا بنوازية في كتاب

### الشفعة

رجل اشترى دارا بثمن موكل فالشفيع بالخيار ان شا اخذها  
بالتنهن حالا وان شا انتظر ما مضى الاجل وليس له ان  
ياخذها بثمن موكل وصار خيار الشرط لا يثبت في حق  
الشفيع لكن له ان يمتنع من الاخذ للمال لان التعدينية  
زيادة وصف مرغوب في الثمن فكان له ان لا يلزم هذه  
الزيادة خلاصة في كتاب الشفعة

والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والانثى في الشفعة  
لهم وعليهم سواء وكذا العبد المأذون والمطابق ومعتق  
البعض والخصم على الصبيان في الشفعة لهم وعليهم اباؤهم  
واوصيا الاباء عند عدمهم والاجداد من قبل الاب عند عدمهم  
فان لم يكن فاوصيا الاجداد فان لم يكن فالامام والحاكم  
يقبض لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب قاضي خان  
في الشفعة

وللجار

وللجار في بيت من الدار شفعة وليس لصيقا كالحوانيت يذكر  
في البيت مسئلتان الاولى من عيون المسائل وغيره روى الحسن  
ابن مالك عن ابي يوسف عزاه حنيفة رحمه الله في دار كبيرة  
فيها مقاصير فباع صاحب الدار مقصورة منها او قطعة معلو  
فلجار الدار من اي النواحي كان الشفعة فيه فان سلم الشفيع  
ثم باع المشتري المقصورة لم تكن الشفعة للجار القطعة  
المبيعة وهكذا روى هشام رحمه الله تعالى انتهى من شرح  
المنظومة لابن الشحنة

سئل في الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها  
مزارعة بالحصة للمزارعين من الخارج منها من زرع او غرس  
او بنوا ثوبها هل تباع وتؤخذ بالشفعة ام لا واذا بيع  
البناء والشجر يجوز ام لا اجاب بيعها باطل والباطل  
لا يتصور فيه الشفعة واذا بيع البناء او الشجر وحده جاز  
ولا شفعة فيه ولا يصير للبايع فيها حق والله اعلم مرقا  
الخيرية في كتاب الشفعة

واذا باع عقارا بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر  
وان ابتاعها بدارهم ثم دفع اليه ثوبا عنه ياخذ بالدارهم  
والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم كالرحى  
والحمام خزانة الفقه في كتاب الشفعة

ط والشفعة على ثلاث مراتب تثبت اول للشريك الذي  
لم يقاسم وهو الشريك في كل جزء من اجزاء البيع ثم للشريك  
في حقوق الملك من الطريق والشرب وهذا يسمى خليطا  
تارة ويسمى شريكا في حقوق الملك طوراً ثم الجار الملاصق  
وقيل الشفعة تثبت على ريع مراتب بيان ذلك في المسئلتين  
احدهما تثبت في دار في سكة غير نافذة والبيت للآخرين



والدار تقوم فباع احد الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة  
اولا تثبت للشريك في البيت فان سلم فللشريك في الطريق  
وان سلم فللجار الذي هو ملاصق بالبيت خلف البيت الثانية  
اذا كانت الدارين الشريكين في سكة غير نافذة فباع احد  
شريكي الدار نصيبه من الدار من انسان فالشفعة تثبت  
اولا للشريك في الدار وهو الشريك الذي لم يقاسم فان سلم  
فللشريك في الحايطة الذي يكون بين الدار لا تصف الحايطة  
مبيع وهذا الشريك شفيع في جزء المبيع فان سلم فللشريك  
في الطريق فان سلم فللجار الذي يكون ظهر هذه الدار الى  
دار وباب تلك الدار في سكة اخرى والجار الذي له الشفعة  
الجار الملاصق الذي داره لزيق الدار التي وقع فيها الشرا  
خرانة المفتين في كتاب الشفعة

أخذها الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس لو بني المشتري  
او غرس او كلف المشتري قلعها وان فعلها الشفيع كما تحقت  
رجع بالثمن فقط وبطل الثمن ان خربت الدار او جف الشجر  
وبحصة العرصه ان تقض المشتري البناء والنقض له وثمرها  
ان ابتاع ارضا ومخللا وثمر اذا اثمر في يده وان جزة المشتري  
سقط حصته من الثمن والله اعلم كثر الدقايق من كتاب  
الشفعة

دار بيعت ولها بايان في زقاقين ينظر ان كانت في الاصل  
دارين رفع الحايطة بينهما صارتا كلتاها دارا واحدة فلاهل  
كل زقاق ان ياخذ جانب الذي يليه بالشفعة وان كانت  
في الاصل دار واحدة ولها بايان فالشفعة لاهل الزقاقين  
تظيره الزقاق اذا كان في اسفله زقاق اخر الى الجانب  
الاخر فرفع الحايطة بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لاهل  
كل

كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة في الجا  
الاخر من فتاوى الوجيز للسرخسي في كتاب الشفعة  
دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة منها  
فلجار الدار من اي نواحيها كان الشفعة فيها وعزالي يوسف  
رحمه الله في رجل له مسيل ما في دار بيعت فله الشفعة  
بالجوار واذا اشترى دارا وزخر فيها بهذه الاضياع بشئ  
كبير فجا الشفيع فله الخيار ان شا اخذ بالشفعة واعطاه  
ما زاد فيها وان شاتركها وان كانت الثمرة عند المبيع فاكل هو  
المشتري الثمرة سقط من الثمرة بقدره وان حصلت بعد  
الشرا لا يسقط شئ من الثمن حايطة بين رجلين فصاحب  
الشركة في الحايطة اولى وبقية الدار تؤخذ بالجوار مع الجار  
الاخر على السوا سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة  
لجميع اهل السكة ولا فرق بين المدورة والمعوجة والمستقيمة  
ولو كانت سكة في سكة كلتاها غير نافذة اذا باعت دار  
في العظمى فلاهل السكتين الشفعة ولو بيعت دار في القصوى  
فاهل القصوى اولى من شفعتها تجنيس المتنقط للامام

الاستروشي

باع كافر دارا من كافر فخر او خنزير وشفيعها مسلم اخذ  
بقية الخمر او الخنزير كما لو اشترها بما لا ثمن له من فتاوى

الوجيز للسرخسي

اذا ادعى الشفعة في دار هي في يد انسان وقال ذو اليد الدار  
داري اشتريتها من احد فاقام المدعى البيينة ان ذا اشترى  
هذه الدار من فلان بالندره وهو يملكها وانه شفيعها  
يقضى بالشرا في حق ذي اليد والغايب جميعا فصول

عمادي في الفصل الخامس



سئل رجل اشترى من اخيه ما يخصه في عتار هل لاخوته  
المشاكين له في الاخذ بالشفعة معه ام لا واذا قلتم لهم  
الاخذ هل تكون على قدر حصصهم ام على قدر رؤوسهم وهل  
اذا طلب البعض ولم يطلب البعض الاخر لعدم غيبته على  
عدد رؤوس الطالبين فقط ام لا اجاب هذه المسئلة  
ذكرها ابن رهبان في نظره

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره شفيع على عدد الرؤوس تقدر  
وهي مستفادة من المتون حيث قال اذا اجتمع الشفعا  
فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لا يطلب عدة عدما  
فلا يحسب ومن كان غايبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب اذ  
الغايب ليس له ذلك واذا حضر وطلب مستوفيا شروط  
الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه سقط له وفي  
الظهيرية اشترى رجل دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب  
جارا اخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه كان  
النصف الدار له بالشفعة والنصف بالشر قال ابن منومة  
انه لو لم يسلم اليه الدار كانت بينهما نصفين انتهى في شفعة  
الفتاوى الخيرية

ولا شفعة في البيع الفاسد وان اتصل به القبض ما لم يبطل  
حق البايع في الاسترداد في شفعة قاضي خان  
سكة او درب غير نافذة اقصاه مسجد وظهره او طرف منه  
الى الطريق الاعظم وباب المسجد في الدرب او السكة فهو  
درب نافذ حكما لان المسجد ليس بملوك لا احد فلو بيع  
دار لا شفعة الا للجارات المسجد لما كان غير ملوك كان  
بمنزلة الفضا هذا اذا كان المسجد قد بناه فان محدثا احده  
الدربى والمحل بالشفعة تبطل فان كان ظهر المسجد وجوا

الى

الى دور الناس يريد المسجد الذي هو حظه فلا هل الدرب  
الشفعة لانه لا يكون بمنزلة الفضا شفعة البزارية  
مسئلة ان قيل اي رجل اشترى دارا وسلم له الشفيع  
شفعتها ولا يسقط حقه من الشفعة فاجواب ان هذا  
المشتري كان مشتريا بالغير بالوكالة وهو انما رضى بالتليم  
اليه لا لملكه فهو باق على شفيعته والله اعلم في ذخاير  
ابن النجاشي

رجل اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم دارا اخرى فالشفعة  
لاهل السكة في الدار الاولى دون الثانية لان وقت شراء  
الثانية كان شريكهم وكذلك في دار من ثلاثة فسر  
اشترى رجل نصيب الثلاثة واحدا بعد واحد فللمجار  
ان ياخذ الثلث الاول دون الثلثين لما قلنا في شفعة  
العدة للصدر الشهيد

ولو اشترى دارا وزخرها بالتقوس بشئ كثير كان للشفيع  
الخيار ان شاخذها واعطاها ما زاد وان شاتركها من  
شفعة جامع الفتاوى

قال ولا شفعة في الدار التي يتزوج الرجل عليها او يخال  
المرأة بها او يستاجر بها دارا او غيرها او يصالح بها عن  
محمد او يعتق عليها عبد لان الشفعة انما تجب في مبادلة  
المال وهذه الاعراض ليست باموال وكان الشفعة  
فيها خلاف المشروع من شفعة المجتبى شرح القدوري  
رحم الله

ولو اشترى دارا يالف ثمرها بالعين فعلم الشفيع بالبيع  
الثاني ولم يعلم بالبيع الاول فاخذها بقضا او غيره  
ثم علم ان البيع الاول كان يالف فليس له ان ينقض اخذه



لأنه لما أخذها بالبيع الثاني فقد ملكها وقد التملك بالبيع  
الاول بعد ثبوت الملك له والثابت ضروري يستوي فيه  
العلم والجهل فان اشتراها بالالف ثم زاد في الثمن الف فعلم  
الشفعيع بالغين ولم يعلم ان الالف زيادة فاخذها بالغين  
فان أخذها بقضا القاضى ابطل القاضى الزيادة وقضى له  
بالالف لان الزيادة غير ثابتة شرعا في حق الشفعيع فكان  
القضا بالزيادة بما ليس ثابت فيبطلها القاضى وان  
أخذها بغير قضا فليس له ان ينقض اخذه لان الاخذ  
بغير قضا بمنزله شراء مبتدأ فسقط حقه في الشفعة ولو  
كان المشتري حين اشتراه بالالف نقضه البيع ثم اشتراه  
بالغين واخذ الشفعيع بالغين ولم يعلم بالبيع الاول ثم  
علم به لم يكن له الا ان ينقضه سوا كان بقضا او بغير قضا  
لأنه اجتمع بيعان لا يمكن الاخذ بهما فاذا اخذا أحدهما  
انتقض الآخر من شفعة البدائع

**ق**ت اشترى دارا لها بابين في رقاقتين فان كانت في  
الاصل دارين اشتراها واحد ورفع الحجاب بينهما فلاهل  
كل واحد من الرقاقتين الشفعة فيما يليه والا فالشفعة لهما  
في جميع الدار بالسوية وكذا الوبايع قراها في وسط ساقية  
جارية منها شرب الى القراح من الجانبين فلكل واحد من  
الجارين الشفعة في جميع القراح في شفعة المجتبى شرح  
القندوري

سئل عن زيد بن شريك عن عمرو في العقارات معلومة  
فباع عمرو حصته من رجل ثمن معلوم وعلم الشريك بالبيع  
لكن لم يعلم بمقدار الثمن فهل اذا علم بمقدار الثمن وطلب  
حينئذ الشفعة في مجلس علم فورا يكون له الشفعة ام لا اجا

اذا علم الشفعيع بيع الدار فسكت لا تبطل شفعته مالم يعلم  
المشتري والتمن فاذا لم تبطل ثم علم بتمن وطلب الشفعة  
على الاسلوب الشرعي كان له الشفعة قال في فتاوى قاضى  
خان واذا سمع الشفعيع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل  
مالم يعلم المشتري بالتمن من شفعة فتاوى الترتاسى  
رحمه الله

المريض اذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها وشفيعها اجنبى  
انه لا شفعة له لان بيع المريض مرض الموت عينا من اعيان  
ماله فاسد عنده الا اذا جاز الوارثة وان كان بمثل القيمة  
ولا شفعة في البيع الفاسد الا اذا جاز فوجب الشفعة  
ولو باعها من اجنبى والوارث شفيعها لا شفعة للوارث  
عنده ايضا لانه يصير كان باعها من الوارث ابتداء  
الحول تلك الصفقة اليه او لتغير صفقة اخرى مع الوارث  
وذلك فاسد عنده وعندهما تجب الشفعة للوارث  
لان العقد جاز هذا اذا باع بمثل القيمة فاما اذا باع  
وحابى يان باعها بالغين وقيمتها ثلاثة الاف فان باع  
من الوارث وشفيعها اجنبى فلا شك انه لا شفعة عند  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى لان بيعها من الوارث بمثل القيمة  
فاسد عنده فبالحماية اولى ولا شفعة في البيع الفاسد  
وعندها البيع جاز ولو كان يرفع قدر الحماية فيجب  
الشفعة وان باع من اجنبى فذلك لا شفعة للوارث  
عند ابى حنيفة لان الشفعيع ياخذها بتلك الصفقة بالتحو  
اليه او بصفقة مبتدأة مقدرة بينهما فكان بيعا من الوارث  
بالحماية وسواء اجازت الوارثة او لم تجز لان الاجارة محلها  
العقد الموقوف الشر او وقع نافذا من المشتري لان الحماية



قد رالت ثلث و<sup>ح</sup> نافذة من الاجنبي فلفت الاجازة  
في المشتري فيلغو في حق الشفيع ايضا واما عند  
فقد اختلف الروايات فيه في رواية كتاب الشفعة من الاجل  
والجامع لا شفعة له وفي رواية كتاب الوصايا له الشفعة

وهي من مسایل الجامع في شفعة البدايح  
ومن باع ارضا وفي ثلثها ثمر اخذها الشفيع بثمرها وهذا  
الذي ذكره استحسانا والقياس انه لا يجب الشفعة في  
الثمرة وجه القياس ان لا تدخل في البيع الابتسية فصار  
بمترلة متاع موضوع في الدار البيعة وجه الاستحسان  
انها متصلة بما تعلق به الشفعة فصارت كالبناء والابواب  
وعلى هذا اذا اشترى ارضا فيها زرع وليس يمتنع ان لا  
يدخل الثمرة في البيع الا بشرط ويتعلق بها الشفعة  
الدليل عليه الشرب والطريق الخارجين من البيع والله

والزرع م

اعلم اقطع شرح القدوري في الشفعة  
ولو كان كل واحد منهما ملاصقا ولا حدهما شركة في الطريق  
فهو احق من الاخر ولو كان شريكين في الطريق ولا حدهما  
جوارا استويا لان الجوار علة وما جعل علة لا يصلح مجزا  
بخلاف الاول لان الجوار لم يترجى بالشركة في الطريق  
لان جوار صاحبه مع شركته لم يصير علة شرح الجامع

الصغير لحسام الدين

### في غصب العقار

الغصب في الشرع اخذ مال متقوم محرم مملوك للغير  
بطريق التعدي واشترط ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله  
كون المقتصوب قابلا للنقل والتحويل على وجه يضمن تعويبه  
يد المالك ولم يشترط محمد رحمه الله تعالى اختيار في كتاب

الغصب

### الغصب

اما اذا كان المقتصوب غير متقول كالدار والعقار والحوانيت  
فانه تمت باقاة سماوية او جاسيل فذهب بالبنا والاشجار  
اذا غلب السيل على الارض فبقيت تحت الما فانه لا ضمان  
عليه في قول ابى حنيفة وابو يوسف رحمهم الله وعند محمد  
وهو قول ابى يوسف الاول وقول الشافعي رحمهم الله يضمن  
واجمعوا انها اذا تلفت من سكناء لانه تلفت بصنعه  
فصار كما اذا تلفت بالهدم وغيره وكذلك اذا قلع  
اذا قلع الاشجار يضمن ما قلع وقطع بالاجماع ولو هدم  
رجل اخر وقطع شجرة فان للمالك ان يضمن الهادم دون  
الغاصب عندهما وعند محمد له الخيار ان شاخص الهاد  
وان شاخص الغاصب ويرجع الغاصب بما ضمن على  
الهادم وكذلك الغاصب لو زرع في الارض المقتصوبة  
فالخارج له ويضمن نقصان الارض بالاجماع غايه

البيان في كتاب الغصب

اح غصب ارضا وباعها وسلمها وليس للمالك بيعة  
يسترد بها بتلك البيعة من المشتري والغاصب مقر بذلك  
لا يضمن البايع بالبيع والتسليم عندهما خلافا لمحمد رحمه  
الله لان البيع والتسليم من البايع غصب والغصب في  
العقار غير موجب للضمان وعندهما ولو كان له بيعة  
لا يضمن البايع بالاتفاق لانه يمكن ان يقيم البيعة على  
انها ملكه وياخذ عن المشتري خزائن القتين في كتاب

الغصب

واذا غصب عقارا فملك في يده لم يضمنه عند ابو حنيفة  
وابو يوسف رحمهم الله قال الاسيبجاني وقال محمد يضمن



وبه قال الشافعي والصحيح قولنا واعتمده النسفي والمحبرون  
وصدرا الشريعة والواصل تصحيح القدوري لقاسم بن  
قطلوبغا في الغصب

قال رحمه الله من غصب ساحة فبني عليها زال ملك  
مالكها عنه ولزم الغاصب قيمتها وقال الشافعي ينقض  
البناء وترد على صاحبها دليلنا قوله عليه الصلاة والسلام  
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وفي قطع البناء اضرار بالمال  
الغاصب فظاهر الجزم بمنع منه فان قيل في منع المساحة  
اضرار بالملك قيل له الضرر يلحقه بنقل ملكه الى العوض  
وذلك اخف من اتلاف الملك بغير عوضه واذا وجب  
دفع الضرر ولم يكن يد من الضرر كان دفع اعظم الضررين  
اولى اقطع شرح القدوري في كتاب الغصب

واما غصب الشايع فهل يتحقق ذكر رشيد الدين في فتاويه  
ان غصب نصف الشيء شايعا لا يتحقق ولا يتصور  
ذكره اما الفضل الكرماني رحمه الله في اشاراته انه  
لا يتحقق ولا يتصور وذكر الصدر الشهيد انه يتصور  
وذكر في كتاب الشرب مسيله تدل على انه يتصور في محله  
قاضي جلال الدين رحمه الله ودعوى غصب انه نصف  
الدار شايعا لا يدل من بيان كون جميع الدار في يد  
المدعي عليه لان نصف الدار شايعا لا يكون كل الدار  
وفي يده ولهذا لم يجز ابو حنيفة رحمه الله اجارة نصف  
الدار شايعا لان نصف الدار شايعا لا يتصور الا  
بتسليم كل الدار وقال بعض المشايخ لا يشترط ذلك  
بل يدعي نصف الدار شايعا وغصب نصف الدار شايعا  
بدون الكل يتصور بان يكون الدار في يد رجلين فيغصب

من

118  
من يد احدها واذا كان كل الدار في يد رجلين في يد كل  
واحد منهما نصفها شايعا لا يدل على كون جميع الدار في  
يد كل واحد منهما بل يكون النصف في يد هذا والنصف  
في يد اخر واستناع اجارة الشاع لمعنى اخر وهو تعذر  
استيفاء المنفعة من ملك الموهو وهو يستوفيهما من ملكه  
ومن ملك الشريك فصول عمادي في الفصل

الثلاثين

قوله فان غصبها غاصب المخرج فلو اجرها الغاصب ثم  
اجاز المالك فان كان قبل الاستيفاء صححت والاجر للمالك  
وان كان بعده لا يصح والاجر للغاصب وان كان بعض  
مضى المدة قال ابو يوسف رحمه الله الاجر للمالك وقال  
محمد رحمه الله ما مضى للغاصب وما بقى للمالك وعليه  
الفتوى تصحيح قدوري لقاسم بن قطلوبغا في  
كتاب الاجارة

اشترى كرماء ببيع الوفا وغصب رجل من يد المشتري  
قال ان يطلب الدار وهم ويقول الكرم في يد فلان فخذ  
صل له ذلك ام لا اجاب لا لان هذا التسليم فاسد  
والحكم في الرهن المطلق ايضا يكون هذا من الفتاوى  
للقاعدى في كتاب البيوع

رجل باع دارا ولم يسلم الى المشتري حتى غصبها رجل  
ذكر في المتن ان المشتري اذا كان نقد الثمن او كان  
الثن الى اجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع  
في دعوى الملك بسبب في دعوى قاضي خان

فان بنى الغاصب في ارض او غرس في غرضها اي الغاصب  
الارض المغصوبة لانه شغل ملك الغير ببنايه او غرسه



بغير اذنه وذا غير جائز وسلمها الى مالكها فان نقصت  
به اى الارض بسبب التفريغ كان للمالك ان يضمن قيمة  
غرسه او بنايه مقلوعا اى مستحقا للقلع ومعرفة  
ذلك بان يقوم الارض بلا بنا وتقوم بينا مامور صاحب  
بقلعه فيضمن الغاصب ما بينهما من التفاوت  
وتكون له اى البناء والغرس طالك الارض من غصب

### شرح المجمع لابن الملك

غصب ارضا وزرعها ونبت فللمالك قلعه وان لم يحضر  
المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين  
نقصان ارضه جامع الفصولين في الفصل الثاني

### والثلاثين

ومن غصب ساحة فادخلها في بنايه زال ملك مالكا  
عنها عند اى حنيفة رحمه الله ومن غصب ارضا فغرس  
فيها او بنى قيل له اقلع البناء والغرس ورد لها فان كان  
يشتقص بقلع ذلك فللمالك ان يضمنه قيمة البناء  
والغرس مقلوعا ويكون له في غصب الخاوى القدسي

وذكر الكرخي ان موضوع مسيلة الساحة ما اذا بنى  
الغاصب في حوالى الساحة لا على الساحة فاذا بنى  
الغاصب في حوالى الساحة لا يبطل ملك المالك بل  
ينقض وهو اختيار الفقيه اى جعفر الهندواني رحمه  
الله تعالى لان البناء اذا لم يكن على نفس الساحة لم يكن  
الغاصب متعديا بالبناء لينقض زالة التعدى  
واذا كان البناء عليها كان متعديا على الساحة فزال  
تعديه بالنقض والصحيح ان الجواب في الموضوعين  
والخلاف في الفصلين ثابت لانه كيف ما كان لا يمكنه

رد الساحة لا ينقض البناء لزوم ضرر معتبر هذا موضوع  
المسئلة حتى لو كان يمكنه الرد بدون ذلك لا ينقطع حق  
المالك بالاتفاق بل يومر بالرد من غصب البدائع  
قلت وترك شيئا لا بد من معرفته وهو ان الغاصب  
اذا اراد ان ينقض البناء ويرد الساحة فعليه ذلك  
ان قضى القاضي عليه بالقيمة لا يحل له نقض البناء وقبل  
القضا قيل يحل وقيل لا يحل لتصحيح المال في غير قايمة  
ولو غصب دارا ونقشها باصابع بعشرة الاق وحصلها  
قيل لصاحبها اعط ما زاد النقش والتجصيص فان ادى  
امرته بقلعه وضمنه ما نقص القلع هكذا روى هشام  
عن محمد وعن يوسف ايضا ونقر الباب استمر ملك

يملكه بالقيمة من غصب المجتبى شرح القدوري  
غصب دارا من يد مستأجرة فدعوى المالك على الغا  
لم تجز بلا حضرة المستأجر اذا ايدله ودعوى المستأجر  
على الغاصب بلا حضرة المالك تسع اذ ملك النفعة  
له بعقد الاجارة فله الحصرمة بلا حضرة المالك

### جامع الفصولين في الفصل الثالث

قال لغاصب دار فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا فلم  
يخرج وجب المسمى الا اذا انكر الغاصب ملكه وان ثبت  
او اقربته ولم يرض بالاجرة في اجارة تنوير

### الا بصار

ولو غصب نخلة فشقها وجعلها جذوعا كان له ان يا  
الجذوع لان عين المصوب قايمة وانما فوت الاجرا  
فانشبه الثوب اذا قطع فلم يخطه من غصب البدائع  
مستأجر حانوت يباع كردار حانوت في يده وسلم الكردار



وقبض الثمن ثم جاء صاحب الخانوت وزعم ان الكرد ارله وحال  
بين المشتري وبين المبيع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ان كان الكرد ار من الالات التي تحتاج المتاجر اليها في ضاعته  
وتجارته كان القول قول البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكرد  
من الالات عمل المتاجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الخانوت مع  
المتاجر في ذلك بان كان علوا في سفل الخانوت فكذلك الجواب  
لانه في يد المتاجر وان كان البناء شئ لو اختلف صاحب  
الخانوت لانه الخانوت كان للمشتري ان يرجع على البائع  
بالتزلات القول قول صاحب الخانوت والثابت بقول  
من يكون القول فيه كالثابت بالبيينة في فصل في الاستحقاق  
من بيع قاضي خان

لخطة  
واما التراب اذا البينة او جعله انية فان كان له قيمة فهو كما  
اذا طحنها وان لم يكن قيمة لم يكن للغاصب ضمان لان مالا  
يتقوم لا يضمن وكذلك جوزوا الانتفاع له بالعين لانهم انما  
منعوا الانتفاع في مسئلة الغصب للكرامة فاذا لم يجب جاز  
الانتفاع من غصب القاعدية

وذكر في كتاب البيهقي يضمن بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهدا  
على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضا ضما وقيل انما يضمنان  
لاننا قد اتفقا على المالك ملكه فصول عمادي في الفصل الثاني

والثلاثين  
وعلى هذا يخرج ما اذا غصب لبنا او اجرا او ساحة فادخلها  
في بنايه انه لا يملك الاسترداد عندنا ويصير ملكا للغاصب  
بالقيمة خلافا للمشافعي فهو مر على اصله المعروف في جنس هذه  
المسائل ان فعل الغاصب محظور فلا يصح سببا لتبوت الملك  
لكون الملك نعمة وكرامة فالتمحق فعلة بالعدم شرعا فبقى ملك

المغصوب

المغصوب منه كما كان ولنا ان الغصوب بالادخال في البناء والتر  
صار شيئا اخر غير الاول لا اختلاف المنتعة اذا المطلوب من المركب  
غير المطلوب من المفرد فصارت بها تبعاله فكان الادخال اهلا كما  
معنى فيوجب زوال ملك المغصوب منه وتصير ملكا للغاصب  
ولات الغاصب يتهدد بزوال ملكه ايضا لكن ضرره دون ضرر  
الغاصب لانه يتقابله عوض فكان ضرر الغاصب اعلى فكان اولى  
بالدفع من غصب البدائع

رجل دخل كرم صديق له فتناول شيئا منه بغير اذنه ان علم  
ان صاحب لو علم بذلك لا يباي به ارجوا انه لا يكون به باس  
لان الاذن ثابت ظاهرا من الواقعات الحسامية بعلامة  
بالتون

رجل غصب ارضا موقوفة وزاد في الارض من عنده ان لم يكن  
الزيادة مالا متقوما بان كرم الارض او حفر النهر او القفيه  
السرقين واختلط ذلك من التراب وصار بمنزلة المستملك  
فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير شئ قاضي خان  
في اجارة الوقف

بصير  
غصب العقار فجر غاصبه لا يضمن عند حسن رحمه الله اذ  
غاصبا لمنفعة لا لرقبه والمنفعة ليست بمال ولانه منع مالك  
العقار عن الانتفاع ولا يضمن بمنعه كما لو منع المالك حتى  
هلك ماله لا يضمن دليله مسلم دخل دار الحرب بامان  
فاكتسب من عروض ولا عقار ثم غلب المسلمون على الدار  
فالعروض وسائر المنقولات له واما العقار فهو للمسلمين  
اذ لم يخرج العقار من ايديهم فلم يخرج عن ملكهم واخرج من  
المنقول من ايديهم جامع الفصولين في الفصل  
الثالث والثلاثين



سبل اذا غصبت الارض من المستاجر هل يلزمه الاجارة اجاب  
اذا غصبت من المستاجر ولم يتمكن من الانتفاع بها تسقط  
عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع بها وجب عليه  
الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع  
بها كما استوجرت له فله ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخها  
حين غصبت منه من فتاوى قارى الهداية

وعلى هذا يخرج ما اذا غصب دارا وعقارا فانهم شي من البناء  
او جاسيل فذهب بالبناء والاشجار او غلب المال على الارض  
فبقيت تحت المالك لانه لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة واد  
يوسف الاخر وعند محمد رحمه الله وهو قول ابي يوسف الاول  
بضمن وهو قول الشافعي فقد مر على اصله في تحديد الغصب  
انه اثبات اليد على مال الغير بغير اذن مالكة وهو يوجد  
العقار كما يوجد في المنقول واما محمد رحمه الله فقد مر على  
اصله في حد الغصب انه ازالة يد المالك عن ماله فالفعل  
في المال ليس بشرط وقد وجدت تقويت يد المالك عن العقار  
لان ذلك عبارة عن اخراج المال من ان يكون منتقعا به  
في حق المالك واعجاز المالك عن الانتفاع به وهذا كما يوجد  
في المنقول يوجد في العقار فيتحقق الغصب من غصب المدايع  
اتخذ كوزا من نواب غيره فالكوز للذي اتخذ فان كان للنزاع  
قيمة يضمنها وان لم يكن قيمة فان انتقصت الارض يضمن  
والا فلا منية المفتي في الغصب

وكان القاضي ابو علي النسفي رحمه الله يحكي عن الكرخي انه  
ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت قيمة الساحة اكثر  
من قيمة البناء ياخذها وان كانت قيمة الساحة اقل من  
قيمة البناء ليس له ان ياخذها قال والمراد ما ذكر في الكتاب  
هذا

هذا وزعم ان هذا هو المذهب وذكر في العدة ان بعض المتأخرين  
افتوا بقول الكرخي وانه حسن ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا  
لاشياخنا فانهم كانوا لا ينزكون جواب الكتاب فصول عمادي  
في الفصل الثاني والثلاثين

غصب طاحونة او بستانا مشجرا كان في يده مدة فنانع  
الطاحونة غير مضمونة عند اصحابنا اما الثمرة فيكون ملكا  
لصاحبه من غصب الجواهر كذا بيعه في غصب بمجموعة  
الانقروية

### في تحديد العقار

والشجرة لا تصلح حدا الا اذا احاطت بكل المدعى والمسنة  
تصلح وكذا النهر خلافا لما يقوله بعض اهل الشروط وفي  
الاصح لا يشترط ذكر طول النهر والسور يصلح حدا في الاصح  
وعن الامام رضي الله عنه انه لا يصلح والطريق يصلح حدا  
فاصلا وكان لا يشترط بيان طوله وعرضه في المختار خلافا  
للسرخسي بزازية في الثاني من دعوى الضياع من كتاب  
الدعوى

وان انكروا الحدين لا يجوز شهادتهم لان المشهود به لا يصير  
معلوما بذكر الحدين لانهما ان ذكر الحدين طولاً يبق الارضين  
مجهولا وان ذكر الحدين عرضا يبق الطول مجهولا ولان المحدث  
قد يكون محسسا او مسدسا فلم يوجد بذكر الحدين ذكر  
الاكثر ليقيم مقام الكل فقلنا بانهم لا يجوز خلاف ما اذا  
ذكروا الثلاثة لان الظاهر ان المحدود يكون مربعا ويكون  
له حدود اربعة فبذلك الثلاثة صار الكل مذكورا به  
فيصير معلوما غاية البيان في الدعوى  
وذكر في العدة المختار انه ذكر اسم ذي اليد يكفي اذا كان الحد



ارض لا يدري مالها وقال لزيق ارض الملكة يذكر اسم امير  
الملكة وينسبه اذا كان الامير اثنين وذكر في المحيط واذا  
جعل الحد طريق العامة لا يشترط فيه ان يذكر انه طريق  
القرية او البلدة لان ذكر الحد لاعلام ما ينتهي اليه الحد  
وقد حصل العلم حيث انتهى الى طريق ويجب ان يعلم ان  
الطريق يصلح حدا ولا حاجة الى بيان الطول والعرض  
الا على قول شمس الائمة السرخسي فانه كان يقول ببيان الطريق  
بالذراع وغيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لا يشترطون ذلك  
فصول عمادي في الفصل الحادي عشر

واما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعي دارا  
في محلة كذا نعرف حدودها اذا قمنا عند حيطانها ونشير  
الى حدودها الى هنا والثاني الى هنا والثالث الى هنا  
والرابع الى هنا ولكننا لا نعلم جيرانها فان ههنا اراد القاض  
ان يقضي للمدعي يا امر الشهود ان يذهبوا الى الدار ويبعث  
معهم شاهدين اميين من امانيه ويدينوا الحدود للاميين  
ثم يتعرف الاميان جيرانها ويسيلون اسامهم واذا  
رجعوا الى القاض وشهد اميناه ان الشهود يدينوا حدود  
الدار واثاروا اليها وانا تعرفنا جيرانها فوجدنا دار فلان  
وفلان في سكة كذا فان القاض يقضي بشهادة الشهود  
الذين شهدوا بملك الدار للمدعي تاتا رخانه في كتاب  
الدعوى

**طس** في دعوى العقار لا بد ان يذكر بلدة فيها الدار ثم  
المحلة ثم السكة فيبدأ اولا بذكر الكورة ثم المحلة اختصارا  
لقول محمد رحمه الله فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالاخص  
ثم بالاعم ويقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا  
وقاسه

وقاسه على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم  
يذكر الجدة فيبدأ بما هو اقرب فيترقى الى الابعد وقول محمد  
رحمه الله احسن اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس ونصل  
النسب حجة عليه لان اعم اسمه فان احد في الدنيا كثير  
فان عرف والآخر في الاخص فيقول ابن محمد فان عرف والا  
ترقى الى الجد **ط** اختلف اهل الشروط في ابدائه بالاعم  
وبالاخص واهل العلم بالخيار يبدأ بها شاء والله اعلم  
جامع الفصولين في الفصل السابع

اذا جعل الحد لزيق النهر فعند ان حنيقة وحر الله تعالى  
الحد لزيق عين النهر وعند ما يجب ان يكون لزيق المسناه  
بنا على مسئلة حريم النهر فذكر النهر عند هاتين اول  
النهر بمسنااته ذكره في الفتاوى الصغرى فيحتاج فيقال  
والجوب باردا خلع في البيع من شرب القاعدية صق  
وذكر الحاكم في الشروط ويكتب في الحدود وينتهي الى كذا او يلا  
كذا ولا يكتب احد حدودها كذا وقال ابو حنيفة رحمه الله لو  
كتب احد حدودها دجلة او الطريق او المسجد والبيع  
جائز لا يدخل الحد في البيع لان قصد الناس من هذا اظهار  
ما يقع عليه البيع لكن ابا يوسف يقول البيع فاسد في هذا لان  
الحد يدخل في البيع فاخترنا ينتهي او يلا صق او لزيق تحرا  
عن الخلاف ولان الحد على قول من يدخل تحت البيع فالدار  
هي الموضع الذي ينتهي اليه فاما ذلك الموضع المنتهي فقد  
جعل حدا فهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد  
في البيع فالمنتهي الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر  
قولنا الحد ودها فعلى الاقوال كلها يدخل في البيع فصول  
عمادي في الفصل الحادي عشر



وذكر ظهير الدين المرغيناني في شروطه اشترى علوبيت  
ليس له سفل يحد السفل لا العلولان السفل اصل والعلو  
تبع فتحديده اولى قال الطحاوي هذا اذا لم يكن حول العلو  
حجرة وان كان يحد العلو اذ هو المبيع في اويل شروطه

### الحلال

قال رحمه الله اذا ادعى دار او عقارا لا تشع دعواه لا يتغير  
وتعريفها لا يكون الا بذكر الحد وديذكر الجيران باسمائهم  
وابائهم واجدادهم واللقب الذي يعرف به وان كان يعرف  
باسمه واسم ابيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان التعريف  
لا يحصل الا بذكر اللقب بان كان يشاركه في المصغر غيره في ذلك  
الاسم والنسب كما لو قال احمد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع  
التعريف فلا بد من ذكر اللقب ومحمد رحمه الله في كثير من  
المواضع فلان بن فلان الفلاني في دعوى الدور والارضى

### من قاضي خان

ذكر السرخسي رحمه الله ادعى محمد وداوود بين حد وده ولم  
يذكر انه كرم اوارض او عقار لا يصح وذكر شيخ الاسلام انه  
يصح اذا بين المصرد والمحلة والواضع والحد ودوقيل ذكر  
المحلة والسوق والسكة لا يلزم والمصير والقرية يلزم  
من دعوى الضياع بنزازية

وذكر الوتار سور المدينة والنهر والطريقة يصلح كل منهما  
حد عند الامام رضي الله عنه لانه يتحول وينقل فلم يصح  
معرف قلنا الاثر باق فيستدل به والمختار الصلوح  
وهو قولها وقد ذكرنا انه اذا لم يذكر في الحد اسم او جد  
لا يقبل هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر  
الاب والجد اجماعا واتا الدار اذا اشتهرت كدار الخلافة ودار

عمر

عمر بن الحارث في الكوفة قال الامام رضي الله عنه لا بد من  
تعريفه وقاساه على شهرة الاسم والتفيا بالشهرة عن التحد  
بنزازية في تحديد العقار

واقعة الفتوى سكتا رزي دعوى كرد و بين حد ودالكرم  
وقال جميع ما في هذه الحد ود من السكينات ملكي ولم يسم  
السكينات هل يصح الدعوى ينبغي ان لا يصح ما لم يبين  
السكينات ويصفها ويعرفها لانه لم يدع الحد ود وانما  
يدعي ما فيه فلا بد من البيان جامع الفصولين في

### الفصل السادس

وان كان معروفا فلا بد من ذكر الحد ود عند الدعوى والشها  
د عند الحينة وقال اذا كان الدار معروفا مثل دار عمر بن  
الحارث بالكوفة تقبل الشهادة من غير ذكر الحد ود ويصح  
الدعوى ايضا في شهادة تاتار هانية

ادعى عليه محدودا فانكر ثم قال في مجلس اخر المحدود الذي  
في يدي ليس بعصه على الحد الذي ذكرت والبعض على ما  
ذكرت لا يلتفت الى دفعه لان اليد على العقار لا يثبت بلا  
برهان فلا يضرب انكار المدعى عليه والاقرار فاذا برهن  
المدعى على دعواه يقضى له به في دفع البنزازية

### في كتاب الدعوى

وان قال الشهود لهذا المدعى دار في محلة كذا ملازق  
دار فلان في زقيقه كذا عصبها هذا المدعى عليه منه  
وانها في يده بغير حق ولم يذكر واحد ودها وقالوا  
لانعلم حدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الذي  
شهد وابل الملك لم يشهد وابل الحد ود في دعوى

### القاعدية



ادعى سكنى دار ونحوه وبين حدوده لا يصح اذا السكنى  
نقل فلا يحسد قال في فتاوى الرشيد وان كان السكنى  
نقليا لكن لما اتصل بالارض اتصالا يبيد كان تعريفه  
بما به يعرف الحدود لا مكان احضاره فيستغني بالاشارة  
اليه عن الحد اما السكنى فنقل له لا يمكن لانه مركب  
بالبناء تركيب قراره لا يتحقق بما لا يمكن نقله اصلا  
معين الجا كرم قبيل الباب الخامس والثلاثون

### في عيوب العقار

رجل اشترى ارضا او كرما فظهر ان شربه كان على  
ناوقة توضع على ظهر نهر او موضع اخر كان له ان  
يرد لان ذلك يعد عيبا عند الناس وذكر في المشتق  
رجل اشترى بيتا في دار جميع حقوقه يدخل فيه طريقه  
وان لم يقل لجميع حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق  
له وله ان يرد البيع اذا قال ظننت ان له مفتحا الى  
الطريق وكذا لو اشترى ارضا وتخللا لا يستحق المشتري  
بدون الشرط فان لم يكن اى لشرب ولم يعلم بذلك  
فلما علم قال لا ارضى كان له ان يرد بذلك وعدم  
الشرب والطريق يعد عيبا عند الناس وان كان  
لا يستحق ذلك بدون الشرط قاضى خان في فصل في

### العيون من كتاب البيع

اشترى كرما فظهر ان شربه على ناووق فوق ظهر نهر  
له ان يرده بالعيب اذا اشترى خطبا على انه عثرون  
وقر ا فوجه ثلاثين طابت الزيادة له كما في الذرعا  
عمدة في البيوع

وبيوت النمل ان كان فاحشا في الكرم عيب وكذا لو وجد

في

في الكرم ممر الغير او فيه مسيل ما الغير ولو وجد مرتفعها  
لا يصلح الما اليه الا بالسكر عيب خلاصة العيوب في  
كتاب البيع

ولو اشترى مشجرة فوجد بعض اشجارها معيба فله ان  
يرد الكل او ياخذ الكل وليس له ان يرد المعيب خاصة  
وان كانت الاشجار متبانية قال قاضى خان ان كان ذلك  
قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى  
المشجرة بارضاها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة  
رد المعيب خاصة خزائن الفتن في العيوب في كتاب

### البيوع

لو باع دارا على ان بناها اجر فاذا هولىس فالبيع فاسد  
عمدة في البيوع

فلو اشترى ارضا فوجد فيها طريقا يمر فيه الناس كان له  
ان يرده في المحل المزبور

ولو اشترى كرما فاشترى عنده فقطف ثمرته ووضعها  
على الارض ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم به ان كان القطف  
لم ينقصه شيئا فله ان يرده والا فلا ولو اشترى ارضا  
فجعلها مسجدا ثم وجد به عيبا فانه لا يرده ويرجع  
بنقصان العيب على المختار كما لو اشترى ارضا فوقفه  
ثم علم بعيب ولو اشترى ضيعة مع ما فيها من الغلات  
ثم وجد بها عيبا ينبغي ان يردها كما علم بالعيب لانه لو  
جمع الغلات بعد ما علم او تركها فلا يمكنه الرد ولو اشترى  
مشجرة ليتخذ منها بابا او نحو ذلك فقطعها فوجد بها  
لا تصلح لما اشترى لها فانه يرجع بنقصان العيب الا  
ان ياخذ البايع مقطوعة ويرد الثمن ولو اشترى



مصر اعى باب وقبض احدها باذن البايع وللمشتري ان يرد  
الاخران شيا اشتري دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل  
ما واقام الهيئة هو عيب فالمشتري بالخيار ان شا اسكها  
بجميع الثمن وان شارد خزائن المفتين في كتاب البيوع

**كتاب اشتري دارا الا قيطونا ثم ظهر ان القيطون قبر الازده**  
وان استوحش منه لان العيب في غير المبيع فتية في باب

مسائل متفرقة من العيوب

ولو اشتري بيتا وظهر ان احد جذره وقف نصفه لا  
بييت موقوف قبل ان يرد به هذا العيب من بيوع جوار  
الفتاوى

ولو اشتري ارضا على انها حرة من النوايب الديوانية وهي  
ليست بحرة قال القاضي الامام الاستاذ فظهر الدين البيع  
فاسد كالحراج وقال القاضي الامام فخر الدين خان لا  
يفسد البيع لكن بخير بين الرد والامضاء وعلى هذا اذا  
اشتري على ان قانونه كذا فاذا هو اكثر من بيوع الخلاصة

### في الفصل الخامس

رجل اشتري ارضا ووقفها فوجد بها عيبا يرجع بالتقصا  
عمدة في البيوع

ولو اشتري سكني في حانوت والسكني مركب واخبر ان  
اجرة الحانوت درهم فظهر انه اكثر لا يرد به هذا العيب  
ولصاحب الحانوت ان يكلفه رفع السكني **نوع** واذا  
اشتري ارضا على ان خراجها دانقين فوجد اكثر من ذلك  
له ان يرد ولو اشتري ارضا فوجد خراجها ثقيل على  
خلاف اسطقالها له الرد بعد ما يحلف بالله ما كان يعلم  
خراجها قبل شرايها اياها ولا رضى به بعد ما علم ولا يراه

من

من عيوبها من بيوع تخنيس الملتقط  
قال راه كن از رز مشتري استحقاق کرده اند و مشتري  
بعد از ان در رد تصرفها ملال کردن است اکنون  
تواند که رد کند یا نقصان خواهد اجاب اگر حق  
مرور استحقاق کرده اند نقصان تواند خواستن زیرا که  
حق مرور عيب است فاذا تصرف بعد تصرف الملاك  
فقد رضى به فلا يرد ولا يرجع واستحقاق رتبة نقصان  
عين وحكمه ان بخير بين الرد والرجوع فاذا تصرف  
فقد رضى بالامساك فيبقى له حق الرجوع قاعدية

### في كتاب الدعوى

اشتري ارضا فظهر انها مشؤمة يمكن من الرد لان الناس  
لا يرجعون فيها من بيوع جامع الفتاوى

شري ارضا فوجد فيها طريقا يمر فيه الناس فله الرد بجهة  
في الخامس والعشرين من جامع الفصولين

رجل باع سكني له في حانوت لغيره فاخبر المشتري ان  
اجرة الحانوت كذا وظهر ان اجرة الحانوت اكثر من  
ذلك قالوا ليس له ان يرد السكني بهذا العيب لان هذا  
ليس بعيب في الحانوت من بيوع

### قاضي خان

والنخل اذا كان فاحشا في الكرم عيب وكذا اذا كان فيه  
بيوت النمل كثير وكذا اذا كان الكرم ممرال غير او مسيل ما  
الغير ولو وجدها مرتفعة لا يصل الما اليها الا بالسكر  
عيب مختصر خزائن من فتاوى مومن ابادي في كتاب  
البيوع

ولو اشتري ارضا فنزت عند المشتري وقد كانت تنزع عند



البائع قال له ان يرد لان سبب الترواح هو سفل الارض  
وقرب الماء فكان الثاني عين الاول الا ان يحى ما غالب او كان  
المشتري رفع التراب على وجه الارض فيعلم انها تترت  
لرفع التراب او الماء الغالب الذي جاء من موضع اخر  
فيكون الترواح عند المشتري غير الذي كان عند البائع او  
يشتهيه فلا يدري انه عين ذلك وغيره فلا يكون له  
ان يرد قاضي خان في باب الخيار من كتاب البيوع  
لو باع ارضا على ان خراجها درهم فظهر انه درهم ونصف  
فالمشتري بالخيار لانه لا يخلو اما ان يبين ان خراجها درهم  
ونصف الا انه شرط النصف لنفسه او قال لا خراج لها  
الا درهم ففي الاول البيع فاسد لانه شرط فيه شرطا  
يخالف مقتضى العقد وفي الثاني غيره بصفة مرغوبة  
فاذا لم توجد تلك الصفة تبين انه لا رضاه بالعقد  
فله الخيار ان شارضى وان شارد من بيوع الفتاوى  
القاعدية

سئل في رجل اجر بيتين فاندم احدهما هل له فسخ الاجارة  
ام لا اجاب نعم له فسخ الاجارة قال بعض علماء بيت الدار  
اذا اندم بعض بنايتها فللمستاجر الخيار بعيب ينقض  
السكنى من اجارة الخيرية

اشترى دارا بشرط انها معورة فوجد ظاهرها معورة ثم  
ظهر بعد ذلك ان احد جدرانها مستويا بالجص والتبن  
فلم يرد المشتري فله ان يردّها جواهر الفتاوى

من البيوع  
وان اشترى شجرة فاثمرت في يده او ارضا فبنى فيها او كا  
جارية فوطيها فان ذلك كله يمنع من الرد وبوجوب الرجوع

بنقصان

بنقصان العيب والله اعلم من بيوع الخاوي القدسي  
رحمه الله

ومن وجد من الشراكا بنصيبه عيبا بعد تمام القسمة كان له  
ان يرد بعد تمام القسمة وتنقض القسمة ان كان شيئا واحدا  
او كان مكيلا او موزونا كما ينقض البيع بالرد بالعيب  
وسواء كانت القسمة باصلاحها او بحكم الحاكم لان الحكم  
انما يميز نصيب كل واحد منهما استحقاق السلامة عن العيب  
سواء كانت القسمة بالتراضي او بحكم الحاكم فبوجوب العيب  
يفوت ما كان مستحقا له والله اعلم من قسمة المبسوط  
للسرخسي

ولو اشترى ارضا فجعله مسجدا ثم رأى عيبه لا يرد وفاقا  
واختلفوا في الرجوع بنقصه والختار انه يرجع كما لو وقفه  
ارضا ثم رأى عيبه فانه يرجع بنقصه ولو اشترى ضيعة  
مع ما فيها من الغلات فرأى عيبا قالوا ينبغي ان يردّها  
كما علم لانه جميع الغلات بعد ما علم او تركها كذلك ينقض  
فلا يمكنه الرد بعده في الخامس والعشرين من جامع

الفصولين

ولو اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد بها عيبا قال  
ابو حنيفة وابو يوسف رهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع

بشي من بيوع قاضي خان

واذا باع كرم ما وفيه مسجد قديم لا يجوز بيعه لان المسجد  
لا يدخل تحت البيع ويكون الفساد قويا فيشيع في الكل  
ولو كان المسجد خرابا لا يجوز الكرم لانه فساد ضعيف  
لان عند البعض اذا خرب المسجد عاد الى ملك الواقف  
او ورثته من وقف للنوازل لا في البيت



اشترى ضيعة فظهر فيها قطعة ارض موقوفة هل يفسد  
البيع فيما ورا القطعة الموقوفة قيل لا وهو الصحيح لان الوقف  
جس لا يحبر فصار كما لو جمع بين عبد ومذموم باعها جله مذكرة  
في الفتاوى الصغرى الوقعات من بيع القاعدية

### في الصلح عن دعوى العقار

رجل ادعى في حايطة رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او  
مسيل ما فجد المدعى عليه ثم صالحه على دراهم معلومة  
مسماه فهو جائز لانه صلح عن المجهول على معلوم ولو ادعى في دار  
رجل حقا فصالحه من ذلك عن مسيل ما او على ان يضع على  
حايطة له منها كذا جذعا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك  
وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف المشايخ  
قال الكرخي يجوز هذا الصلح لانه لو استاجر حايطة ليضع  
عليه جذوعا معلومة مدة معلومة او استاجر طريقا ليمر  
فيه مدة معلومة جاز فكذا الصلح قال الفقيه ابو جعفر  
الله لا يجوز هذا الصلح وان ادعى حقا من دار فصالحه على طريق  
منها جاز اما اذا صالح على ان يكون رقبة الطريق للمدعى فهو  
جائز باتفاق الروايات لان بيع رقبة الطريق يجوز باتفاق  
الروايات فكذا الصلح على الطريق وان كان الصلح على حق  
المرد ففقيه روايتان لان في جواز بيع حق المرد اختلف الروايات  
يجوز في رواية ولا يجوز في رواية وكذا الصلح عن حق المرد اما  
بيع مسيل الماء وبيع حق وضع الجذوع لا يجوز باتفاق الروايات  
فكذا الصلح عن ذلك قاضي خان في فصل في الصلح عن دعوى

### العقار من كتاب الصلح

ذكر في كتاب الصلح في بيت في يدي رجل له سطح وادعى رجل فيه  
دعوى فاصطلحا على ان يكون البيت لاحدهما والسطح لآخر لا يجوز  
الصلح

الصلح يريد به حق التعليل وبمثله لو كان عليه بيت او حجرة فاصطلحا  
على ان يكون العلو لاحدهما والسفل للآخر كان جائزا لان بيع  
حق التعليل لا يجوز فكذا الصلح عليه وبيع العلو دون السفل  
جائز فكذا يجوز الصلح عنه ويدخل بقية السطح بطريق البيع  
في ابواب الحيوان للمصدر الشهيد

**ظ** ارض بينهما زرعها احدهما بغير اذن شريكه وتراضيا  
على ان يعطيه الذي لم يزرع نصف البند ويكون الزرع بينهما  
نصفين فان كان بعد نبات الزرع جاز ولا فلا حلوى القنية  
في كتاب الصلح

رجل ادعى دارا فصالحه على بيت منها او على قطعة منها لم  
يجز لا عند الانكار ولا عند الاقرار لان ما قبض عين حقه وهو  
على دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد  
درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي  
او يلحق به ذكر البراءة في دعوى الباقي وان صالحه على دار اخرى  
او على شيء اخر لا يقبل دعواه بعد ذلك والله اعلم فصول عمادى

### في الفصل التاسع والعشرين

وفي شرح الشافى رجل ادعى دارا فانكر المدعى عليه فصالحه  
على نصف تلك الدار ثم وجد المدعى بيعة فاقامها ياخذ  
النصف الباقي وبه كان يفتى شيخ الاسلام طهير الدين وفي  
النصاب لان الصلح اسقاط واسقاط الحق عن العين لا يصح وذكر  
خواهر زاده في نسخة ان هذه رواية ابن ساعدة اما ظاهر  
الرواية لا يسمع دعوى الباقي ولا ياخذها وقد ذكر وجه كل  
القولين في الخزانة معين الحكام في الباب السادس

### والعشرين

قال والصلح على سكوت او انكار معاوضة في حق المدعى لان



من زعمه ان ياخذ عوصا عن ماله وانه محق في دعواه وفي  
حق المدعى عليه لاقتدا اليه لان من زعمه ان لاحق عليه وان  
المدعى مبطل في دعواه وانما دفع المال لئلا يجلف وليتطع  
الخصومة فان استحق فيه المصالح عليه رجع الى الدعوى في  
كل وفي البعض بقدره لانه ما ترك الدعوى الا ليسلم له  
المصالح عليه واذا لم يسلم له رجع الى دعواه لانه البذل وان  
استحق المصالح عنه رد العوض ورجع بالخصومة وان استحق  
بعضه رد حصته ورجع بالخصومة فيه لان المدعى عليه  
انما بذل العوض ليدفع الخصومة عنه فاذا استحققت  
الدارظهر ان لاخصومة فبطل عوضه فيرجع بالعوض وفي  
البعض خلا المعوض عن بعض العوض فيرجع بقدره  
وهلاك البذل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين من  
صلح اختيار شرح المختار

وان ادعى حقا في دار لم يبينه فصالح من ذلك ثم استحق  
بعض الدار لم ير شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون  
فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لانه يعرى العوض عند ذلك  
عن شئ يقابله فيرجع بكله هداية في كتاب

الصلح

ولو قال الرجل لا خير ابرأتك من هذه الدار جاز ولا حق له فيها  
فعلم بهذا ان ما قاله بعضهم في شرحه ناقلا عن الذخيرة  
ان صورة الابراء ان يقول بريت من هذه الدار او عن دعوى  
وخصومتى في هذه الدار لا قول ابرأتك عن هذه الدار وعن  
خصومتى في هذه الدار لان ذلك باطل فيه نظرا لان معناه  
انه لا يسمع بينته عن المخاطب في دعوى الدار بعد قوله  
ابراتك ولكن يسمع على غيره ولا يكون البراءة ثابتة في حق غيره

بل

بل يكون باطلا في حق غيره لانه خاطبه خاصته بخلاف قوله  
بريت حيث لا تسمع بينته لاعليه ولا على غيره بل يكون باطلا  
في حق غيره لانه خاطبه خاصة الا يرى الى ما ذكرنا في الواقع  
الحسامية في باب الدعوى بعلامة الواو رجل ادعى على رجل  
دارا او عبدا ثم قال المدعى للمدعى عليه ابرأتك عن هذه الدار  
وعن خصومتى في هذه الدار وعن دعواي في هذه الدار  
فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تسمع ولو اقام البينة  
تقبل بخلاف ما لو قال بريت من هذه الدار او قال بريت من  
دعواي في هذه الدار لا تقبل بينته بعد ذلك وكذلك اذا  
قال ابرأتك من هذا العبد او خرجت فليس له ان يدعى بعد  
ذلك لان قوله ابرأتك عن خصومتى في هذه الدار خطاب  
الواحد فليس له ان يخاصم غيره في ذلك بخلاف قوله بريت  
لانه اضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو بريئا الى هنا  
لفظ الواقعات فعلم بهذا التعليل ان المراد من البطلان  
المذكور في الذخيرة صحة الدعوى على غير المخاطب وسماع  
البينة على غيره بعد ابراء المخاطب غاية البيان في كتاب

الصلح

قال ومن ادعى حقا في دار معناه حقا مجهولا فصالح الذي في يديه  
على ما يتي درهم فاستحققت الدار الا اذا راها منها لم يرجع بشئ  
لان المدعى ان يقول دعواي في هذا الباقي وان ادعاه  
كلها فصالحها على ما يتي درهم فاستحققت منها شئ يرجع  
بحسابه لان التوفيق غير ممكن فوجب الرجوع ببذله عند  
فوات سلامة المبدل ودلت المسئلة على ان الصلح عن  
المجهول علم معلوم جاز لان الجهالة فيما يسقط لا تنقض الى  
المنازعة هداية في باب الاستحقاق من كتاب الدعوى



رجلان ادعيا ارضا او دارا في يد رجل وقال لا لنا وراثتنا  
من ابينا فخذ الذي في يده الدار فصالحه احداهما عن حصته  
على مائة درهم فادابن الاخر ان يشاركه في المائة لم يكن  
له ان يشاركه لان الصالح معاوضة في زعم المدعي فدا  
لليمين في زعم المدعي عليه قاضي خان في اخر الصالح عن

دعوى العتار

رجل ادعى على رجل ارضا في يده انه موقوف عليه من جهة ابيه  
وبين المدعي عليه وقال هو ملكي وحقي فتصالحا على مال  
من ذلك لا يصح لان الصالح ياخذ بدل الصالح عوضا عن  
حقه على زعمه فيصير كالمعاوضة وهذا لا يجوز في الوقف  
فان الموقوف عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف بعوض لان  
الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا  
يجوز له بيعه فنهنا ان كان الوقف ثابتا فلا يستبدل به  
لا يجوز وان لم يكن ثابتا فهذا ياخذ بدل الصالح لا عن حق  
ثابت فلا يصح ذلك على كل حال جواهر الفتاوى في الثالث  
من الدعوى

الدعوى فانكرتم

ظلة على طريقنا فذ فخاصمه رجل فاراد طرحها فصالحه  
على الترك لا يجوز قدسمة كانت او حديثة او لا يعلم ولو صالح  
مع الامام جاز اذا راي صلاحها للمسلمين ويضع بدل الصالح  
في بيت المال ولو صالحه على الطرح فان كان المخاصم  
دفع المال لرفع ظلته جاز ان كانت قدسمة وان كانت  
حديثة او لا يعلم لا يجوز وهو الصحيح ولو كانت الظلة على  
طريق غيرنا فذ واخذ المخاصم الدارهم ليطرحها لا يجوز ان  
كانت قدسمة وان كانت حديثة فان كان في السكة معه غير  
فصالحه على الترك من نصيبه جاز ثم الشراكان تركوا الظلة

يسلم

يسلم اليه جميع البدل وان رفعوا الظلة حل يرجع صاحب الظلة  
على المصالح بجميع البدل اختلفوا فيه من فتاوى الوجيز للسرخسي  
رحمه الله

ولو صالح رجل على دعوى على شرب فالصالح باطل لما بينا ان  
الشرب لا يملك بالعقود فان صالح من قصاص من نفس او  
فيما دونها على شرب بغير ارض فهو باطل وجاز العقود على  
القاتل الدية والله اعلم من شرب الفتاوى والقاعدة  
الصالح على امر الطريق لا يجوز وصالحه على سبيل ما او على  
ان يضع كذا كذا جذا على حايطة لا يجوز وان يتن له وقتها  
روى الكرخي انه يجوز وذكر الفقيه ابو جعفر انه لا يجوز ولو صالح  
على شرب يوم من الزهر او على ثمرة نخلة او غلة عبد ثلاث  
سنين لا يجوز صالح من بيت على سطحه لا يجوز ولو صالح على  
ان يبني على سطحه سنة جاز رجل بدل غصن شجرة في دار  
رجل جاره فصالحه على دارهم ليطرحه لم يجز لانه لا تعامل في  
ترك الغصن وفي ترك الظلة تعامل من فتاوى

الوجيز للسرخسي

قال رجل اشترى دارا لها شفع فصالح على ان يعطى للشفيع  
دارهم مسماة ليسلم الشفع الشفعة بطلت شفعته  
ولا يجوز المال وان كان اخذ المال رده على المشتري ولو  
جوز الصلح بين الشفع وبين المشتري على ان ياخذ الشفع  
بيننا معينا من الدار حصته من الثمن على ان يسلم الشفعة  
في الباقي لا يجوز هذا الصلح بخلاف ما اذا جرى بينهما على ان  
ياخذ النصف بنصف الثمن لان حصته البيت من الثمن غير  
معلوم ولا يعرف الا بالتقويم فيبطل الصلح وان لم يجز الصلح  
بقيت شفعته في جميع الدار بخلاف ما اذا صالح من الشفعة



على ان يعطى المشتري للشفيع دراهم معلومة ليسلم الشفعة  
فان ثمة اذا لم يجوز الصلح ولم يجب المال تبطل الشفعة وهنا  
اذا لم يجوز الصلح لا تبطل شفيعته لان ثمة لما اخذ الداهم  
ونترك الشفعة فقد اعرض عن الشفعة وهنا ما اعرض عن

#### الشفعة اصلا من صلح قاضي خان

وفي واقعات الناطق رجل قال لآخر ابرأتك عن هذه الدار  
عن خصوصتي في هذه الدار تسع ولو اقام البينة تقبل  
بخلاف ما لو قال بريت من هذه الدار وقال بريت من دعوى  
هذه الدار فانه لا يجوز حتى لا تسع دعواه وبينته بعد ذلك  
لان بقوله ابرأتك خاطب الواحد ولم ان يخصم غيره اما  
قوله بريت فاضافة البراة الى نفسه فيبرأ من دعوى الخلاصة

#### في الفصل الرابع

اذا كان لرجل ظلة على طريق او على كنيف شايع او ميزاب فحما  
رجل واراد ان يطرحه فصالحه على مال فهذا لا يخلو من وجهين  
اما ان يكون نافذا فخاصه رجل من المسلمين واراد طرحه  
فصالحه على مال فالصلح باطل لان رغبة الطريق النافذة  
لا يكون ملكا لاحد من المسلمين وانما له حق المرور وانه  
ليس بحق ثابت في رغبة الطريق بل هو عبارة عن ولاية  
المرور وانه صفة المار فلا يجوز الصلح عنه مع انه لا فائدة  
في هذا الصلح لانه ان اسقطه حقه بالصلح فللباقين حق  
القلع فاما اذا لم يكن نافذا فصالحه رجل من اهل الطريق  
مال للترك فالصلح جائز لان رغبة الطريق ههنا ملوك  
لاهل السكة فكان لكل واحد فيها ملكا فجاز الصلح عنه وكذا  
استقاط واحد منهم بالصلح مقيد لاحتمال تحصيل رضا الباقين  
وانه اعلم من صلح البديع

اشترى

اشترى ضيعة ثم باعها البايع من رجل وسلم اليه فاراد الاول ان  
يخاصم فقال الثاني صالحني على كذا وانترك الضيعة في يدي ففعل  
جاز وتصور الضيعة ملكا للثاني الى اخره جعل داره مسجدا فادعا  
اخره وصالحه هو واهل المسجد جازا الى اخره ادعا ارضا فصالحه  
على البعض منها لم تبطل الخصومة في الباقي منية المفتي في  
كتاب الصلح

قال قاضي خان فلوان صاحب النخلة صالح جاره على دراهم  
معلومة لينترك السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز هذا  
الصلح بخلاف الظلة الى اخره لان السعف يزداد وينواكلسا  
ولم يدرا نه كم ياخذ من الهوى بخلاف الظلة الى اخره ثم انه  
نقل عن عبارة المبسوط والمحيط ما يتلى عليك بحصه فنقل  
عن الاول اذا كان للصغير دار وعبد فادعى رجل فيه دعوى  
فصالحه ابوه على شيء من مال الصبي ينظر في ذلك فان كان  
للمدعى في ذلك بينة وكان ما اعطى الاب من ملك الصبي مثل  
حق المدعى واكثر مما يتغابن فيه جاز لان السبب لاستحقاق  
المدعى ظاهر والاب بهذا الصلح يصير كالمشتري لذلك العين  
لولده بماله والاب غير متم في حق ولده فعند ظهور حق المدعى  
انما يقصد الاب النظر للصبي وربما يكون له في العين منفعة  
لا يحصل بقيمته وان لم يكن له بينة لم يجوز الصلح من مال الصبي  
لان المدعى ما استحق شيئا على الصغير بمجرد دعواه سوى الاختلاف  
ولا يستخلف الاب ولا الصبي في حال صغره وانما يستخلف  
اذا بلغ فالاب يفدى عن هذا اليين بمال الصغير والييين ليست  
بمتقومة وليس للاب ولاية دفع مال الصبي بازا ما ليس بتقوم  
فان صالح من مال نفسه فهو جائز بمنزلة اجنبى اخر صالح على  
مال نفسه الخ ثم نقل عن المبسوط انه لا يجوز صلح غيرها



عن الاخ والام على الصبي ولا عنه لانه لا ولاية له عليه فهو في  
الصلح في حقه كالاجنبي والمعتوه بمنزلة الصبي في صلح  
المنظومة لابن السكينة

سبل في ورثة تقاسم الارث واشهد كل منهم انه وصله حقه  
من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح هل تصح  
دعوى الوارث المظهر على نفسه في حصته منه ام لا اجاب  
نعم تصح دعواه في حصته ما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم  
الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والنظاير في اوائل كتاب  
القضا والشهادات والدعوى صالح احد الورثة وابعاداما  
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه  
في حصته كذا في صلح البزازية انتهى وفي كثير من الكتب  
مثله فاذا كان هذا مع الابرار العام فكيف لا تصح دعواه  
به مع عدمه فافهم من صلح القتادى

الخيرية

ادعى عليه دارا فدعى انه صالحه معه عنها ولا يجد البينة  
فحكم بالدار للمدعى ثم وجدها وبرهن عليه بالصلح ينقص  
الحكم ولو كان المدعى باعها من اخر وسلمها ثم برهن على  
الصلح ان شا اجاز البيع واخذ منه الثمن وان شاضمنه  
قيمة الدار في المختار وان كان لم يجلفه على الصلح واراد  
ان يجلفه بعد الحكم بتسليم الدار والبيع من اخر له ذلك  
لان اليمين حقه فلا يبطل بالتأخير فان نكل ان اجاز المدعى  
عليه البيع اخذ الثمن والا ضمنه قيمة الدار في المختار وليس  
له ان يتبع المشتري في فصل النكول لان بذله او اقراره لا  
ينفذ في حق المشتري بخلاف البينة لانها حجة متعددة  
في التاسع من دعوى البزازية

والصلح

والصلح بطريق المبادلة يصح بطريق الاستفاضة ايضا ولهذا  
ملك بهذا الصلح وصي الصغير لانه قد يكون نافعا للصغير  
ايضا لضعفه الى ملك العين المقصودة في ملكه العين  
الى التمكن من الانتفاع ايضا ولهذا قلنا الوصي يسكن  
داره لانسان وهو يخرج من الثلث فصالحه على سكن  
دار اخرى مدة يجوز وان كان لا يجوز مبادلة السكنى به  
بالسكنى وان صالحه على دار اخرى مدة حياته لا يجوز  
لان المصالح عنه يتمكن عوضا وسكنى الدار بلبايات  
المدة لا يجوز استحقاتها عوضا ببيعها واجارة فكذا صلحا  
بخلاف الوصي له بالسكنى فانه يملك هنا بالوصية تبرعا  
بمنزلة العارية في الحياة فان صالحه على سكنى دار مدة  
معلومة ثم انهدمت الدار بطل الصلح لغوات ما وقع  
عليه الصلح قبل دخوله في ضمانه فيرجع الى داره الاول  
فلسكنها الى موته والى استيفاء وصيته بحساب ما بقي بزار  
قبيل السابع في الخطر والاباحة من كتاب

الصلح

ادعى نصيب محدودة بسبب الارث فصالح على الانكاح  
ثم ادعاه اخر بسبب الشراغز المورث فشهد له المدعى  
الاول هل يبطل بهذه الشهادة صلحه ذلك وسترد بدل  
الصلح عنه اجاب نعم في دعوى القتادى

القاعدية

**ق ب د** عن ادعى على وصي الصغير دارا ملكه  
واقام بينة على ذلك فقبل عدالة السهود صالح الوصي  
بحجة الصغير قال لو ظهر عدالتهم وتوجه الحكم يصح وما  
لم يشهد ولا يصح الصلح وهو اختيا ر خلف بن ابوب في مبسو



صير فيه في احكام الصلح  
**فيما يدخل في بيع العفار وما لا يدخل**  
 ولو اشترى دار فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا  
 كان او كبيرا وان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل في  
 البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان  
 وقال الفقيه ابو جعفر ان كان البستان صغيرا من الدار  
 ومغتمها الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان  
 اكبر من الدار ومثل الدار لا يدخل في بيع الدار قاضي  
 خان في بيع ما يدخل في البيع من البيوع  
 ومن اشترى منزلا فوق منزله فليس له الا على الا ان  
 يشتري بطل حق هو له او عمارته او بكل قليل وكثير هو  
 فيه او منه ومن اشترى بيتا فوقه بيت للطلح لم يكن  
 له الا على ومن اشترى دارا مجرد ودها فله العلو والكثيف  
 جمع بين المنزل والبيت والدار فاسم الدار ينتظم  
 العلو لانه اسم لما دبر عليه الحدود والعلو من توابع  
 الاصل واجزائه فيدخل فيه والبيت اسم لما يات فيه  
 والعلو مثله والشئ لا يكون تبعاً لثله فلا يدخل فيه  
 الا بالتنصيب عليه والمنزل بين الدار والبيت لانه  
 يتاقي فيه مرافق السكنى مع ضرب قصور اذ لا يكون  
 فيه منزل الدواب فليس به بالدار يدخل العلو تبعاً  
 عند ذكر القول به وتشبهه بالبيت لا يدخل بدونه  
 وقيل في عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك لان كل بيت  
 يسمى خانه ولا يخلو من علو معدية في باب الحقوق  
 من كتاب البيوع  
 وفي الفتاوى رجل باع خانوتا دخل الواح الخانوت في العقد  
 سوا

سوا باع الخانوت عمارتها ولا هو المختار هكذا قال في باب  
 النون ومن هذا الجنس مسائل منها اذا باع دارا وفيها بئر  
 وعليها بكرة وعلى البكرة دلو وجعل قال ان باعها بمرافقها  
 يدخلان في البيع وان لم يذكر المرفق لا يدخلان يعني  
 الدلو والجبل اما البكرة يدخل في الوجهين ومنها اذا باع  
 خانوتا وعليه ظلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق  
 يدخل والا فلا وفي الجامع الصغير اشترى دارا على بابها  
 ظلة ان كان بابها خارج الدار لا يدخل في البيع من غير  
 ذكر بالاجماع وان كان بابها في الدار فذلك عند ابن  
 حنيفة رحمه الله وعندهما يدخل من غير ذكر خلاصة  
**في الفصل الرابع عشر من كتاب البيع**  
 ومن باع دارا دخل فيها بناوها ومفاتيح اغلاقها وان  
 لم يسمه ومن باع ارضا دخل فيها الاشجار والتخيل وان  
 لم يسمه ومن باع ارضا لا يدخل فيه الزرع ما لم يسمه ومن  
 باع اشجارا فيها ثمر لا يدخل الثمر في البيع ما لم يسمه ومن  
 باع اشجارا فيها ثمر ويقال للبائع اقتطعها وسلم المبيع الى  
 المشتري خزانة في الفقه من كتاب البيع  
 ولو باع دارا بطل حق هو لها وفيها رحي الابل فان الرحي  
 ومتاع الرحي والالة يكون للبائع ولا يكون للمشتري  
 ولو باع ضيعة بطل حق هو لها وفيها رحي ما فان الرحي  
 يكون للمشتري لان ذلك يعد من توابعها بخلاف  
 الدار اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع  
 هو لي وقال المشتري لابل هو لي فان كان الباب  
 متصلا مركبا بالبنا كان القول قول المشتري سوا كانت  
 الدار في يد البائع او في يد المشتري وان لم يكن الباب



مركبا وكان مقلوعا فان كانت الدار في يد البائع كان القول  
قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري  
ويدخل في بيع الدار السترة التي على سطح كانت من اجراء  
من خشب ويدخل السلايم في البيت والدار ان كانت  
مركبة وان كانت لم تكن مركبة الصحيح انها لا تدخل والسترة  
يدخل في بيع الدار ان كانت مركبة والا فلا والاجار وهم  
السرة المبنية على السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من  
قصب او لبن ولا يدخل في بيع البيت وان لم يقل بكل حق  
هو لها لا تدخل الظلة والكثيف يدخل ولو اشترى دار فيها  
مطبخ ومخرج ومربط وبير ما ولم يذكر الحقوق والمرافق دخل  
الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه المارطة  
والمخرج وبير الماء وان قال بكل حق هو له ما لم يذكر هذه  
الاشياء والقريبة مثل الدار فان كان في الدار وفي القرية  
باب موضوع او خشب او لبن او حصص لا يدخل شيء من ذلك  
في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق اما الطريق الذي في  
سكة نافذة لا يدخل في العقد اصلا خزانه المفتين في

### فصل فيما يدخل من كتاب البيع

ولو باع الحداد خانوته يدخل كور الحداد في البيع وان لم  
يذكر المرفق وكور الصباغ لا يدخل وان ذكر المرفق لان  
كور الحداد مركب متصل وكور الصباغ لا يكون مركبا  
متصلا بالبيع وزق الحداد الذي يتبع فيه لا يدخل وكذلك  
قدار القصار الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع لانه  
ليس بمركب ولا من الحقوق ايضا لان حق الشيء لا يكون متصلا  
به ومقلاة السواقين التي يقل فيها السويق من الحد يداد  
من الخماس لا تدخل في البيع لانه ليست من جملة البيع

وقصاع

وقصاع الحمام لا تدخل في البيع وان ذكر المرفق لانه منفصلة  
عن حمام قاضي خان في فصل فيما يدخل وما لا يدخل  
من كتاب البيع

قوله ولو باع ارضا دخل ما فيها من الخيل والشجر قال  
قاضي خان هذا من الثمرة واختلفوا في غير الثمرة والصحيح  
انها تدخل صغيرا كان او كبيرا تصحيح قدوري في كتاب  
البيع

ح ولو اشترى ارضا فيها اشجار صغيرة تحول في فصل البيع  
وبياع فان كانت يقطع من اصلها يدخل في البيع ويكون  
للمشتري وان كانت يقطع من وجه الارض لا يدخل  
في البيع من غير شرط ولو اشترى ارضا فيها رطبة او  
زعفران او خلاف يقطع كل من ثلاث سنين او رباحين  
او يقول ولم يذكر في البيع ما فيها وما علامتها على وجه  
الارض يكون بمنزلة الثمرة لا تدخل في البيع من غير شرط  
وما كان من اصلها في الارض يدخل في البيع وكذا لو كان  
فيها قصب او خشب او حطب ثابت ما هو على وجه  
الارض لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر واصولها في  
الارض يدخل وقوايم الخلاق لا يدخل على المختار وان  
كان في الارض شجر قطن فبيعت الارض مطلقا لا يدخل  
ما عليها من القطن واصل القطن لا يدخل على الصحيح  
وان كان في الارض كراتات فبيعت الارض مطلقا  
فما كان على ظاهرها الارض لا يدخل وما كان مغيبا منه  
في الارض الصحيح انه يدخل وقوايم الباذنجان يدخل  
خزائن المفتين في فصل فيما يدخل من كتاب البيع

قوله ومن باع دارا دخل بناوها والبناء في العرف لانه متصل



بها اتصال قرار ولات البناء في الدار من صفاتها وصفات المبيع  
تابعة له شرا اذا باع الدار دخل في البيع جميع ما كان فيها من  
ومنازل وعلو وسفل ومطبخ وبيرو كنيف وجميع ما يشتمل  
عليها حدوده الاربعة جوهره شرح المحضر للتدوير في  
كتاب البيع

وقعت الفتوى كتب في ذلك الشرا احد حدوده دار البايع  
والفاصل جدار حصص فالجدار الفاصل لمن يكون اشارة الى انه  
المشتري ولو كان المدعى ارضا وذكر وان الفاصل شجرة لا يكتفى  
اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب ان يكون محيطا  
بكل المدعى به حتى يصير معلوما جامع الفصولين في  
الفصل السابع

صح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار اجاعا لعشرة  
اذرع من مائة ذراع منها عند اشارة حنيفة رحمه الله وعند  
جائز ذكر في غاية البيان نقل عن الصدر الشهيد والامام  
العتابي ان قولها يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويغرم  
هذا من تعليلها ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة  
ذراع عشر الدار فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم وله ان البيع  
وقع على قدر معين من الدار لا على شايع لان الذراع في الاصل  
اسم لحشة يذرع بها واستغير معناها ما يحمله وهو معين  
لامشاع لان المشاع لا يتصور ان يذرع فاذا اريد به ما يحمله  
وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد والله اعلم درر  
في كتاب البيوع

رجل اشترى دارا لا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن  
لدار طريق فاشترى على ظن ان لها طريق ذكرنا قبل هذا  
في باب العيون وان باع دارا وقال بحقوقها ومراقبها او قال  
بكل

بكل قليل وكثير له فيها داخل فيها وخارج عنها كان له الطريق  
وكذا لو اقل انسان بدار او صالح على دار او صى بدار ولم يذكر  
بطريق ولم يقل بحقوقها ومراقبها لا يدخل فيه الطريق قاضي  
خان في باب ما يدخل في البيع من كتاب

البيوع  
وتدخل بعشر اذرع وان لم يذكر شيئا كالكنيف وسير الما ولا اشجار  
التي في صحنها والبستان الداخل لا الخارج الا اذا كان اصغر  
منها والظلة لا تدخل في بيع دار الا بكل حق ونحوه ويدخل البا  
الا عظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لا الطريق والسيل  
والشرب الا نحو كل حق بخلاف الاجارة والرهن والوقف ولو  
اقرب دار وصلى عليها او اوصى بها ولم يذكر حقوقها ومراقبها  
لا تدخل الطريق في باب الحقوق من كتاب بيع تنوير  
الابصار

ما قولهم رضي الله عنهم دار انجيه درختان مثمرة جو در ابلغ  
كذا بعرو فروخته است وغرو خرنده وبيان قطع نكرده بشرط  
رسد عمر ورا كه اين درختان را زيبخ قلع كند وما تحت ان يتودرين  
بيع داخل باشد اجاب بشرابطه باشد ولو باع ولم يبين  
القطع قلع من الاصل ويدخل ما تحتها من الارض تحت البيع هو  
المختار انتهى من خلاصه

وما قولهم رضي الله عنهم دار انجيه اكر از يبخ اين درخان بعد  
اذ قطع اشجاره ويد بشرطه اين ثابت مرشترى باشد  
اجاب بشرابطه باشد اشترى اشجارا مثمرة او غير مثمرة  
ليقلعها ثم نبت من اصل عروقها اشجارا فالثابت للمشتري  
مختصر خزانه من بيوع الفتاوى لموسى ابا دى  
سيل عن رجل باع اخر جميع البيت القائم بالمكان الفلاق



وحدده من جهاته الابع وجواره من جهات الشمال بيت فاذل  
الموثق في جهة المشتري عند ذكر الحد الشمالي البيت المجاور  
للبيت المبيع والحال ان المبيع لا يرد الا على بيت واحد فقال  
المشتري انا اخذ البيت المجاور للمبيع لانه دخل في القديد  
من جهة الحد الشمالي وقال البائع انما بعثك بيتا واحدا  
مستقفا منفصلا عن البيت المجاور له فهل يدخل البيت المجاور  
للبيت المبيع من غير تعيين له في صلب العقد ام لا اجاب  
ان كان الصك قري عليه وهو فصيح بحسن العربية فاقر  
بجميع ما فيه وصدق عليه عمله وان لم يكون كذلك والتحد  
صدر من الموثق فالقول للبائع في انه انما باع بيتا مفردا  
من الدار ولم يدخل البيت المجاور للمبيع من بيع فقاو  
الترتاشي

اذا باع الحانوت دخلت الاواح في البيع اذا باع دار او عليها  
قفلا لا يدخل بخلاف المفتاح رجل اشترى ارضا وقد بذر  
فيها صاحبها ولم يثبت لا يدخل في البيع لانه لما لم يثبت  
لا يصير تبعا فاذا ثبت ولم يكن قيمة يدخل الى اخره رجل  
اشترى ارضا وفيها بقول او حطب او رياحين فهي للبائع  
الا ان يشترط والشجر يدخل تحت البيع من غير ذكر وكذا  
كل ماله ساق والاسن والزعفران للبائع لانه بمنزلة  
التر اذا باع الارض وغتتها اقذف وبين الارض والاقذف  
مساة وعليها اشجار وجعل حدود الارض الاقذف فالمساة  
والاشجار داخله في البيع كله من بيع عمدة

الفتاوى

كل رجل اشترى ارضا وفيها اشجار يقطع في ثلاث سنين فهذا  
على وجهين اما ان يقطع من الاصل او من وجه الارض ففي الوجه  
الاول

الاول يدخل لانه شجر وهو الشجر الصغير الذي يباع في الاسواق  
في فصل الربيع وفي الوجه الثاني لا يدخل لانه بمنزلة الثمر  
واقعات حسابه في البيوع بعلامة النون

وفي المنتقى اشترى حايطا يدخل ما تحته من الارض وكذا اذا  
ذكر في التبعة من غير ذكر خلاف وفي الحايط جعله قول محمد  
والحسن وقول ابو يوسف لا يدخل واما اساسه فقليل الظاهر  
من المذهب انه يدخل لانه حد الحايط حقيقة ويدخل في  
بيع الحمام القدر دون قصاعه واما قدر القصارين من  
والصباغين واجاجين الغساليين وخوالي الزياتين وحبالهم  
وجذع القصار الذي يدق عليها كل ذلك في الارض فلا  
يدخل وان كان قال بمحتوقها ينبغي ان يدخل كما اذا قال  
بمراقها من بيع الباقي شرح المنتقى

امراة لها حجرتان ومستراح احدى الحجرتين في الحجرة الاخرى  
ومفتح المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي  
فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها وكتب لكل واحد  
صكا قال ابو بكر البلخي ان كان كتب في الصك الاول اشتراها  
بسفلها وعلوها ولم يكتب فيه دون المستراح الذي رأسه  
في الحجرة الاخرى فالمستراح في هذه الحجرة لمشتريها على حاله  
وان كان المكتوب في الصك الاول دون المستراح الذي رأسه  
في الحجرة الاخرى فلمشتري الحجرة الاولى وان يرفع المشتري على  
حجرتة او يسد مفتحها والمشتري الثاني بالخيار ان شا اخذ  
حجرتة وان شاترك والله تعالى اعلم قاضي خان في باب ما  
يدخل في البيع وما لا يدخل من كتاب البيوع

ما قولهم رضي الله عنهم ديل حمام ذبيح حمام داخل باشد  
اجاب شرايطه باشد قدر الحمام يدخل من غير ذكر مغنى



ودراجه بشرعية طاسهاى حمام دربيع حمام داخل باشد بلا  
سبب شرعى اجاب في قصاع الحمام لا يدخل في البيع  
لانها منفصلة عن الحمام قاضى خان في بيع فتاوى مو من  
ابادى

رجل باع دارا وكان لها طريق قد سد صاحبها قبل ذلك  
وجعل لها طريقا غير ذلك ثم باعها بحقوقها لا يكون له الطريق  
الاول وله الطريق الثانى لان الدار بذكر الحقوق ما كان من  
حقوق الدار وقت البيع ووقت البيع من الطريق الثانى  
دون الاول رجل له داران في طريق غير نافذ فاسكن كل واحد  
منهما رجلا فبنى احد الساكنين سابطا وجعل خشبته على  
حائط الدار التى هو فيها وعلى حائط الدار الاخرى التى يسكن فيها  
الساكن الثانى ورب الدار يعلم بذلك ولم يكن له اذن وجعل  
الباقى باب السابط الى الدار التى هو فيها لا غير ثم سئل  
رب الداران يبيع الدار التى هو فيها والاخر كذلك فباع ثم  
اختصم المشتريان واراد المشتري الثانى ان يرفع خشب  
السابط عن حائطه كان له ذلك لان المشتري الاول لما لم يبين  
باذن البائع لم يصرف من حقوق الدار فلا يدخل في البيع من

الواقعات الحسامية في البيوع بعلامة الواو  
كرم بين رجلين اقتسماه فوقه الاعلى لاحدهما والاسفل للاخر  
وحصل الطريق القديم لصاحب الاعلى وترك الطريق للصاحب  
الاسفل وفي الطريق الذى تركاه لصاحب الاسفل اشجار  
ان جعل له الطريق ملكا فلا شجار له لانها بمنزلة البيع  
والشجر يدخل في بيع الارض من غير ذكر وان جعل له في  
حق المرور فلا شجار بينهما كما كانت في قسمة اللقطات  
اذ باع دارا فيها بئر وعليه بكرة ودلو وحبل فهذا على وجهين

ذلك

اما

اما ان بايع الدار مرافقها فالبكرة يدخل تحت البيع في الوجهين  
جميعا لانه مركب بالبئر واما الدلو والحبل ففي الوجه الاول  
يدخل لانها من مرافقها وفي الوجه الثانى لا يدخل لانه انعدم  
ما يوجب دخولها والله اعلم واقعات حسامية في البيوع  
في باب علامة النون

ولو باع نصف دهلين من شريكه او غيره يدخل نصف  
الباب الخارج في الباب الثانى عشر من كتاب البيوع من كتاب  
نقد الفتاوى

وبيع الارض يدخل من كل شجرة تعرس للتأبير ولو كان ينقل  
ويحول لا يدخل بلا شرط وفيه تصرح بما فهمنا من التعليل  
وذكر قبل ذلك اذا باع كرمافاى شى يدخل فيه بلا ذكر قال  
ظهير الدين المرغيناني الرباطات والاغراس التى للقطع  
تدخل في الاصح كالشجرة الكبيرة وقوايم الخلاق قيل لا تدخل  
لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل يدخل من غير  
ذكر كالا شجار وصح في فتاوى قاضى خان ان المثمر من  
الاشجار يدخل ويختلفوا في غير المثمر والصحيح انه يدخل  
صغيرا كان او كبيرا وان المختار في قوايم الخلاق انها لا  
تدخل والقصب الفارسى يدخل لانه ليس من ريع الارض  
حتى يجب فيه عشر وقصب السكر لانه كالزراع والورد والاك  
والاسر لا يدخل بلا ذكر لانه كالثمار واصولها تدخل لانه  
لانها لقطعها والياسمين وشجره على هذا والقطن  
والعصفور بمنزلة الثمار ولا تدخل بلا ذكر وفي اصولها  
قولان وفي فتاوى قاضى خان ان الصحيح ان اصول القطن  
لا تدخل وان السرخسى قال في قوايم التباذنجان لا تدخل  
وان شيخ الاسلام قال ينبغي ان يكون على الخلاق الذى في



اصول القطر والنقش والرطب والكراث وشبهه وكل ما كان  
على وجه الارض لا يدخل وما كان متغيبا في الارض قبل لا  
يدخل بلا ذكر كالزرع وقيل يدخل كالشجر وجميع الرطوب  
على هذا وصح قاضي خان رحمه الله دخوله لانه يبقى  
سنتين فيكون بمنزلة الشجر من بيوع شرح المنظومة

لابن الشحنة

واما ما كان لها من بستان فينظر ان كان داخل الدار يدخل  
وان يلى الدار لا يدخل من غير ذكر تسمية وقال بعضهم ان  
كانت الدار صغيرة يدخل وان كانت كبيرة لا يدخل لانها  
اذا كانت صغيرة يمكن ان يجعلها تبعا ان كان البستان  
لدار واذا كانت كبيرة فلا وقال بعضهم يحكم الثمن فان  
صلح لها يدخل والا فلا يدخل في فصل في شرائط الصحة

من بيوع البدايع

رجل باع دارا لا بنا فيها وفيها يبرما واجر مطوى في البير  
واشيا اخر كلها متصل بالبير دخل البيع لان الكل في  
الحد فيدخل في البيع واقعات حسامية في كتاب

البيوع في باب بعلامة الواو

وان المبيع منزلا يدخل في بيعه بيت السفلى ولا يدخل  
بيت العلوى ولا الطريق الخاص الا بذكر الحقوق او المزا  
او بذكر القليل والكثير لان المنزل اعم من البيت  
واخص من الدار فكان بين الدار والبيت فيعطى  
له حكم بين حكمين فلم يدخل العلوى في بيع المنزل  
من غير قرينة اعتبار الخصوص ويدخل فيه بقية  
اعتبار العموم علا بالجهتين بقدر الامكان من بيوع

البدايع

في

## في التناقص في العقار

رجل باع عقارا وامراته او ولده او بعض اقاربه حاضر  
له ان يعلم بالبيع ووقع التناقص بينهما وتصرف المشتري  
في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان حاضرا في البيع  
ان العقار له ولم يكن للبائع قال مشايخ سرقند لا تسمع  
دعوى المدعى سد الباب التلبيس والخصومات  
الباطلة ينبغي للفتى ان يفتى بالقول الاول وان لم يكن  
كذلك يفتى بصحة الدعوى من استحقاق قاضي  
خان رحمه الله

سئل عن رجل له حصته معلومة في كرم معلوم وبقية  
لشخص اخر ثم ان الشخص المذكور باع جميع الكرم  
من اخر بحضور من الشريك المذكور والحال ان المشتري  
لم يتصرف فيه زرع او لا غرسا ولا غيره ولا يمضي  
زمان على ذلك ولم يكن بين الشريكين قرابة فهل  
يجرد حضوره يسقط حقه ام لا اجاب لا يسقط  
بجر ما ذكره وتسمع دعواه قال البرازي والمالك اذا بيع  
ملكه وهو حاضر سالت لا يكون سكوته رضاعنا  
خلافا لابن ابي ليلى وهذا بخلاف القريب في كتاب  
الدعوى والاقترار من فتاوى التمر تاشي

رحمه الله

ادعى دارا وبرهن وحكم بالبنا تبعا ثم اقر القاضي له  
ان البنا للمقضى عليه ولا يبطل القضا في حق الارض  
وان نص الشهود في شهادتهم عن البنا ايضا واتصل  
به القضا ثم اقر المدعى بالبنا بطل لانه كذب شهوده  
وكذاهم تفسيق وان برهن المقضى عليه ان البنا له



نقض له به كذا ذكره في الاصل بزايه في نوع في التناقض

### من كتاب الدعوى

ثم اعلم ان التناقض كما يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين لمنكلم واحد كوارث وموروث ووكيل وموكل

### من فضاء البحر الرايق في مسائل شتى

رجل ادعى شرا من ابيه فلم يرك شهود الشراف ادعى الارث منه تقبل وعلى العكس لا يقبل ولو اقام البينة على انزاله بالشرا وبالارث ثم قال لم يكن لي قط او لم يقل قط لم يقبل بينته ويبطل القضا ولو ادعى صدقة منذ سنة ثم ادعى الشرا منه منذ شهرين واقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدقها على وقبضتها ووصلت اليه بسبب من الاسباب فجد الصدقة فاشترى بها منه وتبين ان الصدقة هي السبب والشرا كان تخليصها فملكه خلاصة في التناقض من كتاب الدعوى

باع شيئا وزوجته او بعض اقاربه حاضرا ساكتا ثم ادعاه لا تسع واختارا القاضي في فتاويه انه يسع في الزوجة لا في غيرها واختار ائمة خوارج ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فان سكوته وقت البيع والتسليم ولو جازا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناحيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسد والله اعلم

### بزايه في نطاق البكر

ولو قال انا لست بوارث له ثم ادعى ارثه وبين الجمة يصح اذ التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يصح جامع

الفصول

### الفصولين في الفصل العاشر

ادعى نصف دار او ثلثها ثم ادعى كلها او ثلثيها قال شمس الائمة لا يسع وفي العكس يسع والصواب انه يسع فيما عدا الوار على القول الاول ان مدعى الاقل اقرب بعهده ملكه في الاكثر فدعوى الاكثر تناقض وزاد في موضع اخر وقال لو قال لاحق فيما زاد على الاقل ثم ادعى الاكثر لا يسع وانه حق لان نفي الملك عند وجود المنازع اقرار بما ذكرنا والفتوى على انه اذا لم ينف الملك في الزايد يسع وان نفاه لا بزايه في الاول في كتاب

### الدعوى

ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحاكم بسبب يقبل ويسع برهانه بخلاف العكس الا ان يكون العاكس اردت بالمطلق الثاني في المقيد الا ان تكون المطلق ازيد من المقيد وعليه الفتوى نص عليه شمس الائمة رحمه الله اليه الرايق في مسائل شتى في كتاب القضا

الوارث اذا اقرب بالوصية وانه حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصى عن الوصية لا تسع للتناقض فتية في

### باب ما يبطل دعوى المدعى

باع صنعة ثم ادعى انما وقف عليه واراد تخليص المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام بينة على ما ادعاه تقبل بينته قال في شرح الوهبانية نقل من التتارخانية عن فتاوى التجنيس في مسئلة البيع المتقدم انه يسع المدعى ويتنقض البيع وبه اخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا يقبل البينة ولكننا نأخذ به وفي العا



انه ياخذ بسماع البينة وينقض البيع وقيل لا تقبل والاول  
اصح انتهى وفي الخلاصة والبرازية تقبل البينة وان  
لم تصح الدعوى وفي المختار وكذا لو ادعى البايع انها وقف  
على مسجد كذا وبرهن تقبل وينقض البيع وبه نأخذ  
وقيل لا يكون البايع متناقضا والاول اصح انتهى وفي الفصول  
العامة وقيل ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان  
كان الوقف على قوم باعيازم لا يقبل البينة بدون  
الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجد  
عندهما تقبل وعند ابو حنيفة لا تقبل وهو المختار  
انتهى قلت وصوب الزيلعي عدم قبول البينة قال  
وهو الاحوط لانه باقامة البينة ان الضيقة وقف  
عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا يسع للتناقص  
انتهى وصح القول في البرازية وكثير من كتب الفتاوى  
وفي البحر الرائق ولوباع عقار اثر برهن انه وقف  
لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتراف  
ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه قيل ومثله في الفقه  
القدير وهو تفصيل حسن ينبغي ان يقول عليه من  
الغفارة مسایل شتى

رجل ادعى على اخر نصف دار معينة ثم ادعى بعد ذلك  
جميع الدار لا تسع وعلى القلب تسع وفي الاجناس  
رجل ادعى على اخر محدد وادعى يده ملكا مطلقا وقد  
ادعى هذا الملك قبل هذا بالشرا او بالارث لا تسع  
وهكذا ذكر الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى وهذا  
اذا قال ذلك عند القاضي فان قال ذلك عند غير  
القاضي فهذا الاول سوا قال سمعته من الشيخ الامام

ظهير

129  
ظهير الدين المرغيناني وفي الاقضية هذا اذا ادعى  
الشرا من رجل معروف ونسبه الى ابيه وحده اما اذا  
قال اشتريته من رجل او ذكر اسمه ولم يذكر نسبه ثم  
ادعى ذلك مطلقا تسع ههنا هكذا ذكر في المنتقى فلو  
كان دعواه المحدود بالشرا او بالارث لم يقع صحبها  
بان لم يكن المدعى به في يد المدعى عليه اعاد الدعوى  
وصحها غير انه ادعى مطلقا لا تسع خلاصة

التناقض من كتاب الدعوى

ادعى عليه انه استهلك عيناه وعليه قيمته ثم ادعى  
ان العين قايم في يده وعليه احضاره تقبل وكذا على  
القلب لانه مكان الخفا فيعني فيه التناقض من كتاب  
الدعوى

ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق وقال بعضهم  
يشترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وانما  
يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة اذا كان التوفيق لا يتم  
به ولا ينفرد باثباته كما لو ادعى الملك بالشرا فشهد  
الشهود بالملك بالهبة او بالابرافيت به وكذا الاستيفاء  
فانه اذا فطر بحسن حقه كان له ان ياخذه فلا يحتاج  
الى اثبات التوفيق بالبينة والقياس انه اذا احتل  
التوفيق بوفيق وان لم يدع التوفيق وتحمل الشهادة  
على الصحة وذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع  
واثبت التوفيق وان لم يدع حلا للشهادة على الصحة

قاضي خان في كتاب الدعوى

شم القصص التي ترفع الى القاضي فانه لا يواخذ رافع القصص  
عما كان فيه من اقرار وتناقض لان رافع القصص يطيل



في الفصل الاول من الباب الاول من دعوى النصاب عزاه الى قاضيهم وفيه اشارة  
الى ان المتناقص لو ترك القول الثاني وعاد الى الاول يسمع وان لم يقل تركت الثاني  
وعُدَّتْ الى الاول كما مر في عشرة في التناقض وكذا في درونه في محل المذمور

منه تناقض

دعي على يدانه دفع الميزانية وادعى  
ليدفعها الى غريمه فلان فخره وحلف  
ثم ادعى المدعي ذلك المال على  
وقال انما دفعت اليك فليدفعها  
الى غريمي فزعم ان دعواه على يد  
كان خطيا او ظنا لا يسمع دعواه  
على غيره وللتناقض قينة الفتاوى  
في باب دعوى المتناقص  
من كتاب دعوى وغيره  
من الفتاوى

ادعى على يدانه دفع الميزانية وادعى  
الشكاية ويطلب الحكاية فلا يؤخذ القاضيه عليه اتفقوا  
كلمه فتية في باب الاقرار بالكتاب من كتاب الاقرار  
ت التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع نفسه من  
اقر عين لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه  
لغيره بوكالة وبوصاية **فشر** وصى اقربه له ثم ادعاه للصغير  
لا يسمع **عده** ابراه عن جميع الدعوى فادعى عليه مالا بوكالة  
او بوصاية يسمع ولو ادعى عليه مالا بارث فلو مات مورثه  
قبل ابراهيم لا يسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه قبل  
ابراهيم لا يسمع دعواه عند ابراهيم ادعى دارا لنفسه ثم  
ادعى انه لفلان وقفه عليه يسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه  
لغيره بوكالة ولو ادعى الوقف او الاثر ادعى انه لا يسمع كما لو  
ادعى لغيره ثم لنفسه له مضت عدة الاستعارة والاستيداع  
والاستيهاب من المدعي عليه او من غيره وكذا الشراء والمساومة  
وما اشبهه من الاجارة وغيرها تمنع صاحبها من دعوى  
الملك لنفسه ولغيره كجامع الفصولين

في الفصل العاشر

دارا في يد رجل ادعى رجل ان اباه مات وتركها ميراثا له منذ  
سنة وجا بشاهدين فشهدوا انه اشتراها من ذي اليد  
منذ سنتين لم تقبل هذه البيينة لان شرط قبول البيينة  
تقدم الدعوى فان حقوق العباد انما تجب ايفاؤها عند  
طلب صاحب الحق او من يقوم مقامه وما شهد به شهوده  
لم تقدم الدعوى به منه ولا يتمكن من ان يدعيه لان دعواه  
الاول يناقض دعواه الثاني فان ما ورثه عن ابيه منذ سنة  
لا يتصور ان يكون مشتريا له من ذي اليد منذ سنتين والتنا  
لعدم الدعوى ولانه بدعوى الميراث قد اكد بشهوده

على

على الشرافة لا يقبل شهادتهم له وكذلك لو شهدوا به  
او صدقة له من ذي اليد منذ سنتين من البسوط للسري  
في باب الدعوى من واحد في وجهين من كتاب  
الدعوى

في شهادات الاصل في باب الاختلاف في شهادة اذا كانت  
دارا في يد رجل ادعاه رجل واقام البيينة اناله وفيها ينال  
القاضي له بالدار بينا يتبع الدار فلوان المقضي له اقبر  
ان بناها المقضي عليه صح ولا يكون تناقضا وكذا لو اقام  
المقضي عليه البيينة على المقضي له به ولو كان الشهود شهدوا  
بالدار بينا ثم اقر المقضي له بالبنا للمقضي عليه بطلت  
الشهادة ورد الدار على المقضي عليه ولو يقر هو للمقضي له  
المقضي عليه البيينة على البنا له لم يقضي له به لانه اصل  
والنخل والشجر والخاتم والسيوف والخلية والفص على هذا دار  
في يد رجل قال هذه الدار لفلان ثم اقام البيينة ان الشجرة  
له وغرسه لا يقبل خلاصة في التناقض من كتاب

الدعوى

سبيل في رجل وكل شخصا ليشتري نصفها شايها من محدود  
لامرأة فاشترها الموكلة من ابيها بالوكالة عنها شرعا بثمن  
معلوم وتقابضا ثم استاجر وكيل الزوج المذكور بالوكالة  
الشرعية لموكلة المزبور من الوكيل عن امه المذكورة الثابتة  
وكالته عنها جميع النصف الثاني مدة عشرين سنة بعشرين  
قرشا اسديا وصدور عقد الاجارة بينهما بايجاب وقبول  
شرعيين وتسليم وحكم بموجبه حكما شرعيا والان يدعى  
وكيل الام ان النصف المبيع المستاجر ملك ابيه المتوفى ولم  
يصح بيعه ولا اجارته فسل يصح دعواه ام لا والبيع والاجارة



المذكوران صحيحان شرعيان لا آجائب لاتصح دعواه  
لتناقضه الذي لا يجتمل التوفيق والبيع والاجارة كل منهما  
صحيح اذ اجارة الشاع صحيحة بالاجماع في ظاهر الرواية  
عن أبي حنيفة رحمه الله من فتاوى الخيرية في كتاب  
الدعوى

**يس** ادعاه لنفسه ثم لغيره بوكالة يسمع اذ لا منافاة  
بين الدعوى اذ وكيل الخصومة قد يضيف الملك الى  
نفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة  
ثم لنفسه لا تنفع لان ما هو ملكه لا يضيفه الى غيره  
عند الخصومة فتكن المنافسة وكذا لو برهن انه لفلان  
اخر وكله خصومة فيه لا يسمع اذ وكيل الخصومة  
من جهة زيد لا يضيفه الى غيره فيتمكن التناقض  
بين الدعوتين على وجه لا يمكن التوفيق والله اعلم  
جامع الفصولين في الفصل العاشر

ومن شرط صحة الدعوى عدم التناقض وهو ان يسبق  
ما يناقض دعواه لاستحالة وجود الشيء مع ما يناقضه و  
حتى لو اقر بعين في يده لرجل فامر القاضي بدفعها اليه  
ثم ادعى انه كان اشتراها منه قبل ذلك لا يسمع دعواه  
لان اقراره بالملك لغيره للمكان يمنع الشرا منه قبل ذلك  
لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته لان الشرا يوجب الملك  
للمشتري فكان مناقضا فلا يصح وكذا لو لم يقرو ولكن بكل  
عن اليمين فيقضي عليه بنكوله ثم ادعى انه كان اشتراه  
منه قبل ذلك لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته في ظاهر  
الرواية الا ان النكول بمنزلة الاقرار وروى عن أبي  
يوسف انه يسمع دعواه ويقبل بينته هذا اذا ادعى انه

اشتراه

اشتراه منه قبل الاقرار والنكول فاما اذا ادعى انه اشتراه  
منه بعد ذلك يسمع دعواه بلا خلاف فلان الاقرار يقضي  
بالملك لفلان لا يمنع الشرا منه بعد ذلك لعدم التناقض  
لاختلاف الزمان والله اعلم من دعوى البدائع

دار بين يدي رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار سكنها  
فاني ان يدفع فادعى السائل انها له تسمع دعواه وكذا لو  
قال اعطني هذه الدابة اركبها الخ ولو قال اسكني هذه  
الدار او اعرفني هذه الدار او هذه الدابة وهذا الثوب  
ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه قاضي خان في دعوى  
الدور والاراضي من الدعوى

**فشر** اقراره بالملك له فيه ثم ادعاه لنفسه يقبل ولو  
اقراره ملك فلان ثم ادعاه لا يقبل لانه يبطل ملك  
الغير بخلاف الاول قال عماد الدين في قصوله في  
تحقيق هذا البحث وتلخيصه لو قال ذو اليد ليس  
هذا لي وليس ملكي او لا حق فيه او ما كان لي واخوه  
ولا منازع ثم ادعاه احد فقال ذو اليد هو لي فالتقول  
له والتناقض لم يمنع لانه اقراره هذا لم يثبت حقا  
لا احد اذ الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما يمنع  
اذ تضمن ابطال حق على احد ولو كان لدى اليد منازع  
حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك له في رواية لكن القاضي  
سيل ذا اليد هو ملك المدعى فلو اقراره امره بتسليم  
اليه ولو انكر برهن المدعى ولو اقر بما ذكرناه غير ذي  
اليد ذكر في **شرح** ان قوله ليس لي او ما كان لي يمنعه من  
الدعوى بعده للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على مامر  
لقيام اليد جامع الفصولين في الفصل العاشر



الاستسرا والاستسجاد اقرار بالملك للبائع على رواية الجامع  
وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح وذكر القاضي الامام  
علاء الدين في زياداته ان الصحيح رواية الجامع والاقدم  
على الاستسرا والاستسجاد والاستسجاد والاستسجاد اقرار  
بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات حتى لو اقام المدعى  
عليه بيينة ان المدعى استوفيه منى واستاجر منى  
او استامن منى وقال بالفارسية خريد است از من اين  
عين را يكون دفعا لدعوى المدعى ولو ادعى المدعى التوفيق  
وقال كان ملكي ولكنه قبضه منى ولم يدفعه الى فلان هذا  
استسرا منه لا يسمع هذا من الدعوى لان المناقضة ثابتة  
بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستسرا من  
غير المدعى عليه كونه اقرارا انه لا ملك للمدعى نظير الاستسرا  
من المدعى عليه حتى لو اقام المدعى عليه بيينة ان المدعى  
استسرا هذا العين من فلان يكون دفعا في السابع  
من العاديات وكذا في الثاني عشر من الاستروثنية

### في استحقاق العفار

اذا استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق اخذ  
المشتري بهدم البناء وقال المشتري ان البائع غرق  
وهو غائب قال ابو حنيفة رحمه الله لا يلتفت الى قول  
المشتري بل يومر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان  
حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع  
بقية البناء لا يرجع عليه اذا كان البناء قائما فيسلم به  
المشتري لئلا الى البائع فهدم البائع ويأخذ النقص واما  
اذا هدم المشتري فلا شيء له على البائع وان حضر البائع  
وقت هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري

ان

ان يواخذ البائع بقية ما بقي من البناء قائما ويسلمه اليه فهدم  
البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله  
ويكون النقص له ولا يسلم البناء هذا كله قول ابو حنيفة  
وانى يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية وروى محمد رحمه الله  
عن ابو حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يقوم  
البناء ثم يقول للمشتري اتقضه واحفظ النقص فاذا  
ظفرت بالبائع فسلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقية  
البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا انقص عليه البناء فسلم  
النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن وبقية البناء  
مبنيا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن  
وهذا القرب للنظر قاضي خان في الغرر من كتاب  
اليوع

اشترى منه نصف دار مشاعا ثم استحق النصف قبل  
القسمه فالبيع على النصف الباقي وان بعد القسمه فالبيع  
على نصف الباقي وهو الربع في استحقاق البرازية  
ما قوله لو كان المشتري اقرارا صرحا بان العين ملك للبائع  
بعد ما اخذ من يده بالاستحقاق هل يكون هذا الاقرار  
الصريح منه مانعا عن رجوعه بالثمن ام لا اجاب ينبغي  
ان لا يمنع لانه صار مكذبا في اقراره شرعا بالقضائي  
بيوع القاعدية

اشترى دارا ووصى بها الرجل فمات ثم اخرج الشفع من  
يد الموصى له قال فخر الدين يواخذ الثمن من تركة المشتري  
ويرجع ورثة المشتري على الشفع بالثمن ولو استحققت  
الدار لا يرجع الموصى له على الورثة بشئ لانه ظهر انه اوصى  
بمال الغير من وصايا جواهر الفتاوى في الباب السادس



من الوصايا

في لو هدم المشتري بنا الدار المشتراة وبناها بنا جديدا من  
عنده ثم استحققت الدار اخذ المستحق الدار وقيمة البناء الذي  
كان موجودا عند الشراء من المشتري ورفع البناء الجديد  
ورجع المشتري على البائع حصة الارض من الثمن وبقيمة البناء  
الجديد لا يرجع بقيمة البناء القديم في السابع عشر في الاحتقاق  
من كتاب البيوع نقد الفتاوى

اشترى دارا وسكن مدة ثم استحققت من يده هل يجب عليه  
اجرة تلك المدة قال لا لانه يسكن بحكم الملك صير فيه في احكام  
الاجارة **وكذا باقي هذه المسئلة في رفق ١٢٠٥ في القلي**  
دارين اثنين اقتسماها نصفين وبني كل واحد منهما في نصيبه  
ثم استحققت لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت  
دارين بينهما فاقسماها نصفين فاخذ كل واحد منهما دارا  
فبني احدهما في داره ثم استحققت يرجع بنصف قيمة البناء  
منية للمنفى في القسمة

سئل عن رجل غصب عقارا وهلك في يده هل يهلك مجانا ام  
بالقيمة وهل العقار مضمون ام لا اجاب قال الخاوي القدر  
رجل غصب عقارا فهلك في يده لم يضمنه عند ابو حنيفة  
وابو يوسف وفي قول ابو يوسف اولا وقول محمد يضمن وبه  
ناخذ والله اعلم العقد النفيس لابن عبد العال  
رجل اشترى من رجل دارا بالف درهم ونقد الثمن وقبض  
الدار فاقام اخ المشتري من رجل دارا بالف درهم ونقد  
الثمن وقبض الدار فاقام اخ المشتري البينة ان الدار كانت  
لاييهما تركها ميراثا له ولا عليه هذا المشتري فانه يقضي  
للمدعي بنصف الدار فان كذبه المشتري كان المشتري بالخيار

ان

ان شارد النصف الباقي على البائع ويسترد منه كل الثمن  
ان كان نقد وان شامسك ويرجع بنصف الثمن وان كان  
المشتري صدق اخاه المدعي بنى النصف في يده وبنصف  
الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن قاضي خان في الاحتقاق  
من كتاب البيوع

اخذ العين المشتري من يد المشتري بالاستحقاق ثم وهب  
الاخذ هذا العين للمستحق عليه الذي كان هو المشتري  
وسلمه اليه يبطل حق المشتري في الرجوع لان هذا ليس  
بهبه وتعليك في زعم المشتري بل هو رد مستحق عنده فلم  
يكن سببا متجدا واحتق يتجدد العين به حكما فصار كانه  
استحق ولم يقبض من يد المشتري فلا يكون له الرجوع  
على بايعه لانه لا يجوز اجتماع البدل والمبدل في ملك  
رجل واحد حتى لو رجع المستحق في هيئته واسترد هاتمه  
عاد حق رجوعه على البائع والله اعلم من بيوع  
القاعدة

ولو استحق رجل عقارا واثبت دعواه ببينة فبرهن ذو  
اليدين على تجديده بنا فيه قال ابو يوسف لا يقبل ببينته لان  
العقار اسم للمعوضة والبناء جيبا عرفا ولوقبل ببينته لصار  
ذو اليدين مقضيا عليه ومقضيا له وقال محمد تقبل لان  
العقار اسم للمعوضة فقط فلم يضر ذو اليدين مقضيا عليه  
في البناء هذا اذا لم يذكر المدعي البناء في دعواه وان ذكره  
لا يقبل ببينة ذي اليدين اتفاقا والله اعلم في شركة شرح  
المجمع لابن الملك

**فشر** للمستحق ولاية الدعوى على البائع وان لم يكن المبيع  
في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب ويصح



الدعوى على الغاصب وان لم يكن العين في يده لانه يدعى

### الفصل الثالث من الفصولين

رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا وشهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته قال رضي الله عنه قال جدي شمس الائمة لا تقبل بيئته ولا تبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بيئته رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاحب اليد اقربه فاقام البيينة على ذلك فاقام المدعى عليه البيينة ان المدعى استوهبه مني بطلت بيينة المدعى ويندفع الخصومة عن ذي اليد لان كل واحد منهما اقام البيينة على اقرار صاحبه انه له فبطلت البيئتان لكان التعارض فيترك العين في ذي اليد كذا ذكر في الارض رجل ادعى دارا في يد رجل انها له وقضى القاضي له بها ثم اقر المقضى له انها لفلان اخر لم يكن لي قط وصدقه المقر له بطل قضا القاضي ويرد الدار على المقضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر وهبها مني وقبضتها فهي للمقر له وبضمن القرينة الدار للمقضى عليه عند اصحابنا رحمهم الله تعالى قاضي خان في الاستحقاق من كتاب

### الدعوى

سبل في رجل اشترى كراويا قبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض انه وقف بعد اقامة البيينة ثم واخذه البايع بقضا القاضي وطلب الغلة التي تلغها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البايع ان كانت قابضة او قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري

في

في مقداره ام قول البايع ام لا اجاب صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما اتفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك اخذه المستحق عن المشتري والقول قول المشتري بمقدار ما تناول ان اقترانه تناول وان انكر بالكلية فالقول قوله يمينه لان المدعى عليه والاخر المدعى فيحتاج الى البيينة والله تعالى اعلم في استحقاق الفتاوى الخيرية

**ح** الاستحقاق ضربان قديم ومن حقه الرجوع على يمينه لانه يظهر ان البايع باع ملك غيره وحديث ومن حقه ان لا يرجع على بايعه لانه ملك نفسه ثم استحق بسبب حدث عند المشتري لا يرى انه لو اشترى شيئا فكنز عنده سنة ثم برهن اخرانه له منذ شهر فانه لا يرجع على بايعه بيمينه جامع الفصولين في الفصل السادس عشر

لو اشترى طاحونة وكان في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من اجزا البيع بل من كسبه وفعله في الباب السابع عشر في الاستحقاق من بيع نقد الفتاوى

اشترى دارا وقبضها وباعها من غيره ثم اشتراها منه ثانيا واستحققت في يد المشتري حكمي شمس الائمة انه يرجع على البايع الاول لان القضا بالملك للمستحق اوجب نقض البياعات فخرج بيع المشتري وشراه ثانيا من البيين فصار كانه لم يبيع صيرفية في نوع في الاستحقاق من احكام الخيارات

**د** وفي شري دارا فاستحق باقرار المشتري او بنكوله



لا يرجع بثمنه على بايعه فلو برهن المشتري ان الدار ملك المستحق  
ليرجع بثمنه على بايعه لا تقبل للتناقض لانه لما اقدم على الشراء  
فقد اقرانه ملك البايع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع  
دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره اما لو برهن  
على اقرار البايع انه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات  
ما ليس بثابت باقراره ولو لا بينة له فله تخليف البايع بالله  
ما هو للدعي لانه لو اقر لزمه فقط لو استحق بشاهدين وعدلها  
المشهود عليه قال ابو يوسف رحمه الله اسئل عن الشاهدين فان  
عد لا يرجع المشهود عليه بثمنه على بايعه وان لم يعد لا يقضى  
على المشهود عليه لتعديله اياهما ولا يرجع بثمنه لانه كافر **ازد**  
ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على بايعه ليرجع بثمنه فلا  
بد ان يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه وانكر بايعه  
المبيع فبرهن المشتري على البيع يقبل فيرجع بثمنه وقيل **يشتري**  
حضرة البيع لسماع البينة وقيل لا وبه **افتي** **فله** **جامع**  
**الفصولين في الفصل السادس عشر**  
ولو استحق المبيع من يد المشتري بملك مطلق ورجع المشتري على  
بايعه فبرهن البايع على التنازع او على وصوله اليه من جهة  
المستحق يبيع او نحوه وان الحكم للمستحق باطل وليس لك الرجوع  
على بالثمن هل تقبل بغية المستحق اختلف فيه المشايخ ومحمد  
رحمه الله يشترط حضرته واختار **شيخ** انه لا يشترط حضرته  
كذا **فقط** وفي **حكم** المختار ان حضرته شرط ولو نصب القاض  
خصما عن المستحق لسماع هذه البينة ليدفع سجلا الى المشتري  
ليسترد المبيع من المستحق لم يجز **فشي** قال **افتي** **فشي** بان هذه  
البينة تقبل بغية المستحق **وافتي** **من** انما لا تقبل **فكنت** اكتب  
كما كتب **شيخ** اتبا عالما استاذ دون التلميذ **ط** قيل على قياس قول

**م** وس الاخر يشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول **الاول**  
يشترط حضرته المستحق وعلى قول **الاول** لا يشترط حضرته  
وهذا القول اظهر واشبه من نور العيين **ط**  
**الثالث**

رجل اشترى ارضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض قال  
محمد رحمه الله هير المشتري ان شا اخذ الارض بجميع الثمن وان  
شترك وكذلك المسيل وان استحق الشرب بعد ما قبض  
المشتري الارض واحدث فيها بنا او غرسا او ذرعا فان المشتري  
يرجع بنقصان الشرب والمسيل جعل محمد هذا اصلا فقال  
كل شيء اذا بعته وحده لا يجوز بيعه وان بعته مع غيره  
يجوز فان استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار  
ان شا اخذ الباقي وان شارك وكل شيء اذا بعته وحده **بجميع الثمن**  
يجوز بيعه فاذا بعته مع غيره لا يجوز فاستحق كان له حصته  
من الثمن من بيوع قاضي خان في باب الخيار في فصل  
في الاستحقاق

رجل اشترى من رجل ارضين فاستحق احدهما ان استحق قبل  
القبض تخير المشتري ان شا اخذ الباقي حصته من الثمن وان  
شارك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق حصته  
من الثمن ولا خيار له قاضي خان في الاستحقاق من كتاب  
البيوع

**فشي** المشتري لو رجع على بايعه وصالح البايع على شيء قليل فلما  
ان يرجع على بايعه بثمنه وكذا لو ابراه المشتري من ثمنه بعد  
الحكم له برجوعه عليه فلما بيعه ان يرجع على بايعه وصالح  
البايع على شيء قليل فلما بيعه ان يرجع على بايعه بثمنه وكذا  
لو ابراه المشتري من ثمنه بعد الحكم له برجوعه عليه فلما بيعه



ان يرجع على بايعه ايضا اذا المانع اجتماع البدل والمبدل  
في ملك واحد ولم يؤخذ لزوال المبدل عن ملكه ولو حكم  
للمستحق فصلاح المشتري لياخذ المشتري بعض ثمنه من المستحق  
ليس له ان يرجع على بايعه بثمنه لانه بالصلح ابطال حق  
الرجوع **بسر** فادعاه اخر فقبل ان يثبت الاستحقاق  
صالحه المشتري ودفع اليه شيئا وامسك المبيع صح فلا يرجع  
على بايعه بما دفع له دفعه برضاه والاستحقاق لم يثبت فلو  
اثبتته وحكم له بدفعه اليه شيئا وامسك المبيع يصير هذا الشرا  
للمبيع من المستحق فيثبت له الرجوع بثمنه على بايعه  
جامع الفصولين في الفصل السادس عشر

**مسئل** قاضي خان عن رجل اشترى دارا وسكن سنة ثم استحقها  
مستحق هل يجب عليه اجر المثل قال لا لانه سكنها بحكم الملك  
جامع الفتاوى **ومما مر في رقبته نقله عن صيرفية**

اشترى ضيعة وبني فيها قصر ثم استحق الضيعة فاراد  
المستحق ان يدخل ذلك القصر هل للباي ان يمنعه قال  
**ق ب د** له ان يمنعه عن القعود على التخت وصعود السطح  
في استحقاق الفتاوى لصيرفية

من شراه فادعى اخر نصفه فشراه منه لا يرجع على بايعه  
بشي الا ان شري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه  
**فشر** فشراه فادعاه اخر فشراه منه ايضا ثم استحقه ثالث  
ببينة وحكم له رجوع المشتري على كل البايعين بالتأمين لوجود  
الشرا منهما ولو استحق فاراد ان يرجع بثمنه على بايعه فانكر  
البيع بايعه ثم ادعاه المشتري بعد ايام على ابن الباي انك  
بعته مني واراد ان يرجع عليه يسمع دعواه اذ لا منافاة  
بينما لجواز انه شري من الاب ثم من الابن ثم استحق وان لم يذكر  
التوفيق

التوفيق لان وجه التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البيعان  
يرجع عليهما بالثمن وان كان الصحيح احدا البيعين اذا الرجوع  
بالثمن عند الاستحقاق يعتمد وجوده صورة الشرا الاصلحة  
جامع الفصولين في الفصل السادس عشر

وفي المقايضة لو استحق احد العوضين يرجع المستحق عليه في  
عوضه قياسا على ما اذا ادعى عينا فصالحة على غير اخر ثم  
استحق بدل الصلح يرجع في دعواه خزانة المفتين في سائل  
بالاستحقاق من كتاب البيوع

لو اشترى دارا وجصصها وطين سطوحها ثم استحق الدار  
لا يكون للمشتري ان يرجع على الباي بقيمة ما يمكنه ان ينقصه  
ويسلم اليه نقضه انتهى من البحر الرائق في كتاب الوقف وكذا  
في القدرية نقلا من الفتاوى الظهيرية

دارين اثنين اقتسما ما بقضا او بغير قضا فبني احدهما في  
نصيبه بئاشم استحق نصيبه ونقص عليه البنا فانه يرجع  
على شريكه في الدار فيشاركه فيما حصل له بالقسمة ولا يرجع  
عليه بقيمة ما نقص من بنايه لان كل واحد منهما مجبور على القسمة  
ولو كانت داران فاقسماهما واخذ كل واحد منهما دارا بغيره  
قضا والسيلة محالها يرجع على شريكه بنصف قيمة البنا  
مبني والنقص بينهما نصفين عند ابن حنيفة رحمه الله ولو  
كان القاضى هو الذي قسم لا يرجع عليه بقيمة بنايه بالاجماع  
لكن يشاركه في الدار الى اخره رجل اشترى دارا ويعلم انها  
لغير البايع وقال وكلني صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى  
من مالكها سوا ولو قال البايع ان صاحبها لم يامرني بالبيع  
لكن ارجوا ان يرضى فلم يرض حين اشتراها وهو قد بنى  
لا يرجع بشي لاجل البناء ولو اجاز البيع بعد ما بناها المشتري



ثم البيع فان استحقه من وجه اخر لا يرجع على البايع وقيل له  
 اهدم بناك اما اذا بناها بعد ما اجاز البيع ثم استحق رجوع  
 خلاصة في استحقاق العقار من كتاب الدعوى  
 رجل ادعى حقا في دار فصالحه على مال ثم استحق الدار بالبيعة  
 وقضى بها للمستحق كان لذي اليد ان يرجع المدعى فيسترد ما دفع  
 من بدل الصلح ولو استحق الدار الاذرا عا لا يرجع بشئ والله  
 سبحانه اعلم من مجموع الفتاوى في كتاب الصلح  
 اشترى دارا ولها مسيل ما الى ساحة الغير ثم ظهر انه بغير  
 حق فله الرد ان شا امسكها ورجع بتفصاتها **ط** مثله ولو  
 كان للدار كنيف شارع في الطريق وظلة شارع فامر القاضي  
 رفعه مخصوصة اهله لم يرد الدار لانه ليس من حقوقها  
 الواجبة فتية في باب العيون من كتاب البيوع  
**في الكفالة بالدرك والضمان في العقار**  
 قال في المحيط الكفالة بالدرك جائزة وفي التزام تسليم الثمن  
 عند استحقاق المبيع انفع الوسائل في الكفالة بالدرك  
 قال ربما يدرك في هذا البيع وهذا هو ضمان الدرك  
 والدرك لغة بفتحين عند استحقاق المبيع في البرازية  
 في اخر الدعوى في فصل الاستحقاق  
 وان استحق المبيع وله كفيل بالدرك لا يرجع على الكفيل ما لم  
 يجب على البايع فبعده هو بالخيار لا يرجع على الكفيل بقيمة  
 البناء والغرس تترى وفي السراج الوهاج فاذا استحق المبيع  
 كان للمشتري ان يخاصم البايع اولا فاذا ثبت عليه استحقاق  
 المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايها شا وليس له ان يخاصم  
 الكفيل اولا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان  
 له ذلك واجمعوا ان للمبيع لو ظهر حرا كان له ان يخاصم ايها

شا

شا انتم من كفالة البحر الرابع  
**شطت** شرعني في ملكه حاميا وقال لجاره ان خربت دارك  
 فما صنعت فعلى ضمان ذلك واجاز الجار فخربت الدار قيل لا يرجع  
 لانه ضمان ما ليس بواجب فله يصح فتية في كتاب  
 الكفالة  
 سئل عن رجل كفيل بالدرك في المبيع فاستحق المبيع هل يطالب  
 الكفيل بالثمن بمجرد الاستحقاق ام لا بد من قضا القاضي على  
 البايع اولا بالثمن ثم يطالب به الكفيل بعد ذلك فتاوى  
 ابن نجيم  
 قال في الهداية الرهن بالدرك باطل والكفالة بالدرك جائزة  
 كما اذا كفيل بما ذاب له على فلان لان الكفالة يجوز تعليقها  
 بالخطر لان الناس بذلك تعاملوا ولا كذلك الرهن جريرة  
 شرح المختصر للمقدوري في كتاب الرهن  
 اشترى دارا وضمن النسيان الدرك وقيمة ما بهن فيها رجوع بقتة  
 البناء على البايع او الضامن من فتاوى الوجيز للسرخسي  
 في كتاب الاستحقاق  
 وذكر ظهير الدين المرغيناني في شروط الكفيل بضم الدرك  
 انما يضمن الثمن عند الاستحقاق اذا لم يجيز المستحق البيع  
 ولا يضمن الكفيل قيمة البناء الذي بناه المشتري لان قيمة  
 البناء ليست من الدرك في شيء لانه انما يلزم البايع بقيمة  
 البناء الا اذا سلم التقض اليه والكفيل لا يمكنه تسليم التقض  
 لان ذلك ليس بملكه فصول عمادي في الفصل الثاني  
**عشرو**  
 ضمن رجل الدرك للمشتري ثم شرعني المشتري فيها ثم استحققت  
 وفسخ البيع فعلى الكفيل الثمن دون قيمة البناء لان ضمان



الدرك ضمان رد الثمن لا غير ذكره في كتاب الشروط من ييوع

### القاعدية

ولو حكم في ضمان الخلاص والعهد برجوع الثمن عند الاستحقاق  
نفذ اذ عنده رحمه الله ضمان الخلاص ان يضمن تسليم الدار  
واستخلاصها عند الاستحقاق وضمن العهد ضمان الصك  
القديم عند البايع وضمن الدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق  
وعندهما كل ذلك واحد وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق

### جامع الفصولين في الفصل الثاني

فان كفل بهذا المشتري انسان بالدرك ففي كل موضع لا يرجع  
المشتري على البايع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل  
بالدرك انما يضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق

### في الاستحقاق من ييوع قاضي خان

وان كان الشراء من رجلين فاراد ان يضمن كل واحد منهما ما ادركه  
فيه كتب فلان وفلان كفيلان ضامنان بما ادرك فلانا  
من درك في هذا الدار وكل واحد منهما كفيل ضامن لما ادرك  
فلانا من درك فيها والله اعلم من شروط المبسوط للمهرشي

### رحم الله تعالى

اعلم ان ههنا ثلاث مسائل ضمان العهد وضمن الدرك  
وضمن الخلاص وضمن الدرك جازي بالاتفاق اي باتفاق  
اصحابنا وضمن العهد باطل عندهم بالاتفاق واما ضمان  
الخلاص فعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله جازي وعند ابي  
حنيفة رحمه الله ضمان العهد ضمان الدرك الخ وقال  
ابن قدامة في المعنى العهد عبارة عن الدرك وضمن  
الثمن في العرف فيجمل في المطلق عليه وضمن الخلاص لا يصح  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه عبارة عن تخليص البايع

وهو

وهو غير قادر عليه لان المبيع اذا خرج حرا او مستحقا كيف  
يخلصه وعند ما تفسيره ضمان تسليم البايع ان قدر عليه  
وتسليم الثمن ان يعجز عنه كذا في جامع المحبوب وقاضي خان  
وشمس الائمة شرط الخلاص تفسيره ان يشترط على البايع  
ان المبيع ان يستحق من يده يخلصه ويسلمه باي طريق يوقد  
عليه وهذا باطل لانه شرط لا يتقدر على الوفا به اذا استحق  
ربما لا يساعد عليه ولهذا ذكر ابو زيد في شروطه ان ابا  
حنيفة وابي يوسف رهما الله كانا يكتبان في الشروط فما  
ادرك فلان من فلان فعلى فلان خاصة او رد الثمن وان لم  
يذكر رد الثمن يفسد البيع لانه يبقى الضمان بتخليص المبيع  
وانه باطل وعلم من هذا ان الخلاف فيما اذا ذكر ضمان  
الخلاص مطلقا ام اذا ذكر خلاص المبيع او رد الثمن او اراد  
ذلك يجوز بالاجماع والله اعلم من فتاوى معراج الدراية

### شرح الهداية

رجل كفل بعين في يد رجل فهو على وجهين اذا كان العين  
امانة في يده كالوديعة والعارية واموال المضاربة والشركة  
والبضاعة والعين المستاجرة وما كان في معناه لا تنضم  
الكفالة وان كان العين مضمونا على صاحب اليد كالغصب  
والمبيع ببيع فاسد والمقبوض عن سوم الشراء وخو ذلك  
تنضم به الكفالة ويجب على الكفيل تسليمه ما دام قد بيا  
ولو هلك كان عليه قيمته قاضي خان في الكفالة

### بالمال

حكم بصحة ضمان الخلاص والزم تسليم الدار عند الاحتقاف  
لا ينفذ ولو حكم في ضمان الخلاص والعهد برجوع الثمن  
عند الاستحقاق وضمن العهد ضمان الصك القديم



عند البايع وضمان الدرك وضمان الثمن عند الاستحقاق  
وعندها كل ذلك واحد وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق

### جامع القصولين في الفصل الثاني

رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص وضمن البايع له  
ذلك ثم استحققت الدار على المشتري فقبض القاضى له  
على الكفيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك الى قاضى  
اخر يرى ذلك باطلا فان الثاني يبطل فضا الاول  
وهذا قول ابن حنيفة رحمه الله لان عنده تفسير  
ضمان الخلاص تسليم مثل تلك الدار ان عجز وذاك باطل  
اما على قول ابن يوسف ومحمد رحمه الله تفسير ضمان  
الخلاص والعهد والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق  
وذلك جازم قاضى خان في فصل فيما يقضى في المجتهدين  
في الدعوى

ذكر في الجامع الصغير ان ضمان العهدة باطل وقال ابو  
ضمان العهدة كضمان الدرك يجوز ويؤخذ الكفيل بالثمن  
عند الاستحقاق واختلف الروايات في ضمان الدرك  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الكفيل بالدرك  
كفيل بالثمن اذا استحق المبيع فكفل له رجل ان يسلمها  
او يدفعها اليه فهو سوا وهو ضمان من يحبس حتى يدفع  
الجارية الى المشتري فان ماتت الجارية قبل ان يدفعها  
برى عن الضمان وعن ابن يوسف رحمه الله في النوادر  
اذا باع دارا او جارية وقبض الثمن فضمن رجل قبل  
القبض ليسلمها او يرد الثمن او قال انا ضامن ليسلمها  
ولم يزد على ذلك فهو سوا في قول ابن يوسف ان ماتت  
الجارية اذا استحققت او كانت حرة او مدبرة او ام ولد او

مطابقة

مكاتبه للبائع او لغيره كان على الضامن رد الثمن والمشتري  
بالخيار ان شا اخذ البايع بذلك وان شا اخذ الضامن  
ولو كان البايع دفعها الى المشتري والمسئلة بحالها كان  
المشتري بالخيار ان يرجع بالثمن على البايع وان شارح  
على الضامن في قول ابن يوسف وقال الحسن بن قوس  
نفسه برى الضامن عما ضمن ولو كان الضامن ضمن هذا  
اللفظ ما ادركه فيها من درك وما تبعه فيها من تبعه  
قال ذلك قبل ان يقبضها المشتري او بعد ما قبضها  
والمسئلة بحالها كان للمشتري ان يؤخذ البايع او الضامن  
بالثمن والله اعلم قاضى خان من كتاب

الكفالة

### في نفي الملك والاقرار بالعقار

وذكر في المنتقى رجل قال ارض هذه وذكر حدودها  
لفلان او قال الارض التي حدودها كذا وكذا الولدى  
فلان وهو صغير كان جازما او يكون تمليكاً وذكر في  
المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان او قال  
نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة ولو قال نصف  
دارى هذه او نصف عبيدى هذا او نصف بستانى هذا  
لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شى قالوا اذا اضاف المال  
الى نفسه او لابي ان قال عبيدى هذا فلان يكون هبة  
على كل حال وان لم يصف الى نفسه بان قال هذا المال  
لفلان يكون اقرارا قاضى خان من كتاب

الاقرار

قال رحمه الله من اقر بدار واستثنى بناها لنفسه فلم يقر له  
الدار والبناء وذلك لان اقراره بالدار اقرار ببيت يده



عليها وعلى ما اتصل بها من البناء واستثناه لما لا يد الغير لا يصح  
ولا يشبه هذا إذا قال الابن يا أباي أو الأخت يا أخي لأنه يخرج بالتثنية  
بعض ما تلفظ به من الأقرار فصح استثناه وفي مسيلنا  
البناء دخل في الأقرار من طريق المعنى والاستثناء يصح من  
الملفوظ به قال رحمه الله وإن قال بنا هذه الدار لي  
والعرصة لفلان فهو كما قال وذلك لأن العرصة  
عبارة عن البقعة دون البناء وكانه صرح بذلك وقال  
ببإذن هذه الأرض دون البناء فلان فيصح إقراره أقطع  
شرح القدوري في كتاب الأقرار

جميع ما في يدي أو يعرف لي أو ينسب لي فلان إقرار ولو  
قال جميع مالي أو ما أملك لفلان فربما لا يملك بلا تسليم  
وقبول قال في صحته كل شيء في يدي أو جميع ما أملك لولدك  
هبة وقدمرات العرف في بلادنا على خلافه فيحمل على  
البر والكرامة والتعريفات المذكورة على أصل الرواية  
في صحته بجميع ما يقع على اسم الملك من صنوف الأموال  
من منزله وفي الرستاق غلمان ودواب والمقر ساكن  
في المصر يدخل في الأقرار ما في منزله لا في الرستاق ولو  
كان له أبقار ياوى إلى منزله ويرعى عن النهار في الباقوة  
أو عبيد يتروءون في الخواج وياوون ليلا إلى ذلك  
المنزل دخلوا في الأقرار بزارية في كتاب

### الأقرار

أقرار أحد الشريكين في دار بيت معين فيها لأخو قدره  
أي والحال أن قدر البيت عشرة أذرع والدار مائة  
ذراع فانكره شريكه فطلب المقر له القصة ليستوفي  
حقه من نصيب المقر ثم اقتسماه والبيت مع شريكه  
أي

أي والحال أن البيت واقع في نصيب الشريك جعل له سهم  
من عشرة من نصيبه يعني جعل محمد رحمه الله ثلثا نصيب  
المقر بينه وبين المقر له على عشرة أسهم سهم المقر تسعة  
أسهم للمقر وهما سهمين من أحد عشر يعني جعل نصيب  
المقر وهو خمسون أحد عشر سهمًا سهمان للمقر له وتسعة  
أسهم للمقر قيد بقوله والبيت مع شريكه لأن البيت لو وقع  
في نصيب المقر وجب دفعه إلى المقر له اتفاقا له أن أقر  
بالبيت وهو عشر من جميع الدار وإقراره ينصرف إلى  
ملكه دون ملك شريكه فيكون عشر نصيبه للمقر له  
ولهما أن الأقرار بملك الغير صحيح حتى من أقر بما لا يملك  
يومر بالتسليم إذا ملكه فيصح إقراره بالبيت وأنه عشر  
أذرع وهي متى ارتفعت من مائة يبقى تسعون فيفرض  
كل خمسة سهمًا فكانه أقران له سهمين ولى تسعة  
ولشريكه تسعة فإذا كذب به شريكه وجب أن يكون نصيب  
المقر له على ما اقربه من أن له سهمين فمات أحدهم وترك  
ابنا كبيرا واقتسم هو وعماه القرية على ميراث الجد  
وقبض كل واحد منهم حصته ثم إن ابن الابن أقام البيعة  
على أن الجد أوصى له بالثلث لم تقبل بيئته لأنه لما  
ساعدهم على القسمة فقد اقرباؤه لأوصية له فيها فكان  
هو في دعوى الوصية بعد ذلك مناقضا من قسمة  
المبسوط للسرخسي

**مع** عيين بيد رجل يقول هو ليس به وهناك من يديه  
يكون أقرارا بالملك المدعى حتى لو ادعاه لنفسه لا يقبل  
**فقط** فالخاص أن قول ذي اليد ليس هذا في عند وجود  
النازع إقرار بالملك له في رواية وعد عدم المنازع لا يصح



تقيه حتى لو ادعاه احد وقال ذواليد هو لي صح دعوى ذي  
اليد باتفاق الروايات في فصل العاشر جامع الفصولين  
وان اقربا لدار لغيره بعد ما برهن الطالب بشاهد او  
شاهدين لا يصح اقراره ولا يندفع عنه الدعوى لان الجواز  
صار مستحقا عليه وهذا الجواب في رفع الدعوى ما الجواب  
في جواز البيع قبل البرهان او بعده قبل الحكم به فقد ذكر  
في المحيط ان المبيع بعد الدعوى قبل ان يبرهن الطالب  
او بعده ما برهن بواحد يصح حتى لو ثبت ذلك عند الحكم  
بندفع الدعوى عن المطلوب ولا يصح برهان الطالب  
عليه لانه ليس خصم هو المشتري منه فبرهن عليه

#### بزازية في الدعوى

ولو قال ما بين هذين الحايطين لفلان لم يدخل الحايطان  
في اقراره في اقرار البدائع

رجل اقرب دار لامرأته في صحته وفي خراب فعرها ثم مات  
وترك ابنا وهو يدعى العمارة والمرأة تقول عمرها ابوك  
باذن فالعمارة لها والنفقة دين عليها في اقرار عمدة

#### الفتاوى

وعن محمد رحمه الله اذا قال لامرأته هذا البيت وما  
اغلق عليه بابه لك وفي البيت متاع فلها البيت وما  
انخلق عليه والمتاع منية المفتي في كتاب

#### الاقرار

ولو اقر في الدار المستاجرة لغيره فان الاقرار يصح في حق  
نفسه ولا يصح في حق المستاجر فاذا مضت المدة يقضى  
بها المقر له في مسائل منتورة للباقي في شرح كتاب

الملتقى

رجل

رجل اقر لرجل بمجذع في داره كان عليه قيمته وكذلك الاقرار  
بكل شيء لا يمكنه تسليبه يكون اقراره بالقيمة الى اخره ولو  
قال لفلان حق في هذه الدار ثم فسر به بالجذع وبالبنا  
او بالبنا لا يصدق وكذا لو قال لفلان حق في هذا  
البستان ثم فسر به بالثن او بالنخلة لا يصدق الا ان  
يكون النخلة باصلها وكذا لو قال لفلان على حق في هذه  
الارض ثم فسر به بالاجارة او بالسكنى ولو اقر لرجل بحايطة  
كان له الحايطة باصله من الارض ولو اقر بشجرة عليها  
ثم كان له الشجرة بثمرها ولو اقر بنخيل كان له النخيل  
باصولها من الارض وما بين النخيل من الارض لا يكون  
للمقر له وعن ابى يوسف رحمه الله ان كانت الارض  
متقاربة يمنع من الزراعة دخل الارض في الاقرار  
والافواضع النخيل يدخل بقدر غلظها قاضي خان  
في فصل فيما يكون اقرار من كتاب الاقرار

وسئل فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع  
اليده عليه ان بناء البيت له وان ارضه لوقف المسجد بنا  
على انه في كل سنة ياخذ منه ناظر الوقف حكر الارض  
فتولى على وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ له  
مطالبة الرجل بتسليمه ليشترده له بالاستحكار واذا  
لم يكن معه تسلك يقضى بالبيت لوقف المسجد اقرار  
بالبناء انه له فيقضى بالبيت للمسيح ارضا وبنا وقد  
صرح علما ونا في الاقرار بان المقر لو قال ارض هذه  
الدار لفلان وبنا وصالي كان الكل لفلان لانه لما اقر  
بالارض له ملك البناء معا فلا يقبل قوله فيه بعد  
انه لغيره والمسئلة في اكثر الكتب متونا وشروحا



في فتاوى اقرار الخيرية

ومن يدعي سدسا وقال لخصمه له السدس اربع فذاك  
يقوم مسئلة البيت في القنية برقم لظهير الدين المرعيتاني  
وقال اذا ادعى عليه سدسا من داره اربع فهو اقرار باقلها  
انتهى وهو ظاهر لان التردد انما ينفي لاكثر فهو اقرار بالاقل قطعا  
واقرار شرح المنظومة لابن الشحنة

ان اقرسها من داره يكون اقرارا بسدسها عند ابي حنيفة وامره  
بالبيان لان السهم يحمل كالجزء وله ما روى عزابن مسعود رضي  
الله عنه سيل عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

المجمع لابن الملك في الاقرار

سيل عن شخص اقر يزيد في هذا القصب المزروع نصفه  
وعلى المقر المذكور القيام بمصالحه الى حين الكسوف في السنة  
الثانية اخلف القصب ونبت قصب اخر فادعى زيد نصفه  
بمقتضى الاقرار السابق في العام الاول فقال المقر انما كان  
اقراره في القصب الاول خاصة اجاب يستحق المقر له  
الاصل والفرع قارى الهداية

رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه ابرأني عن  
هذه الدار لا يكون اقرارا الخ ولوان رجلا في يده دارا اقر  
انه كان يدفع غلتها الى فلان لم يكن اقرارا بالدار لفلان  
الخ ولوان رجلا قال لقسم اقسمة هذه الدار ثلثا لفلان  
وثلثا لي وثلثا لفلان اخر لم يكن اقرارا للاخرين بثلثي الدار  
حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها ولو قال هذه الدار  
ليس لي ثم اقام البينة انها له قبلت بينته لانه لم يقول رجل  
معروف الخ رجل سكن في دارا قرانه كان يدفع الى فلان  
غلة هذه الدار ثم قال الدار داري كان القول قوله  
وقوله

وقال لادى  
اسدس م

وقوله الاول لا يكون اقرارا ان الدار لمن ياخذ منه الاجر وذكر  
الناطون هذه رواية ابن سعادة عن محمد رحمه الله وفي رواية  
هشام عنه يكون اقرارا بالملك لمن كان يدفع اليه الغلة  
كلها قاضي خان في كتاب الاقرار

ولو اقر انسان بدار واستثنى بناها لنفسه فالاستثناء  
باطل لان اسم الدار لا يتناول البنالعة بل وضع دلالة  
على العرصة في اللغة وانما البنالعة بمنزلة الصفة فلو  
لم يكن المستثنى منه لم يصح الاستثناء ويكون الدار مع البناء  
للمقر له لانه ان لم يكن اسما عاما لكنه يتناول بطر التضمن

واسه اعلم في اقرار البدائع

دار في يد رجل اقر اخر ان هذه الدار لذى اليد باعتها بالف  
درهم ووصل الكلام وانكر ذواليد الشرا فاقام المقر البينة  
ان الدار لذى اليد ثم اقام البينة ان الدار له لم تقبل بينته  
لانه كذلك ادعاه منة المفتي في كتاب  
الاقرار

واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني  
ثم ادعاه انه لم يقبضه مني وانى اقررت بالقبض كاذبا  
وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف  
بخواجه زاده في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول  
اني ح رحمه الله ومحمد ويحلف في قول ابي يوسف وكذا في  
كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر قاضي خان في  
باب يمين من كتاب الدعوى

في كيفية وقف العقار والمنقول والمحاكمة

شرط جواز الوقف ثلاثة اشياء عند ابي حنيفة رحمه الله ان  
يحكم به حاكم او علقه بموته فيقول اذا مت فقد وقفت داري



على كذا وان يجعل اخره للمساكين قال ابو يوسف يزول ملكه  
بجرد الوقف ولا يحتاج الى ذكر المساكين فاي جهة سمي جاز وان  
انقطعت تلك الجهة صار اخرها للمساكين وان لم يسمهم وقال  
محمد لا يزول ملكه حتى يسلمها الى المتولى ويجعل اخره لجهة  
لا ينقطع ابد خزانة الفقه من كتاب  
الوقف

**ظ** وعند محمد رحمه الله لصحة الوقف اربعة شرائط  
التسليم الى المتولى وان يكون مفرزا وان لا يشترط لنفسه من  
منافع الوقف وان يكون موبدا بان يجعل اخره للفقراء  
وقال ابو يوسف رحمه الله شئ من ذلك ليس بشرط  
واخذ مشايخ خراسان بقول ابى يوسف رحمه الله اقرب  
الى موافقة الآثار وبه اخذ مشايخ نحاري خزانة المفتين  
في كتاب الوقف

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الوقف على ثلاثة  
اوجه اما ان يكون في الصحة او في المرض او وقف ما بعد الموت  
فما كان في صحة فالقبض والاقرار يكون شرط الصحة كالهبة  
وما كان بعد موته فالقبض والاقرار ليس بشرط الصحة  
لانه وصية الا ان يعتبر من الثلث وما كان في حال المرض  
فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث  
كالهبة في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط  
في الهبة من القبض والاقرار كذلك الوقف في المرض وذكر  
الطحاوي ان الوقف المنفذ في المرض كالمضاف الى ما بعد  
الموت لان تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة  
المضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس  
الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان وقف المريض مرض  
الموت

الموت بمنزلة المباشرة في الصحة لا يمنع الارث قول ابى حنيفة  
رحمه الله ولا يتعلق به لزوم كالعارية الا ان يقول في حياتي  
وبعد مماتي فيكون لازما الا اذا كان موبدا او يصير الا بعد  
لمرضه الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت فصول  
عمادي في احكام المرضى في الفصل

### الثالث والثلاثين

وقال صاحب الهداية في التجنيس ومشايخ بلغ بقول ابى يوسف  
رحمه الله ومشايخ نحاري اخذوا بقول محمد رحمه الله ويغني ثم  
قال وقول محمد رحمه الله هو المختار للفتوى وقال في  
الخلاصة ثم ان ابى يوسف في قوله الاول ضيق غاية الضيق  
كما هو قول ابى حنيفة رحمه الله وفي قول الآخر وسع غاية  
التوسعة ومحمد رحمه الله توسط بينهما وهذا اخذ عامة  
المشايخ بقوله انتهى تصحيح القدوري لقاسم بن فضال وبغا  
في كتاب الوقف

ارض بين شريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز فلو  
انها اقتسما الارض بعد ذلك ووقف قطعة في نصيب  
وان وقف المقسوم كان احوط **ف** وله ان يقاسم شريكه  
حتى يحصل ما كان وقفا متميزا معلوما وجازت القسمة  
ولو كانت الارض كلها وقف نصفا ليس له ان يقاسم نصيبا  
ولكنه يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب للوقف قيا فينا  
وموقيم القاضي فيميز نصيبه ونصيب الوقف ثم يتولى  
الوقف بعد ذلك خزانة المفتين في كتاب  
الوقف

ونزيل ابو يوسف رحمه الله ملكه عن المسجد يعني عما بناه  
على نية كونه مسجدا بقوله جعلته مسجدا لان الوقف



عنده اسقاط الملك وشرط في زوال الملك عنه اقراره اي تميزه  
عن ملكه لان المسجد مجهول لله تعالى ولهذا لم يشترط ابو  
حنيفة رحمه الله فيه القضا او الاضافة الى ما بعد الموت  
ولا يكون خالصا لله تعالى الا باقراره وصلا واحدا وجاعة  
فيه باذنه يعني شرط ايضا في صيرورته مسجدا ان يصلي فيه  
واحد بعد اذنه للناس بالصلاة فيه لان صلاة كلهم فيه  
متعذر فتاب الواحد مناب الكل وفيه رواية من هذا الشرط ثم  
الصلاة بجماعة جهرا بان واقامة حتى لو صلوا ابلا اذن  
واقامة لا يصير مسجدا ولو جعل له اماما وموذا وهو رجل  
واحد فصلي به باذان واقامة صار مسجدا اتفاقا ثم  
اعلم ان هذا الشرط فيما لم يسلمه الى قيم حتى لو سلمه  
فالاصح ان قبضه ينوب عن قبض الناس ويصير به  
مسجدا ابلا اذن ان يصلي فيه كذا في المحيط شرح الجمع  
لابن الملك

ولو وقف ضيعة على واعظ غير معين في مسجد كذا  
يصح فتية في كتاب الوقف

ومن بنى سقاية للمسلمين او خاناء يسكنه ابنا السبيل او ربا  
للمحتاجين او ارض مقبرة للمسلمين او بنى مسجدا للمصلين  
لا يزال ملكه حتى يحكم به حاكم ويعتزل بطريقه عن ملكه  
وياذن للناس بالصلاة فيه فاذا صلى واحد زال ملكه  
عند ابن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ينزل ملكه  
عن الجميع بقوله وقال محمد رحمه الله اذا استسقى الناس  
من السقاية وسكون الخان والرباط ودفنوا في القبرة  
وصلى في المسجد مسلم زال ملكه خزانة الوقف في  
كتاب الوقف

قوله

قوله الواجب ان يبتدى من ارتفاع الوقف بعمارة شرط  
ذلك الوقت او لم يشترط اي قال القدوري في مختصره  
اعلم ان البداية في عمارة رقبة الوقف واجب من غلة الوقف  
سواء شرط الواقف ذلك او عدمه لان المقصود من الوقف  
تحصيل الثواب دائما بالصدقة بالغلة ولا يمكن التصديق  
دائما بالغلة بدون العمارة مشروطة اقتضا ضرورة  
التصدق دائما ثم الوقف لا يخلو من واحد الامرين اما  
ان كان على الفقراء او على واحد بعينه ثم بعد على الفقراء  
ففي الاول يجب العمارة من الغلة لعسرهم وعدم تعيينهم  
وفي الثالث من مال الموقوف عليه لانه معين سواء كان  
من الغلة او من غيرها هذا في حيوته فاذا مات فمن  
الغلة ثم العمارة لا تزد على قدر الوقف وعلى صفة اولها  
لان الصرف الى العمارة لضرورة ان يكون الوقف ياقيا  
ديما ولا ضرورة فيما زاد على ذلك لان صرف الغلة الى  
الموقوف عليه واجب والزيادة في العمارة ليست بواجبة  
فلا يجوز ترك الواجب الى غير الواجب بلارضنا مستحق  
الغلة هذا اذا كان الموقوف عليه معين اما اذا كان  
وقفا على الفقراء ففيه اختلاف المتأخر قليل لا يجوز الزيادة  
لما قلنا وهو الاصح وقيل يجوز الزيادة بان يكون الثاني  
زايد على الاول والله اعلم غاية البيان في كتاب  
الوقف

وكما لا يصح الوقف عند ابن حنيفة رحمه الله لا يصح جعل  
الارض مقبرة والدار خاناء وسقاية وحفر البير سقاية  
وكذا اذا بنى بيتا بمكة للحجاج والسقاية والحياض والآبار  
والرباط والقنطرة لا يصح عنده وذكره هلال في الوقف في



وجدت في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله انه جاز وقف المقبرة  
والطريق وفي نسخة الامام السرخسي لو قضى القاضي يلزم  
وقف لزوم ونفذ خلاصة في كتاب الوقف

بتر مد رسة او مقبرة لنفسه او وقف ضيعة وبين فيها  
ان ثلاثة ارباعه للنفعة وربعه يصرف الى من يقوم  
بكفس المقبرة وفتح بابها واغلاقه والى من يقرأ عند قبره  
اخذ هذا المرسوم ومن يكفسه وكذا اذا كان فيه وجعل  
اخره للفقراء سلكه الى المتولي وليس فيه قضا القاضي  
بصحته والله تعالى اعلم حاوي المنية في كتاب الوقف

رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فيبست الشجرة او يلبس  
بعضها فانه يقطع اليابس من اغصانها ويترك الباقي  
لان اليابس لا ينتفع به وينتفع بغير اليابس رجل وقف شجرة  
باصلها والشجرة مما ينتفع باوراقها واثمارها قال الفقيه  
ابوبكر البجلي الوقف جائز فان كان ينتفع باوراقها او  
اثمارها فانه لا يقطع اصلا الا ان يفسد اغصانها وان  
كان لا ينتفع باوراقها ولا باثمارها فانه يقطع ويتصدق  
بها قاضي خان في كتاب الوقف

وقف الذمي داره على بيعة او كنيسة او بيت نار فهو باطل  
اما على قولها فلا نه معصية عندنا ولحمد رحمه الله  
اخرها تنقطع واما على قول ابي حنيفة رحمه الله فلا نه  
لم توجد الوصية والاضافة الابعاد الموت ولو قال تجرى  
غلته الى البيعة كذا فاذا خربت البيعة كانت الغلة للفقراء  
والمساكين فانه يجري غلته على الفقراء والمساكين ولا ينفق  
على البيعة شئ قال فان وقف ذمي ارضا وقفنا صحيحا  
بان يفرق غلته في ابواب البرق ابواب البع عندهم عمارة البيع  
والكنائس

والكنائس والصدقة على المساكين وانما يفرق هذه الصدقة  
على الفقراء والمساكين وابطل ما سوى ذلك قال تفرق غلته  
في جيرانها ولو جيران مسلمون وجيران نصاري ويهود ومجوس  
وجعل اخره للفقراء فالوقف جائز ويفرق الوقف في جيرانه  
المسلمين والنصارى وغيرهم محيط برهاني في الخامس  
والعشرين من كتاب الوقف

ولو وقف السلطان من بيت مالنا المصلحة عمت يجوز  
ويوجر مسيلة البيت من قاضي خان ولو وقف السلطان  
ارضا من بيت مال المسلمين جاز الوقف شرح منظومة  
وهبانية لابن الشحنة

بنا المنارة من غلة المسجد هل يجوز ذكر قبل هذا انه  
يجوز مطلقا والمسيلة على وجهين اما ان كان البناء المصلحة  
المسجد او لم يكن ففي الوجه الاول لا يابس به لانه من جملة  
البناء وتفسير المصلحة ان يكون اسما للقول وفي الوجه  
الثاني لا وتفسير عدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع  
يسمع كل اهل المسجد الاذان بغير منارة واقعات  
الحسامية في باب الوقف بعلامة النون

ولو وقف دار فيها حمام او برج حمام صار الحمام تبعاله وهذا  
لان من الاحكام ما يثبت تبعه ولا يثبت قصدا كالتراب  
في بيع الارض والبناء في الشفعة وعن محمد رحمه الله جواز  
وقف ما جرى فيه التعامل كالناس والقنود والمنشار  
والجنازة والمصاحف والكتب لوجود التعامل في هذه  
الاشياء وبالتمامل يترك القياس قال عليه الصلاة والسلام  
ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما لا  
تعامل فيه كالتياب والامتنعة لان من شرط الوقف التاييد



كما بينا تركناه في السلاح والكراع بالنقص وفيما جرى به  
التعامل بالتعامل ففي ما وراه على الاصل والفتوى على  
قول محمد رحمه الله لحاجة الناس وتعاملهم بذلك والله  
اعلم اختيار شرح المختار

واما مسيلة المجبور عليه لسفه او دين اذا وقف هل يصح ام لا  
ذكر الخصاف في وقفه قال فما نقول في رجل حجر عليه القاضي  
لسفه او لدين عليه فوقف ارضه له هل يصح وقفه ام لا  
قال لا يجوز لان السفه انما حجر عليه القاضي كيلا يندر  
ماله ولا يخرج شيئا من ملكه والذي عليه الدين انما  
القاضي حبس ماله ليلا يخرج شيئا من ماله عن ملكه فلو جاز  
وقفه لم يكن للمجبر معنى وفي فتاوى ابى الليث سئل ابو بكر  
عن رجل مجبور عليه وقف ضيعة له قال وقفه باطل الا  
ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم الصفار لا يجوز وان  
اذن له القاضي انفع الوسائل في مسائل الوقف  
ولو وقف محدد ودم باعه وكتب القاضي شهادته في صك  
البيع وكتب في الصك باع فلان منزله كذا او كانت كتب  
واقرا البايع بالبيع لا يكون حكما بصحة البيع وتقض الوقف  
ولو كتب باع بيما صحيحا جاز ان كان حكما بصحة البيع وبطلان  
الوقف واذا اطلق الحاكم واجاز بيع وقف غير مسجل ان  
اطلق ذلك للوارث كان حكما بصحة البيع الوقف وان  
اطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك بقضا للوقف اما اذا  
بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان يبطلان الوقف بتراب  
في كتاب الوقف

قال ابو حنيفة رحمه الله لا يزول ملك الوقف عن الوقف  
الا ان يحكم به الحاكم وصورة حكمه في فتاوى قاضي خان

وهو

وهو ان يسلم الواقف ما وقف الى المتولى ثم يريد ان يرجع  
عنه فينا زعمه عدم اللزوم الى القاضي فيقضي بلزومه  
والمراد به المولى اي الذي ولاه الخليفة عمل القضا حتى  
لو حكما فحكم بينهما بلزوم الوقف اختلفوا فيه والصحيح ان  
حكمه لا يرتفع الخلاف وللقاضي ان يبطله بشرط جلا  
في فصول الوقف

سئل في وقف مسجل ابطله نايب قاض مستندا الى عدم  
لزومه عند الامام الاعظم فهل للنايب ولاية ابطاله  
للمعنى المذكور ام ولاية الابطال خاصة بالقاضي الاصل  
اجاب في البحر الرائق وههنا تنبيه لا بد منه وهو  
ما المراد من القاضي الذي يملك نصيب الوصي والمتولى  
ويكون النظر له على الاوقاف قلت هو قاضي القضاة لاكل  
قاض ثم قال وعلى هذا فتقوله بالاستدانة بامر القاضي  
المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي في  
امور الاوقاف انتهى فهو صريح في ان نايب القاضي لا يملك  
ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكر له  
السلطان في منشوره نصب الولاة والاوصياء وفرض له  
امور وينبغي الاعتماد عليه فتاوى خيرية في الوقف  
لو وقفها ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره فالولاية  
للقاضي الا ان يكون هائنا فينزعها القاضي من يده كيف  
ما كان وان شرط ان لا ولاية للسلطان عليه فشرطه  
باطل وكذا الواتمه القاضي في عمارتها وحفظ غلتها من  
وقف خزائن الاكمل

لو وقف نصف ارضه شايها محمد ود اصح بدون القبض  
ولو وقف سهما من ارضه على رجل وسهما من اخر واسكسها



لنفسه كله شايع صح اذا وقف احد الشريكين نصيبه فلا خير  
ان يواخذة بالقسمة ثم لو قاسمه بنفسه او وصيه بدو  
امر القاضى صح ولو وقف سهما من ارضه ومات واوصى  
الى واحد فللولى ان يقاسم الورثة ان كانوا كبارا اما لو  
كان فيهم صغار قاسم مع الكبار وجعل نصيب الايتام  
والوقف حيزا واحدا ولا يجوز المقاسمة مع الصغار الا  
للقاضى ولو وقف حصته من هذه الدار جاز استحسانا  
واذا وقف سهما من ارضه ثم اراد ان ينقله الى ارض اخرى  
ليسر له نقل الوقف ولو وقف نصفها على وجه مسمى ووقف  
النصف الاخر على وجه اخر ثم اراد الواقف ان يقسم  
ويفرز نصيب كل وجه ليسر له ذلك ولو قال وقفت من  
ارضى هذه شيئا ولم يسم شيئا معلوما لم يصح والله اعلم  
من وقف خزائن الاكمل

سئل عن الواقف اذا رجع عما وقفه قبل الحكم بلزوم الوقف  
ثم وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم قاضى بصحة الرجوع  
وبصحة الوقف الثاني ولزومه على مقتضى مذهب الامام  
ابن حنيفة رحمه الله فهل يصح هذا الثاني ام لا اجاب  
اذ رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه ومع ذلك  
اذا قضى بصحة الرجوع قاضى حنفى صح ونفذ فاذا وقفه  
ثانيا على جهة اخرى وحكم به حاكم صح ولزم وصح وصار  
المعتبر هو الثاني لانه تابذ بحكم الحاكم قارى العداية  
رحم الله

واما مسيلة وقف البناء والغرس بدون الارض فاعلم ان  
هذه المسيلة لم ار احدا من اصحابنا ذكرها الا صاحب  
الذخيرة والاسيماى وصورة ما ذكره في الذخيرة  
قال

قال وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز هو الصحيح  
لانه منقول ووقفه متعارف واذا كان اصل البقعة  
موقوف على جهة قربة فبنى عليها بنا ووقف بناها على  
جهة قربة اخرى اختلف المشايخ الى اخره واذا غرس شجرة  
ووقفها ان غرسها في ارض غير موقوفة فلا يجزى ان وقفها  
بموضعها في الارض فيصح للارض حكم الاتصال وان  
وقفها دون اصلها لم يصح وان كانت في ارض موقوفة  
فوقفها على تلك الجهة جازت وان وقفها على جهة  
اخرى فعلى الخلاف الذى في البناء قلت فتحرر في  
هذا ان وقف البناء والغراس يجوز ان كانت الارض موقوفة

على الاصح انفع الوسائل  
ويستغل الوقف وهذا اذا اشتراه القيم من غلة الوقف  
والمسجد ليس بوقف وهو الاصح ويجوز بيعه من فتاوى  
الوجيز للسرخسى

وذكر ظهير الدين المرغيناني رحمه الله في شروطه اذا  
كتب في دعوى الوقف وقفها فلان هذه الدار وسلمها  
الى المتولى ولم يذكر حال كونها فارغة هل هو جيب خلا  
لم يذكر محمد رحمه الله في صل الوقف ذلك والطحاوى  
والخصاف يكتبان لانه يشغل الدار يمنع جواز الصدقة  
المرفومة على قول من يجعل التسليم الى المتولى بشرط فلا  
يد من ذكرها ليقع التخريز عنه فصول عما دى في

الفصل السادس  
سئل هل يجوز وقف البناء والغراس بدون الارض اجاب  
الفتوى بصحة ذلك والله اعلم من فتاوى قارى  
الهداية



فصول الوقف هو في الأصل مصدر وقفه اذا حبسه وقفا  
 ووقف بنفسه وقوفا يتعدى ولا يتعدى وهو واقف  
 وهم وقوف ومنه وقف ارضه او داره على ولده لانه  
 جلس الملك عليه وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر  
 ولهذا جمع على اوقاف قالوا لا يقال اوقفه الى لغة  
 ردية الخ والوقف في الصحة من جميع المال ولا يتم الوقف  
 عندها حتى يجعل اخره لجهة لا ينقطع ابد او قال ابو يونس  
 رحمه الله اذا سمى فيه جهة ينقطع جاز وصار بعدها  
 للفقر وان لم يسره وقيل ان التابيد شرط بالاجماع الا  
 انه لا يشترط ذكر التابيد لان لفظة الوقف والصدقة  
 منبئة عنه لما انه ازالة الملك بدون الملك كالعتق وهذا  
 هو الصحيح عند الحنفية ومحمد راج ذكر التابيد شرط  
 لانه صدقة بالمنفعة والغلة وذا قد يكون موقفا وقد  
 يكون موبدا فطلقه لا ينصرف الى التابيد فلا بد من  
 التنصيص من وقف شروط الجلال الى  
 سبل في عقار يريد جماعة تلفوه بلاث عن ايهم عن  
 جدهم برز الان رجل يدعي انه وقف جده مستند ابانه  
 موجود بالدفترا السلطاني وقف جده هل مجرور  
 وجوده في الدفترا السلطاني كان في ثبوت كونه وقفا  
 ام لا **اجاب** صح الشرع ثلاث الهيئات والاقرار  
 والنكول لا مجرد الخط لانه علامة لا تبني عليها الاحكام  
 من وقف الفتاوى الخيرية  
 سبل في قسمة اهل الوقف هل يجوز ام لا **اجاب** ان كانت  
 قسمة تملك فهي باطلة وان كانت قسمة تناوب  
 يجوز صرح به في الفتاوى وفي الاسعاف ما يوجب من  
 وقف

### وقف الفتاوى الخيرية

سبل في ارض وقف عن الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة  
 حفظ وعمارة ليعمل كل ما يميزه لنفسه لا لقسمة تملك ام لا  
**اجاب** صرح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا  
 الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذ  
 استاذنا الشيخ شهاب الدين الحلبي رحمه الله في فتاويه  
 ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسألة الارض  
 المذكورة وفي القنية ضيعة موقوفة على الموال فيهم قسمها  
 قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تملك فيجوز على ما في الخصائص  
 والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة  
 التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين  
 والله اعلم من وقف الفتاوى الخيرية  
 وقف قديم لا يدري شرايطه ومصارفه بفعل ما فعلوا  
 من قبل في دواوين القضاة ولا يصرف الى الفقراء من  
 وقف النوازل لانه الليث  
 ادعى عليه وقف ضيعة وبرهن فقال المدعى عليه هول  
 يسلم الى المتولى وقد حكم ببطلان هذا الوقف فلان بن  
 فلان الحاكم وبرهن لا يصح الدفع لان بينة المدعى اثبت  
 صحة الوقف بالتسليم وغيره لاقتضايه وجود للشرط  
 وبينه المدعى بنفسه من المتفرقات في دعوى البرازية  
 ولو جعل جميع الوقف لنفسه او جعل ولايته الى نفسه  
 جاز استحسانا وكذا اذا وقف على انه ياكل منه ويطعم  
 مادام حيا واذامات كان لولده مثل ذلك وكذا لو ولد  
 ولده ابد اما تناسلوا ياكلون ويطعمون جاز على هذا  
 الشرط وهذا كله قول ابي يوسف والختار للفتوى ترغيبا



للمناس في الوقف وتكثير الخير من وقف الحاموي  
القدس

قال وان اراد قيم الوقف ان يبني في الارض الموقوفة بيوتا  
يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال الارض  
الموقوفة يكون بالزراعة ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر  
رغب الناس في الاستيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة  
الزراعة والتخل كان للقيم ان يبني فيها بيوتا فيواجهها لانت  
الاستغلال بهذا الوجه يكون انفع للمفقر والله اعلم من فتاوى  
القاعدية

**نظرة** كتب في دعوى الوقف فلان ويسلمه ولم يذكر كون الدار  
فارغا هل يوجب خللا لم يذكر محمد رج في صك الوقف ذلك  
والطحاوي والخصاف يكتبان لان شغل الدار يمنع جواز الوقف  
على قول من يجعل التسليم شرط فلا بد من ذكره للتحرز وفي  
موضع اخر منه لو ذكر في المحاضر والصكوك قبض هذا  
الدار ولم يقل فارغا يمنع القبض جاز اذا المطلق ينصرف الى  
الكامل ولا قبض مع المانع والا وثق ان يذكره والخصاف  
يكتب كذلك من سادس جامع الفصولين

ولا يجوز وقف المشاع اتفاقا في المسجد والمقبرة لانه لو جاز  
لا احتيج الى المهايأة بان يصلي في المسجد يوما ويكون اصطلا  
يوما ويدفن في المقبرة سنة وينبش ويبرز اخرى وذا  
قبض بخلاف ساير الاوقاف لان المهايأة في استعماله غير  
قبض والله تعالى اعلم من وقف شرح الجمع لابن الملك  
وقف على ثلاثة اوجه اما في الصحة او في مرضه او بعد  
موته فما في صحة فشرط لصحته قبض واقرار لانه وصية  
الا انه لا تعتبر من الثلث وما في مرضه فحكمه حكم وقف

الصحة

الصحة ولو يعتبر من الثلث كهبه المريض تعتبر من الثلث به  
ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من قبض واقرار كذلك وقف  
المريض وذكر الطحاوي ان وقفنا في المرض كضاق الى ما بعد  
الموت حتى يعتبر الثلث **شرح** الصحيح ان وقف المريض كوقف  
الصحة حتى لا يمنع الارث في قول ابن حنيفة رضي الله عنه  
ولا يلزم كعارية الا ان يقول في حيوت وبعد ممات في يلزم  
لوموبدا ويصير الابد فيه كعمر الوصي له بالخدمة في لزوم  
الوصية بعد الموت جامع الفصولين في كتاب الوقف في

الفصل الرابع والثلثين

**فتى** ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لو ادعاه باذن القاض  
يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا تصح لان  
له حق الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء اخر ولو كان  
الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاض  
لا يصح رواية واحدة وفيه ان مستحق غلة الوقف لا يملك  
دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ولو كان الوقف على  
رجل معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاض  
اذا الحق لا يعده ويفتي بانه لا يصح لان حقه اخذ العلة الا  
التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف  
عليهم خصومة بلا اذن القاض جامع الفصولين في الفصل

الثالث عشر

**م** ولو شرط الولاية لنفسه وهو متهم على الوقف ينزعها القاض  
من يده نظرا للمنفعة المتزع وصي الميت نظرا للصغار وكذا اذا شرط  
ان ليس لسلطان ولا قاض ان يخرجها من يده وبوليها غيره  
لانه شرط يخالف حكم الشرع في بطل والله اعلم من وقف المجتبى  
شرح القعدوري وفيه تفصيل في ظهر هذا الورق في الهام



وفيها لا يجوز استبدال العامر في ربيع  
قلت لكن في معروضات المفتي  
ابو السعود انه في سنة احدى ومئين

وتسماة ورد الامر الشريف يمنع  
استبداله وامر ان يصير باذن السلطان  
تبع التزجج صدر الشريف انتهى  
فليحفظ وفيها ايضا كونه شرط الوقف  
الزول والنصب وسائر التصرفات  
لمن يتولى من اولاده ولا يداخلهم الامام  
احد من القضاة والامراء وان اخلوا  
فعلهم اللقمة احد هل يمكن مدخلتهم  
فاجاب بانه في سنة اربع واربعين وتسماة  
من فتاوى التمر تاسي

قد حرت هذه الوقفيات المشروطة  
هكذا فالمتولون لو من الامراء  
للدولة العلية على مقتضى الشرع  
دوهم رتبة بوض باراهم مع قضاة البلاد  
على المشروع من المواد لا يخالف القضاة  
المتولين ولا المتولون القضاة  
ورد الامر الشريف قالوا فقولوا  
اتي فادصد او يصدر اذا اخلوا  
القضاة والامراء فعلهم اللقمة فهم  
ملعونون لما تقرر ان الشريف لا يخالف  
للشع جميعها لقوا بطل انشئ فليحفظ

مسائل الاستبدال

مسئلة ور المختار في كتاب الوقف  
ونقل في المبسوط ان السلطان يجوز له  
مخافة الشرط اذا كان غالب جهات  
الوقف قري وضراغ فيعمل بامر  
وان غاية شرط الواقف  
لان اصلها ليست المال  
ويرا المختار في شرح تنوير البصار  
في آخر كتاب الوقف  
وكذا في فتاوى  
قبره

يقصده من اخذ اوقاف المسلمين بالخسيس من الاثنان مما يكون  
ربعه اكثر ما استبدل به وقراره اجود واغلى مما عوض عنه  
ولا جرم ان الله تعالى رد قصدهم وكيدهم في آخرهم وشتت  
هم الاعداء هذا ما حصل لهم في الدنيا ولعذاب الآخرة اخزى  
وهم لا ينصرون فانه المسول ان يعصمنا من الاثم والطمع  
وبجعلنا من اطاع الامر واستمع الخ فاعلم ان هناك سالتين  
الاولى اذا شرط الواقف من كتاب وقفه الاستبدال ولمن ولي  
هذه الصدقة الاستبدال بها او يبيعها ويشترى بثمنها  
مكانها ارضا اخرى والمسئلة الثانية اذا لم يشترط الاستبدال  
في كتاب الوقف فهل للقيم او الحاكم الاستبدال بما اذا كان فيه  
مصلحة ام لا المسئلة الاولى فقد ذكره هلال في باب الرجل  
يقف له ارضا على ان يبيعها قلت ارايت رجلا قال ارضي  
صدقة موقوفة لله تعالى ايدا على ان لي بيعها واشترى بثمنها  
ارضا ويكون موقوفة لله تعالى ايدا على مثل ما وصفت لهذه  
الارض قال الوقف جائز والشرط باطل في البيع واما ابو يوسف  
رحمه الله قال الشرط في البيع جائز والقول عندنا ما قال ابو  
يوسف الى اخوه واما المسئلة الثانية وهي اذا لم يشترط الواقف  
الاستبدال فهل للقيم ان يستبدل بما هو ارفع واجود باذن  
الحاكم او بغير اذنه ام لا وهذه المسئلة هي التي وقع فيها من وقع  
وهي المنسوبة عن السنة الفقها الى ابن حنيفة رحمه الله فنقول  
ذكره قاضي خان في فتاويه قال في اثنائه اياه ابا بدو والشرط  
اشاره السيرانه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا راي  
المصلحة في ذلك هذه عبارته وذكره هلال في وقفه في باب  
الرجل يقف الارض على ان يبيعها قال قلت ارايت لو قال صدقة  
موقوفة لله ايدا ولم يشترط ان يبيعها ويستبدل بها ما هو

ان له



خير منها قال لا يكون له ذلك الا ان يكون شرط البيع والا فليس  
له ان يبيع قلت ولم لا يجوز له ذلك وهو خير للوقف قال  
لان الوقف لا تطلب به التجارة ولا يطلب به الارباح وانما  
سميت وقفنا لانها لا تتبع وانما جوزت ذلك اذا اشترطه في  
عقده الواقف ولان الواقف انما وقف على مثل ذلك ولو جاز  
له بغير شرط كان في اصله كان له ان يبيع ما استبدل  
بالوقف فيكون الوقف يباع في كل يوم وليس هكذا الوقف في  
وذكر في الفتاوى الظهيرية قال شمس الائمة الحلواني عن ابي  
المسيح اذا تعطلت وتعذر استغلالها هل للتولي ان يبيعها  
ويشتري مكانا اخرى قال نعم قيل لم تتعطل ولكن يؤخذ  
بثمنها ما هو خير منها هل هو له ان يبيعها قال لا ومن المشايخ  
من لم يجوز بيع الوقف تعطل الوقف او لم يتعطل وكذا لم يجوز  
الاستبدال وهكذا حكى في فتاوى شمس الائمة السرخسي  
وفي السير الكبير قال ابو يوسف رحمه الله يجوز الاستبدال  
بالاوقاف وذكر في الفتاوى الظهيرية ما صورته وفي السير  
الكبير ان استبدال الوقف باطل الا رواية عن ابي يوسف  
رحم الخ ولكن الطريق في هذا اذا دعت الضرورة اليه ومست  
الحاجة الى فعله ان يقف القاضي بنفسه على الوقف الذي  
يستبدل به ان امكنه ذلك وعلى المكان الذي يدفع به  
فاذا راي المصلحة في الاستبدال بجهة الوقف بحيث يكون  
محل المملوك خيرا من محل الوقف واصلا خيرا من اصل  
الوقف ويكون الوقف والملك في محلة واحدة ولكن الملك  
اكثر ربحا واجود ارضا في اذن الحاكم لعديلين اميين ضابطين  
لها خبرة بالقيمة والمساحة غير متهمين ولا متساهلين  
في شهادتهما يقف كل واحد منهما على ذلك ويشهد به ويكتب

خطه

خطه فاذا ثبت ذلك كله عند القاضي وسكن قلبه الى الشهادتها  
واتصل به كتاب الوقف اذن القاضي في الاستبدال ويكتب  
الشهود خطوطهم بالمصلحة والضبط بجهة الوقف  
في الاستبدال وكتب القاضي على طرة الكتاب بخدايم  
البسلة اذنت في ذلك ويشهد شهود على الناظر بالاستبدال  
وعلى صاحب العقار المملوك ايضا ثم بعد ذلك ياتوا الى  
القاضي ويدعي بان ناظر الوقف المذكور فلان استبدال  
بالمكان المحدود عن الوقف المذكور وانه بعد ذلك وضع  
يده على الوقف ولم يسلم الى صاحب الملك الذي استبدل به  
وسئل سواه عن ذلك فيجيب بان يثبت ماله ادعاه فبعضه  
ذلك يستأدى المدعي الشهود على ما وقع من الاستبدال  
فيشهدون عند القاضي بذلك فاذا ثبت سأل المدعي  
الحكم بصحة الاستبدال فيه ولزومه وصيرورة الوقف  
المذكور مطلقا ويجعل الملك المستبدل به وقفا على شرط  
واقفه مع العلم فيه فيجيب السائل الى سواه ويحكم بذلك  
كله ويوقع على هاشم كتاب الاستبدال على العادة كما  
بيناه في كتابنا الاعلام وانه ذلك من كتاب الوقف فهو  
اجود بحيث ينضم عز الذي وقع البديل ويكتب بيده نسخة  
بذلك ايضا فيبقى نسخة مع ناظر الوقف ونسخة مع الذي  
اخذ الوقف ووقع له بدله الخ وبقي لنا مسئلة ثالثة لا يستغنى  
عن ذكرها وتخبر بالظلم فيها في هذا المقام وهي ان الواقف  
اذا شرط ان لا يباع هذا الوقف ولا يستبدل به كما هو المتعارف  
في كتب الاوقاف ببلادنا فهل يجوز ان يقال ان القاضي ان  
يستبدل اذا راي المصلحة في الاستبدال مع مخالفة  
ما شرط الواقف من عدم الاستبدال والبيع ام لا وما الذي



يخرج من الجواب في هذه المسئلة وهو موضع النظر وهي اخفى  
ما قد مناه لان ذلك منقول وهذه ليس فيها نقل فيحتاج  
ال نظر بليق لها ان يخرج عليه فاقول وبالله التوفيق اما  
تخرجها على ما نقلناه عن هلال فظاهر بل بالطريق الاول  
لا يجوز ان يستبدل بعد ذلك لان هلالا قال لا يجوز الاستبدال  
الا اذا شرطه الواقف واذا لم يشترط فلا يجوز فيبقى بالطريق  
الاول اذا انصر ان لا يستبدل به ان لا يجوز الاستبدال وعلى  
ما نقلناه عن بعض المشايخ رحمهم الله وهو رواية عن ابى  
يوسف رحمه الله فالظاهر انه لا يجوز الاستبدال للقاضي  
اذا كان فيه مصلحة للوقف وان كان الوقف نص على انه  
لا يستبدل به وذلك لان ابا يوسف رحمه الله علل في جواب  
الاستبدال بعله تصالح ان يخرج جوابا هنا عليها وهي ان  
الضرورة قد يتبع الاستبدال لان الاراضي ربما لا يخرج من  
الغلة ما يفصل عن مونها وكلها فيودي الى انه لا يصلح شي  
الى الموقوف عليهم هذه عبارة الاصحاب لابي يوسف رحمه الله  
فالواقف اذا شرط ان لا يستبدل بالوقف حتى راي الحاكم  
المصلحة للوقف في استبدال فاجتمع معنا نص الواقف  
وراي الحاكم والمخالفة بينهما ظاهرة فان عملنا بما شرط  
الواقف فقد فوتنا مصلحة الوقف وتبطل مصلحة الوقف  
عليهم وان نظرنا الى راي الحاكم فقد عملنا مصلحة فبقى شرط  
الواقف في معنى اشتراط شرط لا فائدة فيه للوقف واشتراطه  
شرطا لا فائدة فيه ولا مصلحة للوقف غير مقبول كما قال  
اصحابنا في اشتراط الواقف ان القاضي والسلطان لا يكون  
له كلام في الوقف وقالوا ثمة انه شرط باطل وللقاضي الكلام  
لان نظره اعلا وهذا شرط ليس بموافق للشرع فلا يسمع كله  
بـ

في اتفق الوسائل في استبدال الوقف  
ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ان لا يستبدل  
بها دار اليسر له ان يستبدل غير الدار وكذا لو وقف دارا  
وشروط ان يستبدل بها ارضا ليس له ان يستبدل  
بها دارا اما لو قال على ان يستبدل بها عقدة فله ان يستبدل  
بها ما بدا له وفي اي بلد شاذا كان مطلقا من وقف  
خزانة الاكمل

سبل في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل  
عقارا ولا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر  
بها وحكم حاكم بصحته ليس له ابطاله بسبب ذلك  
ام لا اجاب صريح كلام قاضي خان وكثير من علمائنا  
يجوز به بالدراهم والدنا نير بل قال قاضي خان قال ابو يوسف  
وهلال لا يملكه الا بنقد كالوكيل بالبيع وقد افتى كثير  
من المعاصرين اعقادا على ما ذكره قاضي خان وان  
بحث فيه صاحب البحر بما لا يجدي من كون النظر بالكلية  
من وقف القناوى الخيرية

ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض  
الاولى كان له ان يستبدلها بخمس العقارات ما شاء من دار  
او ارض وكذا اذا لم يقيد الاستبدال على بلد كان له ان  
يستبدلها بما يولد شا لاطلاق اللفظ من وقف قاضي  
خان رحمه الله

مح عن وقف تعهد استغلاله هل للتولي ان يبيعه ويشتري  
بثمنه اخر قال نعم قيل له لو لم يتعطل ولكن يوجد بثمنه ما  
هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجز بيع الوقف تعطل  
اولا وكذا لم يجز الاستبدال به **م** عن **م** رحمه الله لو تعطل



فللقاضي ان يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك  
الا للقاضي **د** لو ضعف ارض الوقف عن الاستغلال وبوعد  
بثمن ارض هو اكثر ريعا **عده** شرط ان يستبدل بارض  
اخرى اذا اشأ او شرط ان يبيعه ويشتري بثمنه ما يكون  
وقفا مكانه جاز الشرط **عند من** رحمه الله وعند **رح**  
جاز الشرط ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يصير وقفا  
مكانه قال **س** رحمه الله جاز الوقف وبطل الشرط وقال

الوقف وبطل

### م رحمه الله بطلان الثالث عشر جامع الفصولين

سيل عن دار موقوفه على مسي دار القاضى ان يستبدلها  
بدرهم ويشتري بها عقارا مكانها هل له ذلك ويكون  
وقفا ام لا والحال ان استبدالها بالدرهم اكثر نفعا واد  
ريعا **اجاب** الامر في ذلك مفوض الى القاضي فاذا  
راى المصلحة الظاهرة في ذلك للوقف وفعل جاز  
وهذا على راي القاضي ابو يوسف رحمه الله قال في  
الفتاوى السراجية الاستبدال اذا تعين بان كان الوقف  
لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله ارضا  
او دارا لها اربع يعود نفعه على جهة الوقف فلا استبدال  
في هذه الصورة قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وان كان  
للووقف ريع ولكنه يرغب شخص في استبداله على ان  
اعطى مكان بدلا اكثر ريعا منه في موضع احسن من  
موقع الوقف جاز عند القاضي ابو يوسف رحمه الله والعمل  
عليه ولا فلا يجوز ان تنى قلت وفي بعض نسخ السراجية  
والفتاوى عليه والبدل قوله والعمل عليه في وقف  
فتاوى التمر تاشي

وشرط

وشرط الاستبدال به وبيعه والشراب ثمنه ارضا اخرى  
اذا اشأ فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرايطها  
وان لم يذكر ثمنها لا يستبدلها واما بدون الشرط فلا يملك  
الا القاضي والله سبحانه وتعالى اعلم من وقف تنوير  
الابصار

مبادلة دار الوقف بدار اخرى يجوز اذا كانت في محلة  
واحدة او يكون محلة المملوكة خيرا في محلة الموقوفة  
على عكسها يجوز وان كانت المملوكة اكثر ساحة وقيمة  
واجرة الاحتمال خرابها في ادون المحليتين لدانها وقلة  
رغبات الناس اليها في وقف الغنية في باب بيع

### الموقوف

سيل عن واقف شرط في وقفه عدم الاستبدال  
فصار الوقف في صفة مسوعة للاستبدال هل يصح  
استبداله او لا يصح لعدم اشتراط الواقف ذلك وما  
يحكم **اجاب** نعم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو  
منع الواقف من فتاوى ابن النجيم

الوقف ما يحتمل الانتقال من ارض الى اخرى فان ارض  
الوقف اذا غصبها انسان واجرى عليها الماحق صارت  
محررا لا يصح للزراعة وضمن قيمتها واشترى بقيمتها ارضا  
اخرى تكون وقفا على شرايط الاولى من فصل شرايط

### الاستبدال في الاسعاف

المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف ليحعل ذلك في  
ثمن البذر ان اراد ذلك بامر القاضي فله ذلك بلا خلا  
لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملك المتولى  
ذلك ايضا باذن القاضي الخ قال المصنف ثم هل يصح



الاستدانة على وجه القرض بدون ربح او يصح بالربح ايضا  
 وهل يكون القيم ضامنا للربح اذا استد ان بالربح ام لا قال  
 لا جواب عن المشايخ فيها وقال ان الظاهر انه لا يعدل  
 عن القرض الى ما فيه ربح الا انه لا يجد لا يربح فيستامر  
 القاضى ويفعل والا ادى الى خراب الوقف لاستيما في زماننا  
 لقلة القرض فيه واستظهر له بقول قاضى خان المتقدم  
 فيحتاج الى القرض والاستدانة وحملها على التيامن ثم  
 قال ما حاصله لا يقال هذا فاقد للغيظة وهي شرط  
 في الشرا للوقف لانها موجودة بالنسبة الى التاجيل لان  
 الاجل يقابل به فسقط من الثمن فعدم الغيظة بالنسبة  
 بالنقد مسلم وما اشتواه انما هو بالنسبة والغيظة بالنسبة  
 الى نظايرها قلت قال في القنية بعد ان زمر ليوسف  
 الترجمان في الصغير قال البصر للقيم ان لم يهدم المسجد  
 العام يكون ضرره في القابل عام فله هدمه وان خالفه  
 بعض اهل المحلة وليس له التاخير اذا امكنه العارة فاذا  
 هدمه ولم يكن فيه علة للعارة في الحال واستقرض العشر  
 بثلاث عشرة سنة واشترى من المقرض ثيابا يسير بثلاثة  
 دنانير يرجع في غلته في العشرة وعليه الزيادة فهذا صريح  
 في انه يضمن الربح فتأمل شرح المنظومة لابن الشحنة  
 في الوقف

سئل فيما اذا استد ان يتولى الوقف باذن القاضى الشرع  
 الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومهاته حيث لم يكن فيه  
 غلة حين استدانه هل يجوز له ذلك والمستدان منه  
 المطالبة ام لا اجاب الصحيح من المذهب انه ان يشترط  
 الواقف في وقفه الاستدانة جاز ذلك لناظره وان لم ياذن  
 القاضى

القاضى لان شرط الواقف كنصر الشارع وان لم يشترطه  
 الواقف يجوز بامر القاضى او اذنه وان لم يوجد احد الامرين  
 فالاستحسان جوازه للضرورة اذ القياس يترك فيما فيه  
 ضرورة هذا هو المعتقد في المذهب كما صرح به في البحر  
 وغيره واتامطالبة الدائن لناظر بدينه فلا يمنع منها  
 احد من العلماء والله اعلم في وقف الفتاوى خيريه  
 ولو وقف ارضه وشرط ان يستبدلها بارض ليس له ان  
 يستبدلها بدار ولو شرط ارض قرية لا يستبدلها بارض  
 غيرها للتفاوت اراضي القرى مونة واستغلا لا فيلزم  
 الشرط ولو اشترط البدل من ارض عشر او خراج جاز  
 لعدم خلو الارض عن احداهما ولو لم يقيد البدل بارض  
 ولا دار يجوز له ان يستبدلها من جلس العقارات باى  
 ارض او دار او بلد شال لاطلاق اسعاف في فصل شرايط  
 الاستبدال قارى الهداية

سئل عن مسيله استبدال الوقف هل هو على قول ابو حنيفة  
 واصحابه صحيح ام لا اجاب الاستبدال اذا تعين  
 بان كان الموقوف عليه لا يفتنع به وثمة من يرغب فيه  
 ويعطى بدله ارضا او دارا لها ربع يعود نفعه على جهة  
 الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول ابى يوسف  
 ومحمد رحمهما الله وان كان للوقف ربع ولكن يرغب شخص  
 في استبداله ان اعطى مكانه بدلا اكثر ريعا منه في صقع  
 الوقف جاز عند القاضى ابى يوسف والعل عليه ولا فلا  
 يجوز انتهى بلفظه فقد افاد ان عند تعذر الاستغلال  
 بالكلية يستبدل بارض او دار ربعا اتفع للوقف ومغرمه  
 انه لا يستبدل الدار هروا الدنانير عند التعذر على



قول الشيخين وعند عدم التعذر يستبدل بمكان أكثر ربحا  
في صقع أحسن أي في محلة أعم من محلة دار الوقف وصرح  
بأنه إذا فقد شرط من الشرطين لا يجوز الاستبدال  
وصرح أيضا بأن عليه العمل والدليل على اعتبار المصلحة  
في نفس الأمر وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار أخرى  
يجوز إذا كان في محلة واحدة أو يكون المحلة المملوكة  
خيرا من المحلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وإن كانت  
المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها  
في أدنى المحلتين لدناتها وقلة رغبات الناس فيها  
انتهى في رسالة تحرير المقال في الاستبدال  
لابن نجيم

أرض الوقف إذا قل نزلها لافه وصارت بحيث لا تصلح  
للزراعة ولا تفضل غلتها عن موزنها يكون صلاح الوقف  
في استبدالها بأرض أخرى فيصح أن يشترط ولاية الاستبدال وإن لم تكن الضرورة داعية إليه في الحال ولو  
قال الواقف في أصل الوقف على أن يبيعها واشترى  
بثمنها أرضا أخرى ولم يرد على هذا يكون الوقف باطلا  
في القياس لأنه لم يذكر إقامة أرض أخرى مقام الأولى  
وجائز في الاستحسان لأن الأرض تعينت للوقف  
فيفقدها بمقامها في الحكم ويجرد سرائر أرض بثمنها نصير  
وقفا على شرائط الأولى من غير تجديد كما لو قتل العبد  
الموصى بخدمته خطأ وضمن الجاني قيمته واشترى  
بها عبدا فإنه يجري عليه حكم أصله بمجرّد الشراء وهذا  
حكم المدبر المقتول خطأ وهذا إذا شرط الاستبدال  
في أصل الوقف وأما إذا لم يشترطه فقد اشتهر في السير  
إلى

إلأنه لا يملك القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك ويجوز أن  
يخصص براءة القضاة الثلاثة المشار إليه بقوله عليه  
الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار المفسر  
بذو العلم والعمل كيلا يحصل النظر وإبطال أوقاف المسلمين  
كما هو الغالب في زماننا في أسعاف في فصل  
شروط الاستبدال

وروي عن محمد ما هو فرق هذا قال إذا صنعت لأرض  
الموقوفة عن الاستغلال والقيم تجد بثمنها أرضا أخرى  
جوز رحمه الله استبدال الأرض بالأرض بخلاف ما إذا  
كانت الأرض الموقوفة بتعدد عن بيوت المصروفان ثمثة  
لا يكون للقيم أن يبدل فيها بيوتها بأجرها لأن ثمثة  
لا يرغب الناس في استبدال البيوت بأجرة تزد منفعتها  
على منفعة الزراعة قاضي خان في الوقف

وأجاز أيضا شرط الواقف أن يستبدل به أو يبيعه  
ويشترى بثمنه أرضا أخرى إذا شافا فافعل صارت  
الثانية كالأولى في شرائطها بلا ذكرها ثم لا يستبدلها  
بثالثة لأنه حكم يثبت بالشرط والشرط وجد في الأول  
لا الثانية وأما بدون الشرط فلا يملكه أي الاستبدال  
إلا القاضي كذا في الخانية درر في كتاب الوقف

وعن هشام قال سمعت محمدا يقول إذا صار الوقف بحال  
لا يتنفع بها المساكين للقاضي أن يبيع ويشترى بثمنه  
غيره وليس ذلك إلا للقاضي من فتاوى القاعدية في  
كتاب الزراعة

قال القاضي الإمام الزاهد شيخ الإسلام أبو العالي ماسيل عن  
أرض خربة موقوفة على المسجد لا انتفاع للمسجد منها ولا من



مثالها وعليها خراج ثقيل ولا شرب لها لابس بمعاوضتها  
بموضع مرة ذات مثال اذا كان الحال هذه وهو الحكم  
في مثله اذا صار مثل ما وصفت في وصف جواهر  
الفتاوى في الباب السادس

وفي جامع الفتاوى مسجد ضاق باصله ولا يمكنهم ان يزيدوا  
فقال رجل اعطوني المسجد حتى ادخل في دار واعطي مكانا  
في داري من الجانب الاخر يسعكم وهو خير لكم فلا ينبغي  
ان يعطوه حتى يبينوا مسجدا فان لم يستغنوا عن هذا  
المسجد فحينئذ لا بأس به والله اعلم تاتارخانيه  
في الوقف

والمعتد في المذهب انه اذا كان له منه بدل لا يستدين مطلقا  
وان كان لا بد له فان كان بامر القاضى جاز ولا فلا والعارة  
لا بد فيها فيستدين لها بامر القاضى واما غير العارة فان  
كان للمصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن

القاضى والله اعلم في وقف البحر الرائق  
واما مسيله تفويض الاستبدال الى القاضى فقال في الاسعا  
في احكام الاوقاف اما اذا لم يشترط الواقف الاستبدال فقد  
اشار في السير انه لا يملكه الا القاضى اذا راي مصلحة في ذلك  
انتهى وقد اخذه من فتاوى قاضى خان رحمه الله بحروفه  
واعجب من ذلك ان الواقف لو شرط ان لا يستبدل وقفه  
قال الامام الطرسوسى ان الشرط باطل لكونه مخالفا  
للشرع كما لو شرط ان ليس للقاضى تكلم في وقفه كان الشرط  
باطلا واقره على ذلك في شرح المنظومة لابن النجيم في  
رسالة بيع الوقف لا على وجه الاستبدال من رسايله  
رحمه الله

ولو

ولو باع ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بما هو فسخ من  
كل وجه كالرد بالعيب قبل القبض مطلقا وبعده بقضا او فسخ  
البيع او خيار الشرط والروية جاز له بيعها ثانيا لان البيع الاول  
صار كأن لم يكن وان عاد بما هو كعقد جديد كالاقالة بعد  
القبض لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كأنه اشتراها شرعا جديدا  
فيصير وقفا فيمنع بيعها كما لو اشترى رصنا اخرى بدلها  
الا ان يكون شرط الاستبدال مرة بعد اخرى ولو اشترى  
بالثمن رصنا ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضا عادت الى  
ما كانت عليه وقف لا يبادل عن الاولى فاذا انقضى البيع  
فيها من كل وجه رجعت الوقفية الى الاصل لعدم تصور  
الخلف مع وجود الاصل وبغير قضا لا تعود الى الوقفية فتكون  
له وما اشتراه بدلا هو الوقف يعود ما باعه اليه بعقد

جديد معنى اسعاف في فصل شرط الاستبدال

فيما يتعلق بايجار الوقف

فلوان القيم اجور دار الوقف خمس سنين قال الشيخ الامام ابو القاسم  
البلخي لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا لامر عارض  
يحتاج الى تعجيل الاجرة بحال من الاحوال وقال الفقيه  
ابو بكر البلخي انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا جرمدة طويلة  
لكن الحاكم ينظر فيه ان كان ضررا بالوقف ابطلها وكذا قال  
القاضى الامام ابو الحسن على السعدي وعز الفقيه ابو الليث  
ان كان يجوز اجارة الوقف ثلاث سنين من فصل بين الدار  
والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان يواجر اكثر من سنة وعن  
الامام ابو حفص البخارى انه كان انه كان يجوز اجارة الضياع  
ثلاث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ لا يجوز وقال  
بعضهم يرفع الامر الى القاضى حتى يبطله وبه اخذ الفقيه



ابن الليث رحمه الله تعالى قاضي خان في اجارة الاوقاف من كتاب  
الوقف

اذا شرط ان لا يواجر اكثر من سنة والناس يرغبون في استيجاره  
سنة وكان اجارتها اكثر من سنة اذ رعى الوقف وانفع الفقراء  
فليس للقيم ان يخالف شرطه ويواجر اكثر من سنة لان للقاضي  
ولاية النظر للفقراء والغايب مبيت وان لم يشترطه الواقف  
فللقيم ان يواجره اكثر من سنة بلا اذن القاضي كذا في الحاشية  
در في فصل يتبع شرط الواقف

ويكتب في الصك استاجر فلان بن فلان ارض كذا ثلثين سنة  
بثلثين عقد كل عقد بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا في  
بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجذ والثاني غير لازم  
لانه مضاف وذكر السرخسي ان الاجارة المضافة لازمة وهو  
الصحيح رجل استاجر ارضا موقوفة ثلاث سنين باجرة  
معلومة على اجرتها فلما دخلت السنة الثانية كثرت  
رغائب الناس فازداد اجر الارض ليس للمتولي ان ينقص  
الاجارة لتقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت  
العقد ووقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر التغيير  
بعد ذلك رجل استاجر ارضا موقوفة وبني فيها حائوتا  
ثم جأ اخرو زادة غلة الارض واراد ان يخرج الباقي من الحائوتا  
ينظر ان اجرها مشاهرة فاذا جاز اس الشهر كان للمتولي  
ان يفسخ الاجارة خزائن المفتين في كتاب الوقف

ويختار للفتوى ان يواجر الضياع ثلاث سنين لان رغبة المستاجر  
لا تتوفر في اقل من هذه المدة وغيرها اي يواجر غير الضياع  
سنة وهو قول الامام ابو حفص الكبير ومقصوده منه رعاية  
جانب الوقف حتى اذا دعت المصلحة في الضياع ان يواجر اقل من  
ثلاث

ثلاث سنين وفي غير الضياع اكثر من سنة يفعل كذا لان هذا الامر  
يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في المحيط ولا يوجر الا  
بالمثل لان اجارة الوقف بما تنقص من اجر مثله اضرار للفقراء  
شرح الجمع لابن الملك

في الدور والموانيت المسيلة في يد المستاجر يملكها بغير فاحش  
نصف المثل ونحوه لا يعزرها عمل المحلة بالسكوت عنه اما اذا  
امكنهم دفعه ويجب عليه تسليم رد السنين الماضية ولو كان  
القيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه  
وانما هي على المستاجر واذا اظفر الناظر بما للساكن فله اخذ  
النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضا ودينا كذا في القنية  
والله اعلم اشباه في كتاب الوقف

**كفر ظن** ضبيعة موقوفة معدة للاجارة في يد رجل غير  
حق اجرها بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي  
بوقفيتها بالهيئة العادلة فلموقوف عليه اذا كان قويا ان  
يطلب اجر مثل الارض التي اجرها المدعى عليه حاوي النية  
في كتاب الوقف

المتولي اذا اجرا الحمام الوقف من رجل ثم اجرا خرو زادة في اجرة  
الحمام قالوا ان كان حين اجرا الحمام من الاول اجره باجرة مثله  
او بنقصان يسير يتعاب الناس في مثله فليس للمتولي ان  
يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة الاول وان اجره بمالا  
يتعاب فيه يكون فاسدة وله ان يواجرها اجرة صحيحة  
اما من الاول او من تخيره باجرة المثل وبزيادة على قدر  
ما يرضى المستاجر به انفع الوسائل في مسيلة الزيادة  
على الاجارة

وليس للموقوف عليه اجارة الوقف الا ان يكون وليا من جهة



الواقف او نايبا عن القاضى واذا اجره القاضى او نايبه  
او الولي لا يفسخ بموته لانه كالوكيل عن الموقوف عليهم  
والعقود لا تفسخ بموت الوكيل من وقف اختيار شرح  
المختار

**ح** ادعى القيم منزلا وقفا في يد رجل فجد فاقام عليه البيعة  
وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ماضى فاما اذا اقر بالوقفية  
وكان متعنتا في الانتكار وجبت الاجرة فتيه في كتاب  
الوقف

وذكر في الذخيرة اذا استأجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة  
معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها  
لا تفسخ الاجارة واذا ازداد اجر مثلها بعد ماضى مدة  
فعلى رواية فتاوى سمرقند بان لا يفسخ العقد واختار  
الزهري في شرح المختصر رواية شرح الطحاوى وعلى رواية  
شرح الطحاوى يفسخ ويجدد العقد الى وقت الفسخ يجب  
المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحال لا يمكن فسخ العقد  
فيها بان كان فيها زرع ثم يستخصد فى وقت زيادته يجب  
المسمى بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر المثل  
وزيادة الاجرة تعتبر اذا ازدادت عند الطل حتى لو ازداد  
واحد تعنتا لا تعتبر هذه الزيادة واختار الامام القاضى  
فخر الدين خان رحمه الله رواية شرح الطحاوى في فتاواه  
وقال بانه يفسخ العقد اذا ازدادت الاجرة وذكر جدى  
في التجنيس انه لا يفسخ الاجارة وان زادت الاجرة لان اجر  
المثل يعتبر وقت العقد المسمى كان اجر المثل وعلى ما  
اختاره قاضى خان وهو رواية شرح الطحاوى لو ازدادت  
الاجرة ورضى المستأجر الاول بالزيادة كان هو اول من غيرها  
وذكر

وذكر في جوامع الفقه للفتاوى ولو اجر باجر المثل سنة ثم  
زاد اجر المثل ليس للتولى ان يخرج منه ما لم يضمن المدة ولو اجر  
لاقل وجب الاقل فان جاء اخر يستأجره باكثر فله ان يخرج  
الا ان يستأجر الاول باجر مثله فصول عمادى في الفصل  
العاشر

ويجوز بالعرض المعين عنده . وقد قيل بالاجماع بالعبد ينكر  
اشتراك البيت على مسئلة من الوقوف لهدالة والحقاف هما  
الله وحكاية خلاف فيها من الذخيرة ففيها ان قيم الوقف  
اذا اجره بعرض معين صح عند الامام ابو حنيفة رحمه الله  
ويقل عن الصحابين انها قالوا على قوله يبيعه ويجعل ثمنه  
في الوقف وزاد هلاله وكذلك اذا اجره بعبد او امة قال  
هذا سوا وعندنا لا تضم الا بالدرهم والدنانير وهي مسيلة  
صدر البيت وفي الذخيرة ان بعض مشايخنا قالوا انما يجوز  
عند ابو حنيفة رحمه الله ما تعارف الناس اجرة وثمن في  
الاجارة والبياعات مثل الخنطة والشعير فاما العبد فلا يجوز  
بالاجماع وفي قاضى خان المتولى اذا اجر الوقف بشئ من  
العروض والحيوان بعينه قيل بانه يجوز باختلاف قال  
الفقيه ابو جعفر في زماننا الاجارة تكون على الاختلاف  
لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير شرح منظومة

ابن وهبان لابن الشحنة  
سئل اذا سكن ناظر الوقف او احد مستحقه مكانا من عقار الو  
بلا استيجار مدة مديدة هل يجب عليه اجر مثله وهل يصح  
ابرا الناظر او ابر المستحق له ام لا اجاب نعم يجب عليه  
اجرة المثل ولا يصح ابر الناظر ولا مستحق منها اذ هو ثابتة  
في ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابر او

سبيل م



له ولأن الوقف قد يطرأ عليه ما هو مقدم عليه كالإجارة  
فأبرأوه باطل من فتاوى خير الدين في كتاب

### الوقف

قلت فتحرر لنا من هذا أن المتقدمين من أصحابنا لم يتقدروا  
لإجارة الوقف مدة طويلة بل جوزوا إجارته مطلقاً أي مدة  
كانت وسواء كان الموقوف ضيعة أو غيرها وظاهر ما نقلنا  
من وقف الطلال والمختصاف يدل عليه والمتأخرون من  
الأصحاب تعرضوا لتقديرها لكنهم اختلفوا ففهم من قال  
لا يجوز أكثر من سنة واحدة ومنهم من قال لا يجعل إجارة الوقف  
أكثر من سنة إلا ما عارض والقائل بهذا القول هو  
الشيخ أبو القاسم البلخي والشيخ أبو حفص الكبير البخاري كان  
يجيزها في الضياع ثلاث سنين ولا يجيزها في غيرها أكثر  
من سنة واحدة وقال الفقيه أبو الليث يجوز من سنة إلى  
ثلاثة وقال الشيخ أبو بكر البلخي والامام شيخ الإسلام أبو الحسن  
على السعدي أنه لا يقال بفساد هذه الإجارة أي إذا جاز  
الوقف خمس سنين ولو أجز مدة طويلة لكن الحاكم ينظر إن  
كان فيها ضرر للوقف أبطلها وقال القاضي أبو علي النسفي  
لا ينبغي للتولي أن يواجر أكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت  
الإجارة وصحت وحكي في الخلاصة عن الامام على السعدي  
أنه لا ينبغي أن يفعل ولو فعل صحت الإجارة فاجتمع لنا من  
أقوال المتأخرين على عدم اشتراط التقدير في مدة الإجارة  
قول ركن الإسلام أبي الحسن وقول أبي بكر البلخي وقول القاضي  
أبي علي النسفي فصار قول المتقدمين من أصحابنا وقول  
هؤلاء المشايخ من المتأخرين جهة واحدة وقال الشيخ أبي  
حفص الكبير وحده جهة وهو الذي قال في المختار أن  
الفتوى

الفتوى عليه وكذا في مجمع البحرين وأما قول أبي الليث فهو  
يفارق ما قاله أبو حفص الكبير فإنه سوى ما بين الضياع  
والدور ولم ينصوا على أن الفتوى عليه وأما ما قاله الصدر  
الشهيد في واقعاته فهو أيضاً لم يوافق أبا حفص في الإطلاق  
فانه جعل الأمر مختلفاً باختلاف المواضع والزمان وقد  
نصر على أن الفتوى عليه فوجب أن يحمل إطلاق أبا حفص  
الكبير على ما ذكره الصدر الشهيد من اختلاف الزمان  
والمواضع لأننا أجريناه على ظاهره لم تفصل بين موضع  
وموضع وزمان وزمان بل يكون الجواب أنه لا يجوز  
إجارة الوقف في الضياع أكثر من ثلاث سنين ولا في غيرها  
أكثر من سنة في كل المواضع والأزمنة وفيه مخالفة بين  
ما قاله الصدر الشهيد وأن حملناه على ما قاله الصدر  
الشهيد لم يبق مخالفة وهو أولى فصار ما ذكره في المجمع  
والمختار ومن صرح بأن الفتوى على أنه في الضياع ثلاث  
سنين وفي غيرها سنة فقيده باختلاف المواضع والزمان  
لأنه في كل الأماكن والأزمنة فإذا كان الموقوف ضيعة  
وهو في موضع لا يرغب في استيجارها ثلاث سنين وفي  
زمان يخاف من أهله على الوقف فانه على ما قال الصدر  
الشهيد وحمل كلام أبي حفص عليه أنه لا يواجر أكثر من  
وإن كان منه ذلك فيجوز أن يواجر أكثر من ثلاث سنين  
في الضياع وغيرها فإطلاق المختار والمجمع يحمل على الذي  
ذكرناه وقررناه إلا أنه يعمل بظاهره انتفع الوسائل في  
مسئلة إذا أجزأ الوقف

سئل عن شخص وقف عقاراً وشرط أنه لا يواجر أكثر من  
سنة فحصل في الوقف خراب كثير واحتيج إلى إجارته نحو ثلاثين



سنة لعمارة فهل يصلح ذلك اجاب اذا لم يحصل عمارة  
الوقف الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليفعل ذلك فاذا  
فعله الحاكم صح من فتاوى قارى المداية  
وظاهر كلام المص وغيره ان من له الاستغلال لا يكون  
العمارة عليه بناء على ان من له الاستغلال كما صرح في  
الظهيرية وفي فتح القدير بقوله وليس للموقوف عليهم  
الدار سكنها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم  
السكنى الاستغلال انتهى من وقف البحر

رجل استاجر ارضا موقوفة وبني فيها حانوتا وداراوت  
سكنها فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويخرجه من الحانوت  
ينظر ان كان الاجارة مشاهرة راس كل شهر فالمقيم في  
الاجارة راس الشهر والمستاجر رفع البناء اذا لم يضر  
بالوقف فان اخرجه فليس له رفعه يملكه القيم للوقف  
بالقيمة مبنيا او منقوضا ايها الخف ان رضى المستاجر  
وان لم يرض لا يملكه فيبقى الى ان يخلصه ملكه عرصه  
حانوت وقف وعمارة ملك الاخر اى صاحب العمارة ان  
يستاجر بارض مثله ينظر ان كانت العمارة لورفعت  
يستاجر بالثمن ما يستاجر به صاحب العمارة كلف ان يرفع  
العمارة ويؤجر من غيره وان كان لا يستاجر بالكثير يترك  
من يده بذلك الاجر والله اعلم من فتاوى الوجيز

للسرخسي

قلت ارايت الواقف اله ان يسكن هذه الدار احد بغير  
اجر قال لا من وقف هلال في باب اجارة الوقف  
وسيل بعض من ادركنا زمانه من المفتين زرع في ارض  
الوقف بغير اذن المتولى بوزن كارتنه شرعلة واجب

شوديا

شود يا غلة زمين حنانكه معهود است داران موضع سه  
يك نامهاريك قال نگاه كند كه وقف را كدام بهر است  
شرا غلة يا غلة زمين برداشتن ان طلب كند قصور  
عمادي في الفصل العاشر

سيل في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالتغلب مدة من  
غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة  
السكن مدة سكنها بها باجر المثل ويؤخذ الاجرة من  
تركته ام لا اجاب نعم لناظر ذلك فقد افتى الشيخ  
على ابن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل  
وجعله بيت قهوة فقال يلزمه اجرة مثله مدة شغله  
بما فعله ويبعد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة  
عندنا بالغصب صيانة له من وقف الفتاوى

الخيرية

سيل في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم ثم فتم وجعل  
اخره لجهة بر لا ينقطع هل يكون وقف عليهم يسكنونها او  
يستغلونها او لهم السكنى والاستغلال وهل اذا سكنها  
احدهم لبقية مطالبة باجرة المثل اجاب نعم عند  
الاطلاق للاستغلال وليس لهم سكنها وفي فتح القدير  
وليس للموقوف عليهم الدار سكنها بل لهم الاستغلال  
كما ان ليس للموقوف عليهم السكنى والاستغلال وصرح  
في البحر بوجوب اجرة المثل للتشريك اذا سكن من له  
الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا  
اطلق او عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد السكنى  
يقيد بها وان صرح بهما كان للسكنى والاستغلال جريا  
على كون شرط الواقف كنصر الشارع والله اعلم من الفتاوى



### الخيرية في الوقف

وقد اختلف المشايخ في الاجارة الطويلة في ارض الوقف ذكر في النوازل وذكرنا في الباب من اجارة هذا الكتاب ان المختار انه لا يصح وذكرنا في الباب الخامس انه اذا قضى قاض بصحتها يجوز ويرتفع الخلاف وان اشار الى ان جماعة من الفقهاء قد اختلفوا بطلان الاجارة وانا افتي كذلك فهذا اذا لم يقر ان حاكمها حكم بصحة ذلك اما اذا اقر بالحكم فالجواب فيه ما مر في الباب الخامس وفي الجامع الا الصغير عن عبد الكريم استاجر دارا ما بين سنة قيل يجوز وقال ابو نصر الدبوسي لا يجوز لوقوع بعض الاجارة بعد الموت عادة ومثل هذه الاجارة فاسدة من اجارة جواهر

### الفتاوى في الباب السادس

ومن طلب التولية لا يولي كالتضا ويغني بالضمان في غصب عقار الوقف ومن غصب منافع الوقف وكذا كل هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظر للوقف وصيانة حقوق الله تعالى وابقاء للخيرات من هوى القدسي في الوقف فان وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى كنفقة العبد الموصى بخدمته ولان الخراج بالضمان قال فان امتنع من ذلك وكان فقيرا اجروها الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عمرت ردها الى من له السكنى رعاية لحق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها لغوت السكنى اصلا ولا يجيز المتنع على العمارة ولا يصح اجارة من له السكنى لعدم الولاية والله تعالى اعلم من وقف المجبتي شرح القدوري

حبس

حبس بن المستاجر فيه فزاد غيره في الغلة لياخذه فلو اجر مشاهرة فاذا اجار اس الشهر فله المتولى فسخ الاجارة لانها في المشاهرة تنعقد عند راس كل شهر ثم بعد الفسخ يوم راس الباني برفع بنائه لو لم يضر ولو ضرر ليس للباني رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف ثم ان كان رفعه يضر بالوقف فان رضى المستاجر ان ياخذ المتولى بناءه للوقف بقيته منزوعا او مبنيا ايها كان اقل فللقيم ان ياخذه باقل القيمتين لاجل الوقف ولو لم يضر لا يجبر اذا التلكت بغير رضاه لا يجوز في وجوه من غيره ويبقى البناء الى ان يتخلص من غير ضرر للوقف ولا يمنع البناء صحة الاجارة من غيره اذا لايد للباني على ذلك البناء حتى لا يملك رفعه في الثالث عشر من جامع

### الفصولين

سئل في رجل قال له اخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارته فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما اتفق ام لا اجاب نعم يرجع عليه بما اتفق والله تعالى اعلم من اجارة الفتاوى الخيرية

دار موقوفة عليها غاب احدها وقبض الاخر غلته سبع سنين ومات عن الوصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصته من الغلة ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم كان للغائب الرجوع من تركه البيت بحصته من الغلة وان لم يكن القابض قيما الا انها كانا اجراه معا فكذلك وان اجره الحاضر كانت الغلة كلها له ولا يطيب له بل يتصدق بحصة الغائب من السابع من وقف البرازية والطيبرية من وقف المجموعة الانقرية



وان اراد قيم الوقف ان يبني من الارض الموقوفة بيوتا يستغلها  
بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال الارض الوقف يكون  
بالزراعة ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصير يرغب الناس  
في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة ذلك الزرع  
والنخل كان للقيم ان يبني فيها بيوتا فيؤجرها لان الاستغلال  
بهذا الوجه يكون انفع للمقر من وقف القاعدية  
سئل عن ناظر الوقف اذا اجره مدة ومات في اثناها هل  
تفسخ الاجارة ام لا اجاب لا تفسخ الاجارة بموت الموجه ولا  
المستاجر من فتاوى ابن النجيم

رجل له دار فيها موضع مقدار بيت وهو وقف لا يصل الى  
الموقوف عليه شيء من غلته فاراد صاحب الدار ان يستاجر  
مدة طويلة فهذا على وجهين اما ان كان لهذا الموضع مسلكا  
الى الطريق الاعظم ان لم يكن ففي الوجه الاول لا يجوز لانه  
لوجاز يندرس الوقف وفي الوجه الثاني جاز والله اعلم  
من وقف لواقعة الحسامية بعلامة النون

**ق** استاجر من القيم دار سنة وسكنها فيها ثم بقي ساكنا  
في السنة الثانية بغير عقد واخذ القيم شيئا من الاجرة فانه  
ينعقد باخذ شيء من الاجرة في كل السنة لانه حصه ما اخذ  
فحسب في الباب الثالث من اجارة

**نقد الفتاوى**

استاجر المتولى اجيرا بدراهم ودائق واجرمثله درهم  
واستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجر من مال الوقف  
ضمن جميع ما تقدم منية الفتى في الوقف  
سئل فيما اذا استاجر شخص دارا وقفا من موجه شرعي ثم  
انه هدمها بيده العادية وغير معالمها وجعلها طاحو

او فرنا

او فرنا او غير ذلك فهل يلزم المستاجر هدم ما بناه واعاده  
العين الموقوفة كما كانت اجاب ينظر القاضي في ذلك  
ان كان ما غيره اليه انفع لجهة الوقف واكثر ربحا اخذ منه  
الاجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما انفق في  
العمارة ولا تحسب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة  
الوقف ولا اكثر ربحا للمرم هدم ما صنع واعادة الوقف  
الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله  
من فتاوى قارى الهداية

رجل سكن في مقعد موقوف من غير اجارة مدة فكان  
يدفع اجرته في كل شهر اربعة انصاف والحال ان ذلك  
اجرة المثل ثم بعد ذلك المدة تولى ناظر غير الاول  
وجاء اخر فاخذ الجاني منه في كل شهر عشر انصاف  
مورغوما في ذلك والحال انه لم يكن ثمة راغب فيها الا باجر  
المثل ولا غيرها ثم انه في ذلك لقاضي البلد فامر  
ان لا يدفع الا اجرة المثل اربعة انصاف فامر ان يدفع  
ذلك فهل يلزمه الاربعة المذكورة لان ذلك اجرة المثل  
ام يلزمه العشرة وهل له الرجوع على الجاني بما اخذ  
زيادة على اجرة المثل ام لا اجاب لا يلزمه في  
المدة المذكورة الا اجرة المثل وله محاسبة الجاني واخذ  
ما زاد عليها منه حيث لم يدفعه متبرعا باختياره

**العقد النقيس لابن عبد العال**

لو اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم يصح وان اذن للمستاجر  
في العمارة فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت  
لان الاجارة لما لم نصح لم يصح ما في ضمنه اشباه في آخر  
الفوائد



وأعلم ان اجارة الوقف لا يجوز الا باجرة المثل والكثير فلو اجروا  
الناظر بدون اجر المثل الاصح انه لا يصح الاجارة ويلزم المستأجر  
تمام اجر المثل وقد وقع في الخلاصة عبارة او همت ان الناظر  
يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف اجر بدون اجر  
المثل يلزمه تمام اجر المثل انتهى وقد رده الشيخ قاسم في  
فتاواه بان الضمير يرجع الى المستأجر يدل عليه ما ذكره في  
ملخص الفتاوى الكبير وعبارته متولى ارض الوقف اجرها  
بغير اجر المثل يلزم مستأجرها تمام اجر المثل عند بعض

علمائنا وعليه الفتوى من اجارة البحر الراجح  
بني المستأجر باذن المتولى فلما مضت المدة زاد في المدة  
للمستقبل فرضي صاحب السكنى بالزيادة فهو اولى نور  
العين في الثالث عشر  
سئل عن اجارة الوقف مدة طويلة لعمارته هل يصح اجارته  
يصح باذن الحاكم من فتاوى ابن وهبان نقد

#### المسائل

سئل عن متولى وقف اهلى عقد اجارة على جانب الوقف  
ثم مات فعلى نفسه الاجارة بموته ام لا اجاب لا تنتسخ الاجارة  
بموته كما صرح به علماء وقاطبة وقد قال في الاجناس  
بموت المتولى لا تنتسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذى  
اجر وكذا القاضى لو اجر ومات وكذا الاب والوصى اذا  
اجردار الصغير ومات لا تنتسخ الاجارة وكذا كل من عقد  
الاجارة لغيره واذا اجر الواقف لنفسه ثم مات لا تبطل  
الاجارة على الاصح من اجارة الخيرية  
ولو اجر القيم ثم عزل ونصب خرفقيل اخذ الاجر للمعزول  
والاصح انه المنصوب لان المعزول اجرها للوقف لان نفسه

فتية

#### فتية في باب تصرفات القيم في كتاب الوقف

متولى الوقف اذا اجر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة  
على مديون المستأجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كفيلا  
باجر فهو اولى بالجواز القاضى اذا اجر الدار الموقوفة ثم  
عزل قبل انقضاء المدة لا تبطل الاجارة كما لا تبطل بموت  
المتولى والوكيل في الاجارة وكذا الوصيات بعرض الموقوف  
عليهم قبل تمام المدة لا تبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة  
الى ان مات هذا الموقوف عليهم تصرف في كل واحد منهم  
حصته ومصرف حصته الميت الى وارثه وما وجب من  
الغلة بعد موت هذا فهو تكون لمن بقى وكذا الوصيات  
بعضهم بعد موت الاول بمدة فهو على القياس قاضى

#### في اجارة الاوقاف من كتاب الوقف

اذا اجر القيم دار الوقف من جهته لا يجوز كذا ذكره هلال  
في دفعه محيط برهاني في كتاب الوقف

المتولى اذا اجر دار الوقف من ابنه البالغ او ابيه لم يجز عند  
ابى حنيفة رحمه الله الا باكثر من اجر المثل جامع الفصولين  
في الفصل السابع والعشرين

سئل في رجل استأجر ارض وقف من متوليه باجرة معلومة  
لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاها هل اذا ظهر بطلانها  
لدى حاكم شرعى يومر بالقلع ام له الاستبقاء باجرة المثل وان  
ابى المتولى الا بالقلع لان ابتداء الفعل ليس بظلم قال في مجمع الفتاوى  
وفي الكتاب الفضلى وصى ومتولى اجر من منزل اليتيم او منزل  
الوقف بدون اجر المثل يلزم المستأجر اجر المثل ام يصير  
غاصبا بالسكنى فلا يلزم اجر بالسكنى ذكره هلال انه لم يجب



على اصول علمائنا انه يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر  
الخصاف في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل  
وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقبل له انقتى بما ذكره  
الخصاف قال نعم انتهى في اجارة فتاوى الخيرية  
اذا اجر الواقف او قيمه او وصى الواقف او القاضي او امينه  
ثم قال قبضت الغلة فصاحت او فرقته على الموقوف  
عليهم وانكروا فالقول قوله مع يمينه كرماسي في الباب  
التاسع عشر نقله القدري في وقفه

ولا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتيج اليها يعقدوا  
عقودا متفرقة فيكتب استاجر فلان فلان كذا بثلاثين عقدا  
كل عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما والثاني لانه  
مضاف بترابيه في نوع في العقود في الثالث في الوقف  
وبعض المشايخ زيفوا هذه الحيلة لان الاجارة الطويلة انما  
لم يجوز على الوقف كيلا يودي الى ابطال الوقف لانه اذا طال  
تصرف المستاجر فيه تصرف الملاك فتنكر المستاجر الوقف  
شهد له الناس بالملك وفي حق هذا المعنى لا فرق بين العقود  
والعقد الواحد قال ابو جعفر الفتوي في ابطال الاجارة  
الطويلة كرماسي في الباب التاسع عشر نقله من ذخيرة

### احكام العمار في الاوقاف

ذكر في العدة المتولى اذ ابني في عرصه الوقف ان كان من مال الوقف  
يكون للواقف وكذا لو ابني في مال نفسه ولكن للوقف وان ابني  
لنفسه من ماله ان اشهد كان له ذلك وان لم يذكر شيئا كان  
للموقف بخلاف الاجنبي اذ ابني ملك الغير ولم يذكر شيئا حيث  
يكون له البناء ان ابني من ماله على ما مر في فوايد ظهير الدين  
المرغيناني المستاجر اذ ابني في دار الوقف على ان يرجع في الغلة  
فله

فله الرجوع ورايت في بعض الفتاوى حانوت موقوف بنى فيه  
ساكنه بغير اذن المتولى وقال نفقت فيه كذا كذا ان كان رفع  
البناء لا يضر بالبناء القديم رفعه وهو للساكن فيه وما لا يمكن  
رفع الا بضرر فهو للذي ضيع ماله فليترى ان يتخلص  
ماله من تحت البناء ما خذه ولا يكون بنا المستاجر فيها  
مانعا من صحة الاجارة من غيره لانه لا يدل على ذلك  
البناء حيث لا يملك رفعه فان اصطالحوا على ان يجعل ذلك  
للموقف بثمن لا يجاوز اقل الثمنين منزوعا ومبني فيه فان كان  
بنى بامر المتولى على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للموقف  
وله الرجوع بما انفق في العماره فصول عمادي في الفصل  
الثالث والثلاثين

سئل ايضا عن مسجد قال بعض اهل المحلة يحتاج الى العماره  
وقال بعضهم لا يحتاج الان الى العماره فجا اهل البصر فحكموا  
ان المسجد يحتاج الى العماره هل للقيم ان يستغل بعماره  
والحادثة هذه قال نعم وقول اهل البصر بذلك ولى والله  
اعلم ينيرة الدهر في كتاب الوقف

قلت ارايت الرجل يقول داري هذه صدقة موقوفة لله  
ابدا على ان سكناها فلان ما عاش فان هلك فلان فسكنا  
لفلان ثم هي على الفقراء والمساكين قال الوقف على هذا صحيح  
جائز وهو على ما اشترط قلت ارايت مرممة هذه الدار واصلها  
فيما لا بد منه على من هو الذي بداهه ما كان حيا من وقف  
هل لا في باب الوقف يقوم بسمهم

قلت ارايت رجلا قال داري هذه صدقة موقوفة ابد  
على ان سكناها فلان ما عاش فاحتاجت الى المرممة وفلان  
حي فابني ان يرمها وقال ليس عندي ما ارمها به قال يواجر



هذه الدار من اخر بقدر ما ينفق عليها في مرمتها حتى يستغني  
عن المرمة فاذا صلحت رفعت الى الذي جعلت له السكنى ما عا  
الى اخره وهذا استحسان وليس يقاس قلت ولا يجبر على مرمتها  
قال لا قلت ارايت هذا الرجل الذي جعل له السكنى ان مات  
بعد ما بناها قال البنا الذي بنى ميراث لورثته دون اهل  
الوقف يقال لورثته ارفعوا هذا البنا قلت ارايت سكنى  
هذه الدار ان كان جعل فيها الرجل بعد هذا الرجل الاول  
فقال انا اعطى قيمة البنا وانى ان يدع الورثة ان يرفعوا البنا  
قال ليس له قيمة ذلك والبنا للورثة دون هذا الرجل الا ان  
يصطلحوا من ذلك على شئ وهذا على قياس قول ابى ح رحمه الله  
في الغصب من المحل المزبور

قلت ارايت ان احتاجت هذه الدار الى مرة فمرتها الذي جعل  
له سكنها اول مرة فارز حيطانها بالجبر وجصصها وادخل  
فيها اجزاء وبني فيها البنا ثم مات بعد ذلك ولا يخلص شيئا  
من ذلك الذي له في الدار الا بضرر شديد على البناء  
هل للورثة ان ياخذوا ما احدث فيها هذا الميت من المرمة  
ويرفعوا ذلك قال لا ولكن يقال للذي جعل له السكنى  
بهذه الدار بعد الاول ان شيئت فاعط ورثة هذا الميت  
الاول قيمة مرمتهم الساعة فان كان هو فعل كانت المرمة  
الذي احدثها الميت في هذه الدار له فان ابى ان يعطى قيمة  
المرمة او جرت هذه الدار الموقوفة فاعطى ورثة هذا  
الميت مرمتها من اجرتها فاذا استوفى ذلك كان سكنى هذه  
الدار لمن جعل له سكنها بعد هذا الميت على ما وصفت  
لك من المحل المزبور  
قلت ارايت اذا قال هذا الذي سكنها له الثاني لورثة  
هذا

هذه الميت لا حاجة لي فارفعوا امرتكم وان كان في ذلك ضرر  
على الدار قال فليس له ذلك لان في ذلك ضررا على اهل الوقف  
الذي جعل لهم بعد الرجل قلت ارايت ان كانت هذه  
المرمة التي رماها هذا الميت ليست قايمة بعينها ولكنها  
مستملكة لا تترى ولا تظهر مثل غسل الحيطان بالجص ومثل  
الاثارة في الارض والسماء وسقى النخل قال ليس لورثة  
هذا الميت من مرمة ذلك قليل ولا كثير قلت ارايت  
ان كان الموقوفة عليهم جماعة فقال بعضهم يرم ويقال لاخرون  
لا يرم وليس عندنا ما يرم قال يقسم سكنى هذه الدار  
بيهم فيدفع الى كل واحد منهم ما اصابه من هذه الدار  
في رمه ويسكنه ومن ابى منهم ينبغي للقاضي ان ينزعه منه  
ويؤجر حصته من ذلك فيوم ما اخرج الله من اجر حصته  
وهذا اقياس الباب الاول قلت ارايت هذا الرجل الذي  
جعل له ان يعطى قيمة المرمة في الباب الاول الذي وصفت  
لك ان هو فعل واذى قيمة ذلك ثم مات قال فورثته  
بمنزلة ورثة الاول قلت ارايت القايم بامر هذه الصدقة  
ايرى له ان يسقط شئ من بنائها ان يبيعه وان يرمها  
بشئ ذلك قال لا باس بذلك قلت ولم قلت ذلك  
وهذا التقصير مما عليه الوقف قال اذا زيل نقص الدار  
فقد خرج من ان يكون وقفا فله ان يبيعه هذا كله  
من وقف هـ باب لا يشترط العا

لاحد

سئل في دكان مشتركة بين جماعة نصفها مشاعا وقف  
على جهة بروج الباقى ملك اخرين استمرت بل الت الى السقوط  
وتابى الملاك عمارتها والمتولى يريد ها وبطالهم مساواته



في تغييرها وليست قابلة للمقسة ولا يتوصل المتولي الى تحصيل  
مقصود الوقف مادامت كذلك فهل تجوز الملاك على مساواة  
المتولي في العمارة او يحرم من ماله ويرجع على الملاك بما يخصهم  
اجاب علما ونايان المشترك اذا انهدم فابى احد الشريكين  
او احد الشركاء العمارة ان احتل القسمة لا اجير ويقسم والا بنى  
الشريك ثم يوجره ليرجع وصرح علما ونايا بان الواقف  
اذا احتج الى تغيير جازت الاستدانة عليه باذن القاضي  
حيث لم يتيسر اجازة عينه ولو بشراء متاع باكثر من قيمته  
ويبيعه ويصرفه على العمارة كما حره ابن وهبان وذلك  
للبادرة الى منفعة الوقف والاهتمام ولو امره القاضي فامتنع  
يكلف المتولي عمارة ويرجع على الشريك بحصنه وان شا  
امره باجارتها واستيفاء حصة الشريك ثم بعد الاستيفاء  
يرجع الى نصف بالتصرف والحال هذه ويفتق ويقضى  
بكل ما هو انفع للوقف والله اعلم من شركة الفتاوى  
الخيرية

سئل في دار الوقف المعد للاستقلال اذا خرب صهر بها  
المعد لما التفتا هل تجب عمارة ام لا اجاب نعم تجب عمارة  
من اجرتها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على  
الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا البياض  
والنقش في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعل ولا فعلا  
من وقف الخيرية

عده قيم الوقف لو ادخل جذعا في دار الوقف ليرجع في غلتها  
له ذلك والوصي لو اتفق من ماله على اليتيم ليرجع له ذلك  
الا احتياطا ان يبيع من اخر ثم يشتريه للوقف وفي محل  
اخر قيم الوقف لو اتفق من ماله في عمارة الوقف فلو اشهدانه  
اتفق

اتفق ليرجع فله الرجوع والا فلا بخلاف وصي شريك  
لليتيم او قضى دين الميت او نفذ وصيته فانه ليس بمشترع  
شرط الرجوع اولاد الوارث كالوصي **فصل** المتولي صرفا في  
العمارة من خشب مملون له ودفع قيمته من مال الواقف  
كان له اذ يملك المعاوضة من مال نفسه كوصي يملك  
صرف ثوب مملوك الى الصبي ودفع ثمنه من مال الصبي  
ولكن لو ادعى لا يقبل قوله وهذا يسير الى انه لو اتفق ليرجع  
له الرجوع من مال الوقف واليتيم من غير ان يدعى عند  
القاضي اما لو ادعى عند القاضي وقال اتفقت من مال  
كذا في الوقف واليتيم لا يقبل قوله جامع الفصولين في  
الفصل الرابع والثلاثين

سئل فيما اذا استاجر ارضا وقفا وبني فيها وانفقت مدة  
الاجارة هل للاستاجر استبقاؤها بالاجرة السابقة ام  
باجرة المثل اجاب بان اطلاق المتون يقتضي ان  
ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل في البحر عن القنية واوقاف  
الخصاف بان له ذلك حيث لا ضرر وان ابي الموقوف  
عليه ليس له ذلك فراجع من اجارة الخيرية

هو انيت مال بعضها الى بعض والمائل منها وقف والاخر  
ملك وللتولي لا يعمر الوقف قال ابو القاسم ان كان للوقف غلة  
فلا صحابا لو انيت ان يواخذ القيم بتسوية الحايط  
المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم  
رفعوا الامر الى القاضي ليامره بالاستدانة على الوقف  
في اصلاح الوقف وليس له ان يستدين على الوقف بغير  
امر القاضي كذا في الخانية من البحر الرائق  
بناء المنارة من غلة المسجد هل يجوز ذكر قيل هذا



مطلقا والمسيلة على وجهين اما ان كان في البناء مصلحة  
للمسجد او لم يكن ففي الوجه الاول لا بأس به من جملة البناء  
وتفسير المصلحة ان يكون اسمع للقوم وفي الوجه الثاني  
عدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع سمع كل اهل  
المسجد الاذان بغير منارة واقعات حسامية في الوقف  
بعلامة النون

صف حانوت وقف بني فيه ساكنه بلا اذن متولييه  
وقال اتقت كذا وكذا لولم يضرب رفعه ببنائه القديم رفعه  
وهو للساكن وما يضرب رفعه فهو الذي ضيع ماله فليترفع  
الى ان يتخلص ماله من تحت البناء اخذه ولا يكون بناء  
المستاجر فيه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذ لا يبدله  
على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصطلموا على ان  
يجعل ذلك للوقف بثمن لا يجاوز اقل الثلثين من رعا او  
مبنيا فيه صح ولو بني بامر المتولي فالسنا للوقف ويرجع  
بما اتفق جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلثين  
اذا قال القيم لمستاجر الدار اذنت لك في عمارتها ففعلها  
وادعى مصرفا يستوعب اجرتها سنة وانكر القيم فالتول  
لمن اجاب قال في القنية اذا قال القيم او المالك مستاجر  
الدار اذنت لك في عمارتها ففعلها باذن كل من القيم او المالك  
فانه يرجع على القيم او المالك بما عمر به اذا كانت منفعة  
العارة راجعة الى المالك او القيم وليس فيها ضرر بالدار  
واما اذا كانت منفعة العارة راجعة الى المستاجر وفيها  
ضرر بالدار كالبا لوعة او شغل بعضها كالتنوير فلا يرجع  
مالم يشترط في مقدار ما صرفه مع يمينه العقد النفيس  
لابن عبد العالي

حانوت

حانوت لرجل في ارض وقف فابى صاحبه ان يستاجر الارض  
باجر مثل فان كانت العماره لورفعت يستاجر باكثر مما  
يستاجر به فانه يوم يرفع العماره والافتركة في يده بذلك  
الاجر من وقف منية المفتي

وفي فوايد عمي نظام الدين سبل مولانا رحمه الله متولى  
يكو رافد مودنا سر منارة كرد وبيس ازادى اجرة مرد  
عامل اجر خود دار مال وقف طلبه يا زمتمولى اجاب  
رحمه الله ازركه متولى طلب كند فصول عمادى في الفصل

### الثالث والثلثين

بني في الدار المسيلة بغير اذن القيم فتزع البناء يضرب  
بالوقف تجبر القيم على دفع قيمته للبان ويجوز للمستاجر ان  
غرس الاشجار والكروم في الرعايا الموقوفة اذ لم يضرب  
بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحيا  
وانما يحل للمتولى الاذن بما يزيد الوقف به خيرا قلت  
وهذا اذ لم يكن لهم حق اقرار العماره فيها ما اذا كان  
فيجوز الحفر والغرس والحايطة من ترابها لوجود الاذن  
في مثلها دلالة من وقف القنية في مسائل شتى  
سبل عن وقف تهدم ولم يكن له شئ يعمر منه ولا يمكن  
اجارته وتعمره بل يباع انتفاضه من غير حجر وتراب و  
اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم  
ويشترى بثمنه وقفا مكانه فان لم يكن رده الى ورثة  
الواقف ان وجدوا والا يصرف الى الفقراء من قنارى

### قارى الهداية في مجموعة الكرنشنى

وفي جسر بني المستاجر فيه فزاد غيره في الغلة لياخذه  
فله اجره مشاهرة فاذا جار اس كل شهر ثم بعد الفسخ



يا امر الباقى برفع بنائه لو لم يضره ولو اضرب ليس للباقى رفعه  
لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف فان رضى  
المستأجر ان يأخذ المتولى بناءه للوقف بقيته متروعا  
او مبنيا ايها كان اقل فللقيم ان يأخذه باقل القيمتين لاجل  
الوقف ولو لم يضر لم يجز اذا التملك بغير رضاه لم يجز  
في وجهه من غيره ويبقى البناء الى ان يتخلص ملكه ولا يمنع  
البناء صحة الاجارة من غيره اذ لا بد للباقى على ذلك  
البناء حتى لا يملكه رفعه جامع الفصولين في الفصل

### الثالث عشر

وما يحتاج اليه الوقف من العمارة والمؤنة مستثنى عن حق  
الفقر اذا دفع اليهم ذلك ضمن والله اعلم ذخيرة  
في كتاب الوقف

اذا حصل تغيير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين  
كله او بعضه فما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف اذ لا حق  
لهم في الغلة من التعديل زمن الاحتياج اليه عمر او لا  
وفي الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف اليهم مع الحاجة  
الى التعديل فانه يضمن اشباه في كتاب الوقف

وان وقف دارا على سكنى والده فالعمارة على من له السكنى  
فان امتنع عن ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرها  
فاذا عمرها ردها الى من له السكنى لان في ذلك رعاية الحقين  
حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها ينفوت  
السكنى اصلا والاول اولى ولا يجبر الممتنع على العمارة ولا  
يصح اجارة من له السكنى لانه غير مالك من وقف الهدية  
كذا في الحاشية

**كم كع** استأجر دارنا وقفنا وغرس بها وبني ثم مضت مدة  
الاجارة

الاجارة فللمستأجر ان يسبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك  
ضرر والله تعالى اعلم من اجارات القنية القنية  
فان كان المشروط له ربح حيطان الدار الموقوفة بالاجر  
وجصصها وادخل فيها اجذا عا ثم مات ولا يمكن تزج شئ  
من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة اخذ شئ من ذلك  
ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده اضمن لورثته  
قيمة البناء والسكنى فان اوجرت الدار وصرفت  
الغلة الى ورثة الميت بقدر قيمة البناء فاذا وفقت غلته  
بقيمته البناء اعيد السكنى الى من له السكنى وليس لصاحب  
السكنى ان يرضى بقلع ذلك وعدمه وان كان مازم الاول  
مثل تجصيص الحيطان او تطيين السطوح وما اشبه ذلك  
ثم مات الاول فليس للورثة ان يرجعوا بشئ من ذلك  
من وقف البحر الرايق شرح قوله ولودارا

سئل في وقف عمر مسجد الله تعالى جامعاً للصلاة وجعل  
تجاه المسجد ساحة محوطه واقام بها محراباً فارصدا  
للصلاة وشرط الواقف ان يعمرها او بجوارها زاوية  
لا اجتماع الفقرا فانشا الواقف المذكور الزاوية المذكورة  
بجوار المسجد المذكور وتوفي الواقف المذكور وترك الساحة  
على حالها فعمرها بعض المستحقين اما كنا للسكنى وحفظها  
مراحيض وسكن فيها بالنساء والدواب فهل يجوز لهم فعل  
شئ من ذلك ام لا وهل يهدم الاماكن المذكورة بالشرع  
الشريف وتعاد ساحة كما كانت للصلاة ام لا وهل يثاب  
ولي الامر اياه الله تعالى جاب اذا كانت الارض  
وقفاً للناظر ان يامر من بني برفع بنائه لان الباقي غاصب  
وان كان يضر بارض الوقف فلم يتولى ان يدفع اليه قيمة



بنايه ويتملكه للوقف قال في الفصول العادي اذا غصب رجل ارض وقف ونقص منها فما اخذه من جهة النقص لا يفرق على اهل الوقف بل يصرف الى مرمرته وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فان كانت هي شيئا ليس بمال ولا له حكم المال يوظف منه بلا شيء وان كانت مالا قايما نحو الغراس والبناء امر الغاصب برفعه وقلعه الا اذا كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو اراد ان يفعل ويضمن القيم او القاضى قيمة ذلك من علة الوقف ان كانت والا يواجر الوقف ويعطى من اجرته فتاوى العقد النفيس لابن عبد العال

### في اجارة العقار

رجل استاجر سكنى حانوت مدة معلومة باجرة معلومة وانتفع بها زمانا ثم خرب الحانوت وتعطل وكان يمكنه ان ينقل السكنى الى موضع اخر وينتفع به فلم يفعل حتى مضى زمان والسكنى في يده يلزمه اجرة هذه المدة في الباب الثالث من اجارات نقد الفتاوى

**ق ب د** عبد استاجر دارا قال ان كان محجورا عليه الاجرة بعد عتقه وان كان ما ذونا فعلى مولاه سبيل استاجر دارا مدة معلومة فسكن مدة ثم ذهب خوفا من عسكر خوارزم فاجره المالك غيره بعد ما كان اخذ الاجرة معجلة من الاول فجاء الاول هل يصح له ان يخرج الثاني وباخذ الاجرة بقدر ما سكن قال نعم ان تركها على وجه الفسخ واجاز اجارتها بغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستاجر صيرفية في احكام الاجارة

سكن

سكن دارا مدة للفلة اوزرع ارضا مدة للاستغلال من غير استيجار تجب الاجرة وبه يغني كذا اذا دخل حاما منية الفتى في الاجارة

منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث من مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالفلة بدون اذن الاخر سوا كان موقوفا للسكنى او للاستغلال فانه يجب الاجرة يستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت امه مع زوجها في دار بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا القنية لاتصير الدار مدة له باجارتها انما تصير مدة اذا بناها لذلك او اشتراها له او باعها البايع لاتصير مدة في حق المشتري من الاشهاد في كتاب

### الغصب

سئل في شخص ساكن في دكان وقف على مكان معلوم وله في نظره خلو الدكان المذكور قدما معلوما وزيدت عليه اجر الدكان زيادة ضرر وقبل ذلك الناظر وساله الناظر بالزيادة فقال لا وليس لي حقا في خلو الدكان ثم رفع الناظر الى حاكم حنفي وحكم بذلك فهل الحكم صحيح ام لا وهل ابرأ نفسه يسرى عليه ام لا وما الحكم اجاب اذا اجر الناظر الحانوت صح العقد ولا عبرة بقول القائل ان له خلو الدكان وان اخلو غير معتبر والله اعلم

من فتاوى ابن عبد العال

رب الدار امتنع عن تفريغ بيت الخلاء لا يجبر لكن للساكن ان يفسخ للخلل في الانتفاع وكذا لا يجبر على اصلاح الميزاب



وتطمين السطح بزازية قبيل الفصل الثاني من كتاب  
الاجارة

وفي المتقرب من رجل بنا كرم على ان بناءه من لبن البناء وطينه  
وبينه في وقت معلوم كل اربعة اذرع بدرهم فهذا فاسد  
فان بناءه ينظر الى قيمة الطين واللبن يوم ادخلها في البناء  
كم هو ان كانت ثلثين درهما ينظر الى قيمة الحايطة مبنيا فان  
كانت اربعين لزمه ثلاثين لثن اللبن والطين وينظر  
الى اجر مثله على البناء ان كان اقل من عشرة له ذلك وان كان  
الكثمن عشرة لا تجاوز به عشرة لان الاجر صار من الاربعين

عشرة خلاصة في الفصل الخامس من الاجارة  
يخرج المستاجر من البيت وفيه تراب ظاهر او رماد على  
المستاجر اخراجه بخلاف البالوعة فانه لا يلزم المستاجر  
تفريغها وان شرط على المستاجر عند العقد جاز لانه موافق  
للعقد من وقف البرازية

لواجر كل شهر فلكل منها فسخه في الليلة الاولى من الشهر الثاني  
ويومها في ظاهر الرواية **فقط** به يفتى قبيل له فسخها في الايام  
الثلاثة الاولى من الشهر الثاني اعتبارا بمدة الخيار وهذا  
ليس بسديد **ضنف** له الفسخ عند تمام الشهر اذ لم  
يكن اجرة الشهر الثاني معجلة فلو عجل اجرة ثلاثة اشهر  
لم يجوز الفسخ بقدر ما عجل اذ تعجيله وقبول الاجرة دليل  
العقد في الشهر الثاني والثالث الى تمام مدة التعجيل  
**فقط** لو سقط حايطة المستاجر لو ضرب بالسكنى فلم يستاجر  
فسخه بعلم الاخر لا بغيبه لا لولم يضر جامع الفصولين  
في التصرفات الفاسدة

ساحة في الشارع في مقابلة حانوت رجل اجرها صاحب الحانوت  
من

من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم قال الفقيه ابو الليث  
انما يكون اجر الساحة لصاحب الحانوت اذا كان بني في الساحة  
دكانا او نحو ذلك حتى يكون هو اولي الناس بما بني واتممه  
اذ لم يكن بني في الساحة كساير الناس لا اختصاص له بالساحة  
قاضي خان في كتاب الاجارة

ولو امر الوالي ان لا يفتحوا ابواب الدكان ثلاثة ايام بحسب الاجرة  
وان لم يفتحوا بخلاف ما لو امر رجلان يسكن فيه لا يجب  
كما اذا تزل ضيف هنا لا يجب الخ اجر داره ثم ان المستاجر  
اجرهما من الاجر ثم مات المالك قال تنفسخ الاجارة هو  
الصحيح الخ قال لا خراستاجرت دارك سنة باربعة دراهم  
فقال اجرتك داري هذه كل شهر بدرهمين قال لا يجوز  
لانه ليس بجواب للمستاجر الخ سئل عن قال اجرتك داري  
هذه كل شهر بكذا ولم يقل المستاجر شيئا بلسانه واخذ المفتاح  
وسكن يوما هل يصح هذه الاجارة قال نعم اذا قبضها في  
مجلس الاجارة الخ قال لو دفع صاحب الدار المفتاح للمستاجر  
بعد قبول الاجارة ان لم يتقدر المستاجر على فتحه لم يكن تسليمها  
لان التحلية لم يصح وان كان قادرا على الفتح بهذا المفتاح  
فبو تسليم كله في احكام الاجارة في فتاوى الصيرفة

استاجر دارا او حاما شهرا ثم سكنه شهرين لا يلزمه اجر  
الشهر الثاني وعن المشايخ انه يلزم وفرق الكرخي بين المعد  
للاستغلال وغير المعد له والزم في المعد له لا في غيره  
بلا فصل بين الحمام والدار وبه يفتى من اجارة البرازية  
وان اجرارضه الخراجية واعارها كان الخراج على رب الارض  
كما لو دفعها لمزارعة الا اذا كان كرما او رطبيا او مشجرا ملتقا  
فان اجارة ذلك واعارته باطله قاضي خان في فصل



## العشر والخواج

وفي النوازل رجل قال لدلال بيع ضيعتي على ان لك من الاجر  
كذا ولم يقدر على الاتمام فباعها دلال اخر ليس للاول شي  
وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال في المحيط وهو الاستحسان  
وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من الاجارة  
سئل عن رجل استاجر بيتا ثمانين عام من اقوام متفرقين  
مدة مختلفة لينتفع به زراعه وغراسا فزرع المستاجر وغرس  
اشجارا ثم انقضت مدة بعض المجرسين وطالب بتفريغ  
الارض فهل يبقى الى حين فراغ مدة بقية المحصر اجاب  
اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشريك لا يجوز الاعل  
قولها فان حكم حاكم بصحتها جازت فاذا انقضت مدة بعض  
العقود بقي الغرس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة  
ايجاره ليس له ارض معينة فيومر بتفريغها الى انقضاء جميع  
المدة لكن باجر المثل واما على قول الامام فالاجارة فاسدة  
وان لم يحكم بصحتها فللملك ان يطالبوه بالتفريغ وان لم  
يمض المدة ويجب عليه اجر المثل لما مضى من فتاوى قار

## الهداية

في اشترى دارا في اجارة انسان فقال اخ المشتري للمشتري  
ان اخي اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك باد  
فهذا اجارة والله اعلم فتية في البيع الموقوف من كتاب  
البيوع

رجل استاجر دارا وغاب وترك امراته فيها ليس للاجر  
ان يخرجها والحيلة ان يوجدها من اخر في بعض الشهر  
الذي يريد الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر ودخل الشهر  
الثاني تنفسخ الاجارة الاولى وتنقضي الثانية والآن له  
ان

ان يخرجها من الدار هذا من النوازل وفيه امرأة لها دار من  
زوجها ثم سكنها معها لا يجب الاجر خلاصة في الثالث  
من الاجارة

سئل عن شخصين استاجرا أرضا فوجد بها عيبا فادفنه الاجارة  
فقال لهما صاحبها ازرعاها ان خسرتما على فزرعاها بالحب  
الذي عطاها لهما فخرسرا فهل تكون الحسارة عليه كما قال  
لها ام لا اجاب ان تقايلا الاجارة صح الشرط وان لم  
يتقايلا فالاجارة عقد لازم ويلزمها الاجرة حيث زرعا  
ويلزمها مثل الثمن لانها اتلفاه ببذرهما وصح زرعهما لانها  
يملك من متعة الارض بعقد الاجارة العقد النفيس  
لابن عبد العال

الاجارة اذا كانت ووجب اجر المثل هل يجب بالغما مبلغ  
ينظر ان كان فاسد الاجارة جهالة المسمى من الاجر او بعد  
التسمية بجر المثل بالغما مبلغ واما اذا كان فسادها  
بحكم شرط فاسد ونحو ذلك كان له اجر المثل ولا يزيد  
على المسمى قاضي خان في باب الاجارة الفاسدة في  
كتاب الاجارة

سئل عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة في اجر المثل  
لا يتجاوز به المسمى اجاب معناه يستاجر شخص شيئا بجر  
معلومة بان يشترط في صلب العقد مثلا ان مرمة الدار  
على المستاجر فهذا شرط فاسد للعقد فالواجب عليه اجر  
المثل ولا يزداد على المسمى اما اذا فسدت الاجارة جهالة  
الاجرة فان استاجر شيئا مدة معلومة بثوب او دابة ولم  
يبين جنس الثوب ونوعه فالواجب على المستاجر اجر المثل  
بالغما مبلغ اذا استوفى المستاجر المنفعة من فتاوى قارى



## في فسخ الاجارة واعذارها

رجل استاجر ربحي ما فاق قطع ماؤه كان له ان يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لا اجر على المستاجر وان اقل المباحث يدور الرحي ويظهر نصف ما كان للمستاجر ان يرد فان لم يرد حتى طهر كان ذلك رضى وليس له ان يرد بعد ذلك لانه رضى بالعيب قاضي خان في فصل فيما ينقض به الاجارة

### من كتاب الاجارة

وتفسخ الاجارة بالعدو والاصل فيه انه متى تحقق عجز العا عن المضي في موجب العقد لا بضر بلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تفسخ الاجارة به دفعا للضرر وقيل بشرط للفسخ قضا القاضي ذكر في الزيادات ان كان عذرا لينة كالدين بشرط له قضا القاضي وان كان واضحا لا و ذكر في المبسوط والجامع الصغير انه ليس بشرط ويفقد العا به وهو الصحيح لانه في معنى العيب قبل القبض على ما بينا

### اختيار شرح المختار قبيل باب الرهن

وفي الاصل الاجارة تفسخ بالاعذار عندنا ومن الاعذار في استيجار البيت ان ينهدم البيت او شي لا يستطيع ان يسكن فيه ولا تفسخ بدون الفسخ اذا نهضت الدار في رواية يستحق الفسخ قلو اراد صاحب البيت ان يبيعه فهذا ليس بعذر ولو كان على الاجر دين قاذح لا وفاء له الا بهذا فهو عذره ان يفسخ ويبيع بنفسه وفي الزيادات انه يرفع الامر الى القاضي كيف يفسخ الاجارة قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله رواية الزيادات اصح خلاصة في الفصل السابع

### من كتاب الاجارة

وقال في الفتاوى الصغرى والتتمة اذا سقط حايط او اندم

بيت

بيت من الدار المستاجرة للمستاجر ان يفسخ ولا يملك الفسخ بغيبة المالك بالاجماع لان هذا رذبا لعيب وذلك لا يصح الا بحضرة المالك بالاجماع انما الخلاف في الرد بخيار الشرط وان نهضت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تفسخ ما لم يفسخ لان الانتفاع بالعروضة ممكن كما ذكر في الصلح اليه ذهب خواهر زادته وفي اجارة شمس الائمة اذا نهضت الدار كلها فالصحيح انه لا تفسخ الاجارة لكن سقط الاجر عنه فسخ او لم يفسخ في باب اجارة الدور والبيوت الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى والتتمة وذكر في الفتاوى الصغرى ايضا اذا استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه افة يجب اجر ما مضى ويسقط اجر ما بعد الاصطلام والله اعلم

### غاية البيان في فسخ الاجارة

سئل في رجل استاجرها ما ثلاث سنوات فتول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمام ام لا اجاب نعم يكون عذرا وله رد الحمام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من الاجارة وصرح كثيرا ما يعضده كالولوا لحي والبزازي والخاني وغيرها من الكتب في اجارة الخيرية

رجل استاجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كما لو غطبها غاصب فان زرعها فاصابت على الارض فانه فله الزرع او غرقت بعد الزرع ولم يثبت قال محمد رحمه الله كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية اخرى اذا استاجر ارضا فزرعها فقل ماوها او انقطع فله ان يجام الاجر الى القاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك فان سقى زرعها بعد ذلك لم يكن له ان ينقض الاجارة



والمختار للفتوى انه هلك الزرع اجرة الا اذا كان مكنما من ان  
يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او اقل ضرر من الاول وان اختلف  
الزرع وانقضت عليه كان عليه الاجر كاملا وان لم يسقه اذ لم  
يكن رفعه الى الحاكم ولو استاجر ارضا من راضي الجبل فزرعها  
ولم يطر عامه ولم يثبت حتى مضت المدة ثم مطرت السوا ثبت  
الزرع قال محمد رح الزرع كله للمستاجر وليس عليه من كرا الارض  
ولا من نقصانها شيء والله اعلم قاضي خان في فصل فيما يقتض  
بها الاجارة من كتاب الاجارات

قالوا ان تطيبين سطح الدار واصلاح ميازيمها وما هي منها واصلاح  
بيير الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا عليه لان المالك  
لا يجبر على اصلاح ملكه ويكون للمستاجر الخيار لانه عيب  
بالعقود عليه فان اصلح المستاجر شيئا من ذلك لم يجتنب  
له ما انتفق على ملك غيره بغير امره ولا امر من له ولاية  
عليه اقطع شرح القدوري من كتاب

#### الاجارات

سئل اذا مات احد الموجهين او المستاجرين هل تنفسخ الاجارة  
في نصيبه فقط اجاب كل من مات منهم انفسخ في نصيبه  
وبقي العقد في نصيب الاخر من فتاوى قارى

#### الهداية

رب الدار امتنع عن تعريغ بيت الخلا لا يجبر لكن للساكن ان  
يفسخ للخلل في الانتفاع وكذا لا يجبر على اصلاح الميزاب  
وتطيين السطح من اجارة النزاهة قبيل الفصل الثاني  
لا يجوز اخراج العامل في المدة الا من عذر ومن الاعذار  
يكون العامل سارقا معروفا بالسرقه تجنيس الملتقط في اخر

#### كتاب المزارعة

سئل

سئل عن رجل استاجر بستانا ليدير ساقيته ويزرع ارضه  
ثم انه افلس واراد ان يترك البستان بالكلية فهل هذا  
عذره فسخ الاجارة ام لا اجاب نعم هذا عذره فسخ  
الاجارة فقد صرح مشايخنا في كتبهم المعتمدة بان الاجارة  
تفسخ بالاعذار من جلستها كما في الخلاصة وفي غيرها ان  
يستاجر حانوتا يبيع فيه ويشترى فيلحقه دين قاذح او  
افلاس وكذا لو اراد ان يترك هذا ويعمل عملا اخر يكون عذرا  
انتهى من اجارة الفتاوى للقرتاشي

واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقص هل ينفرد صاحب  
العذر بالنقص او يحتاج الى القضا والرضا اختلف الروايات  
فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا ينفرد وكان مشهرا  
لا ينفرد والله اعلم في اجارة قاضي خان

واذا استاجر الرجل من الرجل دارا سنة بكذا ولم يسم الذي  
يريد هاله فهو جائز لان المقصود معلوم بالعرف يستأجر  
الدار للسكنى ويبنى لذلك الا ترى انه يسمى مسكنا والعلوم  
بالعرف كالمشروط بالنصر وله ان يسكنها من يشاء لان  
السكنى لا يتفاوت فيه الناس لان سكنياه لا يكون الا بعباله  
واولاده ومن يعولهم من قريب او اجنبي وكثرة الساكنين  
في الدار لا يضر بها بل يزيد في عمارتها لان عذاب المسكرين  
لا يسكنه احد وله ان يضع فيها ما بداله من الثياب والمتاع  
والحيوان لان سكناه لا يتم الا بذلك فان ذلك معلوم  
بالعرف ويعمل فيها ما بداله من الاعمال يعني الوضوء  
وغسل الثياب وكسر الخطب ونحو ذلك لان سكناه لا  
يجلو عن هذه عادة فهو من توابع السكنى والمعتاد منه لا  
يضر بالبنا ما عدا الرحى ان ينصب فيه والحدادية



والتصارية فان هذا يضر بالبنا فليس له ان يفعل له الارضا  
صاحب البيت ويشترط عليه في الاجارة والمراد ربح الماء  
او ربح الثور واما ربح اليد فلا يمنع ان ينصب فيه لان هذا  
لا يضر بالبنا وهو من نواحي السكنى من قسمه المبسوط  
للسرخسي رحمه الله تعالى

استأجر حانوتا ليخبرني السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه  
التجارة فله فسخ في الاجارة لانه عذر وقيل لا فتية في  
العذر من الاجارة

اعلم ان الانتقال من البلدة عذر في فسخ الاجارة الا ان  
هذا العذر من الذهاب مع رجوعه محتمل بحتمل انه كان  
للذهاب الى حيث اظهر ويحتمل انه كان للحلة في فسخ  
الاجارة فكان الموضع موضع التهمة فيحلفه بالله انك  
خرجت وانت تريد الذهاب الى حيث اظهرت تنمة  
البرهان في مسایل العذر والله اعلم في اجارة فتاوى  
الانقروية

وان اهدم منزل الاجر ولم يكن له منزل اخر فارد ان يسكن  
في البيت المستأجر ويفسخ الاجارة ليس له ذلك بخلاف  
المستأجر اذا اراد سفر اليه الفسخ ولو استأجر حانوتا  
في السوق ليبيع فيها ويشترى فالحق المستأجر دين او  
افلس وقام من السوق فهذا عذر وله ان ينقض الاجارة  
ولو استأجر دكانا ليبيع فيه ويشترى ثم اراد ان يترك العمل  
ويعمل علا اخر فهذا عذر قال في المحيط ذكر في فتاوى الاصل  
ان يبيع له العمل على ذلك الدكان ليس له النقص ولو استأجر  
ليبيع الطعام ثم بدله ان يقعد في سوق الصياغة فهذا  
عذر خلاصة في فسخ الاجارة من كتاب الاجارة

سبل

سبل اذا غصبت الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع  
بها تسقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع بها  
وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن  
من الانتفاع بها لما استوجرت له فله ان يفسخ الاجارة كما كان  
له ان يفسخها حين غصبت منه فتاوى قارى الهداية  
ولو كان المستأجر مسلما فظهر منه فسق في الدار وكان يجمع  
فيها اهل الشرب يمنعه رب الدار من ذلك كله ولا يملك  
الدار على سبيل الزهر المنكر فانه فرض على كل مسلم صاحب  
الدار وغيره فيه سوا وليس لرب الدار ان يخرج من الدار  
من اجل ذلك مسلما كان او ذميا لان عقد الاجارة لازم  
لا يفسخ الا بعذر والعذر ضروري ولا يفسخ الاجارة وهذا ليس  
من تلك الجملة فلا تفسخ الاجارة لاجله من اجارة المبسوط  
للسرخسي

سبل في رجل عاها في نابلس فوقع الجلالي بهذا ففر من جملة  
الناس فهل تسقط الاجرة عنه في مدة الجلالي ام لا اجابة  
نعم تسقط كما صرح به في لسان الحكم وغيره في اجارة  
فتاوى الخيرية

واذا سقط حايظ من الدار فارد المستأجر ترك الاجارة فهذا  
المسئلة على وجهين اما ان يكون سقوطه يضر بالسكنى  
او لا يضر فان كان لا يضر بالسكنى فليس له ان يخرج لان  
المعقود عليه في حاله لم يتغير فلا عذر ولا يجوز واما اذا كان  
سقوطه يضر بالسكنى فله ان ينقض لان هذا عذر  
والاجارة تنقض بالعذر الا اذا بناه رب الدار فليس له ان  
يخرج لا العقد قد ارتفع هذا اذا كان صاحب الدار حاضرا  
وان كان غائبا فليس له ان يخرج وان خرج يلزمه الاجر لان



العقد تم بها فليس لاحد ما ان يفسخ في حال غيبة صاحبه  
لات في ذلك قضا على الغائب والقضا على الغائب لا يصح فان  
انهدمت بيت منها كان الجواب فيه كما ذكرنا في سقوط الخا  
وان سقطت الدار كلها فله ان يخرج سوا كان صاحب الدار  
غائبا او حاضرا لان المعقود عليه قد تلف كله قبل الاستيفاء  
لان المقصود عليه هو المنفعة وقد فانت كلها فصار كهلالة  
المبيع قبل القبض من اجارة الدور في البسوط للمسلمون

### فيما يتعلق بالمساجد

ولو جعل دار مسجد او جعل رجلا واحدا موذن فاذن  
هذا الرجل واقام وصلى وجهه كان تسليما لان اداء الصلاة  
باذن واقامة كاقامة الجماعة قاضي خان في كتاب  
الوقف

جعل داره مسجد اجاز اجاعا ولا يجوز مشاعا ويشترط التسليم  
وتسليمه الصلاة بجماعة واذان واقامة عند الامام ومحمد  
الله بزازية في كتاب الوقف

**علق** داري هذه مسئلة الى المسجد بعد موق يصح ان خرجت  
من الثلث عين المسجد والافلا **علق** قال ان مت هذه  
الدار مسئلة لمسجد المحلة ثم مات صارت مسئلة حاوي  
الفتية في كتاب الوقف

ولو كان بجنب المسجد ارض لرجل وضاق المسجد على الناس  
توخذ ارضه بالقيمة كرها مسجد ضاق على اهله وجنبه  
طريق العامة لا باس بان يلحق المسجد من الطريق خلاصة

### في الفصل الرابع من كتاب الوقف

**وعن** رحمه الله لا باس بان يجعل بعض الطريق مسجدا  
او بعض المسجد طريقا اذ الحق في الكل للعامة جامع الفصولين  
في النضر

### في الفصل الخامس والثلاثين

شجر التوت في الطريق لو لم يضربه فلا باس به ويطيب لغيره  
ورقه وثمره ولو كان في المسجد فلا باس يا كل توته ولم يحجز  
اخذ ورقه من المحل المزبور

مسجد فيه شجرة تفاح لاهل المسجد ان ينظروا بذلك التفاح  
لانه للعامة وان غرست لبيع ثمرها ويصرف على مصالح  
المسجد لا يجوز الاكل وبراغي شرايط الواقف قال الصبيح في  
الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يصرف الى العمارة لانه  
صار للمسجد بزازية في نوع في الطريق من كتاب

### الحيطان

اذا كان لرجل دار ظهرها الى سكة غير نافذة مشتركة بينه  
وبين هذه اراد ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار ولو  
كان جعلها مسجدا ان كان الجدار الى الطريق الاعظم جاز  
والا فهو مسجد ضرر خلاصة في كتاب

### الحيطان

مسجد لعشيرة علق رجل منهم قنديل او جعل فيها بوازي  
او حصاة فعطب به رجل لم يضمن وان كان الذي فعل من  
غير العشيرة ضمن لان ولاية التصرف لاهل المحلة فصار عليهم  
مباحا وفعل غيرهم متعديا شرح الترغيب للصدر

### التشديد في كتاب الجنائيات

حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد ايام الربيع ان لم يكن له  
قيمة يطرحه خارج المسجد ولمن رفعه ان ينتفع به ولو رفع  
انسان من حشيش المسجد قطعاً قطعاً بالسوداء عليه ضمانه

### حزاة المفتين في كتاب الوقف

ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه البيعة ويشغل مكان



الصلاة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد فان كانت الارض تربة  
لا يستقر اساسا طينها فيفسد فيه الشجر ليقطع الترقاضى خاتمة  
فصل في المسجد من كتاب الصلاة

**باب** عدم جدار مسجد يوم يتسويته واصلاحه وفي حايط  
الدار يضمن النقصان والله اعلم فتية في كتاب الغصب  
مسجد له اوقاف مختلفة لا باس ان يخلط غلتها وان حارب  
حانوت منها فلا باس لعارته من غلة حانوت اخر لان الكل  
للمسجد سواء كان الوقف واحدا او مختلفا لان المعنى يجمعها في  
الباب الثاني عشر من وقف الكراماتى وكذا في المحيط والخلاصة  
نقله المرحوم انقروى

**باب** مسجد واسع جعل التولى بعضه حانوتا لا يجوز وفي اخره وقف  
المحيط ان لم يكن للمسجد اوقاف واحتاج المسجد الى العارة لا باس  
بان يوجر جانب من المسجد من فصول العادى في الفصل  
العاشر

وسئل علي بن احمد وحمير الويرى ويوسف بن محمد عن مدرر  
المسجد اذا كان له دار ملوكة او مستأجرة لزيق حايط المسجد  
هل له ان يجعل من بيته بابا الى المسجد وهو يشتري هذا  
الباب من مال نفسه وما ينفق في نصيب الباب فقالوا لا  
وسالت الفضل الكرماني عن ذلك الرجل فقال لا قلت له لو  
شروط على نفسه ضمان النقصان ان ظهر في الحايط عيب فقال  
ليس له ذلك وهذا عليه بدون الشرط وهذا كمن غصب  
شيئا على ان يوديه ضمانه الى المصوب منه فانه ليس كذلك  
هذا يتيمة الدهر من كتاب الاستحسان

وسالت يوسف بن محمد عن ادخال الجيوب واثاث البيت في المسجد  
لخوف مثل حادثة بلدنا في ايام السلطان فقال يجوز من المحل المزبور  
واذا

واذا جعل الرجل داره مسجد المسلمين وبنائها كما يبني المسلمون  
واشهد على نفسه انه جعلها مسجدا لله تعالى فهذا عندنا  
جائز وان لم يكن يصلى فيه وهذا على خلاف قول ابو حنيفة  
رحمه الله وكان ابو حنيفة يقول لا يكون مسجد حتى يصلى  
فيه ومن قال في الوقف انه جائز وان لم يقبض اذا شهد عليها  
فقد ينبغي له ان يقول في المسجد هو جائز وان لم يصلى فيه  
اذا كان قد شهد عليه لانها لا يخرجان من ملك المتصدق  
لها الى ملك احد ومن قال في المسجد لا تكون حتى تصلى فيها  
جعل الصلاة فيها بمنزلة القبض فلا يرى ان يقول لا يكون  
الا مقبوضا واما نحن فنراها سواء اذا شهد على الوقف  
وبنا المسجد واشهد عليه فيها جائز ان جميعا صلى في المسجد  
او لم يصلى فيه من وقف هلال في باب الرجل يجعل داره

مسجدا  
ارض ساحة لا بنا فيها فامر قوما ان يصلوا فيها بجماعة  
ولم يوقت فهذا مسجد وان وقت فهو ميراث من وقف

**تجنيس المنقط**  
ولو اراد قيم المسجد ان يبني حوائث في حرم المسجد وفنايه  
قال الفقيه ابو الليث لا يجوز ان يجعل شيئا من المسجد سكنا  
ومستغلا والله اعلم من الاسعاف في باب بناء المسجد والربا  
وفي استحسان فتاوى الديناى مسجد واسع جعل التولى  
بعضه حانوتا لا يجوز وفي اخره وقف المحيط ان لم يكن للمسجد  
اوقاف واحتاج المسجد الى العارة لا باس بان يوجر جانب  
من المسجد من العادى في الفصل العاشر  
قيم الجامع القديم اجره موضعاً تحت ظلة الباب لبعض الصكا  
لا يصح في وقف القنية



قيم المسجد اذا اراد ان يبني جانوتا في حد المسجد او فناء به لم  
يجز ذلك لان فيه جعل المسجد سكنا وفيه ابطال حرمة  
والفنائين للمسجد في اخذ حكمه من وقف تهذيب الواقع  
نقلا من النوازل من مجموعة انقروى افندي المرحوم  
وفي المنبع اذا خرب ما حول المسجد واستغنى اهل المحلة عن  
الصلاة فيه بقي مسجد عند ابني يوسف رحمه الله وهو  
قول انه حنيفة رحمه الله وبه قال الشافعي ومالك رحمهم  
الله لسان الحكم

قيل له لو وضع القيم على مسجد سوق كراسي وسرير او اجرة  
ويصرف الاجرة الى نفسه او الى الامام فقال ليس له ذلك  
من وقف القنية

ولو هدم حائط المسجد امر بتسويته ولا يضمن قبيل كتاب  
الجنابات في قاضي خان كذا في غصب القنية  
وذكر رشيد الدين الامام لو جعل المسجد طريقا لا يجوز ولو  
جعل الطريق مسجدا جاز لانه يجوز الصلاة في الطريق فجاز  
ان يجعل مسجدا اما لا يجوز المرور في المسجد فلا يجوز جعل  
المسجد طريقا ولو جعل المسجد مقبرة لا يجوز فصول عمادى  
في الفصل العاشر

مسجد انهدم وقد اجتمع من الغلة ما يحصل به البناء قال  
الخصاف لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرمرته  
ولم يامر بان يبني هذا المسجد والفتوى على انه يجوز البناء  
بتلك الغلة ولو كان الواقف على عمارة المسجد هل للقيم ان  
يشترى سلما ليرتقى على السطح لكسر السطح ويطرح التلج  
ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال ابو نصر القيم ان يفعل  
ما في تركه خراب المسجد من وقف قاضي خان  
ويكره

ويكره ان يكون محراب المسجد نحو القبرة او الكنيف او الحمام ولا  
يجوز الجامعة والبول فوق المسجد كما في المسجد ولا يأسر به  
فوق بيت فيه مسجد ويكره التوضي في المسجد والبزاق والنجا ط  
لما فيه من الاستحفاق من وقف الحاوى القدسي

مسجد انكسر حائطه من ما يجنب المسجد في الشارع وهو  
ما الشفة ان كسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد الى  
عمارة النهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر ان كان ما يصرف  
الى الممرمة وعمارة النهر لا يزيد على عمارة القايم فيه جاز ولا هل  
المسجد ان يمنعوا اهل النهر من الانتفاع بالنهر حتى يعطيم  
قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد فان شا اهل  
المسجد تقدموا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى  
انهدم حائط المسجد ضمنوا قيمة ما انهدم في وقف  
القاعدة

**عده** جعل شيئا من المسجد طريقا ومن الطريق مسجدا جاز  
وارض الواقف لو كان يجنب مسجد بجوز ان يزيد وامرنا في  
المسجد باذن القاضي وكذا من الدور والحانوت ولو كان ملك  
رجل وضاق المسجد على اهله يواخذ ارضه بقيته كرها  
وصح عن عمر رضي الله عنه وكثير من الصحابة انهم اخذوا  
ارضين يكره من اصحابها وزادوا في المسجد الحرام والله اعلم  
في الثالث من جامع الفصولين

**جبر** ولا يأسر بان ينقش المسجد بالجص والساج وما الذ  
من مال نفسه والصرف الى المساكين افضل لان مسجد النبي  
صلى الله عليه وسلم كان من جريد النخل والنقش من مال المسجد  
لا يجوز لانه تضيق **سط** قيل لا ينبغي ان يتكلف في دقائق  
النقش وقيل ان كان بدعا بحيث ان يشتغل به قلب المصلي



يكره والا فلا وقيل ان قل لا يكره وان كثر يكره وقيل يكره في  
الحراب دون السقف والموخر وقيل يجوز النقش على خشب  
المسجد دون النقش والتجصيص وقيل التجصيص حسن لانه  
يحكم البناء وهذا كله اذا فعله من كسبه الحلال ومن مال  
المسجد ضمن ما خلا التجصيص وقيل لو صرف في زماننا  
ما يفضل من العارة الى نقش المسجد يجوز لئلا يأخذ من  
الظلمة من كتاب الخطر والاباحة من المجتبى شرح  
التقديري

اهل المسجد اذا احتفروا بيرا في وسط المسجد كما المطر او  
وضعو فيه جيا يصب فيه الماء او طرحوا فيه البوارى  
والخشيش او الحصى او ركبوا باسا او علقوا فيه القناديل  
او ظلموه فعطب بذلك شئ لا ضمان عليهم لان اهل  
المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة الملاك من جهة  
قاضى خان

شرا حصيرا او نحو مسجد فاستغنى عنه فهو للمتبع لو  
حيا ولورثته ولو ميتا وعلى قول **س** يباع ويصرف الى  
حوايح المسلمين ولو استغنى عن هذا المسجد يصرف الى  
مسجد اخر والله اعلم جامع الفصولين في الفصل  
الرابع والثلاثين

ولو كان باب المسجد في مهب الريح فيصيب المطر بابه  
ويبتل داخله وينشق على الناس دخوله قال الفقيه  
جعفر يجوز ان يتخذ واله ظلة من غلة وقفه ان كان لا يضر  
باهل الطريق في باب المسجد من كتاب  
الاسعاف

الاستصناع في محراب المسجد من المتولى النجار في خشب  
بقدر

بقدر معلوم وعمل معلوم وصناعة معلومة لا يصح لان الناس  
لم يتعارفوا الاستصناع فيه وكذا الابواب والسلاخ والسر  
ولو وكله بشر الخشب بكذا ثم العمل فيه لم يصح ايضا والوجه  
فيه ان يوصف له فيعمل فاذا اتته باعه بما انتقوا عليه  
فيصح من بيع جواهر التماوى في الباب الرابع  
الطريق اذا كانت واسعة فبنى فيها اهل المحلة مسجد للعا  
وانه لا يضر بالطريق لا باس به لان الطريق للمسلمين  
والمسجد لهم والله سبحانه اعلم في قصة كتاب  
الملتقطات

مسجد اراد اهل ان يجعلوا الرحبة مسجدا والمسجد رحبة  
واراد ان يحد ثواله يا با اذا ارادوا تحويل الباب عن موضعه  
كان لهم ذلك وان اختلفوا اليهم الكثر والافضل لا تقارض  
لانعدام التساوى من وقف الواقعات الحسامية بعلامة  
النون

بخلاف غير المسجد حيث بقى ملوكا ينتفع به كساير الملوك  
سكنى وزراعة حتى لو لم يخلص المسجد لله تعالى بان  
كان تحته سرداب او فوقه بيت او جعل وسط داره مسجدا  
واذن للناس بالدخول والصلاة فيه لا يصير مسجدا  
ويورث عنه اختيار شرح المختار في الوقف

اهل المسجد لو باعوا غلة المسجد او نقضه بغير اذن القاضى  
لا يصح وهو الاصح مسجد عتيق لا يعرف بانيه خرب  
فاخذ بجانبه مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعوا  
ويستعينوا بئنه في مسجد اخر لانه على قول ابي يوسف  
هو مسجد ابد او يفتى استبدال الوقف جائز ما لم يكن  
مسجدا منية المفتى في الوقف



## فيما يتعلق بالأراضي

الأرض الموات ما لا ينتفع به من الأراضي لا تقطع الماء عنه أو لعلية الماء عليه أو ما أشبه ذلك لكونها حرجا أو سبخة ما يمنع الزراعة سمي به لبطلان الانتفاع به فإكان منها عاديا لا مالك له أو كان مملوكا في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث إذا وقف انسان من أقصى العامر فصاح لا يسمع الصوت فيه فهو موات من أحياء باذن الإمام ملكه مسلما كان أو ذميا والأفلا ومعنى العادي ما قدم خرابه والأصل فيه أن كل من كان ملك شيئا ما مسلم أو ذمي فإنه لا يزول ملكه عنها بالترك كما إذا ملك أرضا أو دارا ثم خربها فمضت عليه السنون فهو على ملك مالكه الأول ولا يكون أرض موات فأرض الموات هي التي لم يكن لأحد قط ولم تكن من مرافق البلدة وكانت خارج البلدة قريب أم بعيد حتى أن يحرق خارج البلدة فخرربا وهواكة عظيمة لم يكن ملكا لأحد كان أرض الموات في ظاهر الرواية كذا في الطحاوي وقال أبو يوسف أرض الموات البقعة التي لو وقف الرجل على أدناه من العامر فنادى بأعلى صوته لم يسمعه أقرب من في العامر إليه لأن الظاهر أن ما يكون قريبا من القرية لا ينفق على ارتفاق أهلها عنه فيدار الحكم عليه هذا هو الصحيح خزائن المفتين في كتاب

## أحياء الموات

ففي تانارخانية وكثير من كتب المذهب أرض الخراج مملوكة وكونها خارجة لا يمنع الشفعة إذا خراج لا يبا في الملك وكذلك أرض العشر تجوز بيعها وإبقاؤها وتكون ميراثا كسائر

كسائر الأملاك فثبت فيها الشفعة وأما الأراضي التي حازها السلطان لبیت المال ويدفعها للناس مزارعة لا تباع ولا شفعة فيها والله أعلم في فتاوى الخيرية في كتاب الشفعة

ولو ادعى أرضا وذكر حد ودها وقال في عشرة دبرأت الأرض وعشر جريب أو كانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال في أرض يبذر فيها عشرة مكاييل فاذا عي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف محتمل التوفيق وهو غير محتاج إليه قاضي خان في دعوى الدور والأراضي من كتاب الدعوى

أسبع رجل تصرف أرضا من الكراب والزراعة أو قطع الأشجار أو الشوك للزراعة أو جز الثار أو نحو ذلك مما يتصرف به الملاك تصرفا واحدا ومنعه آخر وليس لأحد من قبل تصرف معروف كانا خارجين حتى لو أقام أحدهما بنية أنها ملكه أو وقفه أو مستأجرة أو مستعارة قبلت وإن أقامتا تقبل أيضا ولو وجد تصرف ريس أحدهما أو تصرف سخته فهو ذو اليد ولولم يمنع حتى يستغله وجعله في طرف نفسه وهو يقدر على المنع فذو اليد هو المستغل ولولم يقدر على ذلك التصرف والاستغلال وكذا الحكم في كل ما يثبت به اليد بالتصرف حاوي لمنية في كتاب الدعوى

عصب أرضا فبذر بها حنطة ثم اختصا وهي بذر لم يثبت فإن المالك بالخيار أن شاء تركها حتى تنبت ثم يقول أقطع زرعك وإن شاء أعطاه ما زاد البذر فيقوم الأرض وليس فيها



بذرو يقوم وفيها البذر خزانة الفقه في كتاب

### الغصب

وقد مر ان عبارة مشايخنا اختلفت في غصب الدور والعقار على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فقال بعضهم يتحقق فيها الغصب ولكن على وجه يوجب الضمان واليه مال القدوري في قوله واذا غصب عقارا فملك في يده لم يضمنه عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله فعلى هذا لا يرد السؤال في قوله ومن غصب ارضا وقال بعضهم لا يتحقق فيها غصب عنه بان يقال لما تصور بصورة الغصب سماء غصبا كما في قوله تعالى الا ابليس له تصور بصورة الملايكة والاصل هنا ما روي في كتاب الخراج من كتاب السنن مسندا الى هشام بن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم من احب ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق قال صاحب السنن قال هشام العرق الظالم ان يغتصب رجل في ارض غيره فيستحقها بذلك وقال مالك الغرس الظالم كل ما اخذ واحتقر وغرس بخير حق وقال في الفايق لذي عرق ظالم وهو الذي يغرس فيها غرسا على وجه الاغتصاب ليستوجبها بذلك ولان الارض بما لها لم تصرف مستهلكة وتابعة لمال الغاصب فلزم ردّها كما قبل البناء والغرس فاذا لزمه الرد وجب عليه تقبّلها كما لو غصب طرفا فطرح فيه متاعه فان كانت الارض تنقص بالقلع كان للمالك ان يضمن للغاصب قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون البناء والغرس للمالك وذلك لاق في منع الغاصب من البناء والغرس اضرا به لانه

عين

عين ماله فلا يجوز منعه منها وفي قلعه وتسليمه ضررا على مالك الارض وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر في الاسلام ويمكن ان يوفي كل واحد منها حقه من غير ضرر الا ترى ان حق الغاصب في البناء والغرس مقلوعا فاذا دفع اليه القيمة كان اصلح له لسقوط اجرة القلع عنه وفي ايجاب القيمة على المالك وتبقيّة البناء والغرس له دفع الضرر عن ملكه فكان اولى كذا في شرح الاقطع والله اعلم غاية البيان

### في كتاب الغصب

**ط** لو اقرب ارض لانسان وفيها زرع دخل الزرع فيه من غير ذكر زاده في الروضة فقال وان اقام المقر بينة ان الزرع لي قلت قال استاذنا رضي الله عنه فلم يكن اقراره بالزرع مانعا من قبول بينة عليه لما كان اقراره بذلك تبعا وضمنا لا اقراره بالارض وتخرج من هذه المسئلة كثير من المسائل فتيية

### من كتاب الدعوى

ولو ادعى على رجل انه شق في ارضه نهرا وساق الماء فيه الى ارضه امره القاضي ان يصح دعواه وذلك بان يبين الارض التي شق فيها النهر ويبين موضع النهر من هذه الارض انه من جانب اليمين او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه وعمقه فاذا بين ذلك وصح دعواه ان اقر المدعي عليه بذلك لزمه وان انكر وجحد المدعي عليه دعواه حلفه القاضي على السبب بالله ما احدث في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي وصفه ولا يخلف على الحاصل ولو ادعى رجل على رجل انه حفر حفرة في ارض له اضر ذلك بارضه واراذه استخلافه على ذلك لا بد من معرفة حكم هذه المسئلة ولا فنقول حكمه عند علمائنا ان يلزم الحافر النقصان واذا زال



الامر الى التحليف فيحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك  
هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي يدعى ولا يحلفه على  
السبب بالله ما فعلت كذا هكذا ذكر الخضاف قال الشيخ  
الامام شمس الائمة من العلماء من قال حفر حفرة في ارض  
غيره لا يضر النقصان ولكن يوم يكسر الحفرة فلو حلفناه  
على الحاصل ربما يتاؤل قول هذا القائل فيحلف ويكون  
صادقا فينتضر المدعي فيدعي ان يحلف على السبب كيلا  
يتاؤل قول هذا القائل ثم قوله في الكتاب بضر ذلك  
يارضه اشارة الى انه لو لم يضر ذلك بارضه انه لا شيء  
عليه فاعلم بان من رفع التراب تمكن النقصان في ارضه  
اولم يتمكن فقد روى محمد ربح انه اذا دخل الماء في ارض  
رجل واجتمع الطين في ارضه بذلك لا يكون لاحد ان  
ياخذ ذلك الطين ويرفع عن ارضه وكذلك اذا  
دخل في ارض لرجل ودخل معه السمك هذا اذا اخذ  
التراب من ارض الغير وله قيمة في ذلك الموضع فاما اذا  
لم يكن له قيمة في ذلك الموضع فينظر ان تمكن النقصان  
في الارض بذلك الصنع يضمن النقصان ومالا فلا اذا  
عرفت حكم المسئلة فنقول اذا كان للتراب قيمة في  
ذلك الموضع يحلف المدعي عليه تمكن النقصان في الارض  
بذلك الصنع اولم يتمكن وان لم يكن للتراب قيمة في  
ذلك الموضع ان تمكن النقصان في الارض بذلك الصنع  
يحلف المدعي عليه ومالا فلا تثار خانية في فصل البين

#### من باب ادب القاضي

سئل عن رجل استاجر ارضا ماله لينتفع بها في جمع الملح  
منها بعد سقيها بها بالما حتى ينقصد الملح اجاب اذا

استاجر

استاجر الارض ليسوق اليها ما ثم ان الماء الذي يسوقه  
اليها ينقصد ملحاً فهذا الملح ملكه لانه انقصد من الماء الذي  
يسوقه اليها ساقه الى هذه الارض بملكته فيها فاذا كان  
كذلك فالاجارة صحيحة لانه استاجر الارض ليجلس فيها  
الحا الذي يسوقه اليها في المدة التي استاجرها لذلك  
فصار كما اذا استاجر حوضاً او صهراً بجاليلا ما يحمله  
اليها وان كان الملح الذي ياخذه انما هو من اجزاء الارض  
لا من الماء الذي ساقه اليها لانه من اجزاء الارض فصار  
كالطين والتراب ولا يجوز استيجار الارض لذلك لانه  
استيجار على استهلاك العين والاجارة انما تنقصد على  
استهلاك النافع فاذا انتصرف فيرد كل واحد من المتوا  
الى صاحبه ما وضع يده عليه للاخر والله اعلم قارى

#### المهذبة

**جس** اجار ارضه من رجل بخنطة فلما حصد المستاجر  
زرعه ودرسه منعه الموجه من نقله ليدفع له الاجر  
فافسده المطر لا يضمن قيمة في كتاب الغصب

لو شري ارضاً على انه عشرة اذرع وهي تقصر بخير اخذه بكل  
ثمنه او تركه اذ كل واحد من الاراضى اصل براسه اما الزرع  
فوصف فلا يقابل به شيء من الثمن جامع الفصولين في الفصل  
الخامس والعشرين في الخيارات

سئل عن ارض بيت المال هو يجوز بيعها ام لا اجاب  
بانه اذا كان للمسلمين حاجة والعياذ بالله يجوز ذلك كما  
افترى به شيخ الاسلام كما قال الدين بن ابي عمير مذكور ذلك في  
شرحه للهداية ونصر مولانا في فوائده بانه لا يحتاج الى  
الحاجة بل المدار على ظهور المصلحة فان كانت ظاهرة في البيع



صح وان لم يكن حاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين  
المفتي به نقداً مسائلاً في البيوع من فتاوى شيخ محمد  
رحمه الله

الأراضي الموات نوعان أحدهما ما ينتفع به أهل قرية أو مظهر  
مسرحاً لدوابهم ويحتطبوا لهم في حقهم للاحتطاب والاحتشاش  
لا يملكهم ولا يجوز للأمام أن يقطعها عنهم وهذه إن كل أرض بلغه  
الدا إذا نادى رجل من أدنى الأرض المملوكة إليه فهي تابعة  
لقرية أو لاقلا والثاني الأرض الميتة حقيقة وهي ما لا ينتفع  
به من الأرض لا تقطع الماء عنه أو لغلبة الماء عليه ونحو  
هذا يمنع الزراعة ولا مال له أو كان مملوكاً في الإسلام لا يعرف  
له مال بك بعينه فهو موات يملكه من أحياءها بأمر الإمام  
ولا يملكه بغير إذن الإمام عند أبي حنيفة رحمه الله وعند  
يملكه من فتاوى الوجيز للسرخسي في كتاب الشرب

#### من أحكام الأراضي

ولو قال البائع لا أدري كم قدر الأرض وقال المشتري  
جريب ثم تبين أنها ثلاثة أجرة ولم يذكر القدر في العقد  
وذكر الحد ود في المشتري بما سمي من الثمن ولا خيار للبائع  
من بيوع بخنيس الملتقط

سئل رجل استعار من أخيه أرضاً ليؤزرها ما شأفؤزرها  
قطناً ثم أتى حول فاسترد العيون الأرض وفيها شجر القطن  
وحرث عليه واستمر باقياً في الأرض حتى أثمر فهل الثمر له  
الأرض أم للمستعير الذي أصل البذر منه أجاب شجر  
القطن وثمرته للمستعير الذي بذره فيه ولا شيء للمستعير فيه  
والحالة هذه من عارية الخيرية

وما تركه الفرات ودجلة وعدل عنه ويجوز عوده إليه لم

يجز

يجز أحياءه وإن كان لا يجوز أن يعود إليه فهو كالموات يملكه  
من أحياءه بأذن الإمام وذلك إن الفرات ودجلة ملك  
لجماعة السلطان فإذا جاز عوده إليه لم ينقطع الحكم الأول  
عنه وكان المالم يذهب عنه وليس لأحد أن يعدل بما الفرات  
ويجيز أرضه وكذلك ما جاز عوده إليه فاما إذا لم يجز عوده  
إليه فقد صار ذلك الموضع كسائر الأراضي التي لا ينتفع بها وليس  
لها ملك معين فهو موات فيقف أحياءها على أذن الإمام وعلى  
أن لا يكون بقرب العامر قطع شرح القدر في أحياء  
الموات

وإذا قال الرجل للرجل أبيعك هذه الدار كل ذراع بدرهم  
على أنها ألف ذراع فهو جائز لأن بيان جملة الذراعان يصير  
جملة معلوماً ولأنه سمي بمقابلة كل ذراع درهماً وإنما يذرع  
بذراع وسط وهو الذي يسمى الذراع المكسرة لأن الذراع الأطول  
ذراع الملك ولكن الناس ما اعتاد الذرع به غالباً ومطلق  
التسمية في العقد ينصرف إلى المتعارف وهو الذراع الوسط  
فإذا زرعتها فوجدتها ألف ذراع فهي له بالف درهم ولا حياً  
له في ذلك لأنه وجد المفقود عليه كما شرط له وإن وجد  
أقل وأكثر فله الخيار أن شاء أخذها كل ذراع بدرهم وإن

#### شأن تركها من شرح المبسوط للسرخسي

وأما الأراضي فللإمام فيه خيار أن شاء خسرهما ويقسم الباقي  
بين الغائمين وإن شاء تركها في يدي أهلها بالخراج وجعلهم  
ذمة أن كانوا يحمل الذمة بأن كانوا من أهل الكتاب وشرك  
العجم ووضع الجزية على رؤسهم والخراج على أراضيهم وهذا  
عندنا وعند الشافعي ليس للإمام أن يترك الأراضي في  
أيديهم بالخراج بل يقسمها على وجه قوله أن الأراضي صارت



ملكا للغزاة بالاستيلاء فكان الترك في ايديهم اباطا لملك  
الغزاة بالاستيلاء فلا يملكه الامام كالمحتاج ولنا اجماع الصلحا  
رضي الله عنهم فان عررض الله عنه لما فتح سواد العراق ترك  
الارض في ايديهم وضرب على رؤسهم الجزية وعلى اراضيهم  
الخراج بمحض من الصحابة رضي الله عنهم ولم ينقل انه انكر  
عليه منكر فكان ذلك اجماعا منهم في سير البدائع  
واما اذا كانت الصفة يتفاوت فيها الاعراض فتفاوت كثيرا  
فالعقد فاسد مثل ان يبيعه دارا على ان بناها اجرا فاذا  
هو ليس فالبيع فاسد لانه اختلاف كثير فهو بمنزلة الاختلاف  
في الجنس اقطع شرح القدر في باب حيار الشرط في كتاب  
البيع

سبل في قرية نصف ارضها وقف والنصف سلطان جلي كثير  
من اهلها من المغارم وكثرة المطالم وطال عليهم الامد وهم  
قاطنون ببلاد الاسلام وقد توالدوا وتناسلوا وتركوا  
اوطانهم وارضيتهم المذكورة التي تركوها هل يلتزمون  
بذلك شرعا ام لا اجاب لا قايل من العلماء بالزامهم  
بواحدة منها الا من الناظر او وكيله فان الوقف حبس العين  
على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء يزول  
يزول ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالمنزاع لا يجبر  
والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عامل  
بالخصلة وهو كالمستاجر وليس عليه خراج كما صرح به  
علما وناظرهم الله قال في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع  
المتولى لارض مزارعة خراج والعشر من حصصة اهل الوقف  
لانها اجارة معني انتهى وفي اوقاف هلال ارايت القايم  
بامر هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارعة بالنصف ولم

يشترط

191  
يشترط العشر على من يكون قال العشر من النصف الذي  
لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحقبة  
كيف يطلبون للعود الى بلادهم جبر الا فعله ما هذا  
الا ضلال بعيد وبمثله تقول اذا كانت الارض لبنت  
المال وتنفذ مزارعة للمزارعين فالماخوذ منهم بدل  
اجارة لا خراج كما صرح به كمان بن الهمام وغيره ومما هو مصرح  
به ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان ارض بنت  
المال لا خراج فيها والماخوذ منها اجرة فلا تشي على الفلاح  
لو عطلها وهو غير مستاجر لها ولا جبر عليه بسببها  
وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن  
مصرف فلا تشي عليه فاتفعله الظلمة من الاضرار به فحرام  
صرح به في البحر الرائق وفي النهر لا يفعل لان معنى الاخذ من  
الفلاح وان كان لا يزرع فيسمى ذلك فلاحا واجبارا على  
السكن في بلدة معينة ليعمد داره ويزرع الارض حرام  
بلا شبهة واجمعوا على الاقتصار عند العجز والغيبة  
والهروب عن الارض الخراجية على انه اما ان يدفعها  
السلطان مزارعة لغيرهم وان لم يجد من ياخذها  
مزارعة يوجرها وان لم يجد من يستاجرها يبيعها  
فيكون الثمن لصاحب الارض فان لم يجد من يشتري يدفع  
الى المزارع مقدارا ينفق في عمارة الارض قرضا قالوا وهذا  
قول الصحابين واما قول الامام لا يبيع ولا يوجرها لانه  
لا يرى الحجز مثله وقيل انه قول الكل فاقصروا به على  
ذلك يمنع تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشي مما  
ذكر في السبل ويقضي بانه ظلم وضلال لا يحل بحال ولا  
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم في العشر والخراج من



التناوي الخيرية

سئل في سبأ هو ادعى عليه مثله ارضا في يده انها جارية في  
يتناره ويريد ان يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه  
الدعوى ام لا تسمع في غير الارض اجاب لا تسمع لان الارض  
ليست ملكا له حتى يدعى بالملكية وواضع اليد كذلك ليس  
له فيها ملك وانما هو مأمور بتناول اخراجها مقاسمة او طينة  
الا ان يوكله السلطان في الدعوى بها فيملك ذلك بتفوضه  
وقد سئل شيخنا السراج الحانوتي عن دعوى وكيل بيت المال  
فاجاب بانه لا يصلح خصما بملك المنازعة ومثله صرح صاحب  
البحر في مسایل شتى وبغير اذن السلطان لا يجوز الدعوى  
من وكيل بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى  
فحينئذ تصح الدعوى منهم وعليهم حيث اذن له السلطان  
من دعوى الخيرية

واذا دفع الاراضي المملوكة الى قوم يعني اذا عجز اصحاب  
الخراج عن زراعة الارض واذا الخراج واراد الامام ان يدفعها  
الى غيرهم بالاجرة ليعطوا الخراج جاز فاذا فضل شئ من  
اجرتها يدفعه الى اصحابها وهم الملاك لانه لا وجه الى  
ازالة ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه الى  
يعطيل حق القابلة فتعين ما ذكرنا فان لم يجد الامام من  
يستاجرها باعها الامام لمن يقدر على الزراعة فانه لو لم  
يبعها لقات حق القابلة في الخراج اصلا ولو باع يفوت  
حق المالك في العاملين والفوات الى حلف كلافوات فيبيع  
تحقيقا للنظر من الجانبين وليس له ان يملكها غيرهم بلا  
عوض ثم اذا باعها ياخذ الخراج الماضية من الثمن ان كان  
عليهم خراج ورد الفضل على اصحابها ثم قيل هذا قولها لان

عندها

عندها القاضي يملك مال المدبون بالدين والتفقة واما  
عند ابو حنيفة رحمه الله فلا يملك ذلك ولا يبيعها لكن يامر  
الملاك ببيعها وقيل هذا قول الكل وذكر في النوادر عن ابن  
حنيفة رحمه الله ان اهل الخراج اذا هربوا ان شأ الامام عنها  
من بيت المال والغلة للمسلمين لان فيه حفظ الخراج على  
المسلمين والملك على اربابها فاذا عزمها من بيت المال يكون  
قد رما يستوفي عمارتها قرضا لان الامام بتعمير بيت المال  
باى وجه ينهيها له شرح الملتقى للباقي في مسایل  
شئى رحمه الله

سئل في رجل قدم بلدة فوجد بها ارضا مواتا ووجد جماعة  
من اهل الناحية وغيرها من البلاد المجاورة ينتشرون  
بالارض المذكورة دورا فانشا الرجل المذكور بها واقام بها  
مدة اربعين سنة ثم انه انتقل بالوفاة وترك الدار المذكورة  
وزوجة قالت الدار المذكورة البنا والعقار بالارث وبها  
الزوجة اليها ثلثان الزوجة المذكورة انتقلت بالوفاة وترك  
اها فورث الاخ البنا والعقار فباعها ثمن ان بعد ذلك ادعى  
شخص ان العقار ملك له فهل يقبل قوله ام لا وما الحكم  
اجاب الارض الموات لا تملك الا باذن السلطان عند ابو  
حنيفة رحمه الله فاذا بنى الانسان في ارض متصفة بما  
ذكر في السؤال فليتنا له ويورث عنه ولا يسمع دعوى اخر  
في ذلك بمجرد قوله فلا بد من بينة شرعية يثبت بها  
ما ادعاه يكون الارض له والبنا للذى بنى ولمن ورث عنه

العقد النقيض لابن عبد العال

المسئلة الثالثة في وجوب الخراج في الارض الموقوفة قد  
علمت انه لا يخلو اما ان يكون الارض في يد اربابها وانتقلت



اليه منهم او في يد المشتري لها من بيت المال والمقطع لها من السلطان  
 فان كانت في يدها فلها فلا كلام في وجوب الخراج عليه كما  
 سبق واختلفوا فيها اذا اوجب السلطان له خراج ارضه  
 فحوزه ابو يوسف رحمه الله ومنعه محمد رحمه الله والفتوى  
 على الجواز ان كان مصر فالخراج كقتل وعالم كما صرحوا  
 به فان خرجت العين عن ملكه فان كان بالميراث فظاهر  
 وان كان بالبيع والهبة والصدقة ونحو ذلك انتقلت اليه  
 بوظيفتها من الخراج وان خرجت عن ملكه بالايقاف لله تعالى  
 فان الخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرها  
 لان مونة فيها معنى العقوبة فيصح ايجابه في مال الصغير  
 والوقف وان كانت في يده بالشرا من السلطان فان كان  
 لعجز اربابها عن زراعتها فالخراج واجب على المشتري وفي مال  
 الوقف بان وقفها المشتري كما ان السلطان في البيع وكيل من  
 اربابها وهذا يؤخذ بالخراج من الثمن ويدفع اليهم ما فضل  
 فلم يأخذ لبيت المال في مقابلة الخراج شيئا كما قدمنا تقريره  
 ان كان المالك لها قد باع بنفسه فلا يسقط الخراج عن  
 مشتريها ولا عنها بالوقف وان كان بيع السلطان لها لكونها  
 صارت ملكا لبيت المال بموت اربابها فقد قدمنا انه  
 لا خراج على مشتريها لكون السلطان اخذ عوض العين  
 وهو الثمن لبيت المال فلم يبق الخراج وظيفته الارض فاذا  
 وقفها مالكا فلا خراج في مال الوقف انتهى قول ائمة الحنفية  
 ان الارض الموقوفة يجب فيها الخراج مقيد بما اذا لم يكن  
 واقفها اشتراها من بيت المال بعد ان صارت ملكا له  
 بموت اربابها ولهذا قيد الامام الخصاص وجوب الخراج  
 في الارض الموقوفة بان يكون من ارض الخراج وهذا بموت  
 اربابها

الخراج

اربابها فلم يبق خراجية لعدم من يجب عليه كما سبق تقريره  
 في رسالة التحفة المرفوعة في الاراضي المصرية للمرحوم  
 ابن نجيم

سئل في ارض السلطان لبيت المال جارية في تيار  
 اجرها مزارعها بدرهم لرجل فزرعها المستاجر والزرع  
 الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة ام لا يملك الاجارة  
 لكونه لا يملك له فيها اجارته قد تقررت اراضي  
 بيت المال يملك فيها ممتلك ارض الوقف وان اجريها  
 غير ناظره لا ينفذ والارض التي في يد المزارعين  
 ليست ملكا لهم وانما هم مزارعين فيها لا تقطع مالكيها  
 كما حرم الكمال بن ابراهيم وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة  
 التي هو مجرد منفعة بمنزلة السكنى بدار الوقف لها وفي  
 فتاوى شيخنا الحانوت من له من اهل الوقف حق السكنى  
 ليس له ان يسكن غيره الا بطريق الاستعارة لا توجب  
 حقا للمستعير لانه بمنزلة حنيف اضافه بخلاف الاجارة  
 فانها توجب حقا للمستاجر وهو لم يشترط فلا يصح هذا  
 وفي الاشياء والنظائر الاجرة للارض كالخراج على المعتد  
 فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع افته وجب منه  
 لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا في ملك الاجارة  
 فكيف ممن لا يملكها البتة في العشر والخراج من الفتاوى

الخيرية

فيما يتعلق بالغنا والحرية

ثم اعلم ان الاشياء التي لها حريم باجماع العلماء خمسة  
 احدها حريم بئر العطن والثاني حريم بئر الناضح والثالث  
 حريم العين وثلاثها مذكورة في مختصر القدوري



والرابع حريم القناة والخامس حريم الشجر اذا غرسها في  
ارض موات باذن الامام عند الكل وبغير اذنه عندها  
وانما قيدنا بالاجماع لان حريم النهر اختلاف والحريم عبارة  
عن ثبوت ملك في ارض بقدر معلوم في ضمن ملك حاصل  
باحيا للمواغاة البيان في كتاب احيا الموات

في الهداية في باب العشر والخراج فانا الدار يعطى له حكم  
الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به خزائن الروايات

### في كتاب الاستحسان

وفي شرح شيخ الاسلام خواهر زاده في باب الحفر والكل  
صاحب الدار الانتفاع بفناء داره ليس لغيره من الغناء  
التلج والطين والخشب وربط الدواب على الاطلاق كما  
ذكر رحمه الله اما في فناء الدكان والتنوير يجب ان يكون  
الجواب على التفصيل ان كانت السكة نافذة فله ذلك  
وان كانت غير نافذة ليس له ذلك الا باذن اهل السكة

### فصول عمادي في الفصل الرابع والثلاثين

قوله فان كانت البير للعطن فحزمها اربعون ذراعا  
وان كانت للناضح فستون ذراعا قال في الهداية ثم  
قيل الاربعون من كل الجوانب والصحيح انه من كل جوانب  
وقال البرهان اربعون ذراعا من كل الجوانب في الصحيح  
وقوله ستون ذراعا هذا عندهما وعند ابن حنيفة رحمه  
الله اربعون ذراعا وزج دليله واختاره المحقق في النسخ  
وغيرها وقال في مختارات النوازل من حفر بئر في بيرة  
موات فله حريمها على قدر الحاجة من كل جانب هو الصحيح  
تصحيح القدوري لقاسم بن فطلو بغا في الوقف  
وسئل الخندي عن قيم ببيع فناء المسجد ليحجر القوم ماله

هذه

هذه الاباحة فقال اذا كان فيه منفعة المسجد فلا باس به  
ان شا الله تعالى قيل له لو وضع في الفناء سيرا فاجرها  
الناس ليتجروا عليها فاباح لهم فناء ذلك المسجد هل له ذلك  
فقال لا اصلاح المسجد فلا باس به اذا لم يكن من العامة في  
استحسان يتيمة الدهر

سئل عن رجل يملك شجرة مجاورة لارض فهل يستحق شيئا  
من الارض ام لا اجاب ان كانت لارض مملوكة  
وقد ملك الرجل المذكور الشجرة بشر او اقرار وقسمه  
فله من الارض مقدار غلظها دون ما ينتهي اليه عروقها  
وان غرست الشجرة في موات فحزمها خمسة اذرع حتى  
لا يملك غيرها ان يغرس فيه شجر من يبيع الفتاوى

### للثقات

سكة غير نافذة التي واحد ترابا من اهلها في فناء دار او وقف  
دايته على بابيه او وضع حجر البضغ قدمه عليه في الخروج  
والدخول وما اشبه ذلك مما كان من باب السكنى اذا  
فعل ذلك في فناء داره لا يضمن وان فعل ذلك في  
طريق المسلمين ضمن من غضب قاضي خان

ولا يجوز حمل تراب ربيع مصر لانه حصن وكان حق  
العامة فان اهدم الربض ولا يحتاج اليه جاز حله من  
كراهية البرازية

ويحقق ما امتنع عود دجلة وهي نهر الكوفة والفرات  
اليه بالموات الجار والمجور متعلق بيلحق يعني اذا ترك  
دجلة ونحوه مكانا وعدل عنه الى غيره وامتنع عوده  
الى مكان الاول يكون مواتا لان قنر المافات عنه فصار  
في قنر الامام اذا لم يكن حرييا العامر اى المكان معور وان



جاء عوده الى عود ما به الى مكانه الاول لم يجز احياءه لان  
حق المسلمين قائم فيه جواز العود وكونه نهرا من احياء الموات  
في شرح الجمع لابن الملك

لو صفر انسان بييرا فجاء اخر وصفر على منتهى حد حرمة بييرا  
فانه لا يستحق الحرمة من جانب الذي هو حرمة صاحب  
البيير الاول وانما يستحقه من الجانب الاخر فيما لا حق  
لاحد فيه لان ذلك الجانب الاول قد سبق اليه وقد ثبت  
استحقاقه من شرب المبسوط للسرخسي

ولا يجوز احياء ما قرب من العامر ويترك مرعى لاهل القرية  
ومطرح الحصى يدورهم لتعلق حقهم بها الخواتيم اليها  
غالبها من احياء الموات في المجتبي

**خ** لكل رب الدار الانتفاع بقنائه ما ليس لغيره من  
القائلي وطبن وخشب وربط دابة على الاطلاق كما ذكره  
اما بيت الدكان والتور فيجب ان يكون مفصلا فلو كانت  
السكة نافذة فله ذلك والا فلا الا اذا اذن كل اهل

**السكة جامع الفصولين في الفصل الخامس والتشرين**  
وللقناة حرمة بقدر ما يصلحها القناة تجري المائحت  
الارض ولم يقدر حرمة بشئ يمكن ضبطه وعن محمد  
انه بمنزلة البيير في استحقاق الحرمة وقيل هذا عند  
وعند ابي حنيفة رحمه الله لا حرمة له ما لم يظهر على  
وجه الارض لانها نهر في الحقيقة فيعتبر بالنهر قالوا  
عند ظهور الماء بمنزلة عين فواره فيقدر حرمتها

**بخمسماية ذراع زيلعي في احياء الموات**  
وفي المنتقى لو شرط في بيع الدار قناتها بفسد عند ابي  
حنيفة وعند محمد لا وليس هذا على معنى تملك لعين  
وعلم

وعلم الناس انه لا يباع فناء الدار وعلى هذا ينبغي ان لا يفسد  
البيع عن محمد رحمه الله صير فيه في احكام الخيارات  
في البيع

ما روي ان رجلا غرس شجرة في ارض فلاة فجاء اخر فاراد ان  
يغرس شجرة اخرى بجانب شجرته فشكل صاحب الشجرة الاول  
الى النبي صلى الله عليه وسلم فعمل النبي صلى الله عليه وسلم  
من الحرمة خمسة اذرع وهو حديث مشهور ذكره شيخ  
الاسلام في مبسوطه الكمل في احياء الموات

واصح ما قيل في حد الموات ان يقف الرجل على طرف العران  
فينادي باعلى صوته فالى اي موضع ينتهي صوته اليه  
يكون من فناء العران لان سكان ذلك الموضع يحتاجون  
الى ذلك لرعي المواشي وما اشبه ذلك من شرب مبسوط

**السرخسي**  
واذا عثر ارضا بقرب العمارة لا يملكها وان لم يكن لها مالك  
ولا يجوز احياء ما قرب من العران ويترك مرعى لاهل القرية  
ومطرح حصايتهم في احياء الموات في الحاشي القدي  
رحمه الله

قال رحمه الله ولا حرمة للنهر وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله  
وقال له حرمة من الجانبين لان استحقاق الحرمة للمحاجة  
وصاحب النهر يحتاج اليه كصاحب البيرو والعين وهذا  
لانه محتاج الى المشي على حافت النهر ليجري الماء اذا احتسب  
شئ وقع فيه اذ لا يمكن المشي في وسط الماء وكذا يحتاج  
الى موضع يلقي عليه الطين عند الكرخ لما في النقل الى اسفله  
من الحرج ما لا يخفى وله ان استحقاق الحرمة في البيرو العين  
ثبت نصا بخلاف القياس فلا يلحق بها ما ليس في معناها



لأن الحاجة فيها متحققة في الحال إذا الانتفاع بها لا يتبدون  
الحريق وفي النهر موصومة باعتبار الكرى فلعله لا يحتاج  
إليه أصلاً نعم يلحقه بعض المخرج في نقل الطين والمشى  
في وسط النهر لا يستعمل ذلك حرباً وإن كان يحتاج إليه  
لألقا الكناسه فيه لأنه يمكن الانتفاع بدون الحريق  
ولا يقاس على البير لأن حاجته إليه دون حاجة صاحب  
البير إلى الحريق في أحياء الموات من كتاب الزيلعي  
وذكر في كشف الغوامض أن الاختلاف بين أبو حنيفة  
وصاحبيه رحمهم الله في نهركبير لا يحتاج فيه إلى الكرى  
في كل حين أما الأنهار الصغار يحتاج فيه إلى كرتها في كل  
وقت فلها حريق بالالتفاق زيلعي قبيل مسایل الشرب

### فيما يتعلق بالمقابر

أوصى بأن يتخذ أرضه مقبرة تجوز دفن الوارث فيه بنزاهة  
في الرابع من كتاب الوصايا  
أرض لأهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم إن واحد  
من أهل القرية بنى فيها بيتاً لوضع اللبن وإذا القبر  
وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل القرية أوصى  
بذلك بعضهم قالوا إن كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج  
إلى ذلك المكان لا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا إلى ذلك  
المكان رفع البناحة يقبر فيه قاضي خان في فصل في المقابر  
من كتاب الوقف

اليهودي والنصراني يمنعون من أحدث المقبرة والبيع  
والكنائس خلاصة قبيل كتاب الشهادات  
حفر قبر أودفن فيه آخران كان الأرض ملك الأول ينيش  
ويخرج وإن أرضاً مباحة لا يخرج ولكن يضمن للأول قيمة

حفره

حفره بنزاهة في غصب الضياع من كتاب  
الغصب

مقبرة قديمة لمجلة لم يبق فيها آثار المقبرة لا يباح لأهل  
المجلة الانتفاع بها وإن كان فيها خشيش يحترق منها ويخرج  
الخشيش إلى الدواب ولا يرسل الدواب فيها خزاسة  
المفتين في كتاب الوقف

وفي شرح الطحاوي في آخر كتاب الصلاة وكره أبو حنيفة  
رحمه الله وطى القبور والجلوس عليها وإن يقضى حاجته  
فيها من بول أو غائط أو غيره ويكره النوم على القبر  
والصلاة عندها مسئلة وضع الرأس على القبر للنوم  
هل يجوز أم لا الجواب وفي الأحياء قال أبو قلابه  
رحمه الله قبلت من الشام إلى البصرة فنزلت الخندق  
ونظرت وصليت ركعتين بليل ثم وضعت رأسي على  
قبر فنت ثم اتقيت وإذا صاحب القبر يشتكي يقول  
لقد أذيتني منذ الليلة دل على أن الميت يتأذى بوضع  
الرأس على القبر فيكره نصاب الاحتساب في الثالث عشر  
لا يجوز لأحد أن يبنى فوق القبر بيتاً أو مسجد إلا أن وضع  
القبر حق القبور وهذا لا يجوز نبشها إذا كان القبر في  
ملكه وملكه بعد الموت في قبره باق لا احتياجه إليه  
فلا يجوز لأحد من ورثته أو جيرانه التصرف على بماء  
قبره والله أعلم بنصاب الاحتساب في الباب الحادي  
والعشرين

جعل أرضه مقبرة وفيها أشجار فأراد ورثته أن  
يقطعوها الأشجار فلم ذلك لأن موضع الأشجار لم يضر  
وقفالته مشغول ولذلك لو جعل داره مقبرة فوضع



البناء لا يدخل فيه لانه مشغول فصول عمادي في الفصل

الرابع والثلاثين  
مقبرة  
واذا جعل داره مسجداً بما يصير مسجداً وجعل داره  
لا يجوز بيعه بعد ذلك بالاتفاق من وقف تجنيس  
الملتقط

يكره قلع ما نبت على القبور فان يبس فلا بأس بقلعه حطب  
نبت في المقبرة ثم يعاير في مصالح المقبرة ولا بأس بالطريق  
في المقبرة الا اذا وقع في قلبه انه طريق احد ثوبه لانه يجب  
تعظيم قبر المسلم والله اعلم من ادب تجنيس الملتقط  
مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين  
قال ابو القاسم ان كان اثارهم قد اندست لا بأس بذلك  
وان كان عظامهم باقية لا بأس بان تنبش ويقبر فيها المسلمون  
فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة  
للمشركين فنبتت واتخذت مسجداً آمناً وقف

قاضي خان

**قطع** الحشيش الرطب في المقابر يكره لانه مسبح ويندفع به  
العذاب عن الميت او تستأثر الميت وعلى هذا لا يكره من  
مقابر الكفار وقطع الياض لا بأس وبه ورد الحديث الصحيح  
في كراهية البرازية

ويجوز نبش قبور الكفار بعد الانداس وان يجعل مكانها  
مسجداً او مقبرة كسجد مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قبيل كتاب البيوع من حاوي القدسي

وبعد ما دفن الميت لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة  
الا بعد رد العذر ما قلنا يعني اذا كانت الارض مفضوبة  
او اخذت بالشفعة مجمع الفتاوى في اخراجنا يرمثه في جموعة

قدرى

قدرى قدرى

**فتى** مقبرة فيها الشجر فهو على وجهين احدهما كونها ثابتة  
قبل اتخاذ الارض مقبرة وهذا على وجهين فلو كانت الارض  
مملوكة فالاشجار باصلها على ملك رب الارض فله ان يصنع  
بها وباصولها ما يشاء اذ تحملها من الارض لم يصير مقبرة لشغله  
بملك رب الشجر ولو موات لا مال لها واتخذها العمل القريبة  
مقبرة فالاشجار باصلها على حالها القديم وثانيها كونها  
ثابتة بعد اتخاذها مقبرة وهو على وجهين فلو راي لها  
غارس فهي للغارس لانها ملكه ولو لم يعلم غارسها فللغاضي  
امر ما فلو راي بيعها وصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك  
اذ لو لم يعلم غارسها فهي في حكم الوقف الا يرى ان شجرة نبتت  
في ملك رجل ولو لم يعرف غارسها فرب الملك كذا هنا

جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

ولو حفر لنفسه قبراً في مقبرة ان كان فيها سعة يستحب ان  
لا يوحش الذي حفره والاجاز لغيره الدفن فيه وهو كمن بسط  
المصلي في المسجد وترك في الرباط وجعل في موضع منه علامة  
وخرج الامر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول واذا  
دفن الغير فيه قال ابو نصر لا يكره ذلك لان الذي حفر لا يدري  
باى ارض يموت وفي اى مكان يدفن قال الفقيه ابو جعفر

الليث يكره اسعاف في فصل احكام المقابر

الوصية بتطيين القبور وان يتخذ عليه قبة باطلة بزازية الرابع  
في الدفن من الوصايا

ولا يقعد على القبر لان سقفه حق الميت اولاته اهانة الادب  
المكرم قال عليه الصلاة والسلام كسر عظم الميت ككسره  
حي وان في المقبرة طريق ودقع في قلبه انه محدث لا يمشي



فيه والمراد من القدم قبل اتخاذ القبرة قعد على قبر اخيه من  
يقرا القرآن لا يكرم عند محمد رحمه الله وبه اخذ المشايخ  
والمختار انه ينتفع الميت خلافا للمالك وعليه المعتزلة بنا  
على ان عمل الغير لا ينتفع الغير وقد عرف في الكلام وشهدت  
الاثار بالمختار وعليه العمل في الامصار في الاعصار بزازية  
في نوع في المسجد من كتاب الكراهية

رجل جعل ارضه مقبرة يجوز ان يدفن فيها الفقراء والاغنياء  
ليس هنا ما يوجب تخصيصه بالفقراء او صار كالخنازة والسقا  
مشترك الغني والفقير من وقف الواقعات الحسامية في  
باب علامة الواو

ميت دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك  
بالخيار ان شارضى بذلك وان شا امر باخراج الميت  
وان شا سوى الارض وزرع فوقها لان الارض بظاهرها  
وباطنها مملوكة له فوايد ظهيرية في الوقف  
سئل في ميت هل يجوز نقله من قبر الى قبر لغير ضرورة ام لا  
وهل يجوز دفن الاجنبية مع الاجنبي في قبر واحد لغير ضرورة  
ام لا وهل يكره دفن الميت في الفسقية او يحرم ام لا وهل زيارة  
القبور للرجال سنة دون النساء اجاب لا يجوز نقل  
الميت من قبر الى اخر لغير ضرورة ولا يجوز دفن الاجنبي مع  
الاجنبية في قبر واحد بغير ضرورة وفي القنية يكره دفن  
ميت على ميت بعد ما اهيل عليه التراب اذا لم يجعل بينهما  
حاجزا قال الحدادي ولو حفروا قبرا فوجدوا فيه ميتا او عظاما  
قليل يدفنون ما حفروا ويحفر واغبره الا ان يكون قد فرغ  
نقنه وظهر عظاما فانهم يجعلون العظام في جانب القبر  
ويدفن الميت معه والحدادي من الفسقية لقوله عليه  
الصلاة

فيه م

٢٠٤  
الصلاة والسلام الحمد لنا والشوق لغيرنا فاذا كان في موضع  
ينهار القبر فلا بأس بان يجعل في الشق للضرورة واما الحرم  
فلا فان الحرم لا تثبت الا بدليل قطعي ولم يرد واما زيارة  
القبور للنساء فان كان لتشديد الحزن والبكاء لا يجوز لهن  
الزيارة وعليه حمل الحديث لعن الله زائري القبور وان كان  
للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك بزيارة القبور الصالحين  
فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شوايا العقد النفيس  
لابن عبد العال

وسئل عن اتخاذ بيتا في المقبرة ليسكن فيه او يجعل فيه ما يحتاج  
الى القبر قال ان كان موضعها لا يحتاج فيه للقبر فلا بأس به ثم  
ان احتيج اليه للقبر امر برفعه الخ ولو جعل ارضه مقبرة او  
دفن فيها ميت ثم فسد الارض بالما بحيث لا يصلح لدفن  
الموت فيرد الى الوقف قال ويكره الانتفاع بالمقبرة وان لم  
يبق اثارها ولا يرسل عليها الدواب للعلف بل ينقل العلف  
الى الدواب والله اعلم عتائية في آخر الوقف

تصدق  
دفع الى بنته خمسين وقال الخمسة لك واخرى قبوري  
بالباقى على الفقرا فالوصية بالخمس طها يجوز وعمارة القبر  
للتخصيص يجوز وان كان للترتين فالوصية ايضا باطلة  
ويصرف الى الفقرا اوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيها  
ابنا السبيل فالوصية باطلة اذ الميبين في اى المقابر كافر  
اوصى بان يتخذ ارضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه الوصية  
بتطين القبور وان يتخذ عليه قبة باطلة بزازية في الوصية  
امراة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يدها  
ودفن فيها ابنا وتلك الضيقة لا تصالح للمقبرة لغلبة الما  
عندها فيصيرها فسادا فاردت بيعها فهذا على وجهين



اما ان كانت الارض بحال يرغب الناس عن دفن الميت فيها  
لقلّة الفساد او لا يرغب عن دفن الموتى فيها لكثرة الفساد في  
الوجه الاول ليس له البيع لانها صارت مقبرة وفي الوجه الثاني  
لها البيع لانها صارت مقبرة من الواقعات الحسامية  
في كتاب الوقف بعلامة النون

سئل في ارض قراح مجاورة لتربة اهل الذمة باعها مالكا  
بثمن معلوم الى رجل وسلمها له بالتخلية هل يجوز بيعها  
ولمشتريها ان يضيفها للتربة المذكورة لدفن اموات النصارى  
اجاب صرح علما الدين وفقها المسلمين ان الملك المطلق  
لتصرف المالكين فلم يبعه لمن شاؤوا ولمشتري التصرف  
في ملكه باتخاذ مقبرة وقد صرح في التاتارخانية بذلك  
قال فيها وسيل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا  
دارا وبستانا من دور المسلمين واتخذوها مقبرة لهم  
هل يمنعون عن ذلك فقال لا نعم ملكوها فيفعلوا بها  
ما شاؤا كالمسلمين والله اعلم في سير الفتاوى  
الخيرية

وسئل نجم الدين في مقبرة فيها اشجار هل يجوز صرفها  
الى عمارة المسجد قال نعم ان لم يكن وقتا على وجه اخر قيل  
ان تداعت حيطان المقبرة الى الخراب يصرف اليها اوالى  
المسجد قال الى ما هو وقف عليه ان عرف وان لم يكن للمسجد  
متولى ولا للمقبرة فليس للعامة التصرف فيها بدون اذن  
القاضي والله اعلم فوايد ظهيريه في كتاب  
الوقف

سئل في رجل شرع في حفر قبر لنفسه فنهاه رجل عن ذلك  
وقد ورد النهي عن ذلك وهو حرام فاجابه وقال له  
قد

قد صرح عن الامام ابو حنيفة رحمه الله انه هب بالنفسه قبر قبل  
موته بمدة وختم القرآن فيه قراءة كذا كذا الف مرة ولو علم  
الامام انه محظور لما فعل ذلك فهل الامر كما يقول هذا او لا  
اجاب ليس على هيئة القبر بحرام وقول القائل حرام خطأ  
بل هو جائز وان كان الاولى تركه الا لعارض من كونه في محل  
امن او يقرب من قبر صالح فانه يجوز تهيبه بلا كراهية  
العقد النفيس لابن عبد العال

ويستعمل القبر ولا يستعمل اى لا يرجع لانه عليه الصلاة والسلام  
نهى عن تزيين القبور ومن شاهد قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
انه مسنم هداية في الجنائز لا ينبغي ان يدفن الميت في الدار  
وان كان صغيرا لان هذا السنة كانوا الانبياء ان يدفنون حيث  
ماتوا واقعات حسامية في الصلاة بعلامة النون

اوصى بان تحفر عشرة قبور ويدفن ابنا السبيل والوصية  
باطلة اذ لم يبين في اى القابر تحفر نوازية في الوصايا  
رجل وجد طريقا في المقبرة فهذا على وجهين اما ان وقع ضميره  
ان هذا طريقا احد ثواب القبور او لم يقع ففى الوجه الاول  
لا يمشى لانه محدث وفي الوجه الثاني يمشى لانه طريق ولم  
يعلم كونه محدثا والعقود على القبور لا ينبغي لما روى عن  
بعض المتقدمين انه قال لان اجلس على الحجر الى مرثا جليس  
على القبر في باب الكراهية بعلامة السنين من الواقعا  
الحسامية

### في ارض ميان ديهى

الارض ميان ديهى قد يكون للغايب وقد يكون ارضا  
تركها مالكا على اهل القرية بالخراج وقد يكون ارضا تركت  
لرعى دواب اهل تلك القرية من وقت الفتح ونحو ميان ديهى



فمن كان له ارض لا يملكها غيره لم يملكها غيره ان يردوا بهم اذ ازرع المرعى  
 بعض من القرية فلكي يملكه وليس لصاحب الارض تفويض المرعى لان تفويض  
 المزراع لا يخرصه ولا يجوز تفويض المرعى اطلاقا ازرع المرعى وتصرف فيه  
 فلا بل القرية ان يملكها بالمرعى رجل اقام بيته في قطعة ارض انها مرعى تحت  
 انتقلت من ابيه واخيه الفقيه اقاموا بيته انها مرعى ببلده فبيته المرعى اولى  
 رجل فتح المحل الجبل بالاذن وتصرف ايضا فصول عمادي في الفصل الحادي عشر

واصح ما قيل فيه ان ينفذ الرجل على طرف عران القرية فينادي  
 يا علي صوته فالى اى موضع ينتهي اليه صوته يكون من قنا  
 المرعات لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع لرعى  
 المواشى او غيره وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف  
 لها مالك من احياء الموات قاضي خان

وان بيع الكرد اورد كان معلوما يجوز لكن لا شفعة فيه وكذا  
 الاراضى الميان ديهية اذا كانت الاكورة يزرعونها فيبيعها  
 لا يجوز ويبع كرد ارضها يجوز ولا شفعة فيها في شفعة  
 البرازية

الاكل من ارض الخوز يريد به ارض المملكة وهي الاراضى  
 الميان ديهية يطيب نصب الاكورة لهم اذا اخذوا من ارضه  
 واجارة لانهم ملكوه وفي الكرم والاشجار ان كان يعرف

اربابها لا يطيب الاكورة ولا لغيرهم لانه ملك الغير  
 وان لم يعرفوا طاب للاكورة نصيبهم لان التدبير في  
 معاملتها الى السلطان وصيا بمثل ارض بيت المال  
 يابلا فزور ابو اقامت بيته ايدوب فينبغي للامام ان يتصدق به وان لم يقبل فلا ثم عليه  
 اخذ قرية ابايسى من بور لاله بتمزده هذا الذي ذكرنا طريق الحكم واسا طريق الاحتياط فما  
 مشر كدر ابو اقامت بيته ايدوب روى عن خلف بن ايوب انه كان لا ياكل من الطعام بلخ  
 فنفيك بيته سى اولى در الجواب الا وقت يباح له الميتة ظهيرية في المقطعات الثالث  
 استقلال دعوى طرفك بيته سى

اولى در فتاوى عبد الرحمن افندي دكيت لزوم ارض ميان وهو لا يكون كذا ذكره شر وقال لان  
 في التفقات من الدعوى والخطا ارض ميان قد يكون للغايب وقد يكون ارضا تركه مالكه  
 والشهادة والنزاع من كتاب التركة على اهل القرية بالخراج وقد يكون ارضا ترك لمرعى ذواب  
 القرية من وقت الفتح وهو ميان وهو ايضا فهد القدر لا

فمن كان له ارض لا يملكها غيره لم يملكها غيره ان يردوا بهم اذ ازرع المرعى  
 بعض من القرية فلكي يملكه وليس لصاحب الارض تفويض المرعى لان تفويض  
 المزراع لا يخرصه ولا يجوز تفويض المرعى اطلاقا ازرع المرعى وتصرف فيه  
 فلا بل القرية ان يملكها بالمرعى رجل اقام بيته في قطعة ارض انها مرعى تحت  
 انتقلت من ابيه واخيه الفقيه اقاموا بيته انها مرعى ببلده فبيته المرعى اولى  
 رجل فتح المحل الجبل بالاذن وتصرف ايضا فصول عمادي في الفصل الحادي عشر

يحصل التعريف اقول فيه فظن لان ارض ميان دعو لو كان  
 معروفه في نفسه ينبغي ان يحصل به التعريف والجهالة في ملكه  
 وفي جهة تركه جامع الفصولين في الفصل السادس في تحديد  
 العقار

واما ارض الموات التي احيها ما رجل بغير اذن الامام فلا يجوز  
 بيعها عند ابي حنيفة رحمه الله لانها لا تملك بدون اذن  
 الامام وعندهما يجوز بيعها لانها تملك بنفس الاحياء والسيرة  
 تذكر في احياء الموات وذكر القدر دوى انه لا يجوز بيع دور  
 بغداد وحواليات السوق التي للسلطان عليها غلظة  
 لانها ليست مملوكة لما روى ان المنصور اذن للناس في  
 بنائها ولم يجعل البقعة ملكا لهم في بيع البديع

الاكل في زمين ميان ديهى بياح للاكورة وفي الكرد اورد الاشجار  
 ان يعرف اربابها لا يباح للاكورة ولغيرهم ايضا وان لم  
 يعرف طاب وهذا حصّة الاكورة اما في حصّة بيت المال  
 فينبغي للسلطان ان يتصدق به وان لم يفعل لا ياتم والله اعلم في غصب البرازية

**فيما يتعلق بالاشجار**  
 فت شجرة في ارضه نبت من عروقه في ارض اخر فلو سقاه  
 رب الارض وابنته فهو له ولو نبت بنفسه فهو لرب الشجر  
 ولو صدقه رب الارض انه من عروق شجره ولو كذبه صد  
 جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

قطع اغصان شجرة غير ان كان النقصان فاحشا يضمن  
 قيمة الشجر والا فانقصان ضمانات للغانم في الفصل  
 الاول من الباب الحادي عشر

رجل استاجر ارضا مدة معلومة فغرس فيها اشجارا في

فمن كان له ارض لا يملكها غيره لم يملكها غيره ان يردوا بهم اذ ازرع المرعى  
 بعض من القرية فلكي يملكه وليس لصاحب الارض تفويض المرعى لان تفويض  
 المزراع لا يخرصه ولا يجوز تفويض المرعى اطلاقا ازرع المرعى وتصرف فيه  
 فلا بل القرية ان يملكها بالمرعى رجل اقام بيته في قطعة ارض انها مرعى تحت  
 انتقلت من ابيه واخيه الفقيه اقاموا بيته انها مرعى ببلده فبيته المرعى اولى  
 رجل فتح المحل الجبل بالاذن وتصرف ايضا فصول عمادي في الفصل الحادي عشر

مسئلة وان مات احد هما فامسك  
 ورثة المتوفى شيئا مشكرا  
 من التركة ادعى النصف له  
 ونصفه ملكي وادعى الورثة  
 كله للمتوفى فبيته الورثة اولى  
 لانها ادعى الاستقلال  
 فبيته الاستقلال اولى  
 من الاشياء كمن الميراث  
 مجمعة عاقله ياد افندي  
 في شرح البيان في ورق  
 ٤٤٤

فمن كان له ارض لا يملكها غيره لم يملكها غيره ان يردوا بهم اذ ازرع المرعى  
 بعض من القرية فلكي يملكه وليس لصاحب الارض تفويض المرعى لان تفويض  
 المزراع لا يخرصه ولا يجوز تفويض المرعى اطلاقا ازرع المرعى وتصرف فيه  
 فلا بل القرية ان يملكها بالمرعى رجل اقام بيته في قطعة ارض انها مرعى تحت  
 انتقلت من ابيه واخيه الفقيه اقاموا بيته انها مرعى ببلده فبيته المرعى اولى  
 رجل فتح المحل الجبل بالاذن وتصرف ايضا فصول عمادي في الفصل الحادي عشر



مدة الاجارة وكبرت وانقضت المدة فالمالك بالخيار ان شا  
دفع اليه قيمتها مقلوعة وان شا امره بتفريغ ارضه هكذا  
ذكره وهو الصحيح جوامع الفتاوى في الباب الثاني  
من كتاب الاجارة

**بد** وقعت شجرة في نصيب احد المتقاسمين اغصانها  
متدلية الى نصيب الاخر يجبر صاحبها في قطع الاغصان في  
رواية عن محمد رحمه الله وعنه يترك كذلك وفي كتاب  
الصالح خرج شعب تخلته الى جاره فلما جاز قطعها التفريغ  
هو ايه قالوا هذا على وجهين فلو امكن تفريغه بشد  
الشعب على النخلة كله او تفريغ بعضه بشد بعضها فله  
ان ياخذ رب النخلة بالشد لا بالقطع فيما امكن التفريغ  
بشده واما ما لا يمكن تفريغه الا بقطعه فالاولى ان يستأذ  
ربها فيقطع بنفسه او ياذن له به ولو اني يرفع الامر الى  
القاضي فيجبره على القطع ولوم يفعل الجار كذلك ولكن  
قطعه بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل  
اخر اعلى منه او اسفل اتفق منه ضمن جامع الفصولين  
في الفصل الخامس والثلاثين

والاصل ان الشجرة انما يستحق بالغرس او بملكية التاله  
او بالارض من المحل المزبور  
فلو وقع نصيب اعلى الكرم لاحدهما ونصيب الاسفل للاخر  
وجعل الطريق القدام لصاحب الاعلى وترك الطريق للصاحب  
الاسفل وفي الطريق الذي تركا لصاحب الاسفل اشجار فان  
جعل تلك الطريق له فالاشجار يكون له وان جعل لاحق المردود  
له لا تلك الطريق فالاشجار بينهما كما كانت خزانة المغنين  
في كتاب القسمة

ح

ح ولو باع ضيعة فيها اغصان جاره متدلية فللمشتري ان  
يامر جاره بتفريغ الضيعة عن اغصان شجرته لان المشتري  
يقوم مقام البائع فيما كان للبائع ان يفعله وكذا لومات  
صاحب الضيعة كان لوارثه ان ياخذ الجار بتفريغ ضيعة  
عن الاغصان قال وما ذكره **ح** اوفق للاصول واشبهه  
بالصواب فتية في باب الحيوان من كتاب الدعوى  
ساومه اشجارا على عرصه للخطيب فاتفقا على ان ينظر أهل  
الخبرة كم وقراهم فاتفقوا على انه عشرون وقرا فباع فوجد  
الثر منه بعد القطع تسلم الزيادة للمشتري كما في الثوب  
اذا وجد ازيد من الزرع بزيادة في نوع في الاشجار من كتاب  
اليومع

وفي الفتاوى للفصل نبت شجرة او زرع في ارض انسان  
من غير ان يزرعه احد فهو لصاحب الارض لانه متولد  
من ارضه وكان جزا من الارض فيكون لصاحب الارض  
فصول عمادي في الفصل الرابع والثلاثين

ولو كان الفارس قلع التاله من ارض رجل وغرس فهو للفارس  
وهو ضامن لصاحب التاله قيمة التاله يوم قطعها  
تجنيس الملتقط قبيل كتاب الشرب

وكودفع ارضه الى اخر ليتم هذه كرميا بالنصف فهو لصاحب  
الارض وللغارس قيمة ما احدث واجر مثل عمله تجنيس  
الملتقط قبيل كتاب الشرب

نواة هبت بها الزرع فوقعت في كرم رجل فنبتت فالشجرة  
لصاحب الكرم من المحل المزبور  
واذا نبتت اغصان شجرة رجل في دار انسان ان كان  
حيث تجمع ويشد بحبل ويفرع هو داره من غير قطع فاذا



قطعا صاحب الدار صار ضامنا وان كانت هذه الاعضان  
غلظا لا سبيل الى شد ذلك بحبل ولا يمكن الا القطع فاذا قطع  
صاحب الدار من الموضع الذي كان يقطع الحالم لورفع اليه  
فلا ضمان عليه ولو قطع شجرة وقد دخل عروقها تحت بنا رجل  
فمنعه صاحب الدار من قطع العروق خوفا هدم جداره ضمن  
لصاحب الشجرة قيمة عروق شجرته كذا عن محمد رحمه الله  
ذكره في بيوع هذا الكتاب من عصب نخيل للقط  
اشترى شجرة فهدا على ثلاثة اوجه احدها ان يشتريها بغير  
ارض وقرار اي ينصر على ذلك والثالث ان يشتريها مطلقا  
ولم يذكر قرارها لا بالنفي ولا بالاثبات والبيع في جميع هذه الوجوه  
جائز الا ان في الوجه الثالث قال ابو يوسف رح له القرار وقال  
محمد رحمه الله لا قرار له وابو يوسف جعله بمنزلة الوجه الثاني  
ثم في الوجه الاول لا يومر بقطعها له ان يغرس مكانها اخرى  
وما نبت من العروق بعد القلع او قبله فهو له وفي الوجه  
الثاني يومر بقطعها بعروقها على العروق دون بلوغ الغاية  
وان لم يضر بلوغ الغاية بشئ فان شرط البايع قطعها  
على وجه الارض ولم يشترط ولكن القلع يضر بحايط او نهر  
يمنع عن الحفر بل يومر بقطعها على وجه الارض وما نبت  
من العروق فهو للبائع واجمعوا على انه لو اقر لرجل بشجرة  
ان له القرار ايضا وهو حجة لمحمد رحمه الله من بيوع

#### الفتاوى للقاعد

قال مردى يكي توده و شده ندد الوء خود بشاخ زرد الوء  
ديكرى نيكاشته است بي دستورى مالك زرداء الوء  
ودرخت باينكاشتكى ملك صاحب بيرخت بود و اذان برسوم  
صاحب توده را و عليه نقصان الشجرة بقطعها لان الشجرة

مع

مع هذا الغصن ترلا منزلة التاله مع الارض ومن غرس  
تاله في ارض غيره فالتاله والارض لصاحبها كما كان هكذا  
افتي الامامان برهان الدين ورضي الدين وافتي قاضي  
خان بخاري انه يصير مملوكا للشجرة بالضمن وجه ذلك  
انه احدث صنعة متقومة صيرت حق المالك بها كما  
من وجه اما ان وصل به خلاف جنسه نحو ان يصل المشس  
بالاجاص فظاهر لا يها صارت شجرة اخرى واما ان وصل  
من جنسها فجوابه فيما اذا وصل بغصن من الاعضان  
وبقيت سائر الاعضان على حالها والله اعلم من قسمة

#### القاعدة

الثمار على الاشجار لا ياخذ به بكل حال الا باذن الا اذا اكثر  
وعلم انه لا يطبق عليه له الاكل لا الحمل وكذا ان ساقطة وان  
في الحايط الا في المصرف التي تبقى كالجوز فكذلك والتي لا تبقى  
كالنقاج ونحوه تكلوا والاصح انه لا بأس به ما لم يتعين النهر  
صريح او دلالة ورفع الثمار من النهر والكله جائز وان كثرت  
ورفع الخطب من النهر اعني النهر الذي تجري فيه الما ان  
لا قية فالأخذ بجوز رفع الورق الساقط من الشجرة ايام  
الصيف ان له قيمة كورق الفرساد لدود القز لا يجوز ويضمن  
قيمتها ولا يجوز بيع كراهية البزارية

وان كانت ارض بين قوم لهم نخل في ارض غيرهم فاقسموا  
على ان ياخذ اثنا من منهم الارض واخذ الثالث النخل باصو  
فهو جائز لان النخلة بارضها بمنزلة الحايط ولو شرط للاحدم  
في القسمة حايطا بنصيبه فهو جائز فكذلك النخلة وان  
شرطوا ان لغلان هذه القطعة وهذه النخلة ونحو غير  
تلك النخلة فاراد ان يقطع النخلة فليس له ذلك والنخلة



لصاحبها باصلها كما يتنات النخلة كالحايط وبشمية الحايط  
في القسمة يستحقها باصلها فكذا لك بشمية النخلة وهذا لانها  
نخلة ما لم تقطع فاما بعد القطع هو جزع فمن ضرورة استحقاق  
النخلة استحقاق اصلها وكذلك على هذا لو اقر انسان بنخلة  
استحقها باصلها من قسمة مبسوط السر حسي

ولو اوصل غصنه بشجرة غيره فاشترى له وله والشجرة لصاحبها  
فتية في الغصب

قال دريغ درخت ديكرى امده وكلان شده مى كونيده اگر  
بسقى و تربيت آن همسايه كشته است و را بود و اگر في صاحب  
درخت را بود چون اصل ملك انست بدى كه اين باب  
دهد يا ترتيب كند ملك وى چرا كرده اجاب  
مراد زان سقى و ترتيب ابيات است يعنى كه اگر هم از ابتدا  
باب دادن وى برآمد است ملك وى بود يا اگر خود برآمد  
باشد و بعد زان وى سقى و يتار كرده بودن صاحب  
درخت بود و معنى انست كه ان عرق درخت بر مثال  
بذر است و هر كه بذر كسى را ابيات كند متملك شود و بذر  
صامن بود چنانكه اينجا اتلاف بذر ينست ضمان ينزيتست  
و هر كه نبات رسته كسى را سقى كند و ترتيب دهد متملك  
نشود فنهنا كذا من غصب سرار نجم الدين العلامة  
كذا في غصب مجموعة حلى زاده

**فشت** نخل بينهما وعليها ثمر او ارض لينهما وفيها زرع فباع  
احدهما حظهما من النخل ينبغي ان يجوز اذا المشتري لا يجبر على  
القطع لقيامه مقام البايع جامع الفصولين في الفصل الحادى  
والثلثين

**بس** غصب تالة صغيرة فغرسها في ملكه فادركت في ارضه  
فلرب

فلرب التالة قيمتها لا النخلة عند ما صارت تبعا لارضه ولو  
غرس تالة ولم ترعه دفن ولم تنبت فلا شك انها لربها ولو نبتت  
ولم ترعه ينبغي ان يكون لربها ايضا لان وضع المسئلة في الزيادة  
جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلثين

رجلان اشترى نخلة وتواضعا على ان يكون لاحدهما النخلة  
والاخر الرطب جاز ويقسم الثمن عليهما على قيمتهما وكذا لو  
اشترى ارضا فيها شجرة على ان يكون لاحدهما الشجر والاخر  
الارض جاز ولصاحب الشجر ان يقطع الشجر ان لم يكن في  
قلعه ضرر ظاهر وان كان الكل بينهما لانه صار بمنزلة  
شيشين لا يمكن نزع احدهما الا بضر فيكون الكل بينهما  
كالقصر مع الخاتم والسيف مع الحلية قاضى خان في البيوع  
في فصل فيما يدخل في بيع الكرم

قال مردود و در زمانه دود و بى سر قسمت كودند بى زركى  
كرفنه و بى زركى جزانكه شاخها درختان در دره وارز  
اين ديكر است اين قسمت درست بود چون افراز تمام ينست  
اجاب بود و افراز تمامست من حيث المعنى  
ان بهر انكه هر يكى تغريغ هو اخر مشروطست دلالة و بهذا  
يومر كل واحد منهما اذا طلب الاخر كما لو شرط اذ لك نصا كما  
ذكر الحاكم من قسمة القاعدية

رجل له شجرة يستظل بها جاره اراد الرجل قلعها لا يمنع منه  
ولو تضر به جاره اذرب الشجرة بالقلع يمنع عن الانتفاع  
بملكه جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلثين  
يا غياث فدان جاورد است از ملك خود و نشان زرده درخت  
ابو اجاب يا غياث سوا غرس باذن صاحب الكرم  
او بغير اذنه يكون شاغلا ذلك القدر من الارض بغيره



بغير اذن يكون صاحبه فيكون اثما ولصاحب الارض كالا  
الفصلين ان يامر برفعه وتغريغ ارضه ويطييب للغارس ما زاد  
في تاليه اذا كان باذن ولا يطيب اذا كان بغير اذن والله اعلم  
في قصة القاعدية

اذا غصب كرمافيه اشجار فيلس الاشجار لهذا في يد الغاصب لا  
يجب على الغاصب ضمان الاشجار لهذا المعنى فصول عمادى  
في الفصل الثاني والثلاثين

اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قلعها معلوما ومضى  
وقتها ليس للمشتري ان يرد الثمن اشترى اوراق التوت ولم  
يبين موضع القلع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك الاعتصان فله  
ان يقطعها في السنة الثانية قنية وبيع قوايم الخلاف يجوز  
مختصر خزانه من بيع الفتاوى لمومن ايا دى

رجل غرس شجرة على فناء بابه في سكة غير نافذة وفيها اشجار اخر  
فاراد رجل من اهل السكة ان يقطعها ولا يتعرض لاشجار اخر  
ليس له ذلك لانه متعنت قال رضى الله عنه له ذلك ولا  
يكون متعنتا الا اذا كان له شجرة مثله من دعوى عدة الفتاوى  
وفي غصب الفتاوى رجل زرع شجرة القرصاد ان كان لا يضر  
بالطريق لا باس به ويطييب للذى غرس فصاده وورقه  
وان كانت الشجرة في المسجد لا باس باكل ثورتها ولا يجوز اخذ  
ورقها ولو غرس على صفة نهر فجاء رجل ليس له شركة في النهر يريد  
اخذ بقلعها له ذلك ان كان يضر بالناس والاولى الرفع الى  
الحاكم والله اعلم خلاصة من كتاب الحيطان

ولو استاجر البائع الشجرة ليترك الثوة الى وقت الجذاذ لم يجز  
هذه الاجارة لان جواز الاجارة مع ان القياس باباها لكفرها مع  
بيع المعدوم لتعامل الناس والناس ما تعاملوا هذا النوع من  
الاجارة

الاجارة كما لم يتعاملوا استيجار الاشجار لتخفيف الثياب وتصنيق  
المحوم لكن لو فعل يطيب له الفضل لانه ترك باذن المشتري  
في فصل شرايط الصحة في بيع البديع

الشجرة اذا كانت مشتركة بين رجلين باع احدهما نصيبه  
من الاجنبي لا يجوز ولو باع منهما مجوزا ثانيا رخصته في السابع  
من كتاب البيوع

مسائل الاسرار

نهر الشفة من مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذ  
بساتين يسقيها من هذا النهر قالوا ان كان ذلك لا يضر  
باهل المدينة لا باس به وان ضررهم فان كان لا يصل اليهم  
من الماشى قليل لا يسعهم ذلك قاضي خان من كتاب  
الشرب

رجل له نهر خاص من الوادى لارض له خاصة ليس له في النهر  
شريك خربت ارضه فاراد ان يسوق الماء الى ارضه اخرى  
مسوى الاولى قالوا ان كان ماء الوادى كثيرا لا يحتاج ساير  
الناس الذين لهم انهار من هذا الوادى الى هذا الماء ولا  
يضرهم ذلك كان لصاحب النهر ان يسوق ما نهره الى حيث  
شاوان كان يضر ذلك باهل الانهار لم يكن لهم ذلك ساقية  
بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجربة  
فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب  
احدهم فضل ما لا يحتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك كان  
شركاؤه اولى بذلك الفضل لانه لو استغنى عن جميع نصيبه  
من الماء كان نصيبه لشركاويه فلو ان هذا الذي فضل ماوه  
عن نصيبه اراد ان يسوق ذلك الفضل الى ارضه اخرى  
لم يكن له ذلك الا برضا شركاويه فان لم يرضوا كان بينهم



على قدر انصباهم خزائنه المفتحة في كتاب الشرب  
كم يجوز رفع الجمد من الجياض التي في بلادنا للشفة كما ولو  
سقى ارضه فاجد الماء فيه وكل واحد رفع ذلك الجمد الا اذا  
عد ارضه ليجد الماء فيه والله اعلم فتية في كتاب

### الشرب

جدول مشترك بين الجيران على راسه راقد ويقتسم كل واحد  
من الشرب كما وسقى ارضه ويسده عقيب السقي به جوب عاذتهم  
فتتركه احدهم مفتوحا بعد السقي حتى غرقت ارض بعضهم  
لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقي والله اعلم من المحل  
المزبور

امام اجر نهر اللقوم في مدينتهم لاجل الشفة فلاهل المدينة  
ان يتخذوا على ذلك النهر البساتين اذا لم يضر ذلك  
اهل الشفة وان كان يضرهم منعوا عنه يريد به ان بسبب  
اتخاذ البساتين اذا كان لا يصلح الماء الى اهل الاسفل وانصل  
اليهم شرب قليل لا يكفيهم فانهم يمنعون ان يتخذوا بساتين

### فصول عمادي في الفصل الرابع والثلاثين

نهر بين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم  
وليس لاحد منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحي  
او دلية او جسر او بوسع فم النهر او يقسم بالايام وقد  
وقعت القسمة بالكوي ويسوق شربه الى ارض له اخرى  
لهافيه شرب بلا رضايهم ويورث الشرب ويوصيه بالانتفاع  
بعينه ولا يباع ولا يوهب ولو ملا ارضه ما فترت ارض جاره  
او غرقت يضمن كثر الدقايق في كتاب الشرب

نهر بين قوم عليه ارضون ان علم انه كيف كان الشرب بينهم  
فهو على ما كان وان لم يعلم واختلفوا في الشرب فالشرب

يقسم

يقسم بينهم على قدر اراضيهم وان كان الاعلى منهم لا يشرب  
حتى يسكر النهر على الاسفل لقلعة الماء وارتفاع اراضيهم  
فليس لاهل الاعلى السكر ولكن يشرب بحصته وذكر  
محمد في النوادر لو منعهم اهل الاسفل من احداث السكر في  
مكان مشترك فالقاضي يجعل الماء بينهم بالنوبة بالايام  
ويطلق لاهل الاعلى السكر في نوبتهم بوضع لوح يجلسون  
به الماء ولا يسكرون بالطين وحال كثرة الماء يوم اهل  
الاعلى يسد فوهة النهر رد زيادة فضل الماء عن اهل  
الاسفل من فتاوى الوجيز للسرخسي في كتاب

### الشرب

قال شداد رحمه الله كنت اشد في سقي البستان بماء  
الشفة ثم روي خلف عن بعض الكوفيين فرخصت وكان  
خلف اذا دخل ما الشفة داره يقول لبعض اصحابه الا ترى  
الى حسن هذا الماء قليل له اتحل هذا الماء قال ان اخرجه  
انسان لا امنعه من ذلك والله اعلم من تجنيس اللقط

### في كتاب الشرب

ولو كان النهر عاما عليه قرى كثيرة فبلغوا في كربة فوهة  
نهر قرية فاذا ايرفع عنهم مونة الكري بالاجماع من فتاوى  
الوجيز للسرخسي في كتاب الشرب

نهر كبير ينشعب فيه نهر صغير فخرت فوهة النهر الصغير  
لا يجب نفقته الاعلى اهل النهر الصغير الى الجار ان يواخذ  
الجار برفع البالوعة القدم عن نهر الشفة الخ اذا جرى  
في النهر ما لم يحمله النهر فدخل دار انسان بغير ثقيب  
فهو ضامن لما اتلف الخ اذا سقى ارض نفسه فانبثق الماء  
من ارضه الى ارض جاره فافسد زرعاه وافسد الارض لاضمان



عليه ولو ارسل الماء فاسد ما ضمن قال الفقهاء وتاويل الماء  
له اذا سقى سقيها سقيا معتادا الى اخره من تجنيس الملتقط  
للاسترواشي من كتاب الشرب

قال مردی از هائی در حق آب بردن خرید سوی زر  
خوبیش بصدد رم و جوی بی برید و این فروشنده مردورثه  
رها نمی کند و سیم باز دهند تواند یا نه اجاب  
توانند قیل این جوی مزید نه همجو اینا کردن بود و بنادر  
بیع مانع فسخ است اجاب این بیع باطل است که  
بیع حقوق باطل بود ببنای کردن لازم نبود من شرب  
الفتاوی القاعدیة

نهر عام غیر مملوک لاحد هم كالفرات والجيحون لكل واحد  
ان يكون منه نهر الى ارضه وان يتخذ عليه رحي مفتحا وسيلها  
في ارضه ان لم يضرب بالنهر الاعظم ولو بني حايطا من الحجارة  
من الفران فاتخذ عليه رحي لم يجز قضا وكل واحد هدمه  
كما بني في طريق المسلمين حايطا في فتاوى الوجهين للشرع

#### في كتاب الشرب

مردی سیای می سازد در ملک خویش بر جوی عامه  
و برین جو سیاء دیگر است قدیم ان سیای قدیم بسبب  
این سیای محدث معطل می شود خصم سیای قدیم  
تواند باز داشتن باقی اجاب اگر برقرار سیای  
قدیم تواند لان له فيما فوق طاحونه حق فیلک المنع  
من تغیر و ان بنوا اسفل من موضع الطاحونة القديمة  
فان كان له من هذا النهر شرب لارضه او كرم له اسفل من  
موضع الطاحونة المحدثه يسقى منه فله المنع والا فلا لما  
ذكرنا فالخاص ان كل من له ارض اسفل من ذلك الموضع

يسقى

يسقى من هذا النهر فله المنع بني بنا على طريق العامة فلكل واحد  
من العامة ان يمنع لان له من ذلك الموضع ارضه وهو ايه  
حقا فله ان يمنع من التصرف في حقه من شرب الفتاوى  
القاعدية

اذا كان لرجل نهر في ارض رجل اراد ان يدخل ارضه وانما يدخل  
للعالج نهره فمنعه رب الارض من ذلك له ذلك وانما يخص  
صاحب النهر في بطن النهر لا صلاح النهر هكذا ذكر في كتاب  
الشرب ولم يحك خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في كتابه  
قول ابو حنيفة رحمه الله لانه حريص النهر في قوله وليس له  
ان يمر في ما وراء المسناة لان ما وراءها ملك صاحب الارض  
ومنهم من قال ما ذكر قول الظل فصول عمادي في الفصل  
الرابع والثلاثين

ومن هدم شط النهر يومربا صلاحه ام يضمنوه نقصا  
ما هدم كن ترع جذع غيره من سقفه والله اعلم  
من شرب القاعدية

سئل في مسيل جري من ماء المطر فدخل في فاحورة شخص  
فاتلف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه او ما  
انهدم من الفاحورة ام لا اجاب لا يضمن شيئا  
اهلك جري المطر نفسا كان او ما لا اذ صنع لاحديه  
فكيف يضمن ما حدث به لا قاييل بالضمان بسببه والله  
اعلم من عصب الخيرية

وان ادعى رجل انه شق في ارضه نهر او ساقا لما فيه الى  
ارض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الارض ويبين  
موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار ويبين  
مقدار النهر طول او عرضا وعقفا فاذا بين ذلك ان اقر المدعى



عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدث في الارض  
هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى في استخلاف قاضي خان  
 نهر عظيم لا اهل قري يحصون ادعى قوم سواه ان هذا  
 النهر لقري معلومة لا يحصى اهلها واقام البيعة على ما ادعى  
 والمدعى عليهم لا يحصون فيهم الصغير والكبير وانما حضر  
 واحد منهم قال محمد ربح اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز  
 القضاء بدعوى واحد من المدعين على واحد من المدعى  
 عليهم وتخرج النهر من ان يكون نهر الجماعة المسلمين ويصير  
 لا اهل تلك القري خاصة بمنزلة طريق نافذ من طرق  
 المسلمين اقام قوم البيعة على ان لهم دون غيرهم فانه  
 يقضى بتلك البيعة كذلك للنهر لقوم لا يحصون وان  
 كان النهر لقوم يحصون معروفون لم يقضى عليهم <sup>عند حضرة</sup>  
 احدهم وانما يقضى على من حضر منهم خاصة قاضي  
 اهل اعلى النهر ارادوا ان يجلسوا الماء على اهل الاسفل فان  
 كان الماء كثيرا بحيث لو لم يسكرو يصل الى اهل الحق في  
 الشرب ليس لاهل الاعلى ولاية الحبس وان قليلا يصل  
 الى حق الا بالاكسرف على وجهين ان يحال لو ارسل الى اهل  
 الاسفل يمكنهم الانتفاع لا يكون لاهل الاعلى السكربل يبدأ  
 باهل الاسفل حتى يدوروا ثم لاهل الاعلى ان يسكروا  
 حتى يرتفع الماء الى اراضيهم واستحسن المشايخ هذا الوجه  
 ان يقسم الحاكم بالايام اذا ابى اهل الاسفل السكربل يصنع  
 اهل الاعلى في نوبتهم ما احبوا نفيا للضرورة من شرب

الميسوط للسرخسي

**فصل في كرى الانهار**

واما ثلاثة انهر لا يملكها احد كالقراة ونحوه فكريه على  
 السلطان

السلطان من بيت المال لا منعقته للمسلمين عامة فموتته  
 عليهم وذلك مما احدث للنواب كالحراج والجزية دون العشور  
 والصدقات فانها للفقر فان لم يكن من بيت المال شيء  
 يجبر الامام الناس على كرية احيا المصلحة العامة لانهم  
 لا يضمنونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو  
 تركتم لبعتم اولادكم الا انه يخرج من له خاقة ومونته  
 على المباشرة دون العجزة والثاني نهر ملوك دخل ماوه  
 تحت القسمة لكنه عام فكريه على اهل دون بيت المال لان  
 الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص ومن ابى منهم  
 يجبر على كرية دفعا لضرر العامة من الشركا والثالث  
 نهر خاص من كل وجه فكريه على اهل من احيا الموات في

المجتبى شرح القدوري

والما الذي يتخذ عن الجبل في الوادي اختلفوا فيه قيل لاهل  
 الاعلى السكرو المنع عن اهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد  
 الاضرار باهل الاسفل في منع الماء ما ورا الحاجة واختاره السرخسي  
 وقيل انه لما دخل الوادي صار كما لما المشترك فالجواب فيه  
 كالجواب ثم الا ان يكون السيل الجزر وانتشر على وجه  
 الارض فيكون لمن سبقت اليه يده من شرب

البنازية

ادعى انه شق في ارضه نهر وساق فيه الماء الى ارضه لا بد  
 وان يسمى الارض التي شق فيه النهر وان يبين موضع النهر انه  
 من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر ويبين  
 طول النهر وعرضه كذا **وفي** يبين عمقه ايضا فاذا  
 بين ذلك فلو اقر المدعى عليه بذلك لزمه والا حلفه بالله  
 ما احدثت في ارضه النهر الذي يدعى في سائر جابع الفصول



وذكر محمد رحمه الله في كتاب الشرب في نهر في أرض رجل  
يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك كان القول قول صاحب الماء  
لأنه إذا كان يسيل فيه الماء كان النهر مشغولا بالماء فكان النهر  
مستقلا به فكان في يده في تنازع دعوى **البدائع**  
روى عن محمد رحمه الله أنه قال إذا دخل الماء في أرض رجل  
واجتمع الطين في أرضه بذلك لا يكون لاحدا ان ياخذ ذلك  
الطين ويرفع عن أرضه وكذلك الماء إذا دخل في أرض  
لرجل ودخل معه السمكة والله أعلم **تأثير حاشية في كتاب**  
**اليمين**

وإذا كانت لرجل أرض ولرجل فيها نهر تجري فأراد رب الأرض  
أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك فيترك على حاله  
لأنه وجد كذلك لأن موضع النهر في يد صاحب النهر لأنه  
مستعمل له بأجراء ما به فيه فعند الاختلاف القول قوله  
في أنه ملكه والله أعلم من شرب **الميسورة** للشخصي

**مسئلة** لو استغنى عن نهر غصبه غاصب هل يجوز أن  
يتوضى منه فإن اجاب بلا او بنعم فقط اخطا وينبغي  
أن يقول ان كان النهر في موضعه لا يكره ان يتوضى و يشرب  
منه وان الغاصب حوله من موضع الى موضع اخر  
لا ينبغي ان يتوضا ولا يشرب منه احد لأن الماء دام بجري  
في موضعه فكل احد ان يشرب منه ويتوضا لانه لم  
يظهر الغصب في حقها منية المفتي في كتاب الشرب

نهر لقوم تجري في بستان رجل فلرب البستان ان يغرس  
على حافته اذا لا يضره لارياب النهر فيه حتى لو تضرر و ايان  
بصنيق نهر به يمنع ولو غرس يوم يقلعه الا ان يوسع  
النهر من الطرق الاخر بقدر ما ضاق على وجه لا يتفاوت

في

في حق ارياب النهر في لا يمنع ولو غرس على نهر العام لنفعه  
المسلمين له ذلك جامع الفصولين في **الفصل الخامس**  
**والعشرين**

ومونة الكرى عليهم من اعلاه عند ان حنيقة رحمه الله واذا  
واذا جاوز أرض رجل سقطت مونة عنه وليس له سقي أرضه  
ما لم يفرغ شركاوه نفيا لاختصاصه وقيل له ذلك لاستواء  
الكراء في حقه وعند ما نرى المونة عليهم جميعا من اوله  
الى اخره لتخصيص الشرب لأن صاحب الاسفل له حقا في  
اسفل النهر لحاجته الى تسهيل الفاضل من الماء فيه فانه اذا سد  
ذلك فاضر الماء على أرضه فافسد زرعه فتبين ان كل واحد  
منهم ينتفع بالنهر في اوله الى اخره وحق اهل الاعلى واهل  
الاسفل في ذلك على السوا فاذا استوا في الغنم يستوون  
في الغرم ولا يحرى حنيقة رحمه الله ان الحاجة الى سقي أرضه ولم  
يقوله حاجة فلا يجب عليه كمن له حق تسهيل ما سطر على  
سطح جاره لا يلزمه شيء من عارة سطح جاره بهذا الحق ثم  
يتكبر من دفع الضرر عن نفسه بدون كرى اسفل النهر بان  
يسد فوهة من اعلاه اذا استغنى عن الماء باقاني شرح

**الملتقى** فصل كرى الانهار في كتاب حيا الموات  
يسيل من دمشق في نهر كبير خارج من عين يسمى ذلك النهر بردا  
يشرب منه اراضي عدة وقرى تحوي خلقا كثيرا وليس لتلك  
القرى مشرب من غير هذا النهر ويشتمل تلك القرى على عليا  
من جهة منبع الماء وسفل تحتها وتشتق فيها جهات اوقاف  
وبيت المال وغيرها ولكن قرية منها نهر من ذلك النهر  
الكبير يسكره اهلها في باطن النهر الكبير يرتفع الى نهر صا  
الخاص بها وليس لغالب الانهر مقدار معين من النهر



النهر قوم يبيت عليه قرية يشرب منه أهلها ودوابهم وغرسوا  
عليه أشجارهم إلا أنه ليس لهم حق في أصل النهر فإراد أرباب  
النهر تحويله عن تلك القرية وفيه غواها قال لهم ذلك  
قال وسالته عن له قناة خالصة عليه أشجار لقوم أراد رب  
القناة أن يصرف قناته من هذا النهر ويجفر له محلا آخر ليس  
له ذلك إذ للأشجار الذي على حافته حق شرب من هذا الماء  
جامع الفصولين في الخامس والثلاثين

### مسائل حق الشرب

والشرب حين جعل يقسم على عدد الأملاك لا على عدد الروس  
وأما علم بزازية في نوع في الطريق من كتاب  
الحيطان

الأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في الثلث الماء  
والنار والطلا لم يرد به شركة الملك وإنما أراد به الإباحة في الماء  
الذي لم يجرز نحو الماء في الحياض والعيون والآبار والأنهار لكل  
أحد أن يشرب منها ويسقي دوابه وإن كان فيه انقطاع ذلك  
الماء ولا يسقي به أرضه ولا زرعه فاما الماء المجرز بالآواني لا  
يبتنع به إلا بذن من أهله فمن سبغ باخذ الماء في وعاء أو غيره  
يصير ملوكا له يملك ثمليكه سائر أنواع التملك نحو الهبة  
والبيع والوصية وغير ذلك فان مات يورث قاضي خان

### في كتاب الشرب

قال ويجوز دعوى الشرب بغير أرض استخسانا لجواز أن يكون  
الشرب حقا له بدون الأرض بأن يشتري الأرض والشرب  
ثم باع الأرض وبقي الشرب وأورثه وقد يملك بالارث مالا  
يملك بالبيع كالقصاص والخمر وإذا شهدوا شرب يوم من  
النهر لا تقبل إذا لم يقولوا من كم يوم ولو ادعى أرضا على نهر

الكبير بل يأخذ منه كل قرية في نهرها كفايتها أو أكثر منها ثم وثم  
إلى أن تستوفي العليا والسفلى ويفضل منه فضل يذهب للبرية  
وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فزعما أهل العليا  
أن لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب  
وغيرها دون الحشيش بحيث لا يترك شيئا من الماء لأهل  
السفلى إلا ما شذ فهدل يمنع أهل القرى العليا من حبس جميع  
الماء على وجه المشروح ويومرون بسكركه بالخشب والحشيش  
بحيث يبقى لأهل السفلى موضع لو صول الماء إليهم وقضا حاجتهم  
أن يكون بينهم على قدر أراضهم فما الحكم الشرعي أجاب  
يمنعون وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للأعلى أن يسكر النهر  
على الأسفل ولكن يشرب بحصته لا في السكر أحداث مثنى  
لم يكن في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك  
لبعض الشركاء بدون إذن الشركاء فان تراضوا على أن الأعلى  
يسكر بينهم حتى يشرب بحصته أو اصطلموا على أن يسكر كل  
واحد منهم في نوبته جاز لأن المانع منهم وقد زال بتراضهم  
ولكن أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب  
ليلا ينكس به النهر وفيه أضرار بالشركاء إلا أن يتراضوا على  
ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري إلى أرض واحد منهم إلا  
بالسكر فانه يبدأ بأهل الأسفل حتى يردوا ثم بعد ذلك لأهل  
الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود  
رضي الله عنه أهل سفلى النهر أمرا على أهل الأعلى حتى يروا  
نقل الزيلعي وغيره في شرح الفتاوى الخيرية

أما أجرى نهر القوم في بلد لم لأجل الشفة فلا أهل البلد اتخاذ  
البساتين عليه لو لم يضرب أهل الشفة لا لو ضربان يصل الماء إلى  
أهل الأسفل أو يصل مالا يكفيهم قال سالت محمد رحمه الله عن



شربها منه فشهد واه بالارض قضى له بها وبخصتها من الشرب  
لان الارض لا تنفك عن الشرب ولو ادعى الشرب وحده فشهد  
له به لا يقضى بشئ من الارض اختيارا شرعا المختار من كتاب  
الشرب مثله في شرب القاعدية

واذا كان لرجل نهر او بئر او قنطرة فليس له ان يمنع ابن السبيل شيا  
من الشفة والشفة الشرب لبنى ادم والبهائم قال ابو يوسف  
رحمه الله في كتاب الخراج وكل من كانت له عين او بئر او قنطرة  
فليس له ان يمنع ابن السبيل من ان يشرب منها او يسقي دوابه  
منها بقرن وغنمه وليس له ان يمنع شيئا من ذلك للشفة  
والشفة عندنا الشرب لبنى ادم والبهائم والغنم والدواب  
فله ان يمنع السفلى للارض والزرع والتخل والشجر وليس لاحد  
ان يسقي شيئا من ذلك الا باذنه فاذا اذن له فلا بأس بذلك  
غاية البيان في فصل مسائل الشرب من كتاب احياء

#### الموات

فاذا استملك شرب رجل بان كان لرجل شرب يوم جاز رجل  
ويسقي بهذا الشرب ارض نفسه الاصح انه لا يضمن لان الماء  
قبل الاحراز بالواق لا يصير ملكا فقد اتلف ما ليس بملوك  
لغيره فلا يضمن ولانه كان ملك استهلاكه بجهة وهي الشفة  
ومن ملك استهلاك شئ بجهة اخرى لا يضمن خزانة المفتين

#### في كتاب الشرب

له حايطة به هو موضع فيه ما يحتاج الجيران اليه لبعدهم عن الماء  
ولو ترك الباب مفتوحا يخاف من المستقين على الثمار فيه  
فله ان يغلق باب الحايطة فتنية في كتاب الشرب  
اذا كان لرجل ارض ولها شرب مات صاحبها واقتسم ورثته  
الارض على ان يفتح كل واحد منهم لارضه كوة كوة من النهر ليس

لهم

لهم ذلك لان الورثة قايمون مقام الميت والميت حال حياته  
لو اراد ان يفتح لهذه الارض كوة من هذا النهر ليس له ذلك  
لانه يريد ان يأخذ زيادة على حقه لان له قدرا معلوما من  
الشرب ويفتح كوة اخرى ربما يزداد الماء على ما كان له لان  
دخول الماء يتفاوت بتفاوت الكوة فكذلك لا يكون لورثته ذلك

#### فصول عمادي في الفصل الرابع والثلاثين

ما وضع للشرب في مسجد او على طريق لا يتوضأ منه ولو رفع  
الجد من السقاية لا يحمل تجنيس الملقط  
شرب ما بين خمسة نفر فغصب السلطان نصيب احدهم  
فاخرجه من الشرب قال هو من الوسط ويشترك المغصوب  
منه اصحابه بخصته فيكون الشرب بينهم على قدر انصبايم  
كما كان كذلك فصول عمادي في الفصل الثلاثون لذي

#### فتاوى القاعدية

قال محمد بن سلمة انما لم يجز وبيع الشرب وحده لانه لم يكن  
له قيمة في عصرهم حتى لو كان في موضع تكون ثمة متقوما  
يجوز وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هذا حسن قول  
شمس الائمة الحلواني عن بيع الشرب وحده بنصف فاجاب  
بمثل ما قلنا مرقتاوى القاعدية في كتاب البيع

ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجرة  
فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب  
احدهم فضل على ما يحتاج اليه واحتاج اصحابه الى ذلك  
كان شركاؤه اولي بذلك الفضل لانه لو استغنى عن جميع نصيبه  
من الماء كان نصيبه لشركاياه فلو ان هذا الذي فضل نصيبه  
عز الماء اراد ان يستوفي ذلك الفضل الى الارض له اخرى سوى  
تلك الارض لم يكن له ذلك الا برضا شركاياه في النهر فان لم



يرضوا كان بينهم على قدر انصباهم ولا يشبه هذا لو كان له سدس  
الما من ترويين قوم او عشر الما او اقل او اكثر فاخذ نصيبه  
الى حيث شام من الارضين لان ذلك ليس شرب لارض معينة  
ولو استغنى عنه لاسبيل لشركاياه عليه في شرب قاضي خان  
وان كان الحوص في دار انسان او بستان فاستقى رجل منه ليس  
لمالك الدار استرداد الما لكن له ان يمنع الداخلين من الدخول  
في ملكه اذا كان يجدها في مكان اخر فان لم يجد فله ان يدخله  
بلا اذنه ولحق الما ان يقول لصاحب الارض في حق ارضك  
فاما ان توصلني اليه او تمكني من الدخول في شرب

#### البرازية

قريبه بين جماعة لرجل ساعات من الما على التقدير كان له  
لكل يوم السبت ثلاث ساعات ثم اشترى قدر ساعتين من  
رجل كان له ذلك في يوم الخميس ثم اشترى قدر خمس ساعات  
من رجل كان له ذلك يوم الاربعاء ثم اشترى قدر ساعتين  
من رجل كان له ذلك يوم الاثنين فقد اجتمع له مقدار اثني  
عشر ساعة ويبريد ان يسقى ارضه جميع ذلك في يوم واحد ليس  
له ذلك ولم يرضاه جميع الشركاء ذلك لانه يتضرر الباقيون  
بذلك اما اصحاب ذلك فانه يتأخرون هم الى ان يسقى هو ارضه  
اثني عشر ساعة واما الآخرون فانهم يحتاجون الى ان يملا النهر  
من نصيبهم الى ان يبلغ الى اراضيهم وفي الابتداء كان امتلا النهر  
بما هو نصيبه كلهم فكان لهم ان يمنعوا ذلك وقوله اشترى  
ثلاث ساعات من الما على سبيل التجوز فاما الساعات فانها  
لا يشتري وكذا المياه وانما يشتري ثلاثة اسهم من اصل  
قناة وكذا اسرها ليصح ويكون البيع واقعا على سهام القناة والماء  
وتخرج من قناة هي ملكه والله اعلم من شرب جواهر الفتاوى

عن م

وفي

وفي مزارعة النوازل عن محمد بن مقاتل رحمه الله في رجل سرق  
ما فساقه الى ارضه وكرمه فانه يطيب له ما خرج وهو بمنزلة  
رجل غصب شعرا او تبنيا وستن دابته فعليه قيمة العلف  
وما زاد في الدابة فهو طيب له من شرب الخلاصة  
فاذا اراد اهل الاعلى ان يجلسوه عن اهل الاسفل فانما قصد  
بذلك الاضرار باهل الاسفل فكانوا متعنتين في ذلك  
لا متعنتين بالما واذا كان المادون ذلك فرما لا يفضل عن  
حاجة اهل الاعلى منتفعون بهذا يجلسوه والما الذي يخرج  
من الجبل الى الوادي على اصل الاباحة فمن يسبق اليه فهو احق  
بالانتفاع به بمنزلة النزول من الموضع المباح كل من سبق  
الى موضع فهو احق به ولكن ليس له ان يتعنت ويقصد الاضرار  
بالغير في منفعة عيورا موضع الحاجة فعند قلة الماء  
اهل الاعلى اسبق الى الما فلم ان يجلسوه عن اهل الاسفل من

#### شرب المبسوط للسرخسي

وللمستاجر الشرب والطريق لان الاجارة تعقد للانتفاع  
ولا انتفاع الا بها فيدخلان في مطلق العقد بخلاف البيع لان  
المقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع من اجارة المجبى

#### شرح القدوري

قال شهيد شاهدان على شرب على رجل لرجل وقال انه  
في يد المدعي عليه بغير حق لا يجوز هذه الشهادة لان الشرب  
لا يكون في يد فصاروا كذبة في بعض ما شهدوا به وليس  
قولهم وفي يد المدعي عليه بغير حق مما لا يحتاج اليه في الشهادة  
حتى لا يكون الخطا فيه ضارا بل هو لازم والله اعلم في دعوى

#### القاعدية

سيل فيما اذا استاجر دار للسكنى في بيوتها وداخل الدار



صهرج لجمع الماء في شفا وفيه ما آخر قبل الاجارة فهل هذا  
 الماء ملك للموجر ليس للمستاجر فيه الا ما اباحه الموجر ام لا  
 اجاب نعم الصهرج التي في الدور المعدة لجمع ما الشا  
 الموضوعه لاجراز الماء يملك ما وها بذلك وهي بمنزلة  
 الحباب التي في الخوازي كما يفيد التعليل في مسيلة الانوار  
 المملوكة والابار والحياض بقولهم لانها لم توضع لاجراز  
 والمباح لا يملك الا باحراز وانت على يقين بان الصهارج  
 المتخذة في الدور انما وضعت للاحراز ولا ينافيه بعض  
 العبارات الموهمة اذ محامليها معلومة عند الفقيه  
 الماهر فلا يجوز للمستاجر منه الا ما اباحه الموجر والله اعلم  
 من شرب الخيرية

قال رجل اسقى يوما من نهر كذا حتى اسقيك يوما من نهرى  
 لم يجز وكذا لو جعله مقابلا بثوب او عبد ولو اخذ الثوب  
 او العبد رده ولا شئ عليه بما انتفع ولو اوصى بان يسقى  
 من ارضه مدة معلومة جاز وان اراد ان يدخل الماء في داره  
 ويجريه الى بستان له فللمجير ان يمنع الخ استاجر صحاح  
 الشرب من يقسم الشرب بينهم كل شهر بشئ معلوم ويقوم  
 على النهر جاز وليس على اهل الشفة من الكرى شئ من الشفة  
 اذا كان تجري في دار رجل فاصلاحه على صاحب الجرى  
 نهر كبير ينشعب منه نهر صغير فخربت فوهة النهر الصغير  
 لم يجب نفقته الا على اهل النهر الصغير نهرين قوم امتنع  
 بعضهم عن كريبه فالحاكم يامر الآخرين ان يكرهه ولهم ان  
 يمنعوا الشريك عن شرب حتى يدفع اليهم حصته مية

المفتى في كتاب الشرب

وليس يعار الماء ولا هو يوجر وما فيه تمليك ولا هو يمحرم

ولا

ولا الرهن ولا القرض التصديق جائز ولا البيع بل فيه الاباحة  
 اشتمل البيتان على ثمانية عقود ولا يصح في الماء منقولة من  
 التثقال لا يجوز في المائمانية اشيا البيع والرهن والاجارة  
 والامهار والهبة والصدقة والعارية والقرض ويجوز فيه  
 الاباحة وكذا حكم الطلائع قال الطرسوسي مراده ان  
 كان على وجه الشرب للاراضي اما الماء المحرز في الانا فانه  
 يجوز بيعه في التثقال قال رحمه الله اذا باع شرب يوم او اقل  
 من ذلك او اكثر فانه لا يجوز اما ان باع ما لا يملك لان الماء  
 قبل الاحراز لا يصير مملوكا لاحد واما لان البيع محمول  
 في شرب شرح المنظومة لابن الشحنة

وليس للاعلى ان يسكر ليستقي يعني اذا كان ارضه الا على من  
 مرتفعة والماء منهم قليلا بحيث لا يمكن سقى ارضه بتامها  
 الابد له لم يكن له ذلك لان الماء يكون محبوسا عن الباقيين  
 في بعض المدة وفيه منع لحقهم الا بتراضهم يعني ان  
 رضوا بسكره جاز وكذا لو اصابوا المايين ما على ان  
 يسكر كل واحد منهم في نوبته وفي النوادر لو طلب اهل  
 الاعلى حقهم واهل الاسفل بمنعهم من احداث السكر  
 فالقاضي يجعل المايينهم بالنوب اهل الاعلى يسكرون  
 في نوبتهم بوضع اللوح ويجلسون الماء ولا يسكرون  
 في شرب الجمع لابن الملك

وفي الانهار المملوكة والحوض والبيرو والقناة لكل واحد  
 حق الشفعة ان لم يخف التخريب لكثرة المواشي او لكثرة  
 الاتيان على جميع المايان كان جد ولا صغير فان خيف  
 التخريب فله المنع لان الحق له على الخصوص وانما اثبتنا  
 حق الشرب لغيره للضرورة فلا معنى لاثبات على وجه يتضرر

يذكر



به صاحبه اذ لا نهاية لذلك فيذهب به فتنعة فيلحقه به ضرر  
ولا كذلك شربه وسقي دابته لانه يلحقه بمثله ضرر عادة حتى  
لو تحقق فيه الضرر كان له المنع كما مر باقاني شرح المتن في  
احياء الموات

لا بأس لشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات وان لم  
يعلم الشارب اذن اربابها في ذلك لفظا اعتمادا على دلالة  
الحال ولكن يتوضا منها لان العرف لا يقتضيه الا ان يكون  
هناك شاهد حال يقتضي ذلك فلا بأس بالوضوء حينئذ

معين الحجام في الباب الخامس عشر

### في المزارعة

سئل رجل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها ببذره سنة على انه  
اقام اهل قرية بنية على ان الارض زرعا حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعا شعيرا  
الفلاية مزرعتهم واقام اهل فلصاحب الارض ثلثه وان زرعا سمسا فلصاحب الارض  
الاجنية انهما مزرعتهم فالبنية ربعه جاز على ما شرطت خزانة الفقه في كتاب  
بنية اهل القرية لان الاجنية

### المزارعة

يزرعون في بعض الايام و ذكر في المتن اذن لانسان بزرعة ارضه فزرعها ثم اراد  
يرخلون فادعاهم انهم اهل الارض ان يخرج له ليس له ذلك فلو قال انا اعطيتك  
لهم كذب محض كما في الفتاوى وتفقتك وبذرك واخرجك ان كان قبل خروج الزرع لم  
فراكتهم كنه لبالي اذ اذنتها يجوز ولم يكن بعد ما نبت واصطالحا على ذلك جاز وان زرعت  
في اواخر باب من يقبل شراؤه بغير اذنه اجبره رب الارض بالقلع اذ انبت الا ان يرضى  
الزارع ان ياخذ بذره من رب الارض وفي عارية فتاوى  
قاضي ظهير الدين واذا اراد رب الارض ان يعطي المزارع  
بذره ونفقتة ويخرج الارض من يده ويكون الزرع لرب  
الارض ورضى به المزارع فان كان الزرع لم يطلع من الارض  
لا يجوز وان طلع جاز فصول العادي في الفصل الثلاثين  
قال

في اواخر باب من يقبل شراؤه  
ومن لا يقبل في ورق  
٣٥٩

قال ابو حنيفة رحمه الله المزارعة بالثلث والرابع باطلة  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله جازية والفتوى على  
قولهما قاله القاضي خان في اول الكتاب وقال ايضا في كتاب  
المزارعة والفتوى على قولهما التعامل بالناس بها في جميع  
البلدان وقال في الخلاصة والمزارعة جازية على قولهما  
والفتوى على قولهما وقال في مختارات النوازل وقال لا  
جازية وهي اختيار مشايخ بلخ وهو الاصح وعليه الفتوى  
نصحيح قد وري في المزارعة

وهي جازية عند ابى يوسف ومحمد رحمه الله عند ابى حنيفة  
رحمه الله فاسدة والفتوى على قولهما الحاجة الناس وقد  
تعامل بها السلف فصارت شريعة متوارثة وقضية متعارفة  
قال الحصري وفرع ابو حنيفة رحمه الله هذه المسئلة  
على اصوله لعلم الناس لا ياخذون بقول اخ وجواز المزارعة  
عندها يدور على اصول ثلاثة وعلى شرايط ستة اما  
الاصول فاحدها ان المزارعة تتعقد اجارة في الابتداء  
فلانه استيجار العامل ببعض ما يخرج او استيجار الارض  
ببعض ما يخرج واما بيان انها تصير شركة في الانتها  
فلان مقصودها من هذا العقد الشركة في الخارج ومقصود  
العاقدمراعي فلا يجوز استيجار البقر ببعض ما يخرج  
لان هذا استيجار باجر مجهول فلا يجوز قياسا وانما عرف  
جوازه بالخبر ولم يرد حديث في الاستيجار بالبقر ببعض  
ما يخرج وثانيها ان الخارج كله يحصل على ملك صاحب  
البذر لانه ثمة ملكه فصاحبه انما يستحق ما يستحق بحكم  
الشرط والاستيجار بازا منافع الارض وبازا العمل والاستحقاق  
بالعمل او بمنافع الارض مشروع لان المزارع مشروع



بالأثار والعمل ومنافع الأرض لا بد منها في الزراعة فصاحب  
البذر مستاجر عاملا وثالثها أن البذر إذا كان من قبل  
صاحب الأرض يجوز أن يكون البقر منه ويجوز أن يكون من  
قبل العامل لأن في الوجه الأول يكون مستاجر العامل  
ليعمل باله رب الأرض وذلك جائز وفي الوجه الثاني  
يصير مستاجر العامل ليعمل باله نفسه ويكون البقر  
تبعاً للعامل لأن منفعتها من جنس منفعة العامل كابق  
للخياط وإن كان البذر من قبل رب الأرض لأن البقر لا يصلح  
أن يكون تبعاً للأرض لأن منفعتها تخالف منفعة الأرض  
فيكون ذلك استيجاراً للبقر ببعض الخارج في الظهيرة الخ  
وأما الشرايط فأحدها بيان المدة والثاني الشركة  
في الخارج عند حصوله على وجه لا ينقطع الشركة والثالث  
بيان من البذر ومن قبله والرابع بيان جنس البذر  
والخامس بيان نصيب من البذر قبله والسادس التولية  
بين الأرض والفقير والله أعلم من خزنة المفتين في كتاب  
المزارعة

قال وهو عند العلماء على أربعة أوجه إن كانت الأرض والبذر  
لواحد والبقر لواحد جازت المزارعة لأن البقر آلة العمل  
فصار كما إذا استاجر خياطاً ليخيط بأكبر الخياط وإن كانت  
الأرض لواحد والعمل والبقر لواحد جازت لأنه استيجار الأرض  
ببعض معلوم من الخارج فيجوز كما إذا استاجرها بدينار  
معلوم وإن كانت الأرض والبذر والبقر لواحد والعمل من  
أخر جازت لأنه استاجرته للعمل باله المستاجر فصار كما  
لو استاجرها خياطاً ليخيط ثوبه بأمرته أو طياناً ليطين  
بكرة وإن كانت الأرض والبقر لواحد والبذر والعمل لأخر في  
باطل

باطلة ويعني الذي ذكره ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه  
الله أنه يجوز أيضاً لأنه لو شرط البذر والبقر عليه يجوز فكذلك  
إذا شرط وحده فصار صاحب العامل والله أعلم هداية في  
كتاب المزارعة

استاجر أرضاً ودفعها مزارعاً ففكرها المزارع ثم استاجر أجراً  
من آخر قبل أن يبذر بها المزارع صح أن كان البذر من المستاجر  
وللمزارع أن يطالب المستاجر بأجر مثل عمله حاشي المنية  
في كتاب المزارعة

قال ولو شرط التبن لرب البذر صح معناه بعد شرط الحب  
بينهما لأنه حكم العقد لأن التبن من البذر وإن شرطاه  
للآخر لا يصح لأنه ربما لا يخرج إلا التبن وهو إنما يستحقه بالشرط  
ولو شرط للآخر الحب نصفين ولم يتعرضا للتبن صححت  
الشركة في المقصود والتبن لرب البذر لأنه مما بذره وقيل  
بينهما تبعاً للحب ولو شرط التبن لأحدهما والحب للآخر  
فهو فاسد لأنه ربما يصيبه أفة فلا ينفق الحب اختيار  
شرح المختار في كتاب المزارعة

هل يجوز استيجار أرض للزراعة بكذا ردب غلة أجاب  
نعم يجوز إذا كانت الأجرة مسارة إليهما أو موصوفة في  
ذمته ولا يكون من الغلة التي يخرج من زرع الأرض  
المستاجرة فتاوى قاري الهداية

وفي مقطعات فتاوى قاضي ظهير الدين إذا انقضت  
مدة المزارعة وزرع الأكارسنيين قال الشيخ الإمام اسمعيل  
الزاهد جواب الكتاب أن هذا لا يكون مزارعة وجميع  
الخارج المزارع وعلى المزارع أن يدفع بذره وأجر مثله  
عمله وكرايه وتصدق بالفضل وهكذا كان يفتون



ببخارى الا انى رايت في بعض الكتب انه يجوز ويكون مزارعة  
وبعض مشايخنا قالوا ان كانت الارض معتقة للمزارعة  
بان كان صاحب الارض ممن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة  
فذلك على المزارعة ولصاحب الارض ان يطالب المزارع  
بالحصة الدافقة على ما هو متعارف اهل تلك القرية  
لكن انما يحمل على هذا اذ لم يعلم وقت المزارعة انه زرعا  
على وجه الغصب صريحا او دلالة او على تأويل ما فصول  
عمادى في الفصل الحادى والثلاثين اخر من سايل

### المزارعة

سبل في ارض سلطانية يتوارد عليها الزراع ابا عن جده  
اختلفوا فيه فبعضهم يريد ان يقسمها وبعضهم يريد  
يقاها على ما كانت قد يماهل يبقى القديم على قدمه ام لا  
اجاب بترك القديم على قدمه نص على ذلك علماءنا  
رحمهم الله الفتاوى الخيرية في العشر والخارج

ومن شرائط المعاملة ان يقع المعاملة على ما هو في حد  
النوع بحيث يريد في نفسه بعمل العمل فلو شاق عظمه  
لا يصح وحكمها شتوت الملك في منفعة الارض وان كان  
البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج والمعاملة  
لازمة من الجانبين فلو اراد احدهما السفر لا يفسخ الا  
بعذر من مزارعة البنازية

واذا دفع الى رجل ايضا مزارعة بالنصف يزرعها هذه  
السنة ببذره وبقوه وطاقته اضيا على ذلك قال الذى  
اخذ الارض مزارعة قد بد الى في ترك زرع هذه السنة  
او قال اريد ان ازرع ارضا اخرى سوى هذه فله ذلك  
لان المزارعة على قول من يجيز اجارة والاجارة تنقضى

بالعذر

بالعذر وترك العمل الذى استاجر به الغير لاجله عذرا له  
في فسخ العقد كما اذا استاجر حائونا ليتجر فيه ثم بداله تركه  
يكون ذلك عذرا له في الفسخ من مزارعة المبسوط للسرخسى  
رحمه الله

سبل في رجل مزارع في ارض بيت المال والوقف والتمياز  
ويودى قسمها للجهات المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت  
فعل تقسم بينهما قسمة ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين  
ام لا وهل تبقى يد الابن المتعاضى للفلاحة فيها ولا تبقى للبنت  
ام لا اجاب المزارع في الارض السلطانية والوقف والتمياز  
لا يملك الارض وانما هو احق بمنفعتها من غيره حيث لم يكن  
خاليا ولا معطلا لها تعطيل لا يضر بيت المال والوقف فلا تقسم  
قسمة ما يملك الميت باجماع علمائنا قاطبة ويبقى يد ابنة  
المزارع لها حيث كان صالحا كما كان ابوه على وجه الاحقية  
من الغير والله اعلم من مزارعة الفتاوى الخيرية

ولو دفع اليه الارض على ان يزرعها ببذره سنة هذه على ان  
يزرعها حنطه فالخارج بينهما نصفان وان زرعا شعير فلصا  
الارض ثلثه وان زرعا سمسا فذلك جائز في كل نوع على ما  
اشترط اعتبار البعض بالكل لانه لما رضى رب الارض بان  
يزرع كلها على صفة يكون راضيا بان يزرع بعضها على تلك

### الصفة من مزارعة المبسوط للسرخسى

رجل دفع ارضا وبذر مزارعة ثم ان صاحب الارض بذر  
الارض ولم يسقيه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه  
حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرط اما اذا فعل  
ذلك بامر المزارع فظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للمزارع  
فهذا الاولى واما اذا فعل بغير امر المزارع فلا ت بمجرد القا البذر



في الارض لم يحصل الخارج وانما حصل بالسقي والعمل بعده وما  
فعل صاحب الارض محتمل محتمل ان يكون على وجه الفسخ محتمل  
ان يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل كيلا يفوت الوقت  
لمرض المزارع او لا اشتغاله بعمل اخر فلا تنفسح بالشك من  
مزارعة القاعدية

واذا دفع اليه الارض على ان يزرعها بذره والخارج بينهما ولم  
يقبل له العمل براك فشارك رجلا اخر فاحر جا جميعا بذره على  
ان يعملوا والخارج بينهما نصفان فهو جازي ونصف الخارج للاخر  
ونصفه بين الاول ورب الارض نصفين وعلى الاول رب الارض  
نصف اجر مثل ارضه من مزارعة الخاوي القدسي

وفي الفتاوى زرع ارض نفسه فجاء اخر والقبذره في تلك الارض  
وقبلت الارض قبل ان ينبت بذر صاحب الارض اذا لم يقبلت  
الارض حتى ينبت البذر ان فالنابت يكون للثاني عند ابى  
هنيئة رحمه الله ويكون على الثاني قيمة بذره ولكن مبذورا  
في الارض نفسه فيقوم الارض ولا بذره فيها ويقوم وفيها بذره  
فيرجع بفصل ما بينهما تاريخا في الفصل الحادي عشر من  
كتاب الغصب

وان لم يخرج شئ فلا شئ للعامل لانها اما اجارة او شركة فان  
كانت اجارة فالواجب في العقد الصحيح منها السمي وهو معدوم  
فلا يستحق غير السمي وان كانت شركة فالشركة في الخارج دون  
غيره فلا يستحق غيره بخلاف ما اذا افسدت المزارعة ولم  
يخرج الارض شيئا حيث يستحق اجر المثل في الذمة وعدم  
الخروج لا يمنع من وجوبه في الذمة من مزارعة  
الزيلي رحمه الله

رجل ساكن في قرية استأجر ارضا فيها مزارعة ثم بدله ان ينزل  
وينتقل

وينتقل الى قرية اخرى ان كان بين القرعتين مسيرة سفر له ان يفسخها  
لان السفر من جملة الاعذار من المتقطعات في كتاب  
الاجارة

تناثرت الحب من الزرع فنبت وادرك فالزرع بين صاحب  
الارض والاكار على قدر نصيبهما وان سقاه رب الارض وقام عليه  
حتى نبت فهو له من كان للحب قيمة فعليه نصيب المزارع ولا  
فلا والله اعلم منية المفتي في كتاب الشرع

استعار من اخر ارضا ليزرعها فاعارها اياه واذن له في ذلك  
الى ان يستحصد زرعه ثم اراد صاحب الارض اخذها قبل الا  
ستحصاد فالزم المزارع بالخيار ان شا قلع الزرع وان شا كانت الارض  
عليه باجر مثلها في زمان الاستحصاد ويستحصد بفتح اليا  
لا غير ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله فيمن زرع ارض غيره  
لنفسه باذن صاحب الارض ثم اراد رب الارض ان يخرجها  
من يده ليس له ذلك حتى يستحصد الزرع فاذا استحصد ذكر  
في روايات المبسوط ان صاحب الارض ياخذ الارض مع  
الاجر وكان الفقيه ابو اسحاق يقول انما يجب الاجر لصاحب  
الارض اذا اجر الارض منه واما بدون ذلك فلا يجب فان  
ابى المزارع ان يكون الارض في يده باجر المثل وكره قلع الزرع  
ايضا واراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرعي  
متصل بارضك فاشبه صبغ المتصل بثوبك فعلى ارضك  
قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر في المنتقى في  
موضع ان له ذلك الا ان يرضى رب الارض ان يتولى الزرع في  
ارضه حتى يستحصد ويكون ذلك منه وفاء بالشرط وقال  
في موضع اخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض ان يعطى المزارع  
لرب الارض ورضى به المزارع فان كان الزرع قد طلع جاز فوايد



تفسير في كتاب العارية  
ويقبل قول الامنا في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلة ولا  
والوصي والقيم في ذلك على السوا والاصل في الشرع ان القول  
قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يجب من الاتفاق على  
اليتيم او على الضيعة وما صرف منها في موات الاراضي والله  
اعلم تاتار طائفة نقله موبد زاده

الزراع اذا التقط السابل بعد حصد الزرع وجمعه كان له  
خاصة لانه لو لم يلتقطه رب الارض فكان مباحا كثوب  
خلق رمية صاحبه او نواة رماها صاحبها فان رفع الرمي  
كان اولي وان لم يرفع كان لمن رفعه كذا هنا واقعات حشا  
في باب اللقطة بعلامة البيا

وان شرط في لزراعة التثنية على الزراع فسدت المزارعة  
وتكلم الناس في تفسير التثنية قال بعضهم ان يكرب الارض  
مرتين ثم يزرع وان تفسد لان منفعتها تبقى بعد اثنتي العتد  
قال شمس الائمة السرخسي في ديارنا شرط التثنية لا يفسد العقد  
لان منفعتها لا تبقى بعد مضي السنة وفي الديار تبقى منفعتها  
بعد السنة اثنا يفسد العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة  
واحدة وقيل معنى التثنية ان يكربها بعد الفراع ويردها  
على صاحبها مكروية والله اعلم من مزارعة شرح المنظومة  
لابن الشحنة نقله عن قاضي خان

اذا شرط السرقيين على احدها او شرط على المزارع لا يجوز سوا  
كان البذر من قبله او من قبل رب الارض وان شرط على رب  
الارض ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان من قبل الارض  
جاز اذا بين مقدار معلوما للسرقيين ووقتا معلوما انه متى  
يلقى وان شرط القاسرين على المزارع جاز سوا كان البذر من  
قبل

قبل المزارع لا يجوز وان كان من قبل رب الارض جاز بشرط الحضا  
والدراس والتذرية والحمل الى بيت الارض على الاكار يجوز  
وبه يغتنى حر من كرفتن بنصف تين لا يجوز لكونه في معنى  
قفيز الطحان وكذا شمع الثوب بالثلث او الربع ينسب جيد  
منه وارزق كرفتن بنسبه وكندم درودان بنسبه اخذ  
مشايخ بلخ في هذا كله بالجواز لتعامل الناس ومشايخ بخاري  
بعدم الجواز لما مر منية المفتي في المزارعة

• لها عمل بذر وارض وبقر • واورجها في سنة يتصور  
• واربعة صحت اذا الارض وحدها • والبذر معها او يضم الموهرة  
• الى زرع او بعد او الارض جانب • وفي الجانب الثاني البقية يزرع  
• ويعقوب في هذا الاخير انفراد • ونعمتا اصل الجواز يعذر  
الضمير في طها واورجها للمزارعة لها اربعة اركان العمل والبذر  
والارض والبقر قال ويتصور فيها سنة اوجه والحق انها  
سبعة الخ يجوز منها اربعة على قول من يقول بجوازها وهما  
الصاحبان بالاتفاق في ثلاثة واختلاف في الرابع واثنان  
غير جازين في الاول من الاربعة ان يكون الارض لواحد  
والباقي لاخر فانه يجوز لانه استيجار الارض لواحد ببعض  
معلوم من الخارج فيجوز الخ الثاني ان يكون الارض والبذر  
لواحد والباقي لاخر فلا يجوز الخ الثالث ان يكون الارض  
والبذر والبقر لواحد والعمل وحده من اخر يجوز ايضا الخ  
الرابع ان يكون الارض والبقر لواحد والبذر والعمل لاخر  
وهذه باطلة في ظاهرها الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله  
انها تجوز لانه لو شرط البذر والبقر عليه تجوز فلذا اذا  
شرط البقر وحده وفي فتاوى الامام البرازي الفتوى على ظاهر  
الرواية الخ واما الوجهان الذي لا تصح المزارعة فيها فلاول



ان يكون البذر لا حدها والبقية لا الخ والثاني ان يجمع بين البذر  
والبقية الخ فالخارج في الوجهين لصاحب البذر وعليه اجر  
مثل الارض في رواية اعتبار السائر المزارعات الفاسدة وفي  
رواية لصاحب الارض وتصير مستقرضا البذر فانقل له  
بارضه قال المص و ثم صورة سابعة وهي ان يكون البذر وحده  
في جانب ولا رواية فيها والقياس فسادها الى اخره وقوله  
ونعمنا اصل الجواز يعذر بشير الى ان الامام ابا حنيفة رحمه  
الله كره المزارعة وقال انها تصح وهو قول عكرمة والتمحي  
ومجاهد واما قال به صاحبان وهو الذي عليه الفتوى وهو  
قول عامة العلماء في مزارعة شرح المنظومة لابن الشحنة  
المزارع اذا زرع خلاف ما امر به يصير مخالفا اضرا ولم يضر  
بخلاف الاجارة **بس** بيان ما يزرع في الارض شرط قال  
ان زرعتها حنطة فيكذا وان زرعتها شعيرافيكذا **ها** زولو  
قال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرافيكذا لم يصح منية  
المفتي في كتاب المزارعة

ولا يباس موضع الجاهم في الزرع والمبطحة لدفع ضرر العين  
لان العين حق يصيب المال والادمى والحيوان ويظهر اثره  
في ذلك عرف ذلك بالاثار فاذا اهان العين كان له ان يضع  
فيه الجاهم حتى اذا نظر الناظر على الزرع يقع نظره على الجاهم  
لا ارتفاعه فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضر روى ان  
امراة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرث  
فانا نخاف عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تجعل  
فيه الجاهم قاضي خان في فصل في التسيح من كتاب الخطر  
والاباحة

### في المساقاة

هي

هي معاودة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمرة بينهما  
وهي كالمزارعة وتصح في الشجرة والكرم والرباط واصول الباذنجان  
فان دفع ثمره ثمره مساقات والتمر تزيد بالعمل صحت  
وان انتزعت كالمزارعة فاذا فسدت فللعامل اجر مثله وبطل  
بالموت وتفسخ بالعذر كالمزارعة بان يكون العامل سارقا  
او مريضا لا يقدر على العمل **كسر الدقايق**  
المساقات

سئل اذا ساق شخص على اخر على اشجار مدة معلومة ولم يسق  
العامل شيئا ولا عمل فيها شيئا بل طلعت الثمرة بغير عمل هل يستحق  
شيئا **اجاب** اذا لم يعمل في الاشجار لا شيء له من تناوي  
قارى الهداية

سئل اذا ساق شخص شخصا على اشجار معلومة مدة معلومة  
مساقاة صحيحة شرعية مستوفاة للشروط ثم اراد احدها  
فستحيا هل يملك ذلك ام لا **اجاب** المساقاة كالاجارة  
بكل عذر تفسخ به الاجارة تفسخ به المساقات من جملة الاعذار  
بمرض العامل مرضا لا يستطيع معه العمل لنفسه وكذا اذا كان  
خائبا يسرق الثمرة والسعف فلذلك اخراجه وكذا اذا ترك  
هذه الصناعة من تناوي قارى الهداية

المساقات تصح بلا ذكر المدة لانها معلومة عرفا ويشترط فيها  
صلاحية الشجر حتى لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مساقاة  
لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الارض وضعفها  
تفاوتا فاحشا في الهداية من مساقاة مستان

وان شرط على العامل الجذاذ والقطاف فسدت المعاملة ومنى  
فسدت المساقاة فللعامل اجر مثله فامساقاة تبطل بالموت  
وتفسخ بالاعذار كالاجارة من مساقاة الحاوي القدسي



المساقاة كالمزارعة حتى لا يجوز عند ابن حنيفة رحمه الله كالمزارعة  
 وعندهما يجوز وشروطها عندهما شروط المزارعة الا في اربعة  
 اشيا احدها اذا امتنع احدهما يجبر عليها لانه لا ضرر عليه  
 في المضى بخلاف المزارعة حيث لا يجبر صاحب البذر اذا  
 امتنع والثاني اذا انقضت المدة ترك بلا اجر ويجعل بلا اجر  
 وفي المزارعة يا جبر والثالث اذا استحق التخليل يرجع العامل  
 باجر مثله والمزارع بقيمة البذر والرابع في بيان المدة فانه اذا  
 لم يبين فيها المدة يجوز استحسانا لان وقت ادراك الثمر  
 معلوم وقبل ما يتفاوت فيه فيدخل ما هو المتيقن به وادراك  
 البذر في اصول الرطبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان له  
 نهاية معلومه فلا يشترط فيه بيان المدة بخلاف الزرع لان  
 ابتداءه يختلف والانتها مبني عليه فيدخله الجهالة الفاحشة  
 والله اعلم من مساقات الزيلعي  
 واذا دفع الى العامل على وجه المساقات تخلا مئرا انه يزيد  
 بالعمل جازي قبيد به لان الثمر لو كان متناهي بحيث لا يزيد بالعمل  
 لم يجز عقده لانه اذا لم يكن لعمله اثر فيه لا يستحق الاجر واذا  
 فسد كان للعامل اجر مثله لانه في الاجارة الفاسدة ويبطل  
 المساقاة بالموت كما تبطل اجارة هذا هو القياس ولكن قالوا  
 لا تبطل استحسانا فاذا مات رب الارض والخارج بسرف للعامل  
 ان يقوم عليه حتى يدرك الثمرة وان مات العامل فلورثته  
 ان يقوم عليه حتى تدرك وتفسخ بالاعدار كما اذا مرض  
 العامل وضعف عن العمل او كان العامل سارقا ونحوها لان  
 المزارعة ينقذ اجارة ويتم شركة وكذا المساقاة فيفسخ بالعقد  
 كالاجارة من مساقاة شرح الجمع لابن الملك  
 سئل اذا شرط رب الارض للسائق على الاشجار جزا ما يزرع  
 في

في الارض خارجا عن الاجرة وجزا من التخل خارجا عن جزا المساقاة  
 ويسمون ذلك طعة اصطلاحا هل يصح ذلك اجاب  
 لا بشرط مفسد الا ان يكون فيه عرف فيعمل به من فتاوى  
 قارئ الهداية  
 واما الشرايط المصححة لها ما ذكرناها الخ منها ان يكون المدفوع  
 من الشجر الذي فيه ثمرة معاملة ما يزيد ثمره بالعمل فان  
 كان المدفوع تخلا فيه طلع او بسرقدا حمر او اخضر الا انه  
 لم يتناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد تناهى عظمه الا  
 انه لم يربط بالمعاملة فاسدة لانه تناهى عظمه لا يورث فيه  
 العمل بالزيادة عادة فلم يوجد العمل المشروط عليه فلا  
 يستحق الخارج بل يكون كله لصاحب التخل ومنها ان يكون  
 الخارج لها فلو شرط ان يكون لاحدهما فسدت ومنها ان يكون  
 حصنة كل واحد منهما من بعض الخارج معلوم المقدار ومنها  
 ان يكون محل العمل وهو الشجر معلوما ومنها التسليم الى  
 العامل وهو التحلية حتى لو شرط العمل عليها فسدت  
 لانعدام التحلية فاما بيان المدة فليس بشرط لجوار المعاملة  
 استحسانا ويقع على اول ثمرة تخرج في اول سنة بخلاف  
 المزارعة والقياس ان يكون شرط لان ترك البيان يورث  
 الى الجهالة كمل في المزارعة الا انه ترك القياس لتعامل الناس  
 ذلك من غير بيان المدة ولم يوجد ذلك في المزارعة حتى  
 انه لو وجد التعامل في موضع تجوز من غير بيان المدة وبه  
 كان يفتى محمد سلمة ولو دفع ارضا للزرع فيها الرطاب او دفع  
 ارضا فيها اصول رطبة ثابتة ولم يسم المدة فان كان تبنا  
 ليس لا ابتداء نباته ولا انتهاء اخره وقت معلوم فامعاملة  
 فاسدة وان كان وقت حزمه معلوما يجوز ويقع على الاجرة



الاول كما في الشجرة المثمرة من مساقات البدائع

واذا دفع الرجل ثلثه معاملة هذه السنة على ان يقوم عليه ويستقيه فما خرج منه فهو نصفان ولم يامر به ان يعمل بوايه فدفعه العامل الى رجل اخر معاملة على ان لا يخرج ثلث الخارج فعلم على ذلك فالخارج كله لصاحب النخل وللعامل الاخر على الاول اجر مثله ولا اجر للاول على رب النخل لان العامل الاول خالف امر رب النخل حين دفعه الى غيره معاملة فان رب النخل انما رضى بشركته في الخارج لا يشركه الثاني فهو حين اوجب الشركة في الخارج للعامل الثاني صار مخالفا لرب النخل فيما امر به بمثولة الغاصب فلا يستوجب عليه الا اجر بعد ما صار غاصبا سوا اقام العمل بنفسه او بنا يبه ثمر العامل الاول استاجر الثاني بثالث الخارج وقد حصل الخارج ولم يسلم له لاستحقاق رب النخل ذلك عليه فانه متوكد من نخلة فلا يستوجب عليه بدون رضاه وهو ما رضى بان يستحق الثاني شيئا من الخارج ففسد العقد بينهما لاستحقاق الاجرة فراجع على العامل الاول باجر مثله من باب مشاركة العامل في مزارعة

المبسوط للسرخسي

دفع فضا مدة معلومة ليغرس ويكون الارض والشجر بينهما لا يصح والثمر والغرس لرب الارض وللآخر قيمة غرسه واجر عمله وقاية في المساقاة رجل دفع الى رجل ارضا مدة معلومة على ان يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على ان ما يحصل من الغرس والثمار يكون بينهما جاز بزازية في المساقاة

ويضمن صاحب الغرس للغراس اجر مثله فتيبة في باب العروص

في

في كتاب البيع

سئل عن رجل اجر ارض بستان للزراعة وساق على اشجاره ثم انه فسخت اجارة الارض بوجه شرعي والاشجار مملوكة للمساكين ليس له ان يفسخ عقد المساقات الا بعد شرعي بان يكون العامل خائبا في الثمرة من فتاوى قاضي الهادي

مسائل هبة العقار

رجل غرس كرما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان جعل عبارة عن التملك ولو قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة ظاهرة لان الناس يريدون بهذا التملك والهبة قاضي خان في كتاب الهبة

قوله ولو قال داري لك هبة وسكني او سكني هبة فهي عارية وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها في محمد عن يعقوب عن ابني حنيفة رح في الرجل يقول لرجل هذه هبة سكني لك ودفعها اليهما قال هذه عارية فان قيل ه لك سكني هبة فهي سكني الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير ونصب هبة في قوله هبة سكني على الحال وكذلك لو قال داري لك عري سكني فقبضها فهي عارية وكذا لو قال هو لك محل سكني او قال هو لك صدقة عارية او قال هو لك هبة عارية او قال هو لك عارية او قال هو لك عارية هبة طانص على الجهة وهو السكني والعارية كان المراد انها له في حق الانتفاع بدون بيان هذا ان اللام للتملك في قوله هو لك فاحتل تملك النفعة فلما ذكر السكني والعارية كان محكما في ارادة تملك النفعة فحمل المحتمل على الحكم وهذا بخلاف ما اذا قال هو لك هبة



تسكنها فهي هبة لان قوله تسكنها وقع مشورة لا تفسير لان  
قوله داري لك اسم وقوله سكني اسم والاسم يصلح ان يكون  
نعنا وتفسير الاسم فصار كانه قال لك سكني داري ولو  
قال ذلك كانت عارية فكذلك هذا بخلاف قوله تسكنها  
لانه يصلح نعنا وتفسير لقوله داري لك لان الفعل  
لا يصلح نعنا للاسم كذا قال هواهرزاده رحمه الله والاول  
ان يقال انه اراد بالهبة السكنى في قوله هبة سكنى لانه  
فسرها بها وهبة السكنى عارية بخلاف قوله تسكنها لانه  
اخرج الكلام في الهبة مخرج الارسال واخرج الكلام في  
السكنى مخرج المشورة فصار كانه قال وهبت لك هذه  
الدار وسكنت ثم قال سكن هذه الدار فصار مشورة كقوله  
هذا الطعام لك تاكله وهذا الثوب لك تلبسه والله اعلم

غاية البيان في كتاب الهبة  
رجل وهب لابنه الصغير دارا والدار مشغولة بمحتاج الواهب  
جاء لان الشرط قبض الواهب ههنا وكون الدار مشغولة  
بمحتاج لا يمنع قبض الواهب من هبة فتاوى  
الصغرى

وذكر الحاكم وهب دار لابنين له احدهما كبير والاخر صغير  
ان قبض الكبير جازت وذكر بعده انها باطلة وهو الصحيح  
لان هبة الصغير ينقد حال مباشرة الهبة لقيام قبض  
الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت  
هبة الصغير فيمكن الشيوخ والحيطة ان يسلم الدار الى  
الكبير ويهبها منه بزيادة من الهبة

وهب رضا من ميراث ابيه وسلم فجاءت امرأة الميت وادعت  
على الوهوب له ان الارض رضا وان الورثة قسموا الميراث

وان

وان الارض وقعت في قسمة وان الواهب وهب الارض بعد  
ذلك وادعى الوهوب له ان القسمة كانت قبل الهبة ووقع  
الارض في قسم الواهب وعجز الوهوب له عن اقامة البينة  
على ما ادعى وطلب بين المرأة فخلفت الة ان يحلف ساير  
الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله ليس له ان يحلف ساير الورثة لان المراد لما حلفت  
ظهر ان الهبة كانت في مشاع يحتمل القسمة فلم يصح فلا يحلف  
ساير الورثة من دعوى قاضي خان

ولو وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع متاعها وزوجها  
ساكن في الدار جازت الهبة وبصير الزوج قابض الدار لان  
المرأة ومتاعها في يد الزوج فيصح التسليم في هبة جامع  
الفصولين

وهب نصف داره مشاعا ورفع اليه الدار فباع الوهوب  
له حصته لم يجز بيعه وهو ممن باع هبة لم يقبضها وهذه  
على ان هبة المشاع لا يفيد الملك ولو قبض **بسر** خلافه  
**فت** هبة المشاع فيما يقسم لا يفيد الملك عندنا في  
الفصل الثلاثين من جامع الفصولين

وان وهب لاهوارضا بيضا فانبتت في ناحية منها نخلا  
وبنى بناودا كانا اواريا وكان ذلك زيادة فيها فليس  
له ان يرجع في شئ منها لانه زيادة متصلة وقولنا وكان  
ذلك زيادة فيها اي بعد زيادة فيها اذ قد يكون الدكان  
حقيرا صغيرا والارض عظيمة لا بعد الدكان زيادة فيها  
اصلا فلا يمنع الرجوع او بعد زيادة في قطعه منها لا في  
الجميع فيمنع الرجوع في تلك القطعة لانه الجميع اوضح لان  
بكر النيسابوري وكذلك الهداية في هبة القدرية



رجل ادعى دارا في يد رجل انه وصيها له في وقت فسيل البينة  
فقال محمد بن في الهبة فاشترى بها منه فاقام البينة على الشرا  
قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لم يقبل بينته لانه امر متناقض  
لان البينة تخالف دعواه لانه يدعى الشرا بعد الهبة والشهود  
شهدوا على الشرا قبل الهبة فلا يقبل والله اعلم شرح جامع

### حسام الشريد

رجل غرس كرما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة  
لان العمل عبادة عن التليك ولو قال اغرسه باسم ابني فلان  
لا يكون هبة فان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لو باع  
نصف البناء مع نصف الارض جاز من الاجنبي ومن شريكه  
ولو باع نصف البناء بدون الارض من الاجنبي او من شريكه  
لم يجز قالوا هذا لو كان البناء حق ما لو كان البناء غير حق  
جاز بيع نصفه من اجنبي او من شريكه اذا البناء غير حق  
قلعه وواجب القلع كقلوع ولو مقلوعا حقيقة جاز بيع  
نصفه من اجنبي او من شريكه وكان كبيع نصف زرع  
بدون ارض وهو معقد في الزراعة فانه يجوز جامع

### الفصول في الحادي والثلاثين

لو وهب الموهوب له اللواهب شيئا ولم يقل هذا عوضا عن  
هبتك فلو اهاب ان يرجع الى هبته لان التليك المطلق يحتل  
الابتداء ويحتل المجازاة فلا يبطل حق الرجوع بالشك

### مستصفي في الهبة

ولو وهب لذي رحم غير محرم فله ان يرجع لقصور معنى  
الصلة في هذه القرية فلا يكون في معنى العوض وكذا اذا  
وهب لذي محرم لا رحم له لانعدام معنى الصلة اصلا ولو  
وهب لعبد ذي رحم محرم من الواهب والعبد اجنبيا اختلفوا  
فيه

فيه قال ابو حنيفة رحمه الله يرجع وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله لا يرجع في هبة السدايع  
قال لا خرا بين بنو ارناني واشتم ان سلمه عقيقه  
اليه يكون بدلالة التسليم اليه في مجلسه لانها من الكنايات  
يحتل انه اراد به السكنى له فيها ويحتل انه اراد به التليك  
فيراعي دلالة الحال فان كان يطلب منه السكنى فيها فانه  
ينصرف ذلك الى السكنى والاعارة وان كان يطلب منه  
التليك او قال له ابتداء من غير مذكره شي فان بالتسليم  
اليه يتعين جهة الهبة والكثرة تليكات الامر بهذا اللفظ  
من هبة جواهر الفتاوى في الباب الاول

رجل اعطى لرجل دارا على ان نصفها صدقة ونصفها هبة  
جازت لان الشيوع لا يتكن وقت القبض الى اخره رجل تصدق  
على رجل بدار ليس للمتصدق ان يرجع كان المتصدق عليه  
غنيا او فقيرا لان لفظة الصدقة يشملها وقد ذكر هذا  
في شرح الجامع الصغير من هبة الحسامية بعلامة  
النون

رجل وهب لابنه هبة جاز له الرجوع فيها كيف يكون ذلك  
جوابها ان ابنه ملوك تهذيب في الهبة

وتتم الهبة بالقبض في مجالسها ولو كان القبض بلا اذن  
صريح وتم القبض بعده لو كان باذن صحيح والحاصل انه  
اذا اذن بالقبض صريحا يصح قبضه في المجلس وبعده  
وميلكه قياسا واستحسانا ولو نهي عن القبض بعد الهبة  
لا يصح القبض لان المجلس ولا بعده ولا ميلكه قياسا ولو لم  
ياذن له بالقبض ولم ينه عنه ان قبض في المجلس صح القبض  
استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض



قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غاييا فذهب وقبض فان  
كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان  
بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات  
والله اعلم بعبه قرستانى

ولو قال البائع سلمت اليك والدار غايية فهو قبض عند ابن  
حنيفة رحمه الله وان كان بحيث يقدر على اغلاقها يكون  
في الهبة والشرا والصدقة ويكون قبضا في البيع وقال  
ابو يوسف رحمه الله لا يكون قبضا في البيع ايضا من يبيع  
بجنيس الملتقط

رجل قال لغيره وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له  
قبلت جاز قالوا ولا يدخل في الهبة الغلق والسريرو والسلاليم  
المفرزة بمنزلة متاع موصوع في البيت ولو قال وهبت لك  
هذا البيت بمراقفه قالوا يدخل هذه الاشيا في الهبة قال  
رضي الله عنه وعند الغلق لا يدخل في الهبة من هبة  
قاضي خان

وهب المريض داره فمات ولا مال لم يجز ونسخت في  
الثلاثين لم تبطل الهبة في ثلثها وبه يتبين ان استحقاق  
الورثة وثبوت الملك يقتصر على حال الموت ولا يستند  
الى اول المرض اذ لو استند لتبين ان الهبة وجدت وثلثا  
الدار ملك الورثة وهذا شيوخ يمنع الهبة جامع الفصولين  
في الوقف في الفصل الرابع والثلاثين

امراة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها ووقع الشراء  
لها لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد ليس  
لها ان تمنع من دفع الضيعة اليه لانها تصير واهبة والام  
تملك ذلك ويقع قبضها عنه من يبيع الواقعات الحساميه

بعلامة

### بعلامة النون

عزست هذا الكرم باسم ابني الصغير فلان لم يكن هبة وجعلت  
باسم ابني هبة منية المفتي في الهبة

هبة الاب بابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا  
بكونه في يد او في يد مودعه او مستعيره لا يكونه في يد غاييه  
او مرثيته او المشتري منه شرا فاسدا وهذا اذا علمه واشهد  
عليه للتحرز عن الجحود بعدم موته والاعلام لازم لانه بمنزلة  
القبض وان بالغايه يشترط قبضه ولو في عياله والوصي كلاب  
والام كذلك لو الصغير في عياله ان وصيت له تملك الام

القبض وهذا اذا لم يكن للصبي اب ولا جد ولا وصيهما ولا  
وصي وذكر الصدقات عدم وقبض الام ليس بشرط وذكر  
في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها  
بملك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد  
البلوغ وفي التجريد قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلو  
ان الاب ووصيه والجد ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز  
قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هو الا اربعة مع وجود  
واحد منهم سوا كان الصغير في عياله او لا وسوا كان ذا رحم  
محرم او اجنبيا وان لم يكن واحد من هؤلاء الا اربعة جاز  
قبض غيره كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في  
عياله والله اعلم بزارية في الهبة

امراة وهبت لزوجها ضيعة على ان يمسكها ولا يطلقها ثم  
طلقها فهذا على وجهين اما ان شرطت الامساك وذكر الطلاق  
وقامعينا ولم يشترط ففي الوجه الاول اذا طلق قبل مضى  
ذلك الوقت باطلة لانه ما وفي بالشرط وفي الوجه الثاني  
الهبة صحيحة لانه وفي بالشرط الخ رجل اشترى دارا



من رجل فوجهها من غيره قبل القبض بان بالاتفاق فرق  
محمد رحمه الله بين هذا وبين البيع والفرق وهو ان الهبة لا  
يتم الا بالقبض فتى امر الواهب بالقبض صح الامر لانه  
صار ملكه فصار الموهوب له وكيل الواهب بالقبض فصار  
قبضه كقبض الواهب فصار هبة للمالك فيكون هبة بعد  
القبض بخلاف البيع لان تمامه بالايجاب والقبول لا بالقبض  
فلا يمكن ان يجعل بيعا من الثاني للمالك فيكون بيعا بعد القبض

من واقعات الحسامية في الهبة بعلامة الباء

قوله داري لك رقبى تعليق التلييك بالخطر لان معنى  
الرقبى انه يقول ان مت انا قبلك فمى لك وان مت انت  
قبلى فمى لى سمي رقبى من الرقوب والارتقاب والترقب وهو  
الانتظار لان كل واحد منما ينتظر موت صاحبه قبل موته  
وذلك غير معلوم فكان الرقبى تعليق التلييك بامر له خطر  
الوجود والعدم والتلييكات مما لا يحتل التعليق بالخطر فلم  
يصح هبة وصحت عارية الخ وهذا اذا قال ارقبتك هذه الدار  
وصرح فقال جعلت هذه الدار لك رقبى ودفعها اليه  
فهي عارية في يده له ان ياخذها منه متى شا وهذا قول  
ابى حنيفة رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف هذه هبة وقوله

رقبى باطل في هبة البدائع مفصلا

وذكر في كتاب الهبة في اخر الاصل لو قال وهبت منك ولم  
يقبل الموهوب له قبلت حتى قبض جاز اذا قبض بحضرة  
الواهب وفي نوادر هشام قال ابو يوسف لا يصح ما لم يقبل  
الموهوب له قبلت في هبة بيتية الدهر  
وذكر في كتاب الهبة في اخر الاصل لو قال وهبت منك ولم  
يقبل الموهوب له قبلت

اعلم

اعلم ان الهبة بشرط العوض هبة في الابتداء وبيع في الانتهاء  
اللفظ لفظ الهبة والمعنى معنى البيع فتقوله هبة في الابتداء  
يعنى اذا كان متشاغا في الابتداء لم يجوز ولا يقع الملك الا بالقبض  
بخلاف البيع وبيع الانتهاء حتى انما اذا تقابضا ثبت له الرد  
خيار الردية والعيب ويجب للشفيع فيها الشفعة اذا كان  
غير منقول والله اعلم اسبغاني شرح مختصر الطحاوى  
في كتاب الهبة

**فع عن** وهبت لزوجها جميع املاكها لا يدخل المهر فيه حادى

الفتية في الهبة

تعليق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة  
على ان كان ملابيا بان قال وهبتك هذا على ان تعوضنى كذا  
صحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفا صحت الهبة

وبطل الشرط من بيع الخلاصة في الخامس عشر

واذا قضى القاضى بابطال الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع  
بيانه اذا بنى في الدار الموهوبة وبطل القاضى رجوع  
الواهب بسبب البناء فهدم الموهوب له البناء عاد الرجوع  
كما كان فله ان يرجع محيط برهاني في رجوع الهبة

**مسائل النار**

رجل اراد ان يحرق حصايد ارضه فاوقد النار في حصايد  
فذهبت النار الى ارض جاره فاحترق زرعه لا يضمن الا ان  
يعلم انه لو احرق حصايد يتعدى النار الى زرعه جاره لانه  
اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرعه الغير قالوا ان كان  
زرعه غيره يبعد عن حصايد الذي احرق وكان يومه ان لا  
يحترق زرعه جاره ولا يطير شيئا من ناره الا شرارة او شواربا  
فحل الرجوع من ارضه الى ارض الجار فاحترق زرعه الجار



وكسده لا يضمن فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان  
كان الزرعان ملتقيين او قريبا من الالتفات على وجه يعلم ان  
ناره متصل الى زرع جاره ويضمن صاحب النار زرع الجار قاضي  
خان في فصل فيما يضمن بالنار

وقع الحريق في محلة فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق  
بيته ويضمن قيمة بيت الجار بنزاهية في الثالث من مسایل  
الضمان من كتاب الغصب

وقال الصدر الشهيد في باب الديارات والجنایات بعلامة  
الواو من الوقعات

رجل احرق شوكا او نباتا في ارضه فذهب الرج بالشرارات  
الى ارض جاره فاحرق زرعها ان كانت النار تنفذ في ارض الجار  
على وجه لا يصل اليه شرر النار في العادة فلا ضمان عليه  
لان ذلك حصل بفعل النار وانه جبار ولو كان يقرب من ارضه  
او على وجه يصل اليه شرر النار غالبا فانه يضمن لان له ان  
يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره الى  
ارض جاره غاية البيان في مسایل مشورة من كتاب  
الاجارة

فاتا الشركة في النار فيبانه ما قال شيخ الاسلام خواهر زاده  
في شرح كتاب الشرب وهو ان الرجل اذا اوقد نارا في مغارة  
النار يكون مشتركا بينه وبين الناس اجمع حتى لو جال انسان  
واراد ان يستضي بضوء هذه النار اذا اراد ان يحيط ثوبا حول  
النار او يصطلي بها في زمان البرد او يتخذ منه سراجا لا يكون  
لصاحب النار منعه الا ان يكون اوقد النار في موضع مملوك  
له فان له ان يمنع من الانتفاع بملكه لا بالنار فاما اذا اراد  
ان ياخذ فتيلة سراجه او شيئا من الجرفان لصاحب النار  
ان

ان يمنع من ذلك لانه ملكه لو اطلقناه للناس لم يبق له  
نار يصطلي ويحترق بها وهذا لوجه له غاية البيان في فصل  
الشرب من كتاب احيا الموات

رجل مربا النار في موضع له حق المرور فوقعت سرارة في  
ملك انسان او القاه الريح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور  
في ذلك الموضع ان وقعت فيه سرارة يضمن وان هبت به  
الريح لا يضمن وعليه الفتوى خزنة المفتين في الغصب  
ط من ركب دار غيره لا طفا حريق وقع في البلد فانهدم  
جدارها من مبركوبه لم يضمن قيمة الجدار لان ضرر الحريق عام  
على المسلمين فكان لعامة المسلمين دفع ذلك عنهم جوهره  
شرح القدر في كتاب الغصب

رجل له قطن في ارضه وارض جاره لصفت بارضه فاوقد  
النار في طرف ارضه الى جانب ذلك القطن ويعلم ان مثل هذه  
النار تحرق هذا القطن فاحترقت ذلك القطن كان ضمان  
القطن على الذي اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان ناره  
تتعدى الى القطن كان قاصدا احراق القطن من غصب  
قاضي خان

قالوا اذا احرق رجلا بالنار فعليه القصاص لان النار يفترق  
الاجزاء ويعمل عمل الحديد والله اعلم من جناية الفتاوى  
القاعدية

فقط اوقد في تنوره والتقي فيه من الخطب ما لا يجتمعه التنور  
فاحترقت بيته وبيت جاره ضمن جامع الفصولين في  
الفصل الثالث والثلاثين

مسئلة قال القاضي عبد الجبار دار بين شريكين لاحدهما  
فيها انعام باذن شريكه واذن الاخر لرجل بالسكنى فيه فمكن



واوقد فيها نارا فاحترقت الدار والانعام فعليه قيمة الدار  
والانعام في الايقاد المعتاد قلت هذا وجدته مكتوبا لكن  
تقييده بالايقاد المعتاد اوقع لي شبهة فيه قال في قواعد  
سيف الدين الصبة الظاهرة ان الايقاد المعتاد لا يمنع وجوب  
الضمان لان احد الشريكين لا يملك اسكان الغير في الدار  
المشتركة اذ لم يصح اسكانه لم يصح المأمور بالسكنى مأمورا  
بايقاد النار اصلا فيضمن ما تلف من الايقاد وان كان معتادا  
لانه متعدد في الايقاد في ملك الغير معين الحكم في فصل

#### من الافعال الموجبة للضمان

في الفتاوى للنسفي سيل عن اوقد نارا في ملك غيره بغير اذنه  
فتعدت الى كسد حنطة او شئ اخر من الاموال فاحرقته  
هل يضمن قال لا ولو احرقت شئيا في المكان الذي اوقد فيه  
ضمن قال وقرى اصحابنا بين الماء والنار قالوا لو اوقد النار  
في ارض نفسه فنفذ الى ارض نفسه فسال الى ارض غيره  
واتلف شئيا ضمن لان طبع النار الخود والتعدى عما يكون  
يفعل الريح ونحوه فلم ينفذ الى فعل الموقد لم يضمن ومن طبع  
الماء السيلان فاضيف السيلان والانتلاف الى فعله ومن  
مشايخنا رحمهم الله من فصل الجواب فقال ان اوقد النار  
في يوم الريح وهو يعلم ان الريح تهب بها الى مال غيره فيتلفه

ضمن فصول عمادي في الفصل الثاني والثلاثين  
الحداد اذا اخرج الحديد وضعه على الفلاة وضربها بالمطرقة  
فانتشرت الشرارة الى الطريق وقتلت رجلا او احرقت  
ثوب انسان يضمن ولو لم يضرب بالمطرقة ولكن هبت  
الريح بها واخرجت الشرارة الى الطريق واصاب ثوب  
انسان فهو هدروا له اعلم من جبايات عمدة الفتاوى

سيل

٢٢٢  
سيل **ق ح** امر صبيًا ان يحكي بالنار فجاء واحرق صبرة  
حنطة قال الضمان على الصبي ولم يرجع هو على الامر صبريه  
في احكام الجبايات

استاجرها واستعارها فاحترق ما في ارض غيره لم يضمن لان  
هذا التشبيح ليس بمباشر فلا يكون متعديا كحافر البئر في ملكه  
ان لم تضطرب الرياح قال الامام شمس الائمة عدم الضمان اذا  
كان الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن  
لان موقد النار يعلم انها تستقر في ارضه فيكون مباشرا وضع  
جمرة في الطريق فاحرقته شئيا ضمن لانه متعديا بالوضع  
ولو رفعها الريح الى شئ فاحرقته لا يضمن لان الريح نسبي فعله  
كذا في النهاية في مسيل شئ في احكام الجبايات

#### كتاب الدرر

قال بعض العلماء ان موقد النار في موضع له حق المرور وقعت  
شرارة في ملك النسان والفتها الريح لا يضمن وان لم يكن  
حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل  
ان وقعت فيه شرارة يضمن وان هبت الريح لا يضمن وهذا  
اظهر وعليه الفتوى وكذا لو وضع جمرة في الطريق فاحرقته  
بذلك شئ يضمن ولو هبت به الريح الى موضع اخر فاحرقته  
شئيا في غير الموضع الذي وضع فيه النار قال شمس الائمة  
السرخسي اذا وضع الجمرة في الطريق في يوم الريح يكون  
ضامنا وذكر شمس الائمة الحلواني في كتاب الشرب اذا وضع  
جمرة في الطريق او موقد في ملكه بالنار انه لا يضمن واطلق  
الجواب قاضي خان فيما يضمن بالنار وما لا يضمن في كتاب

#### العصب

**فس** اوقد نارا في الارض بلا اذن المالك ضمن ما احرقت



في مكان او قدت فيه لاما احرقته في مكان اخر تعدت و فرق  
 بين الماء والنار انه لو اسال الماء الى ملكه فسال الى ارض غيره  
 فاتفق شيا ضمن بخلاف النار اذ طبع النار الخود والتعدى  
 يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن  
 ومن طبع الماء السيلان فالأشياء يضاف الى فعله ومن  
 مشايخنا من فصل لو اوقد في يوم الريح وهو يعلم ان الريح  
 يهب بها الى غيره فيتلفه ضمن ولو اسال الماء الى ارض  
 نفسه وهو يعلم ان ارضه يحتل ذلك لم يضمن لكن صاحبنا  
 اطلقوا الجواب كما مر اوقد نارا فاحرقته دار جاره لا يضمن  
 ان اوقد نارا توقد مثله **شرح** لم يضمن مطلقا جامع الفصولين

في الفصل الثالث والثلاثين

غرم من بكى رأسه وقت اكرنا كوفته اشتد وقبته في سنبله  
 اقل من غرم القيمة **عجوة** على عكس هذا فانه لو قبته في سنبله  
 اقل غرم البر وان كان اكثر غرم القيمة واكر كوفته وبادنا كرده  
 بود قال في **عجوة** جوابه على عكس المسئلة الاولى **فقط**  
 احرق كدسا قال محمد رحمه الله لو كانت قيمة في سنبله اقل  
 من قيمته بلا سنبله ضمن قيمة الكدس ولو قيمته في سنبله  
 اكثر ضمن مثل البر وعليه قيمة الحل والله اعلم جامع  
 الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين

امرأته البالغ ليقود نارا في ارضه ففعل فتعدت الى ارض  
 جاره فاتفق شيا يضمن الاب لان الامر قد صح فانتقل فعل  
 الابن اليه كما لو باشر الاب ضمانات غائم في فصل ضمان النار

مثله في جنابة القينة

سبل في امرأة باعت حصتها من دار لقريب لها وابقاها  
 ساكنة بها فاصبحت محروقة بنار داخل الدار المباعة لكونها  
 عابرة

كانت م

عاجزة صفا فكشف عليها هل يلزم اهل الدار والجيران والمحلة  
 شي من غرامة او دية ام لا **اجاب** لا يلزم لاحد في  
 ذلك دية ولا غرامة اذ فعل العجا جبار فبايالك يفعل النار  
 هذا الاقاييل به من فقرها الامصار من فتاوى الخيرية في  
 كتاب القسامة

واما النار اذا صارت فمما يقال بعض الفقهاء يجوز بيعها في  
 بيع التنف

وان ارسل نارا في ارضه فان كان ارض جاره مأمونة عليها  
 من ذلك لبعدها فحملت الريح النار فاحرقته شيئا فلا ضمان  
 عليه وان علم انه يضرب ويفسد لقربه فهو ضامن في دعوى  
 التنف

**احكام المحتسب**

الفرق بين المحتسب المنصوب والمتطوع من وجوه احدى  
 اذا عجز المتطوع عن الاحتساب فهو معذور واذا عجز المحتسب  
 المنصوب فهو غير معذور لانه يمكنه ان يستعين باخوانه  
 فان لم يكفه اعوانه فباخوان سلطانه الى اخره والثاني  
 ان المحتسب المنصوب كفايته من بيت المال من الجزية  
 واخراج ونحوها لانه عامل للمسلمين محبوس لهم فيكون  
 كفايته من مالهم وصار كافر او الولاة والقضاة والقراة  
 والمفتين والمعلمين من الملتقط بخلاف المتطوع لانه غير  
 محبوس لذلك والثالث ان الحسبة قد يجب على  
 المنصوب يجب عقد اخر وعلى غير المنصوب يجب ابتداء  
 نظيره اذا راي المودع سارقا يسرق الوديعة فلم يمنعوه  
 يقدر على منعه ضمنه لانه ترك المنع ترك الحفظ الملتزم  
 فيضمن واما المنصوب فلا يضمن فيما قصر فيه لان التضييع

كارزاق



لا يلحق الحاكم ونحوه والامتنع الناس عن التقليد فيلزم الضرر العام فلو امتنع عن الاستبداد يلزم الضرر الخاص فافتقرا نصاب الاحتساب من الباب الرابع

ثم يتفرع منه نصب المحتسب لانه لما اجاز الامر لغيره بالهوى عن المنكر جاز الامر لغيره بالفروع ايضا ونصب المحتسب ليس الا لذلك ثم يتفرع منه جواز اتخاذ المحتسب اعوانا لنفسه في احتسابه ثم يتفرع منه تزويجهم من بيت المال لانه اذا اجاز له اتخاذهم ورعا لا يجد من يعينه حسبة فلا بد من تزويجهم نصاب الاحتساب من الباب الرابع والخمسين

ثم في سكة غير نافذة غرس رجل على شطه في قنارته شجرة فاراد رجل من الشركا ان يقطعها وفي تلك السكة اشجار مثلها ولم يتعرض هذا بما سوى هذه الشجرة قال ليس له ذلك لانه متعنت وليس بمحتسب لانه لو كان محتسبا لتعرض لجميع الاشجار التي في هذه السكة فصول عمادي في الفصل الرابع والثلاثين

سيل في اهل دار يصبون ماء غسيلهم في الزقاق فيضربه الجيران هل لهم منعهم ام لا اجاب لهم منعهم متعددين في ذلك من شرب الخيرة

سيل اذا كان النهر لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكو يبدأ اهل الاسفل شربا لاعلى ولو سقى ارضه من غير نهر او قنطرة لا ضمان عليه لكن يرفعه الى السلطان ليؤديه بالنهر والجلوس ان راي ذلك في احياء الموات مجتبي شرح القدوري

سيل عن متولي الحسبة اذا سعر البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوق وباع بالكثير من القيمة هل له ان يعذره على ذلك

ذلك اجاب اذا تعدى السوق وباع بالكثير من القيمة يعذر على ذلك من فتاوى ابن نجيم في الخطر والاباحة

ن قال شدة المناعب التي في الطرق ليس لاحد رفعها لان شئ فعله الناس وطهر منفعة وعن جر ان المحتسب ان يخاصم في رفع المناعب الشاخصة الى الطريق لا يرى انها لو سقطت فاصابت المار فلو اصابه الطرف الخارج ضرب رب الشعب لا لو اصابه الطرف الداخل جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين

واما ولاية الحسبة فهي تقصر عن القضاة في الشاكل للاحكام بل له ان يحكم في الرواشن الخارجية بين الدور وبنا المصاطب في الطرق لان ذلك مما يتعلق بالحسبة وليس له انشا الاحكام ولا تنفيذها في عقود الانكحة والمعاملات ولا له ان يحكم في عيوب الدور وشبهها الا ان يجعل ذلك في منشوره وينبه للمحتسب على القاضي بكونه يتعرض للتفحص عن المنكرات وان لم ينبه اليه في او ايل معين الاحكام

وفي الجواهر ان راي السلطان ان يخرج فعل وقال ابن حبيب بن مالك لو اظهر القسقي في دار نفسه ولم يمتنع م بالامر بالمعروف ويقول دارى اتى فيها ماشيت تباع عليه داره من لسان الاحكام

قال ولو كان المستاجر مسلما فظهر فيه فسق في الدار وكان يجمع على الشرب فيها منع من ذلك كله وانما يمنع على وجه الاحتساب وصاحب الدار في غير ذلك سواء من اجارة الدار في الميسوط للحلواني

فيما يتعلق بالكنيسة ولا يحدث كنيسة ولا صومعة ولا بيعة في دار الاسلام قال



٢٣٥  
صلى الله عليه وسلم لا خصا في الاسلام ولا كنيسة والمراد احداث  
الكنيسة في دار الاسلام وقوله لا خصا هو الاعتزال عن النسا  
كما يفعل الرهبان فكانه خصي معنى واذا تهدمت القديمة  
اعادوها لاتهم اقروا عليها والبناء لا يتابد ولا بد من خرابه  
فلا اقروهم عليها قد التزموا لهم اعادتها وليس لهم ان يحولوها  
لانه احداث لا اعادة اختصار شرح المختار من كتاب  
السير

وقد قال قاضي خان في فتاويه من كتاب السير وان تهدمت  
بيعة او كنيسة من القديم قلهم ان يبنوها في موضعها كما كانت  
وان قالوا تخولها من موضعها الى اخر لم يكن لهم ذلك بل  
يبنوها في ذلك الموضع على قرار الاول ويمنعون من الزيادة  
على البناء الاول ونحوه المحيط والبدايع وغيرها من كتب  
المذهب المعتمدة ولم اجد شيئا منها ان لا يعاد الا بالنقص  
الاول وكون ذلك مفهوما لاعادة شرعا ولغة غير ظاهر  
عندي على انه قد وجد في عبارة محمد رحمه الله بلفظ يبنوها  
وفي عبارة قاضي خان في كتاب الاجارة بلفظ يعمرها  
وليس في شيء من اللفظين المذكورين ما يشعربا اشتراط  
النقص بل هو مشعربضده ومقتضى الاطلاق عدم  
اشتراط ذلك نعم قد صرحوا بمنعهم من الزيادة على  
ذلك والزيادة كما تكون كيفافيؤخذ منه انهم لا يبنون  
ما كان باللبن بالاجر وما كان بالاجر بالحجر ولا ما كان بالحجر  
والخشب النخل بالنق والساج ولا يباضا لم يكن ولا زخرفة  
ولا تزيينا وهذا غاية ما يفهم من هذا الكلام ثم رايت  
في الحاوي لقدسي ما لفظه ولا يجوز احداث بيعة او كنيسة  
ولا بيت نار او صنم في دار الاسلام في المدن ولا في القرى

وط

وكل بلدة فتحت بالصلح على ان يجعلهم ذمة لا تتعرض لكتنا<sup>بهم</sup>  
القديمة ويمنعون من احداثها وما فتحت قهرا يجرب كتنا<sup>بهم</sup>  
واذا تهدمت البيعة والكنائس القديمة لذوى الصلح اعادوا  
باللبن والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون  
عليه ولا يشيدونها بالحجر والشيد والاجر واذا وقف الامام  
على بيعة جديدة او بيتا منها فوق ما كان في القديم هزها  
وكذا ما زاد من عمارة العتيق انتهى وهذا ما نظنته لان  
لم اقف عليه من كلام غيري بعد التتبع الكثير وهذا  
القول هو المنصور عندي من شرح المنظومة لابن  
الشحنة في السير

في الذخيرة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال يمنع  
اهل الذمة عن احداث شيء من الكنائس في البلاد المفتوحة  
من خراسان وغيرها ولا اهدم موضعها وجدته قديما  
في ايديهم ما لم اعلم انهم احدثوا بعد ما صار ذلك الموضع  
مصارا من امصار المسلمين قال شيخنا رحمه الله لا تهدم  
الكنائس والبيعة القديمة في السواد والقرى اما  
في الامصار فذكر محمد رحمه الله في الاجارة انها لا تهدم  
وذكرني في كتاب العشر والخراج تهدم من امصار المسلمين  
في الخانية وقال شمس الامية السرخسي الاصح رواية الاجارة  
هزاة الروايات في احكام اهل الذمة في كتاب

السير

سبل في مومة الكنيسة في بعض الامصار هل يهدم اجاب  
ان كان البناء الحادث زائدا على ما كان عليه في القديم يهدم  
وان لم يكن كذلك بل كان اعادة الهدم من القديم من  
غير زيادة فلا يهدم في فتاوى نقد المسائل في السير



**فاجبة** قال الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا  
هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بنائها ذكره الجلال السيوطي  
من حسن المحاضرة في احيا مصر القاهرة عند ذكر الامر  
قلت ينسب من ذلك انها اذا اقبلت لا تنفتح ولو بغير  
وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة  
زويله قتلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم يفتح  
الى الان حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم  
على فتحها ولا بنا في ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا  
وبعاد المنهدم لان الظلام فيما هدمه الامام لانها انهدم  
فلينامل والله اعلم من اشباه في اخر الفن **الثالث**  
اما اذا انهدمت البيعة والكنائس اعادوها كما كانت في  
الاول والمراد من القديس ما كانت قبل فتح الامام بلدهم  
ومصالحهم على اقرارهم في بلدهم واراضيهم ولا يشترط  
ان يكون في زمن الصحابة والتابعين رضي الله تعالى  
عنهم لاحالة وذلك لان الصلح لما وقع على تقريرهم وترك  
التعرض لهم دل ذلك على اعادة ما انهدم منها لان الامام  
لما اقر عليها مع ان الابنية لا يبقاها على الدوام كان فيه  
دلالة الاعادة كما في سائر ابينتهم والله اعلم غاية  
البيان في فصل ما لا يجوز بيعه من كتاب السير

ثم قيل انما يمنعون من الامصار واما القرى التي لا يقيم فيها  
الجمع واخذود لا يمنعون من ذلك وهذا في القرى التي  
اكثرها اهل ذمة اما قرى المسلمين فلا يجوز ذلك واما  
ارض العرب فيمنعون من ذلك في مصر والقرى اختار  
شرح المختار في كتاب السير  
وان اراد اهل الذمة احدث البيعة والكنيسة والمجوس

اذا

اذا اردوا احدث بيت النار فان ارادوا ذلك في الامصار  
المسلمين وفيما كان من قنا مصر منعوا عن ذلك عند الكل  
وان ارادوا احدث ذلك في السواد والقرى اختلفت  
الروايات فيه ولاختلاف الروايات اختلف الشايع فيه  
قال مشايخ بلخ يمنعون عن ذلك في السواد الا في قرية  
غالب سكانها اهل الذمة وقال مشايخ بخاري منهم الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يمنع وقال شمس الائمة السرخسي  
الاصح عند انهم يمنعون عن ذلك في السواد فقال في السير  
الكبير الا في قرية غالب سكانها اهل الذمة فانهم لا يمنعون  
عن ذلك وعن عمر رضي الله عنه انه قال امنع اهل الذمة  
عن احدث شئ من الكنائس في البلاد المفتوحة من حواصا  
وغيرها ولا اهدم شئ وجده قد يما في ايديهم ما لم اعلم  
انهم احدثوا ذلك بعد ما صار ذلك الموضع مصر من امصار  
المسلمين قال مشايخنا لا يهدم الكنائس والبيعة القديمة  
في السواد والقرى واما في الامصار ذكر محمد رحمه الله في  
الاجابات انها لا تهدم وذكر في كتاب العشر والخراج انها  
تهدم في امصار المسلمين وقال شمس الائمة السرخسي لا يصح  
عندي رواية الاجابات فان انهدمت بيعة او كنيسة من  
كنائسهم القديمة فلم ان يبنوها في ذلك الموضع على قدر  
البناء الاول ويمنع عن الزيادة على البناء الاول والله اعلم  
قاضي خان في السير

اعلم ان كلمة ايمتنا متفقة على ان ما فتح من الامصار عنون  
ثم صولحو اعلى ان يجعلوا اهل ذمة يمنعون فيه من الصلاة  
في بيوتهم وكنائسهم لانه لما اخذ قهرها كان غنمة فيكون  
لابقا الكنائس بعد ما ظهرت شوكة المسلمين عليه حكم



أحداثه ابتداء فان كانت قد دية امران يجعلوها مساكن يسكنونها  
ولا ينبغي ان يهدمها لانها لما فتحت عنوة وقهر اصار المسلمون  
أحق بها فهو كصر من امصار المسلمين وانما لا يهدمها لان  
الفرض يحصل بجعلها مساكن فلا يحتاج الى التخريب فلا خلاف  
في انه لا يبقى كنيسة في مصر من الامصار التي فتحت عنوة  
فضلا عن ان يقال يجوز إعادة المنهدم منها والله اعلم  
من شرح المنظومة لابن الشحنة

وروى عن محمد انه اذا كان في البلدان المفتحة كنائس تترك  
في القرى في الروايات كلها واما في الامصار قال محمد في  
نوادير هشام تهدم وفي المجرى عن ابي حنيفة رح تترك  
واما المصلحية تترك في المواضع كلها في الروايات وتنع  
من احداثها في الامصار والقرى في قولهم جميعا غاية  
البيان في كتاب السير

ولو اتخذ الذمي في منزله بيت عبادة ان جمع فيه الناس منع  
منه وان اتخذ لنفسه خاصة موضع عبادة لا يمنع منه  
وان اراد ان يجعل فيه صومعة يتخلى فيها كما يتخلى اصحاب  
الصوامع منع منه لان هذا شيء يشتهر به فهو بمنزلة  
الكنيسة لجماعتهم نصاب الاحتساب في الباب

#### السابع والعشرون

اذا كان لهم كنيسة في قرية فبني اهلها فيها ابنية كثيرة  
وصارت من جملة الامصار امرؤا يهدم الكنيسة على  
رواية كتاب العشر والخراج وعلى عامة الروايات لا يورد  
بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصوفين  
حولها ابنية حتى اتصل الموضع بالمصر وصار كحمة في حال  
المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في الفتاوى

التترخانية

#### التترخانية في جزية فتاوى الهندية

ذمي سيل مسلما عن طريق البيعة فلا ينبغي له ان يدل عليه  
لانه اعانة له على معصية في سير لواقعات الحسامية  
بعلامة الواو

لا يحدث بيعة وكنيسة وبيت نار يقال كنيسة اليهود  
والنصارى لمنعهم من ذلك البيعة مطلقا في الاصل  
وان غلب استعمال الكنيسة لمنعهم من اليهود والبيعة  
لمنعهم من النصارى كذا في النهاية والصومعة للمحل فيها بمنزلة  
البيعة بخلاف موضع الصلاة في البيت لانه تبع السكنى  
هنا اي دار الاسلام ولهم إعادة المنهدم اي لهم ان يبنوها  
في ذلك الموضع على قدر البناء الاول لا يمنع منه بل من  
نقلها الى موضع اخر لانه احداث درر في فصل  
الجزية في الجهاد

ولو ظهر الامام على قوم من اهل الحرب فرأى ان يجعلهم  
ذمة ويضع على رؤسهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج لا يمنعون  
من ايجاد الكنائس والبيع واظهار بيع الخمر والختير  
لان المنوع اظهار شعائر الكفر في مكان اظهار شعائر الاسلام  
وهو امصار المسلمين ولم يوجد بخلاف ما اذا صاروا ذمة  
بالصلح بان طلب قوم من اهل الحرب متان يصيروا ذمة  
يوثرون عن رقابهم واراضيهم شيئا معلوما ويجري احكام  
الاسلام فصالحناهم على ذلك وكانت اراضيهم مثل اراضي  
اراضي الشام مدين وقرى ورساتيق وامصارا لا يتعرض  
لكنائسهم القديمة ولكنهم لو ارادوا ان يحد ثواب شيئا منها  
يمنعون من ذلك لانها صارت مصر من امصار المسلمين  
منوع عنه شرعا فان مصر الامام مصر المسلمين كما مصر



عمر رضي الله عنه الكوفة والبصرة فاشترى قوم من اهل الذمة  
دورا وارادوا ان يتخذوا فيها كنائس لم يمكنوا من ذلك  
لما قلنا وكذلك لو تخلى رجل في صومعته منع من ذلك  
لان ذلك في معنى اتخاذ الكنيسة وكل مصر من اوصاف  
المشركين ظهر عليهم الامام عتوة فقد استخقه المسلمون  
فيمنعهم من الصلاة فيها والامرهم ان يتخذوها مساكن ولا  
ينبغي ان يهدمها وكذلك كل قرية جعلها الامام مصرا  
ولو عطل الامام هذا المصرو تركوا اقامة الجمعة والاعياد  
والحدود فيه كان لاهل القرية ان يجدوا ما شاؤا لانه  
عاد قرية كما كانت نصرانية تحت مسلم ولا يمكنها من  
نصب الصليب في بيته لان نصب الصليب كنصب الصنم  
ويصل في بيته حيث شئت هذا الذي ذكرنا حكم ارض  
العجم واما ارض العرب فلا يترك فيها كنيسة ولا بيعة  
ولا بيتاع فيها الخمر والخنزير مصرا كان او قرية من مياه

العرب في سير البديع قبيل فصل في بيان الغنائم  
والكنيسة من الكنس بمعنى الاستتار فعلية بمعنى الفاعل  
والتا للنقل لان العابد فيها استتر عن الناس ولا يخالطهم  
ولهم اعادة البناء المنهدم من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهره  
عن ايما الى انهم يبنوها في الموضع القديم على قدر البناء الاول  
فلم يكن لهم ان يتحولوا الى موضع آخر ومنعوا عن الزيادة على  
الاول كما في قاضي خان واكتفاه ايما الى انهم منعوا عن اظهار  
الفواهل قريستان في كتاب الجهاد

سبل عن مسلم اذا بنى باجرة في الكنيسة هل يحرم عليه ذلك  
ام لا واذا اخذوا اجرا في مقابلة ذلك بل يحل له ام لا اجاب  
لا يحرم ان يبنى في الكنيسة باجرة وحل له اخذ الاجر في مقابلة  
ذلك

ذلك في فتاوى ابن نجيم في الخطر والاياحة  
ولو جعل ذمي داره بيعة او كنيسة في صحته ثم مات فهي ميراث  
بالاتفاق اما عند ابن حنيفة رحمه الله فلا نه بمنزلة الوقف  
عنده والوقف لا يلزم فيفوت فكذا هذا واما عندهما  
فلان هذا معصية فلا يصح وان كانت قرية في معتقدهم  
شرح الملتقى للباقران في وصية الذمي

وبعد فهذه رسالة في الكنائس المصرية مسبلة  
كنيسة حارة زويلة التي قفلت في زمن مولانا الشيخ محمد بن  
الياس فامر مولانا السلطان في سنة سبع وستين وتسعماية  
ان ينظر فيها بالشرع فكتب المحقق ابن الهمام في باب العشر  
والخراج وفي فتاوى قاضي خان عن عمر رضي الله عنه انه  
قال ومنع اهل الذمة من احدث شي من الكنائس في البلاد  
المفتوحة من خراسان وغيرها ولا اهدم شيئا وجدته  
قد سما في ايديهم ما لم اعلم انهم احدثوا ذلك بعدما صار ذلك  
الموضع مصرا من اوصاف المسلمين قال مشايخنا لا تهدم  
البيع والكنائس القديمة في السواد والقرى واما في الامصار  
فذكر محمد رحمه الله انها تهدم في اوصاف المسلمين والله اعلم  
في رسائل ابن نجيم

اليهود اذا استاجروا مسلما ليبنى لهم كنيسة او النصراني  
ليبنى لهم بيعة يطيب له وكذا اذا استاجروا رجلا لينحت  
له طنورا او يربط ايما الاجر ويطييب له الا انه انما به لانه  
اعانة على المعصية خلاصة في العاشرة الاجارة  
واذا تهدمت القديمة اعيدت لان المنقول من لدن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا ان البيع والكنائس ترك  
فهذا يدل على جواز الاعادة لان البناء لا يقوم دايما واتا



قوله عليه الصلاة والسلام لا كنيسة في الاسلام والمراد به احداثها  
شرح المجمع لابن الملك في فصل الجزية في كتاب السير  
مح اذا صالح الامام قوما من اهل الحرب على ان يجعلهم ذمة يهود  
خوارج رقابهم واراضيهم شيئا معلوما جاز ولا يتعرض لكتايبهم  
ويبيعهم القديمة لان الصلح قد وقع ان لا يتعرض لهم فيكون  
التعرض نقضا للعهد ولا يمكن من احداث الكنيسة  
والبيعة بعد ما صار مصر من اعمار المسلمين لقوله عليه  
الصلاة والسلام لا جفا في الاسلام ولا كنيسة معناه لا يحدث  
الاعتزال عن النساء كما يفعل اهل الكتاب حتى يصير حكم  
الجفا في كل قرية لا يقيم فيها الجمع والحدود وان كان فيها عدد  
كثير من المسلمين لم يمنع من احداث الكنائس والبيع وبيع  
الحرم والخنازير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة بل شعائيرهم  
شائعة ظاهرة فان هدمت كنائسهم فلم ان يبينوا كما كان  
وليس لهم ان يحولوا هذا الى موضع اخر لانها احداث  
وكذلك لو تخلى رجل منهم في صومعته منع ذلك لانه مجرى  
مجرى الكنيسة فقد المسائل في الباب الثاني عشر من كتاب

### السير

قيل اعمار المسلمين ثلاثة اعمار اعمارهم المسلمون كاللوة  
والبصرة وبغداد وواسط فلا يجوز فيها احداث بيعة ولا  
كنيسة ولا مجمع اصلاهم ولا صومعة باجتماع العلما وثانها  
ما فتحه المسلمون عنوة فلا يجوز احداث شئ فيها بالاجتماع  
وثالثها ما فتح صلحا فان صالحهم على ان الديار لنا ويودون  
الجزية فالحكم في الكنائس ما يوقع عليه الصلح فان صالحهم  
على شرط تمكين الاحداث لا يمنعهم والاولى ان لا يصالح عليه  
وان وقع الصلح مطلقا لا يجوز الاحداث ولا يتعرض للقداسة

انتهى

انتهى البحر الرائق في شرح قوله ولا يحدث بيعة ولا كنيسة  
سئل هل يجوز لليهود والنصارى ان يتخذوا بيوتا يجتمعون فيها  
ويستقون اذا كانوا في بلدة ليس فيها بيعة ولا كنيسة اجاب  
انهم يمنعون من احداث بيت يجتمعون فيه لذلك قلنا في  
الهداية في فتاويه

سئل في ديل معد لسكنى رهبان طائفة الافرنج القاطنين  
بالقدس الشريف ويدهم دورا جارية في ملكهم وتصرفهم  
ملاصقة لحجر الديرو وقد تشعت غالب بنايه والدور قد  
انهدم غالب بناها وقد ورد الامر السلطاني بتغيير الديرو  
المذكور المعد لسكنى وملكهم فهل لهم تغيير ما تشعت من بنا  
الديرو واعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح  
ابواب الدور من داخل حجر ديروهم ليسكنوا به ويحفظون  
برفع بناها ليكون مانعا من دخول اللصوص اليهم ليا منوا  
بذلك على ما لهم ام لا اجاب نعم لهم اعادة ما انهدم  
كما ظاهرت عليه التوثيق الموضوع للصحيح من مذهب  
الامام الاعظم لا فرق في ذلك بين الدور والصومعة  
والكنيسة وبيت النور وتغيير ما تشعت منها واعادة  
ما انهدم من البيوت والدور الجارية في ملكهم المعد للسكنى  
جائزة بلا خلاف لا تتخذ للاجتماع فيها للعبادة واطهار  
شعائيرهم واذا احكموا بنايوتهم ودورهم للتحفظ من  
اللصوص ليا منوا على اموالهم وانقسم لا يتعرض لهم  
في ذلك وان كانوا قد على ان ليس لهم رفع بنايهم على  
المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلي على المسلمين  
واذا لم يكن ذلك وكان للتحفظ ليا منوا على اموالهم وانقسم  
كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر في سير الخيرية



## فيما يمنع الذمي من التصرف

الذمي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان يباع منه ولو اشترى اهلها يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجارة انه يجوز الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا كان ذلك في جبر على البيع ولا يترك الذمي ان يتخذ بيته في المصر صومعة يصل فيه قاضي خان في فصل اهل الذمة في

## كتاب السير

سئل هل يجوز للذمي تعلية بنايه ام لا اجاب بما اجاب به قارى الهداية بقوله اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجوز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية بنايه اذا حصل ضرر للجار من منع ضوؤه وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج القاضي له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا معتزلين وهو الذي افتى به **انا قوله** وذكر القاضي ابو يوسف يفهم منه انه يقتضي عدم تعلية بنايه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى فلا يمنع عن تعلية بنايه على بنايه كان اولي وسئل قبله هل يجوز لاهل الذمة ان يعملوا بناهم على بنا المسلمين ويسكنوا دارا عالية بين الجيران المسلمين فاجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون من ان يسكنوا المحلات المسلمين ويومرون بالاعتزال في اماكن منفردة عن المسلمين انتهى **واقول** هل لا يجوز لاهل

الذمة ذلك مخالفا لقوله وانما يمنع من تعلية لبنايه اذا حصل ضرره لجاره لكنه على ما ذكره القاضي ابو يوسف لقوله وهو الذي افتى به انا وفي نظم الوهباني وليس له رفع البناء ويقصر قال في شرحه بعد كلام طويل قلت وفي الكلام

اشعار

اشعار ظاهر منه في انشاء البناء عاليا على بنا المسلمين انتهى وهذا وانما افتى قارى الهداية لكن الاول مع كونه ظاهرة المذهب وافتي به ايضا اقوى مدركا للحديث الشريف الوجب كونهم لهم بنا وعليهم ما علينا من قناتى الخيرية في السير

ولا بأس بدخول اهل الذمة المسجون الحرام وسائر المساجد عند خلاصة في فصل المتفرقات قبيل كتاب لفاظ الكفر

ومن الصغرى لو اشترى دارا في المصر يجبر على بيعه من المسلم وذكر البيهقي خصوصا اذا كانت الدار لمسلم خزانة الروايات في احكام اهل الذمة في كتاب اهل الذمة في كتاب السير

وتجب ان يكون على دورهم علامات يتميز بها عن دورنا كيلا يقف عليها سائر يدعوهم بالمغفرة ولا يكون ذلك الا للمسلمين كافي في السير

ولو اشترى ذمي دارا في ايامين امصار المسلمين قيل يمنع ذلك وقيل لا يمنع وقيل اذا اختلت بشرايه جماعة مسجد المحلة منع عن ذلك والا فلا نصاب الاحتساب في الباب

## السابع والعشرون

استأجر الذمي دارا سنة بالكوفة بكذا درهمين من مسلم فان اتخذ فيها مصل لنفسه دون الجماعة لم يكن لوب المال ان يمنعه من ذلك لانه استحق سكتها وهذا من توابع السكنى وان اراد ان يتخذ فيها مصل للامة ويضرب الناقوس فلربما لدار ان يمنعه من اجارة البسوط للبرخسى

واذا اشترى الذمي ارضا عشرية من مسلم فعند ابي حنيفة ح تصير حراجية وبطل عشرها لان العشر قربة والكافر ليس من اهلها فيبطل وصارت الارض خالية عن الحق فوجب الخراج كجوسي اتخذ داره بستانا وقال ابو يوسف يضاعف



عشرها وبصرف مصر الخراج لانه لا وجه لابقا العشر كما قال  
ابو حنيفة ولا وجه الى التبديل كرها فوجب التضعيف لانه  
امر مشروع كما في بني تغلب وقال محمد ربح فيها عشر واحد  
وبصرف مصرف الصدقة في روايته وبصرف مصرف  
الخارج في اخرى قال هو مونة فيها معنى العبادة فلا يجب  
على الكافر ابتداء بالشك ولا يبطل عنه انتها بالشك كخراج  
وهو مونة فيها معنى العقوبة فلم يجب على المسلم ابتداء  
بالشك ولم يبطل عنه انتها بالشك وهو مشبعه  
وقامها في الاصل في زكوة حصر المسائل  
قوم من اهل الذمة اشتروا دارا في المصر من المسلمين  
ليتخذوها مقبرة قال لما ملكوها يفعلوا بها ما شاؤوا  
وان اضرب يوت الجيران لانهم متصرفون في ملكهم والضرر  
ليس من جهةهم والانسان لا يجبر على البناء بخلاف ما لو  
اتخذوا بيعة او كنيسة او بيت تارة المصر لم يملكوا ذلك  
لما فيه من اظهار باطلهم وصلواتهم بخلاف المقبرة في الكوفة  
والاستحسان من جواهر الفتاوى في الباب

#### الرابع

سئل هل يجوز لاهل الذمة ان يعلو بناهم على بنا المسلمين  
او يسكنوا دارا عالية البناء بين الجيران المسلمين اجاب  
لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان يسكنوا المحلات  
المسلمين ويومرون باعتزال مساكين منفردة فتاوى  
قارى الهداية

ولو وقف الذمي داره على بيعة او كنيسة او بيت تار فهو  
باطل ولو قال تجرى غلتها على بيعة كذا فان خرجت هذه  
البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة  
شي

شي قال وقف ذمي ارضا وقفها صهيبي وان يفرق غلتها  
في ابواب البر عند هم عمارة البيع والكنائس والصدقة  
على المساكين وانما يفرق هذه الصدقة على الفقراء  
والمساكين وابطل سوى ذلك من وقف تارة خاتبة  
معزتا الى الحضاف

اذا وقف الذمي وقفا على الكنيسة او البيعة هل يجوز  
اجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا ان  
وقف على الرهبان والقسيس وان وقف على فقراء نصارى  
جاز من فتاوى قارى الهداية

وان قال تفرق غلتها على جيرانه وله جيران مسلمون و  
نصارى ويهود ومجوس وجعل اخره للفقراء فالوقف جائز  
ويفرق الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم  
محيط برهاني في الفصل الخامس والعشرين من كتاب  
الوقف

للذمي حق المروءة في الطريق كما للمسلم فكان له في هذه  
الخصومة من النفقة مثل ما للمسلم والله اعلم من الشرب  
المبسوط للسرخسي

وفي المحيط يمكنون ان يسكنوا في امصار المسلمين يبيعون  
ويشترون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين  
البحر الرابح في السير

وقال ليس للذمي ان يدخل داره حرا في مصر من امصار المسلمين  
هذا اذا كان ظاهرا من اجارة الدرر في المحيط البرهاني  
سئل في يهودى يملك طبقة من جملة دار تلقاها ارثا عن  
ابيه اليهودى راكبة من بيت من جملة دار المسلم تلقاها  
ايضا ارثا عن ابيه وكل من ساكن في الدار التي لها كما كان



يسكن ابوه من قبله ويريد المسلم الآن ان يمنع اليهودي من  
سكنى طبقته والتعل عليه قايلا الاسلام يعلم ولا يعلم عليه  
هل له ذلك ام ليس له ذلك لان الملك مطلق التصرف اجاب  
ليس للمسلم ذلك وقد جوزوا ابتداء الذمى العالية في  
دار المسلم وسكنها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيد لها عالية  
كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظر الوهبة  
وكثير من علماءنا في سير الفتاوى الخيرية

سئل عن الذمى اذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل  
لها طاقات ونشاييك على حيراته هل يمكن من ذلك  
اجاب اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز  
للمسلمين ان يفعلوه في ملكه جاز لهم وما لم يجوز للمسلم  
لم يجوز لهم وانما يمنع من تغطية بناءه اذا حصل ضرر لجاره  
في منع ضوءه وهواؤه وكذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي  
ابو يوسف في كتاب الخراج له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا  
بين المسلمين بل يسكنوا معتزلين عن المسلمين وهو الذك  
افتي به انا من فتاوى قاري على الهداية

### في ضمان النجار وغيره

امر رجل نجار اليه بك سكة البيت فتمسكه ودام على حاله  
ثم سقط من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه وان سقط  
كما قام من عمله وانكسرت الاجزاء فلا ضمان عليه ولا اجر  
ممن استاجر اجيرا ليبنى له حيطانا او ليحفر له بيرا في  
ملكه المستاجر ففعل ثم انهارت يجب الاجر وليس على الاجير  
اصلاحه ثانيا ولو امر ان يحفر له بيرا في المغارة فانهارت  
البير قبل التسليم لا يستحق الاجر ما لم يصلح ويسلم اليه  
ط د ر د ك ر ا امر ك ر د تا علم ك ر ي ك ن د و ك ر د و خ ر ب البيت

بفعله

بفعله يضمن النجار لان الاجير المشترك ضمان لما جنت يده  
بالاتفاق والله اعلم حزارة المفتين في كتاب  
الاجارة

ولو استاجر حفارا او بين له مكانا لحفر وعقها وطولها باجر  
معلوم جاز فان حفر بعد ما شرط عليه فاستقبله جبل  
ان كان يمكنه الحفر مع ذلك الا انه يشتد عليه العمل  
يجبر على العمل وكذا لو طهر الماء في البير قبل ان يبلغ منزله  
امره به فان كان يمكنه الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا  
يستطيع يكون عذرا وان استاجره ليحفر قبلا او بين موضع  
حفرة في موضع اخر فلا اجور له وان لم يبين له موضع اخر  
صح العقد استحسانا فينصرف الى الحفرة في مقبرة تلك المحلة  
وكذا لو لم يبين عمقه جاز استحسانا وينصرف الى المتعارف  
وكذا اذا لم يبين له لحد ينصرف الى المتعارف في تلك البلدة  
كما لو استاجر لبنا ليضرب له اللبن ولم يبين اللبن وكان  
هناك لبن متعارف ينصرف الى المتعارف ولا يفسد العقد  
وان استقبل الحفار في حفر البير او القبر صخرة لا يراد له من  
اجره كما لا ينقص من اجره سبب البن المكان واراختلف  
المستاجر مع حافر البير بعد ما حفر خمسة اذرع فقال  
المستاجر شرطت عليك عشرة اذرع وقال الحفار بكت  
خمس اذرع كان القول قول المستاجر مع يمينه واعطاه  
من الاجر بحساب ذلك ويحلف الحفار على المستاجر وشركا  
الاجارة فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض  
في العمل تخالفا وتزادا ولو استاجر حفارا ليحفر له حوضا  
عشرة اذرع بعشرة دراهم وبين عمقه حفرة خمسة في  
خمس اذرع كان عليه ربع العشر لان العشرة في العشرة تكون



ماية وخسة في خمسة تكون خمسة وعشرين فيكون ربع  
الجملة فلهاذا يلزمه ربع الاجر خزنة المقتنين في كتاب

### الاجارة

سبل عن شخص قطع من بستان غيره شجرة مثمرة او غير  
مثمرة بالنجار فمن المطالب اجاب ان قال للنجار الاشجار  
ملكى فاقطعها والنجار لا يعلم الحال فالضمان على الامر  
وبعد وان كان يعلم فالضمان على النجار والتعزير لانه  
هو المتعدي ويضمن فيه الثمن حين فطرها ثمرة من

### فتاوى قارى الهداية

واذا رشح الماعلى الطريق فزلقت الدابة فعطب فالضمان  
على الراش اذا كان بالدليل ولم يره السائق فلا ضمان على  
الراش وان ترك موضع الطريق كمر فيه وان بل كل الطريق  
فالضمان عليه ولوراه من تجنيس الملتقط من كتاب

### الصلح

من حفر ارض غيره يوم مركبته ومن هدم شط النهر يوم  
يا صلاحه من شرب لفتاوى القاعدية

اشترى دارا وحفر فيها بيرا ونقى البالوعة اورم من الدار  
شيا ثم استخقت الدار لا يرجع بشي من ذلك على البايع  
لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة فصول

### عمادى في الفصل الخامس عشر

وان تكارى رجلا فعلم له يوما الى الليل فهو جائز يعمل له  
من حين يصل الغداة الى غروب الشمس لانه نكاحه يوما  
واول اليوم من طلوع الفجر الثاني والصلاة مستثنى واخر  
اليوم غروب الشمس يدل امتداد الصوم اليه والعمل  
بالكوفة يعملون الى العصر وليس لهم ذلك الا ان يشترطوه

لان

لان العرف لا يعارض النص وقد نص عند العقد على يوم  
فلا يكون له ان يترك العمل قبل غروب الشمس الامر بشرط

### من اجارة المبسوط للسرخسي

استاجر اجيرا ليبنى له حايطا او ليحفر له بيرا في ملك  
المتاجر ففعل ثمانها يجب الاجر وليس على الاجير اصلاحه  
ولو امره ليحفر بيرا في المغارة فانها قبل التسليم لا يجب الاجر ما لم  
يصلح ويسلم اليه درود كورا مزد كروتا علم كود كند وكود  
وخراب البيت بفعله ينبغي ان يضمن اذا الاجير المشترك

### ضامن في اجارة العدة لحسام التمهيد

رجل قال لآخر احفر لي بابا في هذا الحايط ففعل فاذا الحايط  
لغيره يضمن الحافر لانه متلف ملك الغير ويرجع على الامر  
لان الامر قد صح بزمعه فيرجع عليه وكذلك لو قال احفر لي  
في حايطي وكان ساكنا في تلك الدار لانه من علامات  
الملك ولو قال احفر لي ولم يقل في حايطي ولم يكن هناك ساكنا  
ولم يستاجر عليه لا يرجع لان الامر لم يصح عليه بزمعه من

### غصب الواقعات الحسامية بعلامة العين

**صل** دفع اليه ارضا ان يبنى فيها كذا كذا بيتا وسمى طولها وعرضها  
وكذا كذا حجر على ان ما يبنى فيها فهو بينهما وعلى ان اصل  
الدار بينهما نصفين فبناهما كما شرط فهو فاسد وكله لرب  
الارض وعليه للباقي قيمة ما بنى يوم بنى واجر فيما عمل  
وهي مسيلة الدسكرة المذكورة في كتاب الاجارة والزراعة  
انه استاجره لي عمل له في ارضه بالات من عنده فيكون اجارة  
الا انها فسدت لمهالة المشروط ولعدمه اذا حصل نصف  
الارض المبنية اجراه وهو معدوم او مجهول فصار اجارة  
حقيقة اذا الاصل في العمل هو الارض فقد عمل في محل ملوك له



بأمرة فيقع عمله لأمره وقد ابتغى في مقابلته تنفع نفسه فيصير  
 اجارة والحكم في مثل هذه الاجارة ان يلزمه قيمة الالات  
 وقية العمل على ما عرف في الاجارات قال ولودفع اليه ارضا  
 على ان يبنى فيها دسكرة ويوجوها على ان مارزق الله بينهما  
 فبناها كما امر واجرها فاصاب مالا فجمع ذلك للباني والبناء  
 له ولرب الارض اجرا مثل ارضه على الباني وعلى الباني نقل  
 بناءه وفي المسئلة الاولى جعل الباني لرب الارض اذ ثمة بدلالة  
 الحال عرفنا انه اراد العمل لرب الارض حيث شرط نصف  
 البناء ولانه يصير مشتريا لانه ينصف الارض شرا فاسدا  
 وصار قابضا با اتصاله فوقع عمله كله في محل ملوك للامر  
 وفيما نحن فيه لم تقم دلالة العمل للامر فبقى متصرفا لنفسه  
 شيئا صار كانه اجرا لرضه ليبني فيها ولو اجرها اجارة صحيحة  
 ليبني تكون الالات والبناء كلها للباني وعليه لرب الارض  
 اجرا مثل ارضه ولو شرط مع ذلك ان الارض والبناء بينهما  
 كان ذلك كله مع اجرها لرب الارض وللباني قية ما يبنى  
 يوم يبنى يعني قيمة الالة واجر عمله فيما عمل لما مر في المسئلة  
 الاولى جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين

رجل هدم جدار رجل ثم بناء الهادم قبل ان يضمن القيمة ان بناءه  
 كما كان فلا ضمان عليه لا يجاد الاول حكما كن حرق مخيط  
 انسان ثم خاطه من غضب الواقعة الحسامية بعلامة  
 النون

فان استاجر له يلبس قلبه فاصاب المطر اللبن فافسده قبل  
 ان يرفعه فلا اجوله وان كان يعمل في داره خلاصة في الفصل  
 الخامس من كتاب الاجارة

هي عن يستاني صنيع امر البستان وغفل حتى دخل الماء

في البستان ووقعت الحيطان وتلفت الكروم قال يضمن الكروم  
 ولا يضمن قيمة الحائط وان كان في الكروم حصرم يضمن مثل الحصرم  
 بقدر صاحب الكرم ولو كان فيها عنب لا يضمن مثل العنب  
 لان حفظ العنب لا يجب على العامل فلا يكون تاركا للحفظ  
 لانه ما كان بعد البلوغ من الزرع والثمار وغيره عليها  
 ولكن يجب على العامل نقصان الكرم لان حفظ الكرم واجب  
 على العامل فينظر ان هذه الصنعة مع عنبها بكم يشتري  
 وبغير عنبها بكم فيأخذ منه نقصان تلك قال **ق ب د**  
 يضمن العنب في عرفنا صيرفيه في احكام الجنائيات  
**ق** قال لنجار ابن لي بيتا فاذا بنيت يرقومه القومون فما يقولون  
 ندفعه اليك فرضيا به وبناءه وقومه رجل باتا قوما واني  
 الصانع فله اجر المثل وقال ابو حامد وحير الوبري هو  
 بمقتولة القوم لا الحكم يعني لا يلزم تقويمه بدائع قبيل كتاب  
 السرقة

استاجر اجير ليبنى له حيطان ليحفر له بيرا في ملك الستاجر  
 ثم فعل ثم اهدمت يجب الاجر وليس على الاجير اصلاحه  
 ثانيا من ضمانات العمادات

رجل دفع بابا الى نجار ليصلحه فباع النجار الباب المالك  
 ليسترد الباب من المشتري ان امكنه والا ان شأضنه النجار  
 بقية الباب وان شأخذ الثمن الذي باع به جواهر الفتاوى  
 في الباب الاول من كتاب الغصب

ثم استاجر نجار اليهدم جداره وهو على الطريق فاخذ شيئا  
 من هدمه فسقط شيء منه على رجل فمات يضمن النجار من  
 القتيبة في باب التشيب من كتاب الغصب

سبل في رجل استاجر ذميا لتعير ما اهدم وترميم ما استقر من



البيير الفلاني بكذا من الاجرة على ان يستاجر وقولا منها بشرط  
انه مما حدث في البيير من شئ من الان الى عشرين سنين فهو  
قاييم به وكافله في ذلك ذمى ايضا وفعل ما امر به من التعيير  
والترميم هل اذا انهدم البيير وشئ منه او حدث فيه حادث  
يضمن الاصيل به ام الكفيل ويؤخذ بعاهرتهم ام لا لعدم صحة  
الشرط المذكور **جواب** لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل  
بعد صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الاعتسان لغيره  
ان انهدم بناوك فانا ضامن له وهذا التزام ما لا يلزم فانه  
ان انهدم لا يلزمه شئ فاذا كفل به شخص فقد كفل به شئ  
لا يلزم به الاصيل فكيف يكزم الكفيل في اجارة الفتاوى  
**الحيرية**

ذكر في المبسوط انه لو استاجر اجرا يحفرون له سردا بالميز  
ما لم يبين له طوله وعرضه وعمقه لانه به يصير المعقود  
عليه معلوما ثم الاجير يبينهم على عدم رؤسهم وان كان عمل  
بعضهم اكثر لانت استحقاقهم بتقبل العمل وعمر فيه سواء كان  
كانوا يعملون وقوع التفاوت فيه قبل التقبل فيكون تقبلهم  
دليلا لرضائهم بتوك الزيادة وان لم يعمل احد منهم لمرض او  
عد وفان اشتركوا في الاصل فله معهم الاجر بعقد الشركة  
والا لم يكن له الاجر لان استحقاقه بالعمل وقد تركه ويرفعه  
عنهم حصته من الاجر ويكون عملهم في حصته متطوعا لان  
كل منهم متطوع فيما زاد عمله على ما التزمه بالعتد لان استحقاقهم  
بالنسية فلا يستحق الا المستحق فيكون في الزايد وفي حصته  
غير العامل متطوعا في ضمان التجار من ضمانات

#### الفصيلية

رجل استاجر نجارا يوما الى الليل فجاء رجل الى التجار وقال اتخذني  
دواة

دواة فاتخذ فان كان صاحب الدواة يعلم انه اجير فانه اشهر  
وان لم يعلم ثم علم لا باس به عليه شئ وينقض من اجرة التجار  
قد رما عمل في الدواة الا ان يجعله في حل والله اعلم خلاصة  
في الخامس من كتاب الاجارة

ولو قال بدين يكره دم اين ديوار من باز كن جاز لانه سمي  
به عملا لو اراد ان ياخذ فيه للمحال يقدر عليه فنص الاجارة  
بين لذلك وقتا ولم يبين ولو قال بدين ده دم اين حرم  
با دكن ان لم يذره لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجره لعمل لو  
اراد ان ياخذ فيه للمحال لا يقدر لان التذرية لا تقوم به وانما  
تقوم بالزح ولا يدري متى تب الرزح قاضي خان في الاجارة  
الفاسدة من كتاب الاجارة

#### مسائل القسامة

القسامة هي ايمان تقسم على اهل المحلة الذين وجد القاتل فيهم  
ميت به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه  
او عينه وجد في محلة او اكثره اي اكثر البدين سواء كان معه  
راس ولا او نصفه مع راسه لا يعلم قاتله وادعى عليه القتل  
على اهلها كلهم او بعضهم عدا او خطأ ولا بينة له حلف له  
عشرون رجلا منهم اى من اهل المحلة لما روى عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل  
خيبر ان هذا قاتل وجد بين اظهركم فالذي تخرجه  
عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني  
اسرايل فانزل الله تعالى على موسى عليه السلام امرافان  
كنت نبيا فاسيل الله مثل ذلك فكتب عليه الصلاة والسلام  
ان الله تعالى اراني ان اختار منكم خمسين رجلا فيجلفون  
باسه ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يغرمون الدية قالوا



لقد قضيت فينا بالناموس اى بالوحى رد في القسامة  
رحم الله مولفها

اذا وجد القتل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتله رجل  
اخر من محلة اخرى واقاموا البيينة من غير اهل المحلة  
التي وجد فيها القتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل  
ان البيينة مقبولة فان ادعى اوليا القتل على ذلك الرجل اخذوه  
بالدية وان ابرأوه لم يكن للاوليا عليه ولا على اهل المحلة شئ  
جوز هذه البيينة وان اثبتوا الدية لغيرهم قاضى خان

في باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى

اذا وجد قتل في محلة لا يعلم من قتله استغلف خمسون  
رجلا منهم يتخيرهم الولي فان لم يكمل خمسون رجلا كبرت  
عليهم الايمان حتى اذا كان رجلا واحدا كبرت عليه خمسون  
يمينا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا عبد ولا  
امراة الا ان يوجد القاتل في دارها في مصر ولا عشيرة لها  
فيه فانه يكرر اليمين عليها ثم تكون الدية على اقرب القبائل

منها حاوى القدسي في باب القسامة

ولو وجد دابة قتيلا في محلة فلا باس به ولو وجد عبد قتيلا  
في محلة فيجب القسامة والدية على قول ابى حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وعلى قول ابى يوسف رحمهما الله لا شئ فيه

اسباب في القسامة

وان وجد في المسجد الجامع والشارع فلا قسامة فيه والدية  
على بيت المال لانه للعامة لا يختص لواحد

هداية

وانما اراد به ان يكون نايبا عن المحل اما الاسواق التي يكون  
في المحال فهي محفوظة لحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية

على

على اهل المحلة وكذا في السوق الناي اذا كان من يسكنها  
في الليالي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة  
والدية عليه لانه يلزم صيانة ذلك الموضع فيوصف  
بالنقصير فيجب موجب التقصير عليه نهاية في شرح  
الهداية

القتيل اذا وجد في خيمة فعلى من يسكن الخيمة الدية  
والقسامة وان وجد خارجها فعلى اقرب الخيام كذا ذكر  
في ظاهر الراية بديع في القسامة

قال محمد ربح في الجامع الصغير دار نصفها الرجل وعشرها  
لاخر ولاخر ما بقي فوجد فيها قتل فهو على راس الرجال  
دون تفاوت الملك حتى ان القتل لو وجد في دار بين اثنين  
اثلاثا فالدية يجب بينهما نصفين تانار خانيه في

القسامة

وجد قتل في ساحة مباحة في ايدي المسلمين والدية على

بيت المال في قسامة السراجية

قال ويشارك السكان والملاك في القسامة قال ابو حنيفة  
ومحمد رحمهما الله لا يدخل السكان في القسامة مع الملاك  
وقال ابو يوسف هي عليهم جميعا وهذا اذا كان المالك ساكنا  
فلو لم يكن ساكنا يدخل السكان اجماعا هو زاده نقل عن

المشروع شرح للجمع

افتنى المرحوم ابو السعود بقول ابى يوسف بعد العرض  
على السلطان واليوم الفتوى على قول ابى يوسف لان  
القضاء ممنوعون عن الحكم بخلافه والسكان هم المستاجرون  
والمستعيرون والمودعون والمرتهنون والضيف منهم  
كما في التانار خانيه والحق المولى ابو السعود الفاضل بهم



من مجموعة النقوش الفندى

والقسامة ولا دية في بيت لا اثر به او يسيل دم من فيه وانفه  
او دبره بخلاف عينه واذنه لان القسامة يجب في القتل  
وهذا ليس بقتل وانما مات حتف انفه فلا بد من اثر بالميت  
يستدل به على انه قتل بان يكون به جراحة او اثر ضرب  
او خنق فاذا لم يكن به شئ من الاثر لا يكون بفعل البشر قتل  
على دابة معها سابق او قائد او راك فديته على عاقلته دون  
اهل المحلة لانه في يده فصار وجد في داره وان اجتمع فيه  
السابق والقائد والراك كانت الدية عليهم جميعا لان القتل  
في ايديهم وان لم يكن مع الدابة احد فالدية والقسامة على  
اهل المحلة الخ اذا وجد القتل في دار مشتركة بين جماعة  
انصبا وهم متفاضلة مثلا لاحد هم النصف والاخر الثلث  
والثالث السدس ينقسم الدية والقسامة على عدد رؤسهم  
ولا يعتبر تفاوت الانصبا وفي الفلأ على من فيها من الركاب  
والملاحين وفي مسجد محلة على اهلها وفي الجامع والساح  
القسامة والدية على بيت المال وكذا الجسور العامة والسوق  
العامة الذي في الشوارع وكذا الوجود في مسجد جماعة يكون  
في السوق الذي هو للعامة بخلاف الاسواق الملوكة لاهلها  
التي في المحال ولو وجد في السجين فديته في بيت المال عندها  
وعند ابي يوسف على اهلها ويهدر ولو في بركة او في وسط  
الغارات ولو محتبسا بشاطئ النهر فعلى اقرى القرى الخ  
ودعوى الولي على واحد من غير اهل المحلة تسقط القسامة  
عنهم وعلى معين منهم لا تسقط ولو وجد قتل في ارض موقوفة  
او دار موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية  
على اربابها وان وجد في معسكر في فلاة مباحة ان وجد في

خيمة

خيمة او فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها كما في  
الدار وان كان خارجا منها ينظر فان كانوا قبائل متفرقين  
فعلى القبائل التي وجد فيها ولو بين القبيلتين فعلى  
اقرىهما وان استورا فعلىهما كله من قسامة الزبلى  
رحمه الله

وفي نوادر بشر بن الوليد عن ابي يوسف اذا وجد القتل  
في دارها سكان وارباب غيب فالدية والقسامة على ارباب  
الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف على السكان وان  
كانوا ينقلون الى اهلتيهم فلا شئ عليهم تاتار خانية  
في القسامة

وان وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها  
تحلف هي حسين بمينا في قول ابي حنيفة رحمه الله والدية  
على عاقلتها والله اعلم قاضي خان في القسامة في كتاب  
الجنایات

ولو خرج الدم من انفه وذكره او دبره لا يكون قتيلا حتى  
لو وجد هكذا في المعركة يغسل وان كان يخرج من العين  
او الاذن كان قتيلا ولهذا لا يغسل اذا وجد هكذا في  
المعركة وان كان يخرج من الفم ان كان يعلو من الجوف  
كان قتيلا وان نزل من الراس لانه قسامة البدائع

رحم الله مولفها

وان ادعى الولي على غيرهم اي على غير اهل المحلة سقطت  
القسامة عنهم لان غيرهم صاروا مدعى عليهم لا على واحد  
منهم اي لا يسقط القسامة اذا ادعى الولي على واحد من  
اهل المحلة لان ايجاب القسامة عليهم دليل على كونه القاتل  
منهم فتعيينه واحد منهم لا ينافيه فصاروا كأنهم قتلوا



تقدير بحيث لم يمنعوا الظالم عن قتله وشهادتهم على المدعى  
عليه أي شهادة أهل المحلة التي وجد القتل فيها على  
من ادعى الولي سواء كان منهم أو من غيرهم مردودة عند  
أبي حنيفة رحمه الله وقال لا مقبولة لأن الولي بادعائه  
القتل على غيرهم يبرأ من التهمة فتقبل شهادتهم وله  
أن الخصومة كانت متوجهة إليهم فلا تقبل شهادتهم  
في قسامة شرح المجمع لابن الملك

وإن كان محتسبا بالشط فعلى أقرب القرى منه أن كانوا  
يستمعون الصوت لأنه أخص به من غيرهم لا يرى  
أنهم يشربون منه وتورد عليه رواهم فكانوا أخص بنصرته  
فيجب عليهم كاهل المحلة ولو وجد في نهر صغير خاص فيما  
يقضى فيه بالشفعة فعلى عاقلة أرباب النهر لأنه  
ملوك لهم فهم أخص به من غيرهم فيتعلق بهم ما يوجد  
فيه كالدور والسوق الملوك كذا في الاختيار باقاني

#### شرح الملتقى في القسامة

وإن وجد في المسجد الجامع أو الشارع الأعظم فلا قسامة  
فيه والدية على بيت المال هذا لفظ القدوري وإراد  
به سوقا نايبا عن المحال أما الأسواق التي تكون في المحال  
فمحافظة بحفظ أهل المحلة فتكون القسامة والدية

والله أعلم غاية البيان

وجد قتل في ساحة مباح في أيدي المسلمين فالدية على

بيت المال في قسامة القتل السراحيّة

### حساب الوصايا

أعلم أن مسائل هذا الفن من تفريع الحسن بن زياد وكان  
هو المتقدم في علم الحساب من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله

ويوجد

ويوجد عين هذه المسائل في تصنيف له سماه النظار  
وأما جمعها لمحمد بن الحسن في هذا التصنيف بعدما  
صنف كتاب الحساب وسماه حساب الوصايا لأن  
مقصوده تحقيق طريق النتم الذي هو الأصل لأهل الكوفة  
في استخراج مسائل الحساب عليه والحساب قل ما يعتدون  
ذلك الطريق ولكن الفقهاء قدموا على سائر الطرق لأنه  
أقرب إلى طريق الفقه ومن سلك طريق المورع من أصحابنا  
لا يشتغل في شروح مسائل كتب الحساب بطريق الحساب  
ويقولون إننا لا نتقف على حقيقة تلك الطرق ولا ندري  
إنها هل توافق فقه الشريعة أم لا وليس في الاشتغال بها  
كثيرا من فائدة ويكتفى بما هو طريق الفقهاء ومنهم من  
اشتغل بذكر ذلك الطريق وقالوا إن الحساب كسبي  
في الابتداء والانتها لأن المجتهد في الابتداء لا يدري يصيب  
أم لا وبعد ما اجتهد لا يدري أنه هل أصاب الانتها  
فهو ضروري في الانتها فذكر طريق الحساب في مسائل  
الفقه لبيان أنه قد يستدرك بطريق الفقه ما يكون  
بمنزلة الضروري في الانتها وقد ذكرنا طرق الحساب  
في بعض ما تقدم من المسائل فيكتفى في بيان مسائل هذا  
الكتاب بما اعتمد به محمد وهو طريق النتم وقد سماه نتم  
الكبير والنتم هو الأصل فتقول رجل مات وترك ابنا وبناتا  
داوصى لا غير بمثل نصيب الابن وأجاز الابن ولم يجر البنت  
فالقسمة في خمسة وأربعين سهما للبنت عشرة وللأبن  
ثمانية عشر والموصى له سبعة عشر لأننا نصح الفريضة  
لأجاز جميعا من خمسة أسهم لأن قبل الوصية بنت الابن  
والبنت اثلاثا وقد أوصى بمثل نصيب الابن ومثل الشيء



غيره فيزاد للموصى له سهمان فتكون الفريضة من خمسة ثم  
يصح الفريضة لم يجز ان تقول الفريضة من تسعة لان الموصى  
لم يأخذ ثلث المال والباقي بين الابن والبنات اثلاثا  
فتكون الفريضة من تسعة فاذا اجاز احدهما ولم يجز الاخر  
فالسبيل ان يضرب تسعة في خمسة فيكون خمسة واربعين  
خمس عشرة وهو الثلث للموصى له بلامنة الاجارة وللابنة  
ثلث ما بقى عشرة اسهم لانها لم تجز الوصية وبأخذ كمال  
حقها من الثلثين والابن قد اجاز الوصية وباعتبار  
الاجازة حقه في خمس المال وكل خمس تسعة فله ثمانية  
عشرون ياخذ من الباقي ثمانية عشر ويدفع سهمين  
الى الموصى له فيحصل للموصى له سبعة عشر والله اعلم

في كتاب حساب الوصايا في المبسوط للشيخ  
امراة تركت زوجها واما واختا لاب فافترت الاخت والزوج  
بأخ لاب وام فانه يقسم ما بيدها على خمسة عشر سهما  
للزوجة تسعة اسهم وللأخت ستة بينها للذكر مثل  
حظ الانثيين ويقال لهذه المسئلة بنية لانها لا تصح الا  
من عشورين اذ فريضة الانكار من ثمانية اسهم وفريضة  
الاقرار من ستة اسهم الا ان للام من فريضة الانكار ربع  
المال وذلك سهمان ومن فريضة الاول سدس المال  
وذلك سهم من ستة فالزوج والاخت لا يصدقان في ابطال  
بعض حق الام فيحتاج الى حساب له ربع وما بقى يستقيم على  
خمس عشرة وقل ذلك عشرة للام ربع المال من ذلك  
وذلك خمسة فبقى خمسة عشر للزوج من ذلك تسعة  
وللاخت والاخت ستة بينها للذكر مثل حظ الانثيين وتبين  
في هذه المسئلة ان الزوج او الزوجة اذا اقرارا بوارث اخر

صح اقرارهما في نفسيهما والقوله بشركهما فيما قبضا ولو كان  
المقوله من لا ينقص حقهما من النصف الى الربع او من الربع  
الى الثلث كما في هذه المسئلة قال بعضهم ان الزوج لو اقر  
بأخ للبت او بعمر وكذب ساير الورثة فالمقوله لا يشركه فيما  
قبض اذ وجود المنزلة وعدمه سواء في حقه اذ لا ينقصه  
من نصيبه شيئا وقد صرح في المسئلة انه يشركه فيما  
قبض جامع الفصولين في الفصل التاسع والعشرين

ولو اوصى لرجل مثل نصيب احد بنيه وله ثلاث بنين  
واوصى لرجل ثلث ما بقى من الثلث بعد النصيب فالمسئلة  
تخرج من ثلاثة وثلثين للموصى له بالنصيب ثمانية وللوصى  
له الاخر سهم ولكل واحد من البنين ثمانية اما يخرجها بطريق  
الحشو وهو ان ياخذ عدد البنين وهو ثلاثة ورد عليه واحدا  
لاجل الوصية بمثل نصيب احد البنين لان مثل الشئ غيره فيزاد  
عليه فيصير اربعة ثم اضرب الاربعة في ثلاثة لاجل تنفيذ  
الوصية الاخرى وهي الوصية بثلث ما بقى من الثلث بعد النصيب  
فيصير اثني عشر ثم يطرح منها سهما واحدا لان الوصية  
الثانية توجب التقصان في نصيب الورثة ونصيب الموصى  
له الاول شايعا في كل المال فينقص من كل ثلث سهم  
ولا شك لو لم ينقص لا يستقيم الحساب لو اعتبرته لوجبة  
كذلك واذا نقصت سهما من اثني عشر بقى احد عشر  
ثلث المال وثلاثة مثلا وهو اثنان وعشرون وجميع  
المال ثلاثة وثلثون فاذا اردت معرفة النصيب فخذ  
النصيب الذي كان وذلك سهم واحد واضربه في ثلاثة  
كما صرحت اصل المال فهو ثلاثة ثم اضرب ثلاثة فيصير  
تسعة ثم انقص منها واحدا حتى بلغ جميع المال ثلاثة



٢٢٩  
وثلاثين فيبقى ثمانية فهو نصيب الموصى له بمثل النصيب ثم اعطى للموصى له نصيبه وهو ثلث ما يبقى من الثلث وذلك سهم بقى الى تمام الثلث سهمان ضمها الى ثلثي المال وذلك اثني وعشرون فيصير اربعة وعشرين لكل واحد من البنين الثلاثة ثمانية فاستقام الحساب في وصايا البدايع

فان كان له ابنان فللموصى له الثلث لانه جعل الموصى له كالابن الثالث حتى صار نصيبه مثل نصيب الابن واصله ان من اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد ذلك الوارث على الموجودين فيدفع اليه ما يصيب ذلك الوارث حتى لو اوصى بمثل نصيب البنت فله الخمس ولو كان ابن وبنت واوصى بمثل نصيب البنت فله الربع قاعدة

#### من كتاب الوصايا

قال في ايضاح لو اقر احد الابنين المعروفين بزوجته للبنت يسعي ما في يده لان زعم المقرات التركة بينهم على ستة عشر سهما للزوجة سهمان ولكل ابن سبعة اسهم فلما اخذاه اكثر في حقه في زعمها صار ذلك كالحالك فيضرب هي بقدر حقه وهو بينهما ويضرب الابن بقدر حقه وهو سبعة فيحصل لهما سهمان من تسعة وله سبعة وعلى قول مالك وابن ابي ليلى لها ثمن ما في يده لان اقراره انما يصح سهم واحد يعني من ستة عشر وله سبعة اسهم زيلعي في كتاب

#### الاقرار

ولو كان له خمس بنين فاوصى لرجل بمثل نصيب احدهم واوصى لرجل اخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فالفرصة من واحد وخمسين سهما لصاحب النصيب

ثمانية

ثمانية اسهم ولصاحب ثلث ما يبقى ثلثه ولطل ابن ثمانية اما تخرج المسئلة على طريق الحشو فهو ان ياخذ احد الابنين وذلك خمسة ويفرز نصيبهم وهو خمسة اسهم وتزيد عليه سهما اخر لاجل الموصى له بمثل النصيب لان مثل الشيء غيره فيصير ستة فاضربها في مخرج الثلث وذلك ثلاثة لاجل وصيته بثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فيصير ثمانية عشر ثم اطرح منها سهما واحدا لاجل الوصية بثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فيصير ثمانية عشر ثم اطرح منها سهما واحدا لاجل الوصية بثلث ما يبقى من الثلث لانه زاد في الوصية والزيادة في الوصية توجب نقصانا في نصيب الموصى له الاول وثلث ما يبقى من الثلث ثلثه كما يذكر ويستحق ذلك من جميع الثلث من كل ثلث سهم فوجب ان ينقص من هذا الثلث سهم لذلك قلنا انه يطرح من هذا الثلث سهم فيبقى سبعة عشر فاجعل هذا ثلث المال وثلثا المال مثلاه وذلك اربعة وثلاثون وجميع المال احدى وخمسون وثلث المال سبعة عشر واذا اردت ان تعرف قدر النصيب فخذ النصيب وذلك سهم واضربه في ثلاثة ثم اضرب ثلاثة في ثلاثة لقوله ثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فيصير تسعة ثم انقص منها واحدا لاجل الموصى له كما نقصت في الابتداء فيبقى ثمانية فذلك نصيب الموصى له بمثل النصيب من ثلث المال يبقى الى تمام ثلث المال تسعة فاعط الموصى له بثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب ثلثها وذلك ثلاثة فيبقى ستة



ضمها الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلاثون فيصير  
اربعين سهما فينقسم بين البنين الخمس لكل واحد  
ثمانية مثل ما اعطيت الموصي بمثل النصيب في  
وصايا البدابع

لو قال له على خمس في خمسة ويعني به مع خمسة  
لزمته عشرة لان يحيى يعني مع كما قال الله تعالى به  
فاذا خلني في عبادي اى معهم وان اراد بما قال  
الحساب الزمناه بخمسة لا خمسة وعشرين قال  
زفر بلزمه خمسة وعشرون لانه هو الحاصل من  
ضرب خمسة في خمسة ولنا ان المقر به خمسة هو  
مضروبة والخمسة اذا ضربت خمسة تكثر اجزاؤها  
لان عجزها تكثر ويبلغ خمسة وعشرين من اقرار

### شرح المجمع لابن الملك

اذا كان لليت ايتان وبنان فاقرب ابن وبنيت منهم  
لرجلانه اخوهم لا يهرم وجمدا الاخران فخمس نصيبها اى قنار  
المقرين بان يعطياه سهمين من خمسة مما في ايديهما  
لان في زعمها ان حق المقر له مثل حق الابن وحق الابن  
البنيت مثل نصفه فلما لم ينفذ اقوارها على الاخرين قسم  
نصف التركة بينهما وبين المقر له للذكر مثل حظ الانثيين  
على خمسة اسهم للمقر له سهمان وللمقره سهم وللمقره سهمان  
وهذه الحجة مستقيمة عليهم فتقدر النصف الاخر خمسة ايضا  
لكنها لا تستقيم على المنكرين وهما ثلاثة في التقدير  
فيضرب ثلاثة في مجموع التركة وهو عشرين فيكون  
المبلغ ثلاثين فمن كان له شئ من عشرة يضرب في  
ثلاثة وكان للمكرين خمسة فاذا ضرب في ثلاثة يصير

خمس

خمس عشرة عشرة لابن وخمس للبنت وكان المقر له  
سهمان فاذا ضربت في ثلاثة يكون ستة وكان للمقره سهمان  
فاذا ضرب فيها يكون ستة وللمقره سهم فاذا ضرب فيها  
يكون ثلاثة في اقرار شرح المجمع لابن الملك والله تعالى

### مسائل الغرماء

اذا مات من عليه الدين فيكون الذي له حق الجبس الحق  
بثمنه من سائر الغرماء واذا لم يكن له حق الجبس بدينه  
فحبس صار عاصيا ويكون هو اسوة للغرماء في حوالته  
القاعدية

**فصل** في قسمة التركة بين الورثة والغرماء  
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم  
اقسم المبلغ على التصحيح اذا كان بين التصحيح والتركة  
مباينة واذا كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث  
من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق  
التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث في الوجهين هذا  
طريق المعرفة كل فردا ما لمعرفة نصيب كل فرد  
فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في وفق  
التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق المسئلة ان كان التركة  
والمسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة فاضرب سهام  
كل فريق في كل التركة ثم اقسّم الحاصل على جميع المسئلة  
فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين واتا في قضا  
الديون فدين كل غريم بمنزلة كل وارث في العمل ومجموع  
الديون بمنزلة التصحيح في الفريض لسراج الدين

اذا افلس الغارم فلا ريب ان يطلبوا من الحاكم خمسة



اشيا احدها حبس المديون لغير الثاني ببيع اموال المديون  
من كل شئ ما خلا ثوب بدنه وماله في قولها وقال  
ابو حنيفة ببيع الدراهم ان كان دينه دنانير ويبيع  
الدنانير ان كان دينه دراهم ويبيع غير ذلك من عروض  
ولا عقار الثالث قسمة مال المديون عليهم سوا حبسوا  
او لم يحبسوا رضى او كره فان بلغ ماله ديونهم فبيع وان لم  
الى ذلك فيعطهم على قدر ديونهم الرابع ان يحجر عليه  
ويحبس امواله عليهم وان يمنهم منه ويحكم بتقليسه  
وبنهاه ان يبيع في ذلك المال ويشترى ويقول جلبت  
هذا المال على غرمائك فاذا فعل ذلك لم يحجز بعد ذلك  
فيه امر بان باع منه شئ لم يلحق ثمنه ماله وانما يلحق  
ذمته ولا يدخل البايع به مع ارباب الديون المتقدمة  
فيما حبس لهم تنفذ في كتاب الحجر  
والغرماء اي لغرماء المديون بعد خروجه من الحبس ملازم  
عند ابو حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لصاحب  
الحق يراى ملازمة لكن اذا دخل داره الحاجة لا يتبعه بل  
يحبس على يابه فاذا خيف ان يهرب من جانب اخر فله  
ان يمنعه من الدخول ويدخل معه شرح المجمع لابن الملك  
في كتاب المحجور

**في الحساب**  
قال الله تعالى لتعلموا عدد السنين والحساب وقال عليه  
الصلاة والسلام حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا  
هذا اجل الحساب في معرفة الضرب او ردتها على سبيل  
اختصار ليكون الكتاب شاملا على العلوم التي يحتاج  
اليها المفتى والقاسم **علم** ان الحساب على اربعة  
منازل

منازل احاد وعشرات ومؤن والوف اما الاحاد من  
واحد الى تسعة والعشرات من عشرة الى التسعين  
والمؤن من مائة الى تسع مائة والوف من الف الى تسعة  
الاف والاحاد في الاحاد **علم** ان معنى الضرب  
تضعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر من الاحاد  
والواحد ليس بعدد وانما هو لا يتدا فالواحد في الواحد  
واحد وفي الاثنين اثنين وفي العشرة عشرة الى اخرها  
**اما** الاثنان في الاثنان اربعة وفي ثلاثة ستة وفي  
اربعة ثمانية وفي خمسة عشرة وفي ستة اثني عشر وفي  
سبعة اربعة عشر وفي ثمانية ستة عشر وفي تسعة  
ثمانية عشر وفي عشرة عشرون اما ثلاثة في ثلاثة  
تسعة وفي اربعة اثني عشر وفي خمسة خمسة عشر  
وفي ستة ثمانية عشر وفي سبعة اربعة عشر وفي ثمانية  
اربعة وعشرون وفي تسعة سبعة وعشرون وفي عشرة  
ثلاثون **اما** اربعة في اربعة ستة عشر وفي خمسة عشرون  
وفي ستة اربعة وعشرون وفي سبعة ثمانية وعشرون  
وفي ثمانية اثنان وثلاثون وفي ستة وثلاثون وفي  
عشرة اربعون **اما** خمسة في خمسة خمسة وعشرون  
وفي ستة ثلاثون وفي سبعة خمسة وثلاثون وفي ثمانية  
اربعون وفي تسعة خمسة واربعون وفي عشرة خمسون  
**اما** ستة في ستة ستة وثلاثون وفي سبعة اثنان  
واربعون وفي ثمانية ثمانية واربعون وفي تسعة اربعة  
وخمسون وفي عشرة ستون **اما** سبعة في سبعة  
تسعة واربعون وفي ثمانية ستة وخمسون وفي تسعة ثلاثة  
وستون وفي عشرة سبعون **اما** ثمانية في ثمانية اربعة

تسعة



وستون وفي تسعة اثنان وسبعون وفي عشرة ثمانون  
**ام** تسعة في تسعة واحد وثمانون وفي عشرة تسعون  
**ام** عشرة في عشرة مائة **احاد في العشرات**  
 اذا ضربت الاحاد في العشرات رد العشرات الى احاد  
 ثم ضرب الاحاد في الاحاد فما بلغ فخذ لكل واحد عشرة  
 ولكل عشرة مائة **مثاله** خمسة في سبعين فخذ سبعين  
 سبعة ثم ضرب خمسة في سبعة فيكون خمسة وثلاثون  
 فخذ لكل واحد عشرة ولكل عشرة مائة يكون ثلثماية وخمسين  
**احاد في المائتين** اذا ضربت الاحاد في المائتين ترد المائتين  
 الى الاحاد وترد كل مائة الى واحد ثم ضرب الاحاد في  
 الاحاد فما بلغ فخذ لكل واحد مائة ولكل عشرة الف  
**مثاله** اذا ضربت سبعة في ثمانية فخذ ثمان مائة  
 ثمانية واضرب في سبعة يبلغ ستة وخمسين فيكون خمسة  
 الاف وستماية **احاد في الالوف** اذا ضربت الاحاد في  
 الالوف ترد الالوف الى الاحاد ثم ضرب الاحاد في الاحاد  
 فما بلغ فخذ لكل واحد الف ولكل عشرة عشرة الاف **مثاله**  
 ثلاثة في تسعة الاف فخذ لتسعة الاف تسعة واضربها  
 في ثلاثة يكون سبعة وعشرين فيكون سبعة وعشرين  
**الف اعشر ام** في مثلها اذا ضربت العشرات  
 في العشرات فرد هاهنا من الجانبين الى الاحاد ثم ضرب الاحاد  
 في الاحاد فما بلغ فخذ لكل واحد مائة ولكل عشرة الف **مثاله**  
 خمسين في خمسين فاضرب خمسة في خمسة يكون خمسة  
 وعشرين فذاك الفين وخمماية **عشرات في المائتين**  
 اذا ضربت العشرات في المائتين فترد العشرات الى الاحاد  
 والمائتين الى الاحاد ثم ضرب الاحاد في الاحاد فما بلغ  
 لكل

لكل واحد الف **مثاله** اذا ضربت ستين في ستماية  
 فاضرب ستة في ستة فيكون ستة وثلاثين فذاك ستة وثلاثون  
**عشرات في الالف** اذا ضربت العشرات في الالف  
 فرد هاهنا الى احاد ثم ضرب الاحاد في الاحاد فما بلغ فخذ  
 لكل واحد عشرة الاف ولكل عشرة مائة الف **مثاله**  
 ثلاثون في خمسة الاف فاضرب ثلاثة في خمسة فيكون  
 خمسة عشر فذاك مائة الف وخمسون الف وقس عليه  
 الباقي من المعتبرات الحسابية

اذا كان في المسئلة نصف ونصف وما بقى فاصلها من اثنين  
 واذا كان ثلث وما بقى او ثلثان فاصلها من ثلاثة  
 واذا كان ربع وما بقى او ربع ونصف فاصلها من اربعة  
 واذا كان ثمن وما بقى او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية  
 واذا كان نصف وثلثان او سدس فاصلها من ستة  
 وتعمل الى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة واذا  
 كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر  
 وتعمل الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر  
 واذا كان مع الثمن ثلثان او سدس فاصلها من اربعة  
 وعشرين وتعمل الى سبعة وعشرين ولا خلاف في  
 هذه الجملة الا في العول فانه روي عن ابن رضي  
 الله عنه قال لا تغير القرايض ويدخل النقص على من  
 يصير عصبية في حالة والصحيح ما قلنا عملنا بنصر الانصبا  
 في القران وليس البعض اولى من البعض فالحاصل  
 ان اصول القرايض ستة نصف وربع وثلث وثلثان  
 والتتصيف والتضعيف وثلثان وثلث وسدس كذلك  
 فتى اختلط النصف بالثاني فالمسئلة من ستة ومثي



اختلط بالربع به فالمسيلة من ضعفها وهو اثني عشر  
وما اختلط الثمن به فالمسيلة من اربعة وعشرين والله

اعلم من فرائض المجنبي شرح القدوري  
واذا اردت معرفة ذلك انظر مخرج كل واحد من الفرضين  
على حدة ثم انظر هل بينهما موافقة اولى فان كان بينهما  
موافقة فاضرب لوفق احدهما في جميع الاخر وان لم  
يكن بينهما موافقة فجميع احدهما في جميع الاخر فالمبلغ  
مخرج الفرضين ثم اذا اختلط النصف من الاول بكل  
الثاني او ببعضه فهو من ستة لان بين مخرج النصف  
والسدس موافقة بالنصف فاذا ضرب وفق احدهما  
في جميع الاخر بلغ ستة وان اختلط بالثلث والثلثين  
فلا موافقة بين المخرجين فا ضرب احدهما في الاخر  
بلغ ايضا ستة فكذا البواقي في فرائض

ثم المناسحة ومبناها على التصحيح وهو ان يصح فريضة  
الميت الاول على ورثته ويحفظ من ذلك ما اصاب  
الميت الثاني لطلب الوق ثم تصح فريضة الميت الثاني  
على ورثته ثم يطلب الوق بين ما في يده وتصحيحه  
ان لم يجد ضربنا وفق هذا التصحيح في كل تصحيح الاول  
ثم يتدى بالقسمة فمن كان له نصيب في القسمة من  
الفريضة الاولى فمضروب في نصيب الميت الثاني ومن  
كان له نصيب من الفريضتين فماله من الفريضة الاولى  
فمضروب في الفريضة الثانية وماله من الفريضة الثانية  
فمضروب في نصيب الميت الثاني هذا اذا عدم الوق  
اما اذا وجد الوق يضرب في مواضع الضرب في وقتها  
ويحفظ من ذلك ما اصاب الميت والثالث لطلب الوق

ثم

ثم تصح الفريضة الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوق  
بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد ضربنا هذا التصحيح في  
كل التصحيحين الاولين وان وجدنا ضربنا وفقه ثم يتدى  
بالقسمة وتثنى وثلاث وربع وخمس وعلى هذا جميع هذا  
الوجه وقياسه وبالله تعالى التوفيق فصول عمادي

في الفرائض في الفصل السابع والثلاثين  
وبيان طلب الموافقة بين الاقل والاكثر من الاعداد ان تطرح  
عن الاكثر امثال الاقل وان فني به عرفت ان بينهما موافقة  
باحاد الاقل وان بقي واحد عرفت انه لا موافقة بينهما  
في شئ وان بقي اثنان يطرح عن الاقل امثال ما بقي من  
الاكثر فان فني به عرفت ان بينهما موافقة باحاد الاكثر  
ما بقي واحد عرفت انه لا موافقة بينهما في شئ وبيان هذا  
انك اذا اردت معرفة الموافقة بين ثمانية واثنين وثلاثة  
فالسبيل ان تطرح عن الاكثر امثال الاقل فيفني فيه عرفت  
ان بينهما موافقة باحاد الاقل وهو الثمن وان طلبت  
الموافقة بين ثمانية وثلاثة وثلثين فاذا طرحت عن  
الاكثر امثال الاقل يبقى واحد فعرفت انه لا موافقة بينهما  
في شئ واذا اردت معرفة الموافقة بين ثمانية واربع  
وثلاثين طرحت عن الاكثر امثال الاقل فيبقى اثنان  
فيطرح عن الاقل امثال ما بقي من الاكثر فيفني فيه  
عرفت ان بينهما موافقة باحاد ما بقي من الاكثر وهو  
النصف وهذا الاصل يتمشى في عدد من مطلقين او احدهما  
مطلق والاخر مقيد من فرائض المبسوط للسرخسي

رحمه الله

فصل في معرفة التماثل والتداخل والتوافق



والتي بين العددين تماثل العددين كون احدهما مساويا  
وتداخل العددين المختلفين ان يعد اقلها الاكثر اي يفنيه  
او نقول ان يكون اكثر العددين منقسما على الاقل قسمة  
صحيحة او نقول ان تزيد على الاقل مثله او مثاله فيساوي  
الاكثر ان نقول ان يكون لاقل جزء الاكثر مثل ثلثه  
وتسعه وتوافق العددين ان لا يعد اقلها الاكثر ولكن  
يعدهما عدد ثالث كالثانية مع العشريين يعدهما اربعة  
فهما متوافقان بالربع لان العدد العادي يخرج بجزء الوفاق  
وتباين العددين لا يعد العددين معا عدد ثالث  
كالسبعة مع العشرة وطريق معرفة التوافق والتباين  
بين المقدارين ان تنقص من الاكثر مقدار الاقل من  
الجانبين مرارا حتى اتفقا في درجة واحدة فان اتفقا  
في واحد فلا فرق بينهما وان اتفقا في عدد فهما متفقان في  
ذلك العدد ففي الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث  
وفي الاربعة بالربع هكذا الى العشرة وفي ما وراء العشرة  
يتفقان بجزء من احد عشر وفي خمسة عشر بجزء ومن  
خمس عشرة عشر فاغني عن هذا من الفرائض لسراج الدين  
السجستاني

اما اذا كان الكسر في جنس واحد ولا موافقة بين عدد  
الروس والنصيب وصورته فيمن ترك امرأة وسبع  
بنات وخمس بنين فاصل الفريضة من ثمانية للمرأة  
الثلث وهو سهم والباقي بين الاول للذكر مثل حظ  
الانثيين بحسب لكل ذكر راسين ولكل انثى راسا فيكون  
سبعة عشر وقسمة سبعة على سبعة عشر لا يستقيم  
ولا موافقة في شئ فالسبيل ان تضرب ثمانية في سبعة

عشر

عشر فيكون ذلك مائة وستة وثلاثون كان للمرأة سهم  
ضربته في سبعة عشر فبولها ومعرفة نصيب الاول  
يضرب نصيبهم في سبعة عشر فيكون ذلك مائة وتسعة  
عشر ومعرفة نصيب كل واحد منهم ان ينصب كل واحد  
منهم ما لم يكن يستقيم بينهم وذلك سبعة فظهر ان  
لكل ابن اربعة عشر فلبين الخمسة سبعون ولكل  
ابنة سبعة فيكون ذلك تسعة واربعون فاستقام  
التخرج من فرائض المبسوط للسجستاني

### كتاب المساحة

اعلم ان اصول هذا الكتاب ثلاثة الاول منها معرفة  
الات المساحة والثاني معرفة الاشكال التي تسمى وما تركت  
منه والثالث معرفة طريق مساحتها اما الات المساحة  
فهي ثلاثة الذراع والقصبة والاشكال اما الذراع فهي  
المعروفة الهاشمية وبالملايك وانما سميت بالملايك لانها  
وصفت في زمن الفرس فنسبت الى ملكهم وعرفت  
بالهاشمية لان الائمة من بني هاشم استعملوها في  
المساحة فنسبت اليهم وهي ذراع وثلث بذراع  
اليدين العادلة وذراع اليد ست قبضات كل قبضة  
اربعة اصابع وهي المسبحة والوسطى والبنصر والخنصر  
فيكون اربعا وعشرين اصبع كل اصبع ست شعيرات  
مضمومة متلاقية البطون والظهور كل شعيرة ست  
شعيرات من شعر البرذون والذراع الهاشمية ثمان  
قبضات واما الذراع السوداني التي يذرع بها البر  
واراضي العقارات بمدينة الاسلام بغداد وهي ذراع  
الحديد وتحسبون كل مائة ذراع من الارض مكسرة



سهما وسميت بالسود لان الاذرع اعتبرت بحضرة المارون  
ولم يكن اطول من ذراع خادم له اسود فامر باستعمالها  
وهي ست قبضات وثلاث اصابع وهي سبع وعشرون  
اصبعا واما القبضة وتسمى الباب وهي ستة اذرع بالذراع  
المهاشمية وهي ثمانية اذرع بذراع اليد العادلة وله  
سبعة اذرع وتسع ذراع بالذراع السودا واما الاشكال  
فهو جبل طوله ستون ذراعا بالذراع المهاشمية كانوا  
يسمون به في زمن الفرس وجعلوا سلسلة احتراز من  
الظالم لان الجبل اذا يبس طال واذا ابتدى قصر  
**فصل** في الاصل الثاني في الاشكال  
وما يتركب منه **اعلم** ان النقطة شيء لا جزء له  
لانها مبدأ الخط ونهايته لا توجد الا بوجود الخط والخط  
طول بلا عرض يبتدى من نقطة وينتهي الى نقطة اخرى  
فطرفاه نقطتان ويتركب من الخط البسيط بضعة الى مثله  
والى اكثر وهو ماله طول وعرض بلا سمك وعمق ويسمى السطح  
البسيط لان بساطه على الاجسام ويتركب من السطح الجسم  
وهو ماله طول وعرض وسمك فالجسم اتم الاشكال  
اذ له ثلاثة ابعاد وللسطح بعدان وللخط بعد واحد  
والنقطة لا بعد لها ثم الخط ينقسم قسمين مستقيما  
ومعنيا فالمستقيم اقصر خط يقع بين نقطتين وله  
سبعة اسماء هي الجانب والقطر والقاعدة والعمود  
والساق والسهم فالجانب يسمى الضلع وهو ما احاط به  
مثليه او امثاله ببسيط كالمربع والمثلث وذى الاضلاع  
الكثيرة والقطر ما قسم المربع والمدور بنصفين  
متساويين وكان هو اطول خط يقع داخلها وكل خط  
واحد

واحد جانبيه زاويتين متساويتين والواقع يسمى عمودا  
والموقع عليه يسمى قاعدة والساق ما وصل بين نهايتي  
القاعدة والعمود ففي كل مثلث ساقان والوتر ما وصل  
بين نهايتي القود والسهم ما قسم القوس والوتر بنصفين  
واما الخط المنحنى فيقسمه بركابيا وهو ما احاط بالداوير  
والقسي على نظام واحد وغيره بركاري وهو ما كان على غير  
نظام واحد ولا حد لحصره وكيفية مساحته ان يطبق  
عليه خيط ثم يمسح الخيط مسح الخط المستقيم بعد اخراجه  
الى حالة الاستقامة وان احاط بالسطح ثلاثة خطوط  
مستقيمة فثلث والزوايا تنقسم ثلاثة انقسام قايمة  
وحادة ومنفرجة فالقايمة معتدلة والحادة اصغر  
من القايمة والمنفرجة اعظم من القايمة وان احاط به  
اربعة متساوية فمربع ان قامت اضلاعه بحيث يحصل  
من قيام كل منها على الآخر زاوية والافعين او غير  
متساوية مع تساوى المتقابلين فمستطيل ان قامت  
اضلاعه كل منها على الآخر وان تساوى المتقابلان  
واضلاعه كل منها لم يقم على الآخر فتشبيه المعين  
وما عدا هذه الاربعة المذكورة من ذوات الاربعة  
فمخرفان كانت اضلاعه مع تساويها خمسة فمخمس  
وان كان تساويها ستة فمسدس وهكذا فمربع  
ومثلث الى غير ذلك والجسم ذو الامتداد الثلاثة اى ماله  
طول وعرض وعمق فان احاطه سطح يتساوى الخطوط  
الخارجة من نقطة الخط في حاق وسطه الى ذلك  
السطح فمربع وان احاطت ستة سطوحات مربعة  
متساوية فمكعب وان احاط بالجسم دايرتان متساويتان



في المقدار متوازنتان وسطح واصل بينهما بحيث لو ادير خط  
مستقيم واصل بين محيطيهما على ذلك السطح ماسه ب كله  
في كل الدائرة فاسطوانة والدائرتان قاعدتا  
الاسطوانة والخط الواصل بين مركزيهما سهم الاسطوانة  
فان كان ذلك السهم عمودا على القاعدة فالاسطوانة  
قائمة والا فمائلة وان احاط بالجسم دائرة وسطح  
صنوبري مرتفع من محيط الدائرة الى نقطة بحيث  
لو ادير خط مستقيم واصل بين الدائرة والنقطة ماس  
الخط المستقيم السطح ب كله في كل الدائرة فمحيط قائم  
ان قام سطحه او مايل ان مال سهمه والدائرة قاعدته  
والواصل بين المركز والنقطة سهمه فهذه المذكورات  
الثلاثة اصطلاحات المتداولة في هذا الفن **اعلم** ان  
كيفية مساحة الخطوط معلوم من مساحة السطوح لانك  
اذا قسمت اي خط كان بمقياسي خط من نحو ذراع او شبر  
او خيط الى غير ذلك علمت كمية ما في ذلك الخط من مثال  
المقياس الذي قسمته به بخلاف السطوح والاجسام فان  
معرفة كمية ما فيها من المربعات والمكعبات تحتاج الى  
طرق مساحتها كما سيتضح لك ذلك اما المثلث فقايم  
الزاوية منه بضرب احد المحيطين في نصف الاخر فما  
حصل فهو مساحته والمثلث الذي يكون متفرج الزاوية  
او حاد الزوايا يحتاج اولا الى استخراج العمود **قاعدة**  
الاستخراج ان يجعل الاطول من اضلاع المثلث قاعدة  
ويضرب مجموع الاقصيين منه فيما بين الاقصيين من  
التفاضل ويقسم الحاصل من الضرب على القاعدة  
وينقص الخارج من القاعدة فينصف الباقي وهو بعد  
موقع

موقع العمود من طرف اقصر الاضلاع فاقصر من موقع  
العمود خطا الى الزاوية فهو العمود وتقضيله ان كان اطول  
الاضلاع من الثلث احد وعشرين ذراعا واحدا اقصر من  
سبعة عشر والاخر عشرة فمجموع الاقصيين سبعة وعشرون  
والفضل سبعة وضربنا المجموع في تقاضيلها وهو سبعة  
فيحصل مائة وتسعة وثلاثون فقسمناه على القاعدة  
وهو واحد وعشرون خرج تسعة وتقضنا ما من القاعدة  
بقية اثني عشر ونصفها ستة وهو موقع العمود فاضرب  
العمود في نصف القاعدة فيحصل المساحة وفوايد هذه  
القاعدة كثيرة **منها** ان الفقيه مثلا اذا راى ما قد  
اجتمع في مكان على هيئة المثلث واراد ان يعلم انه لو  
لتساوت جوانبه وخرج على هيئة المثلث هل يكون  
عشرون في عشرون لا فطريق معرفته كذلك يحتاج  
الى مساحته بهذه الكيفية فاذا عمل العمل تبين له الحال  
**واما** المربع اذا اردت مساحته فاضرب احدا اضلا  
في نفسه فما حصل فهو مساحته **والمستطيل**  
فمساحته بضرب احدا اضلاعه في مجاورة وهو  
الطويل في القصير او بالعكس لا المتقابل في المتقابل فما  
حصل فهو مساحته **والمعين** اذا اردت مساحته فاضرب  
نصف احد قطريه في كل الاخر والقطر في المعين خط  
يمر من اي زاوية كانت من زواياه الى زاوية تقابلها  
فحينئذ لا يتصور فيه الاقطران فالمسدس والمثلث  
فصاعدا كذا في العشرة من زوج الاضلاع تضرب نصف  
قطره في نصف مجموعها فالخاص **لجواب** وقطره  
هو الخط الواصل بين منتصفى متقابليه والفرد الاضلاع



تقسم مثلثات وتسمى مجموع مساحة المثلثات مساحة  
 مجموع السطح المقسوم وهو يقيم الكل **وامت** الدائرة  
 اذا اردت مساحته فنبطق خيطا على محيطها واضرب  
 نصف قطرها في نصف المحيط المطبق فما حصل فهو  
 مساحة الدائرة فاذا فرضنا ان القطر اربعة عشر  
 ذراعا والمحيط اربعة واربعون يكون السطح الحاصل  
 من الضرب على هذه الفرض طوله اربعة واربعون  
 وعرضه اربعة عشر وهذا السطح يحتوي على مربعات  
 بعدة الحاصل من ضرب نصف القطر في نصف المحيط  
 الذي هو مقدار نصف المحيط فاذا ضربنا السبعة  
 التي في عدد نصف القطر في الاثنى والعشرين التي  
 هي نصف المحيط يحصل مائة واربعة وخمسون مربعا  
 وهو المطلوب والطريق الق من ربع قطرها سبعة  
 ونصف سبعة وذلك اذا فرضت القطر اربعة عشر  
 ذراعا فاضرب القطر في نفسه كان مربعة مائة وستة  
 وتسعين فسبعة ثمانية وعشرين ونصفه اربعة  
 عشر فمجموع السبع ونصفه اثنان واربعون فاذا التي  
 من ربعه يبقى منه ما كان باقيا في القاعدة الاولى  
 وهو مائة واربعة وخمسون وهو المطلوب وان ضربت  
 القطر في ثلاثة وسبع حصل المحيط وان قسمت المحيط  
 على ثلاثة وسبع خرج القطر **وامت** قطاع الدائرة  
 الاصغر والاكبر فاضرب نصف القطر في نصف القوس  
 يحصل مساحته واذا اردت مساحة قطعي الدائرة  
 فحصل مركزيهما وهو واحد بالذات متعديا لاعتبا  
 وتخصيله باخراج خطوط من نقطه الى محيط دائرة

النقطة

النقطة فان تساوت الخطوط المخرجة في جميع الجهات فذلك  
 النقطة هي المركز وكل كلامها قطاعا يحصل مثلث وكيفية  
 تكيلها قطاعين بان يخط بالسطح الذي احاط به القوس  
 من دائرة كل منها نصف قطر فتلك الدائرة فاذا اكلتها  
 قطاعين حصل مثلث فامسح القطاع واحفظ مساحته  
 ثم امسح المثلث فانقص كميته من القطاع الاصغر يبقى  
 مساحة القطعة الصغرى او زده على الماعظم ليحصل  
 مساحة القطعة الكبرى وهذه صورته **وامت**  
 الهلال والنعل على فصل طرفيهما بان تتم بالبركار دايرت  
 كل منها وحصل مركزيهما وتحمل كل منهما قطاعين اصغر  
 والكبر فيحصل لكل منها مثلث فامسح بطريقه مساحة  
 القطاع وانقص مثل قطاعي كل منهما من اصغر قطاع  
 كل منها وهذا العمل يحصل مساحة القطعة الصغرى  
 من كل من الدائرتين الصغرى والكبرى فانقص مساحة  
 القطعة الصغرى في مساحة الكبرى ليحصل الهلال  
 وتخصيل مساحة النعل رد المثلث المذكور على القطاع  
 الاعظم لكل من الدائرتين بعد ان سمته بطريقه  
 مساحته لتخصيل مساحة القطعة العظمى للدائرة  
 الصغيرة في مساحة القطعة العظمى للدائرة العظيمة  
 يحصل مساحة النعل وهذا صورته **وامت** الاهليجي  
 والشايجي فاقسهما قطعتين تخرط يخرج من احد الزاويتين  
 الى مناهلهما في الاهليجي ومن ملتقى القوسين المحيطين  
 في الشايجي ويحصل مركزيهما وتحمل كلامها قطاعين فيصير  
 كلامها قطاعين في دائرتين ولكل من القطاعين مثلث  
 فانقص مساحة مثلث من قطاع ذلك المثلث فيبقى مساحة



القطعتين فالمجموع مساحة الاصلحى وهذا صورته **و في**  
**الشكل** زد مساحة المثلث لكل من القطاعين الاعظم  
 لكل من القطعتين العظيمتين مساحة السليم وهذا  
 صورته **اما** سطح الكرة اذا اردت مساحتها فاضرب  
 قطرها في محيط عظيمتها اي اعظم الدوائر المفروضة عليها  
 وهي منطوقها المارة بقطبها فاحصل فهو مساحة سطح الكرة  
 واما مساحة الاسطوانة المستديرة القائمة فاضرب  
 الخط الواصل بين قاعدتها وهما الدائرتان المتوازيتان  
 المتساويتان الموازي سهمها في محيط القاعدة فهو ما  
 حصل فهو مساحة سطحها المحيط بين القاعدتين فاحفظها  
 ثم زد عليه مساحة قاعدتها فيجئ بذيتم مساحة  
 الاسطوانة واذا اردت مساحة سطح المخروط المستدير  
 القائم فاضرب الواصل بين راسه ومحيط قاعدته  
 في نصف محيطها فاحصل فهو مساحة السطح الدائري  
 حوله فاحفظها وزد عليه مساحة قاعدته ثم يثم مساحة  
**واما** الاستوانة مطلقا اي سواء كانت مستديرة  
 او مضلعة باى تضليع كان من هيئة مثلث او مربع او  
 مستطيل او كانت من ذوات الاضلاع الكثير قائمة او مائلة  
 فاضرب ارتفاعها في مساحة سطح قاعدتها فاحصل فهو  
 المطلوب **واما** المخروط التام مطلقا سواء كان مستديرا  
 او مضلعا قابلا او مائلا فاضرب ارتفاعه في ثلث مساحة  
 قاعدته فاحصل فهو المطلوب والله تعالى اعلم  
**مساحة الارض لاجرا القنوات**  
 اعمل صفحة وهي التي للنجارين على هيئة مثلث متساوي  
 الساقين يعلقون الشاقول منه ويسمونه بالكوبيتا من  
 نخاس

نخاس وغيره وبين طرفي قاعدتها عرونتان وفي موضع  
 العمود خيط رفيع مثقل ثقيل من الرصاص وهو الشاقول  
 واسلك الصفحة يسلك عرونتها في منتصف خيط وضع  
 طرفيه على خشبتين مقومتين متساويتين غير معوجتين  
 لا تفاوت بينهما معتدلتين قياما في الموقف بالتقالتين  
 والجلاجل بيدي رجلين بينهما بقدر الخيط المسلوكة  
 ويكون الخيط عادة خمسة عشر ذراعا بذراع اليد وكل  
 من الخشبتين خمسة اشبار وانظر الى الشاقول **فان**  
 انطبق خيطه على زاوية الصفحة فوقع الخشبتين <sup>على</sup> **والز**  
 متساويان وان لم ينطبق فنزل الخيط على راس الخشبة  
 شيافشيا الى ان يحصل الانطباق ومقدار النزول هو  
 الزيادة ثم انقل احد الرجلين احدي الخشبتين او  
 احدي رجليل الى الجهة التي تريد وزنها مرة بعد  
 اخرى وتحفظ كلاما من الصعود والنزول الدال عليهما  
 الزيادة والتقصان على حدة وتقل القليل في الكثير  
 ان كان احدهما كثيرا قليلا والاخر كثيرا فالباقي تفاوت  
 المكانين وان تساويا ولم يفضل احدهما عن الاخر شئ  
 اجرا لما يرا داجراوه منه الى ما يرد اجراوه اليه  
 وان لم يتساويا سهل وامتنع يعني ان زات صعودات  
 ما يرا داجرا الما منه على نزول ما يرا داجراوه اليه سهل  
 وان عكس امتنع وان شئت فاعمل انبوبة بمجوفة واسلكها  
 في الخيط المذكور واستغن في الوزن بالماء واستغن عن  
 الشاقول والصفحة بان ثقب الانبوبة في منتصفها ونصب  
 فيها ثاقان خرج التا في طرفي الانبوبة على السوية فالكائين  
 متساويين وان خرج من احدهما دون الاخر فنزل الخيط



عن راس الخشبة الى ان يخرج الماء من طرفها على السوية وباني  
العمل من حفظ الصعود والنزول واسقاط الاقل من الاكثر كما  
في الاول انتهى والله اعلم  
**الغاز في القسمة**

مات وترك ثلاث بنين وترك خمسة عشر خاوية خمس منها  
ملوة خلا وخمس منها الى نصفها وخمس منها خالية كلها مستوية  
فاراد البنون ان يقسموا الخواوي على السوا من غير ان يزيلوا  
عن موضعها والوجه في ذلك ان يعطى احد البنين خابيتين  
مملوتين وخاوية الى نصفها وخابيتين خابيتين ويعطى  
الثاني كذلك يبقى خمس خواوي احدهما ملوة واحدهما خالية  
وثلاث الى نصفها حل فيعطى الابن الثالث ذلك لان المساواة  
بذلك تقع والله تعالى اعلم في الذخاير المشفوية في  
الغاز الحنفية لابن الشحنة

رجل مات وترك زوجة وام وابنتين واثنى عشر اخا  
واختا كلهم لابوين وله دار لا غير وهي ستمائة ذراع  
واذا قسم القاسم هذه الدار اصاب للاخت ذراعاً واحداً  
فهذه القسمة صحيحة ام لا اجاب **صحيحة بشرط**  
لان للزوجة الثمن من الستماية وذلك خمسة وسبعون  
ذراعاً وللأم السدس وذلك مائة وللبنتين الثلثان  
وذلك اربع مائة ذراعاً وللأثنى عشر اخا اربعة وعشرون  
ذراعاً وللأخت ذراعاً واحداً من مسايل شتى في العدة

#### حسام الشهيد

رجلان ذهبا من القرية الى المصرا لان يشتري ادباً فلقيا  
في البادية دبسا في وعاءيه عشرة ارطال من الدبس وكان  
لاحداهما وعاء يسع ثلاثة ارطال والاخر وعاء يسع سبعة  
ارطال

الارطال ثلثي امرة ثمانية ويشترى كل منهما خمسة ارطال  
من الدبس واقتسما بالوعاءين المذكورين فكيف يقتسمانه  
فالجواب يملا وعاء الذي يسع ثلاثة ارطال من وعاء  
الدباس ويسكب في وعاء الذي يسع سبعة ارطال ثم  
يملا مرة ثانية ويسكب فيه ثلثي امرة ثالثة ويسكب فيه  
لكن يفضل رطلان ثم يسكب وعاء الملوغ وعاء الدباس  
ثم يسكب رطلان في الوعاء الخالي ثم يملا ويسكب مرة  
اخرى فيكون في الوعاء الذي يسع سبعة خمسة ارطال  
ويبقى وعاء الدباس خمسة واشترى صاحب الوعاء الذي  
يسع ثلاثة وعاء الدباس فتكون القسمة متساوية بينهما  
لجامعه اخذ اخر والله اعلم من الاشرفية لابن الشحنة  
رجلان بينهما خمسة ارغفة لاحدهما رغيفان والاخر  
ثلاثة فدعا فدعا رجلا ثالثا واكلوا جميعا مستويين ثم  
ان الثالث اعطاها خمسة دراهم وقال اقتسما على  
قدر ما اكلت من ارغفكما قال الفقيه ابو الميث يكون  
لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة  
لان كل واحد منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف مشاعا لثلاثان  
من ذلك لصاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب  
صاحب الثلاثة فاجعل كل ثلث سهم فيصير كل واحد منهم  
اكتلا سهمين من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة اسهم  
من نصيب صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البدل  
كذلك فيكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة  
ثلاثة دراهم من البدل لانه اكل من رغيفه رغيفا  
وثلثي رغيف ولم ياكل الثالث من رغيفه الا ثلث رغيف  
وكل واحد منهم اكل رغيفا وثلثي رغيف فالثالث اكل من



الا رغبة الثلاثة رغيفا وثلاث رغيف فكان لصاحب الثلاثة  
اربعة دراهم من خمسة دراهم في قسمة قاضي خان  
اي قوم وجبت عليهم يمين فلما حلف واحد سقطت عن  
الباقيين فقل لرجل اشترى دارا بابها في سكة نافذة وكان  
قد يما في سكة غير نافذة فمجد الجيران ولا يبنيه حلفوا  
فنكلوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين  
على الباقيين لان فايدته النكول وقد امتنع الحكم به فلا  
يخلف البعض ذكره العماوي في فتاوي ابي الليث منية

#### الفتاوى في ادب القاضي

رجل مات عن اربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث  
والثانية ليس لها مهر ولا ميراث والثالثة لها المهر دون  
الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر كيف يكون  
هذا قيل له هذا رجل كان عبدا فزوجه مولاها امته ثم  
اعتقه واحدة منهنما ثم بعد العتاق تزوج حرة ونصرانية  
اما التي لها الميراث والمهر فهي الحرة تزوجها بعد العتاق  
واما التي لا مهر لها ولا ميراث فهي الامة واتا التي لها  
الميراث دون المهر فهي المعتقة معه واما التي لها المهر  
دون الميراث فهي النصرانية لان الكافرة لا تراث من المسلم  
عمدة في كتاب النكاح

رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه ستين درهما  
غلطا فاخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن  
خمس اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي  
وديعة في كتاب الوديعة

**مسئلة** انت امرأة الى ابني حنيقة فقالت  
ان اخي مات وترك ستمائة دينار فاعطوني دينار واحد  
فقال

فقال ابو حنيقة من قسم فريضتكم فقالت داود الطاي  
قال هو حقتك قد ترك اخوك زوجة واما ابنتين واثنى  
عشر اخا وانت فقالت نعم قال للزوجة الثمن من الستمائة  
وذلك خمسة وسبعون دينارا وللأم السدس وذلك  
مائة دينار وللبنيتين الثلثان وذلك اربع مائة دينار وللأثنى  
عشر اخا اربعة وعشرون دينارا ولك دينار واحد  
والله اعلم في فرائض التهذيب لابي العز

رجل استاجر رجلا ليخفر له حوضا عشرة في عشرة بعشر  
فخفر خمسة يجب درهما ونصف لان العشرة في العشرة  
يكون مائة وخمسة في خمسة تكون خمسا وعشرين فيكون  
ربع الجمل فله يلزمه ربع الاجرة من اجارة الخلاصة  
في الفصل الخامس عشر

رجل استهلك شيئا لزمه شئين كيف يكون ذلك جوابها  
انه استهلك مصراعا من مصراعي باب او نعلان نعلين  
فانه يضمن مصراعين او نعلين وهذه المسئلة منقولة  
في الحاوي القدسي وغيره تهذيب لابي العز

**مسئلة** رجل قال من دخل البير ويخرج الدلو فله درهم  
بكسر الجيم يستحق الدرهم ان اخبره وبالضم لا يستحقه  
اخرجه او لم يخرج به وبالفتح يستحقه سواء اخرج به او لم  
يخرجه كيف الحال **اجاب** ان في صورة الاول  
من شرطية بشهادة كسرت يخرج فيكون الدرهم اجرة للدخل  
بمقابلة دخوله واخرجه والقابل مستاجر اياه فيجب  
له الدرهم على القابل وفي الصورة الثانية من موصولة  
بشهادة رفع يخرج فيكون الكلام وعد الدخول فيصح  
الدخول عنه فلا يجب على القابل شي في الصورة الثالثة



يعتبر من شرطية ايضا وان صح كونها موصولة والواو في  
ويخرج بمعنى مع ويقدر ان بعد الواو مع تقدير المضاف  
وهو النية فيكون تقدير الكلام من دخل اليه مع نية  
اخراج الدلو فله درهم وانما احتيج الى تقدير المضاف  
لان الدخول لا يجتمع مع الاخراج فيقدر صيانة الكلام  
العاقد فيكون الدرهم اجرة للداخل بمقابلة دخوله  
مع نية الاخراج فيجب له الدرهم على القائل اخرج  
اولم يخرج له والله تعالى اعلم من الفتاوى

**مسئلة** بركة تلي من نهر في يومين ومن نهر  
في ثلاثة ايام ومن نهر في اربعة ايام فتحت الانهار الثلاثة  
دفعة واحدة في كم تلي البركة اجاب  
في اثني عشر جزءا من يوم لانك تاخذ مخرج التصف والتك  
والربع وهو اثني عشر وتقسمه على مجموع الاجزاء وهي  
ثلاثة عشر الخارج اثني عشر جزءا من ثلاثة عشر  
جزءا من يوم لانه ينصب اليها من النهر الاعظم ستة  
اجزاء من ثلاثة عشر ومن الاوسط اربعة اجزاء  
ومن الاصغر ثلاثة اجزاء وذلك مجموعها في بعض  
الفتاوى **وان اردت** الوقوف على كثير منها  
ينتظم من هذا السلك فعليك بمطالعة الذخاير  
الاشرفية في الغاز الخفية لشيخ الاسلام عبد البر  
ابن الشحنة والله سبحانه وتعالى اعلم **وهذا**  
اخر ما اوردنا جمعه وتخريجه في هذه المجموعة  
جعل الله سبحانه وتعالى خالصا لوجهه الكريم  
ومقبولا عند اولي الابواب بحمد والى ومن على  
منواله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وكان الفراغ

من

من كتابه يوم الخميس المبارك الثالث والعشرين من جمادى  
الثاني من شهر سنة اثنين واربعين  
وما يه والى بعد الهجرة النبوية  
على صاحبها افضل الصلاة  
والسلام على يد الفقير  
راجي عفوريه الكريم  
ابراهيم غفر الله  
له ولوالديه  
وجميع المسلمين  
امين  
امر